

التَّوْطِئَةُ

لأبي عليّ الشلوبيني

(١٠٦٤ هـ - ١١٢٥ هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور يوسف أحمد الطرع
أستاذ الدراسات النحوية المساعد
جامعة الكويت

الإهداء

أبى

رَغِبْتَ إِلَىَّ فِي أَنْ أَعِيشَ لِلْعُنَى - قَعِشْتُ .

وَرَغِيتَ إِلَىَّ فِي أَنْ أَخْلَصَ لِلنَّحْوِ - فَلَهُ خَلَصْتُ .

وَحِينَ جِئْتُ الْقَالَ بِثَمَرَةِ رَغْبِكَ - كُنْتُ قَدْ لَقِيتُ رَبَّكَ .

فَلْتَكُنْ هَذِهِ الشَّمْرَةُ بِأَكُورَةٍ لِنَالِيَاتِ تَخْلِدَ ذِكْرُكَ .

أبى

يوسف أحمد الطبع

صغير ١٢٠١ هـ
بغداد ١٩٨١ م

كلمة أولى

سبقت هذه الطبعة طبعة أولى منذ سنوات قليلة تقرب من السبعة . وهأنذا
أطبعه طبعته الثانية بعد أن نظرت فيه نظرة ثانية ، زادت ونسقت
ومصححت وعدلت .

والله أسأل التوفيق والسداد في كل ما آخذ فيه .

د. يوسف أحمد المطوع

صفر ١٤٠١ هـ

يناير ١٩٨١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة تعريف

بقلم الأستاذ إبراهيم الأبياري

من حق هذا العمل الطيب ، الذي قصد فيه وجه الله والعلم ، أن يعرف به ، ومن حق هذا الدارس المحقق الدكتور يوسف أحمد المطوع ، الذي حمل عبثاً قل أن يحمله إلا صابر مجاهد ، أن يعرف به .

فهذا العمل هو بحث لكتاب التوطئة في النحو ، بعد أن عدت الأيام على نسخه فلم تلو منها إلا واحدة ، كانت هي الأخرى عرضة لأن يأتي عليها الدهر ، فلقد أدركها الأخ الباحث المحقق وقد لعب البلى بأجزاء منها .

والنحوي هذه الأيام الانصراف عنه أكثر من الإقبال عليه ، مع خطره وعظيم شأنه ، وما أنا بصدد أن أزيد القارئ عنه أنه العلم الذي به تنضبط اللغة وتحفظ أسسها ، وأن العناية بدوسه لوبقيت موصولة على نحو أعمق وأشمل للذات عقبات ويسرت صعاب ، وأن هذا التلليل وذاك التيسير قد يجمعان الناس على الأخذ من النحو بحفظ أو في يقيم الألسنة ، فتستقيم لنا لغتنا التي لا وحدة لنا حقة إلا بها :

فإذا ما أنسنا في باحثينا من يخص نفسه بدراسة في هذا العلم ، أنسنا فيه هذا المعنى السامي ، البعيد في سموه ، إذ هو جهاد في ميدان لا ابتغاء فيه لعرض ، بل هو لذلك المعنى النبيل الذي ذكرته لك من سعى وراء التمكين للأسس الأولى من أسس الوحدة ، وراء التمكين للغة يكاد لها من أكثر من ناحية كيداً يراد به بلبتها ليلفظها بعد تلك البلبلة المتكلمون بها وينطوون تحت ألوية متهاينة للغات مختلفة ، فإذا هم أمم لا أمة .

وهذه الرغبة الخالصة في هذا العمل الخالص لقبها الابن عن الأب ، فإذا هو على الدرب الذي مهد له الأب . فكما كانت هذه الرغبة عند الأب عن وعى وبصر ، كذلك هي عند الابن عن وعى وبصر .

وسوف تقرأ هذا الكتاب كتاب التوطئة ، وسوف تعرف كم أضاف به إلى علم النحو ، كما سوف تعرف كم من الجهد بذل ، وكم من العناء احتمل ، وكيف كان موفقاً في كل ما حاول .

والشاذلي صاحب هذا الكتاب هو الإمام الأندلسي أبو علي عمر بن محمد ، وما كنت لأحدثك عنه بعد ذلك الحديث المستفيض الذي عرضه الدكتور يوسف أحمد المطوع ، ثم ما كنت لأحدثك عن كتابه التوطئة ، إذ سوف يطالعك به هذا الجهد المشكور ، وسوف تشاركني لا شك رأيي في صاحبه .

وحسبي عن هذا الجهد أن أشير إلى ما يلقاه الباحث المحقق حين يكون معتمده على نسخة وحيدة ، ثم حين يكون موضوع الخطية علم النحو . ولكي نعرف معنى الباحث ورغبته أحب أن أسوق لك شيئاً مما قاله في تمهيده ، يقول :

« وقد أردت إحياء إحدى مؤلفات النحو العربي وإخراجها إلى النور ، بخاصة أنها نسخة وحيدة ليست في متناول القراء والباحثين ،

وأردت إلى هذا شحذ همم كثير من الدارسين في نشر ما تبقى من إنتاج علماء الأندلس والمغرب العربي ، الذي مازال مخطوطاً ، حفظاً له من الضياع .

وفي الحق إننا في حاجة لأن نكون بين أيدينا دراسة كاملة لعلم النحو ، تجمع أولاً هذا التراث المغربي إلى جانب التراث المشرق ، فكل بيئة إماماء ، وما أخرج اللغة التي تظل بيئات مختلفة ، أن تقابل بين آراء البيئات ، ون اللغة لسان الكل بحق ، على شريطة ألا يخرج إمام بيئة ما على الأصل خروجاً ناقصاً ، وما أظن ذلك وقع ، ولكنها تأويلات وتعقيبات وتعليقات ، هي من مظاهر فلسفات تلك البيئات .

وبعد ألا ترى معى أنى لم أكن مغلياً حين قلت إن الدكتور يوسف كان مجاهداً ، وإنه اختار أشق الميادين لجهاده ، وتلك حال من أراد للغة السلامة ، ثم لأمنه الكبرى أن تجتمع على اغتباها ، لتضمن وحدتها .

فما أحق العمل الطيب بكل تعريف ، وما أحق صاحبه الدكتور يوسف أحمد المطوع بكل تقدير .

ابراهيم الأياري

سفر : ١٤٠١ هـ

يناير : ١٩٨١ م

القاهرة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين .

وبعد :

فإن العاشق لعلم النحو ، والقارئ لكتبه قل أن يتصفح كتاباً في النحو مهما قصر ، إلا واسترعى انتباهه اسم الشلويني ، ففي كل مشكلة له رأى ، وفي كل معضلة له تفسير ، هذا إلى أننا حين نطالع بعض مؤلفات الأندلسيين في القرن السابع ، التي بين أيدينا ، أمثال مؤلفات ابن مالك ، وابن عصفور ، واللبلي ، وابن الضائع ، وأبي حيان النحوي ، تلك النجوم البارزة في سماء النحو ، التي غصت المكتبات المتخصصة في جميع أنحاء العالم بها .

أقول إننا حين نطالع معظم مؤلفات هؤلاء نجد أن جلهم من تلاميذ الشلويني ، أو ممن يمتنون إلى مدرسته بصلة .

ولقد كان حظ أستاذنا الشلويني دون تلاميذه في انتشار مؤلفاته ، وفي جمع شعث آرائه في مؤلف واحد ، فلقد فقد منها ما فقد ، كشرحه على المفصل ، وشرحه على كتاب سيوبه ، والقوانين ، وانزوى ما بقي منها في أركان دور الكتب ، منتظراً جهد الدارسين ، مترقباً هم المتخصصين .

من أجل هذا قامت بهذه الدراسة ، مستلهما من صبر أستاذنا الشلويني الصبر ، ومن روح كفاحه العزم ، مهما تكن وعورة الطريق .

فلقد صابر الشلويني زهاء الستين عاماً يرفع لواء المعرفة ، ويث نورها في جنبات الأندلس ، فلم يكن مجلسه خاصاً لتثقيف شبان إشبيلية ، بل كان على حد تعبير ابن سعيد « غاصاً بالبادية والغرباء من الآفاق » (١) ، فهو

(١) اختصار الفتح الملحق بالتاريخ المحل (ص : ٥٣)

يندرس ويحاضر الطلاب من ناحية، ويناقش المتأدبين والعلماء من ناحية أخرى، ثم يشرح ويؤلف الكتب فيما بقي له من وقت، فن روح هذا الصبور استمدت المثابرة والصمود على مآلقته من عناء في هذه الدراسة طيلة عامين كاملين .

ولقد كان لنشأة الشلوبيني، وتاريخ حياته العلمية، وتدوين شعره، ورصد مساجلاته، كان لذلك كله حظ مؤلفاته من قلة الذبوع والانتشار، فلما نجد الكثرة من الكتب التي انتهت إلينا من أخباره - كاختصار القدر المعلي في التاريخ المحلي لابن سعيد، وتلخيص أخبار النحويين واللغويين لابن مكتوم، وكتاب إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبي المحاسن النجفي - منها ما يسكت عن ذكره، ومنها ما يورد عنه القليل ولا يستطرد، ومنها ما يشير إلى أنه سيضمن أخباره كتاباً جديداً، أمثال ذلك ما جاء في كتاب «الجمع المثناة في أخبار اللغويين والنحاة» لابن مكتوم، فنجد ابن مكتوم بعد ما ذكر أخباراً قصيرة متفرقة عنه في كتابه «تلخيص أخبار النحويين واللغويين» يقول في نهاية حديثه عن تلاميذه: «وأخذ عنه عالم لا يحصون» وعند تسمية شيوخه وذكر طرف من أخباره وأحواله «أذكرها إن شاء الله تعالى، في تاريخي المسمى بالجمع المثناة في أخبار اللغويين والنحاة»، أعان الله على إتمامه (١).

وتقصيت ما جاء عن هذا الكتاب في كشف الظنون فوجدته يقول: «الجمع المثناة في أخبار اللغويين والنحاة لنج الدين أبي محمد أحمد بن عبد القادر، المعروف بابن مكتوم، المتوفى سنة تسع وأربعين وسبع مائة، قيل هو كتاب كبير في نحو عشر مجلدات لكنه لم ينشر، وبقي في المسودة ففرقت» (٢). وهكذا قدر لي أن أدرس شخصية عدت سيرتها الآفاق، وشهد بفضائها

(١) تلخيص أخبار النحويين واللغويين (ص: ١٦٥) .

(٢) كشف الظنون (المجلد الأول: ٥٩٩) .

كل الدارسين والمؤرخين ، ولكنهم إذ عرفوا فضله ، وشهدوا بفزير علمه ، ووقفوا على كثير من أخباره ، أحجموا عن ذكر شيء منها ، إلا النزر اليسير . فظلت مساجلاته ومناقشاته وأشعاره حبيسة في مخيلاتهم ، ومن غير أن يسطروها في كتبهم ، مع أنها لعمري مادة دسمة للنشر .

وأني لأرجو أن تكون دراستي هذه باقة عرفان لرجل وهب اللغة العربية كل جهده وأعطاه كل وقته .

ولقد تحدثت في التمهيد للبحث بإيجاز عن الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية في عصره ، وأشارت فيها عن مكانة النحويين بين علماء الأندلس في القرن السابع ، حيث يقول المقرئ : « والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة حتى إنهم في هذا العصر فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه ، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جلبة ، وهم كثيرو البحث فيه وحفظ مذاهبه كذا هب الفقه ، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكناً من النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتميز ولا سالم من الازدراء » (١) .

ثم أوضحت هدف من هذه الدراسة وسبب اختياري للتوطئة موضوعاً لبحثي . ثم قسمت البحث إلى قسمين : يحوى القسم الأول بابين ، وكل واحد منهما ثلاثة فصول .

فحدثت في الباب الأول عن حياته ونشأته وثقافته العلمية ومكانته بين علماء عصره ، ثم أوردت تعريفات بأساتذته وطرفاً من أخبار تلاميذه الذين جاوزوا في استقصائي السبعة والعشرين ، وإن كانوا في الواقع لا يحصون عدداً على حد تعبير ابن مكتوم (٢) .

أما الباب الثاني فقد كان حديثي فيه عن كتاب التوطئة ، ولقد درست في هذا الباب دراسة مقارنة بين شراح المقدمة الجزولية ، التي تحدث عنها

(١) فتح الطيب (١ : ٢١)

(٢) تلخيص أخبار العرب والعجم (ص : ١٦٥)

صاحب كشف الظنون ، فقال : « المقدمة الجزولية في النحو ، وهى المشيئة بالقانون ، صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولى البربرى النحوى المتوفى سنة سبع وستمائة ، وأغرب فيها ، وأتى فيها بالعجائب ، وهى فى غاية الإيجاز مع الأشكال على شئ كثير من النحو ، لم يسبق إلى مثلها ، فشرحها جماعة من الفضلاء ، منهم من وضع لها أمثلة ، ومع هذا فلا يفهم حقيقتها إلا أفاضل البلغاء ، وأكثر النحاة يعرفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلفها منها ، فلها رموز وإشارات ، وقال بعضهم : « ليس فيها نحو ، إنما هى منطق ، لدقة معانيها وغرابة تعاريفها » (١) .

ولقد شرحها وصنف فيها ما يرى على الثلاثة عشر عالما ، وقد أخذت منهم عالم الدين اللوى مثالا لشرح المقدمة الجزولية فى شرحه المسمى : المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية ، ثم قارنت بينه وبين شروح الشلوبينى ، وأوضحت كيف نقل عن الشلوبينى فى مواضع كثيرة ، مما يوضح فضل الشلوبينى على شرح المقدمة ، وقد حاولت أن أجعل تاريخ النسخة وأن أبرز مكانة التوطئة ، وما يمكن أن تقيده فى حق النحو .

ثم جاء القسم الثانى للنص والتعليق عليه ، وقد كنت جريصا على أن أظهر النص بصورته الأصلية كما وضعه مؤلفه مستعينا بمصادر كثيرة من التى تترخر بآراء الشلوبينى :

والله سبحانه هو الموفق وإليه قصد السبيل .

د . يوسف أحمد المطوع

سفر ١٤٠١ هـ

مايو ١٩٨١ م

(١) كشف الظنون (المجلد الثانى : ١٨٠٠)

تمهيد

وينتظم :

(أ) الحياة الاجتماعية والسياسية والتاريخية

(ب) الشاربيني والنحاة

(ج) هذه الدراسة

تمهيد

(أ)

الحياة الاجتماعية والسياسية والتاريخية

منذ أن أتى الملك عبد الرحمن الناصر بالأندلس إلى سنة ٣١٦ هـ ولقب بالخليفة، حاول أن يأخذ بأسباب تقوية دولته على غرار الدولة في المشرق، وتطلع إلى أن ينهض بالناحية الثقافية، ويضئ جنبات الحياة بنور المعرفة كي يضمن لهذه الدولة البقاء.

حتى إذا ما صارت الخلافة بالأندلس إلى إنه الحكم بن عبد الرحمن سنة ٣٥٠ هـ نهج نهج أبيه وكان محباً للعلم والعلماء يستقدمهم من البلدان ويحسن إليهم ليرغبهم في البقاء في الأندلس ليفيد الناس من علمهم، فكتب إلى أبي على القالي برغبته في الوفود عليه لما له من مكانة علمية، فقد أجمع المؤرخون على أنه كان أحفظ أهل زمانه، وفوق ذلك فقد عرف بسعة الاطلاع في العلم والرواية وطول الباع في اللغة وفنونها، ولقد شارك القالي في نشر المعرفة والعلوم مشاركة فعالة.

هذا إلى من نرح إلى المشرق من طلاب العلم في الأندلس طلباً لمزيد من المعرفة، وأملوا في إرساء ثقافة متكاملة الأطراف، في شتى العلوم.

وإن ما يعيننا هنا أن نتحدث عن نشأة النحو في الأندلس، وليكن حديثنا عنها بإيجاز.

بدأ النحو في الأندلس بدراسة قطعة مختارة، فيها لفظ غريب بشرح، ومشكلة نحوية توضح، على النحو الذي نراه في الكامل للمبرد (٢١٠ - ٢٨٦ هـ) وفي آمالي القالي (٢٨٨ - ٣٥٦ هـ)، ثم ألفوا نحواً في مسائل

جزئية ، كما فعل أبو علي القالى نفسه في « فعلت وأفعلت » و « المقصور والممدود » وكما فعل ابن القوطية محمد بن عمر الأندلسي (٣٦٧ هـ) في كتابه « الأفعال » (١) .

وحين انتقل كتاب الكسائي على بن - حزة (١٨٩ هـ) إلى الأندلس ، تكونت جماعات أشبعت بحثاً ودراسة ، وشغل به الدارسون ، إلى أن استجلب « الكتاب » لسيويه عمرو بن عثمان (١٤٨ - ١٨٠ هـ) ، الذي يعتبر بحق المدرسة الفعلية للنهضة الأندلسية النحوية ، حيث شرحه أكثر من شارح ، وعكف على دراسته أكثر من عالم .

وقد تكاملت للنحو الأندلسي سمة خاصة ، وبدأت الدراسة والنهضة توثق ثمارها ، وأخذت المدرسة الأندلسية النحوية مكانها الراسخ بجانب المدارس النحوية المعاصرة ، فألف الأندلسيون حينذاك في النحو من حيث هو كل يشمل جميع الأبواب ، وظهر إلى النور نتاجهم فكانت مؤلفات الجزولي عبد الرحمن بن عثمان (٧٤٠ هـ) وابن خروف النحوي على محمد ابن علي (٦٠٩ هـ) وغيرهم من العلماء الأفذاذ تكشف عما وصلت إليه النهضة النحوية في الأندلس .

ثم جددت اعتبارات سياسية حيث تقلصت الدولة الأموية واستقل كل أمير بولاية ، فأصبح كل منهم يحاول أن يجمع عدداً أكبر من العلماء في أمارته ، وفوق ذلك ، فهو يغشى مجتمعاتهم ، ويشير الحماس في مناقشاتهم ، بل يقربهم إليه ، فيعمر مجلسه بالعديد منهم ، فكانت الندوات الأدبية أشبه بمؤتمرات ثقافية صغيرة متخصصة .

وقد كانت للنحو والنحويين المسكنة المرموقة في هذه المجتمعات ، وفي ذلك يقول المقرئ : « والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة حتى

لأنهم في هذا العصر كانوا فيه كأصحاب عصر الخليل ومسيويه ، لايزداد مع هرم الزمان إلا جدة ، وهم كثيرون البحث فيه وحفظ مذاهبه كذاهب الفقه ، وكل عالم في أى علم لا يكون متمكناً من علم النحو ، بحيث لا تنحى عليه الدقائق ، فليس عندهم بمستحق للتميز ولا سالم من الازدراء (١) .

ولا غرو إذن بعد أن أخذ النحو تلك المكانة المرموقة أن ينبغ فيه العديد من العلماء ، وأن يحظى بدراسة تصل في مستواها الحقيقي إلى مستوى نحو المشاركة .

وفي أواخر القرن السادس تربع على عرش النحو في إشبيلية أساتذتنا الشلويني ، موضوع هذا البحث ، دون منارع أو مدافع ، ويكفيه فخراً ، ويكفي عناءً للتدليل على علو مكانته ، أن يكون من بين تلاميذه ابن عصفور (٢) ، واللبلى (٣) ، وابن الضائع (٤) ، وأبو حيان التوحيدي .

وقد كان إلى جانب ذلك مقرأ لمصنفات الأدب الجلية ، قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها ، عامراً بذلك غدوته وأصيله .

يقول ابن سعيد : « قرأت عليه منها الكامل للمبرد ، وديوان أبي الطيب ، سمعت غيرى يقرأ لديه غير ذلك ، وهو في جميعها كالعارف بالطيب : إلا أن النحو كان الغالب عليه ، والحلب من أفكار البلاغة إليه . وله فيه تصنيفات مذكورة : منها التوطئة (٥) .

وقد ظل الشلويني متصديراً لعلماء عصره يعلم ويشقف ، ويشارك في تطوير النحو الأندلسي حتى منتصف القرن السابع حيث وافاه الأجل المحتوم ، فرحه الله رحمة واسعة ، وجزاه عن النحو وأهله خير الجزاء .

(١) نفح الطيب (١ : ٢٢١)

(٢) أنظر ترجمته (فهرست هذا الكتاب) .

(٣) أنظر ترجمته (فهرست هذا الكتاب) .

(٤) أنظر ترجمته (فهرست هذا الكتاب) .

(٥) اختصار القديح المل في التاميم المل (ص : ٥٣)

(ب)

الشلوبيني والنحاة

والشلوبيني اسم ملاء المؤلفات النحوية ، وخصوصاً ما ألف منها بعد القرن السابع ، فكتاب أوضح المسالك لابن هشام ، الذي يدرس في أولى مراحل الدراسة ، وهو من أوجز الكتب النحوية ، يتردد فيه ذكر الشلوبيني .

وهناك نماذج من بعض الكتب التي ملأها آراء الشلوبيني أسوقها قبل أن أذكر سبب اختياري للتوطئة موضوعاً لبحثي .

في المغني مثلاً ، في معرض حديثه عن (أن) الزائدة : وبعد أن أورد قوله تعالى : (ولما أن جاءت رسلنا لوطاً معي بهم) (١) ، : « وقال الشلوبيني : لما كانت (أن) للسبب في : جئت أن أعطي ، أي للإعطاء ، أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المحبة وتعقبه ، وكذلك في قولهم : أما والله أن لو فعلت لفعلت ، أكدت (أن) ما بعد (لو) ، وهو السبب في الجواب . وهذا الذي ذكرناه (٢) لا يعرفه كبار النحويين » (٣) .

ويقول صاحب المغني في مكان آخر ، في الحديث عن (إذ) ، بعد أن أورد البيت التالي :

استقدر الله خيراً وارضى به فبينما العسر إذا دارت مياسير (٤)

(١) سورة هود : ٧٧

(٢) يعني أبا حيان والشلوبيني ، فقد ساق ابن هشام رأياً لابن حيان قبل رأي الشلوبيني .

(٣) مغني اللبيب (١ : ٣)

(٤) البيت لمعان بن ليث الحميري (المصبرين : ٤)

وهل هي ظرف مكان أو زمان ، أو حرف بمعنى المفاجأة ، أو حرف
توحيد ، أي زائد . « وقال الشلوبيني (إذ) مضافة إلى الجملة فلا يعمل فيها
الفعل ، ولا في : بين ، وبينها ، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما
قبله ، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام ، و (إذ) بدل منهما » (١) .

وفي البحر المحيط لأبي حيان : في معرض تفسيره لسورة الجاثية :
(حم . تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم . إن في السموات والأرض
آيات للمؤمنين . وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون) (٢) .

قال : « ومن أجاز العطف على الضمير المحذوف من غير إعادة الخافض
أجاز في (وما يبث) أن يكون « مطوفاً على الضمير في (خلقكم) ، وهو
مذهب الكوفيين ويونس والأخفش ، وهو الصحيح » ، واختاره الأستاذ
أبو علي الشلوبيني » (٣) .

وقد تردد ذكر الشلوبيني في أكثر صفحات البحر المحيط مسبوقاً بلفظ
« الأستاذ » شاهداً على فضله وواسع علمه وإقراراً بتقدمه على يديه .

{ وقال ابن الضائع ، في معرض حديثه في باب التمييز ، عن تصغيره
نحو : مُسْرَوِّل ، ومُهَيَّوَّم : « وزعم الأستاذ أبو علي وقت قراءتي عليه
هذه المسألة في (الإيضاح) أن النحويين مختلفون في هذه المسألة ، فبهم من
لا يبقى حرف المد إذا تحرك ، بل يجزئه مجزئ الصحيح الزائد فيحذفه ،

(١) مفتي الباب (١ : ٨٨) :

وعلى سبيل المثال لا الحصر : فقد ورد ذكر الشلوبيني في المتن في الصفحات التالية :

١٥ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٧٢ ، ٨٨ ، ٩٦ ، ٢٢١ ، ٢٨٣ ، ٣٠٢ ، ٣٨٤ ، ٤٥٠ ، ٤٨٨ ،
٥٨٣ ، ٧٧٢ .

(٢) سورة الجاثية : ١ - ٤ .

(٣) البحر المحيط (٨ : ٤٢) .

فيقول في تصغير «مُسَرَّوْل» : «مُسَيَّرِل» ، لأنه باتفاق متحرك يخرج عن
أملة التصغير ، قال : وحذاق النحويين ، كآبى على الفاعلى وغيره ، وهو
مذهب سيديويه ، يسكنه فيتوصل إلى إثباته بذلك : «مُسَيَّرِل» ، والأولى ترك
الحذف أو تقليله ما أمكن قال : فالواجب في تصغير «مُهَوِّم» : «مُهَيِّم» ،
ولا تحذف من : «هَوِّم الرجل» ، إذا نام ، فهو مهوم ، وقال وقت قراءتى
عليه هذه المسألة من كتاب سيديويه «مُهَيِّم» في تصغير «مُهَوِّم» ، لأن
هذه الواو رابعة زائدة (١) .

وقال في معرض حديثه عن «لو» : «وقد كان الأستاذ أبو علي يقول :
إن «لو» ليست موضوعة للدلالة على الامتناع بل مدلولها ما نص عليه
سيديويه من أنها تقضى لزوم جوابها لشرطها فقط» (٢) .

وتحتل آراء الشلوبينى في شرح الجمل معظم صفحاته .

أما السيوطى فقد انشرت آراء الشلوبينى في مؤلفاته ، فها هو ذا في
(جمع الموامع) ، في معرض حديثه عن الجمل وعملها ، يقول :

« والقول بأن المفسرة لا محل لها ، وهو المشهور . وقال الشلوبينى :
ولأنه ليس على ظاهره ، والتحقيق أنها على حسب ما كانت تفسيراً له ،
فإن كان المفسر له موضع فكذلك هى وإلا فلا ، ومما له موضع قوله
تعالى : (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم) (٣) ،
فقوله (لهم مغفرة) في موضع نصب ، لأنه تفسير للموعود به ، ولو
صرح بالموعود به لكان منصوباً . وكذلك :

(إنا كل شيء خلقناه) (٤) (خلقناه) فسر عاملاً في (كل شيء)

(١) شرح الجمل (١٢٣١) .

(٢) شرح الجمل (١ : ٢٨٥) .

(٣) سورة المائدة : ٩ .

(٤) سورة القمر : ٤٩ .

وله موضع ، كما للمفسر ، لأنه خبر ، وهذا الذي قاله الشلوبيني هو المختار
عندي : (١) .

ثم نراه أيضاً يكرر آراء الشلوبيني في أكثر من موضع في كتابه
«المجم» .

أما في «الأشباه والنظائر» فقاما تخلو صفحة من صفحاته من ذكر
الشلوبيني ، وخصوصاً الجزء الأول منه ، وعلى سبيل المثال : يقول في
معرض حديثه عما استغنت العرب فيه عن لفظ بلغظ :

«وقال الشلوبيني : استغنوا عن ثنية : أجمع ، وأبضع ، وأبتع ، في
باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع «امرى» يقولهم : قوم»

وقال أيضاً : «كأن العرب استغنت عن الجزم بـ (كيف) بالجزم عن
غيره ، مما هو في معناه ، على عادتهم من أنهم قد يستغنون بالشيء عما هو
في معناه ، كأن هذا عنوان ليكون ذلك ، كالتنبيه على أن الجزم عندهم
بالأسماء ليس أصلاً . كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالآلف
والثاء في (الثلاثي) فقالوا : اللثيا ، واستغنوا بذلك عن (اللويتيا) في تصغير
(الثلاثي) لعدم تمكن التصغير في الأسماء المبهمة» (٢) .

وفي موضع آخر في حديثه عن أن الاسم أصل الفعل والحرف ، يقول :

«قال الشلوبيني : ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدل على أنه أصل
وأنهما فرعان» : «ولما قلنا إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ، لأن
الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً ، ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه

(١) مع المراجع (١ : ٢٤٨) :

(٢) الأشباه والنظائر (١ : ٥٢) .

فعل ولا حرف ، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام ، وفرعية : الفعل والحرف فيه ، وأيضاً فإن الاسم يجبر به ويجبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مجبراً به ، والحرف لا يجبر به ولا يجبر عنه ، فلما كان الاسم من الثلاثة ، هو الذي يجبر به ويجبر عنه دون الفعل والحرف ، دل ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما ، (١)

وقال السيوطي : في معرض حديثه عن التركيب .

وقال الشلوبيني في (شرح الجزولية) : « ذهب الخليل إلى أن (لن) مركبة من (لا) و (أن) ، وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله ، قال : وللخليل أن يقول رداً على من قال (الأصل عدم التركيب) : مأخذنا ثقليل الأصل ما أمكن لا تكثيرها ، لذلك لم تقل في (ضرب ، ويضرب ، ونضرب ، وأضرب وتضرب ، واضرب ، وضارب ومضروب ، وضروب) : إنها أصول كلها ، بل جعلنا واحداً أصلاً والباقي فروع عليه . »

وقال أيضاً : إذا ما مركبة من (إذ) ، التي هي ظرف لما مضى من الزمان و (ما) ، وأحدث التركيب فيها أن نقلها إلى الحرفية ، وإلى أن صارت تعطي الزمان المستقبل ، وذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه .

وقال أيضاً : قبل إن (مهما) أصلها : مه ، التي بمعنى : اكفف ، ضمت إليها (ما) ، فتركباً فصاراً كلمة وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن ، وهو معنى الشرط . ولهذا نظائر كثيرة ، فإذا ذكرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل إن أصلها (ما) الشرطية ضمت إليها (ما) الزائدة (٢) :

(١) الأشياء والنظائر (١ : ٥٣)

(٢) الأشياء والنظائر (١ : ٩٨) .

وقد انتشرت آراء الشلوبيني في الأشياء والنظائر ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد جاء ذكر الشلوبيني في الجزء الأول منه فقط في الصفحات التالية : ١٨ ، ٢٠ ، ٣١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٨٦ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١٣٢ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٧ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤

وقصدت من سوق تلك النماذج كلها أن أوضح إلى أي مدى كانت مشاركة
الشلوبيني في تبسيط النحو وشرح مشاكله ، فهو لا يقل عن أي علم نشر على
الملاّتناجه . وظهر بين الناس تاريخ حياته .

ولكن القارئ العربي ، أو الدارس لعلم النحو ، إذا ما أراد أن يقف
على نتائج هذا العلم ، وعلى تاريخه الفكري ، ومكانته العلمية ، فإنه سيعرج
في سبيل ذلك على كثير من المؤلفات يلتقط خبراً قصيراً هنا ، وحديثاً موجزاً
هناك ، بل إن عليه إذا ما أراد ذلك أن يذهب إلى دور الكتب أو متاحف
المخطوطات حتى يحقق بعض ما يريد بعد تعب أكيد ، لأنه يقرأ في مخطوطات
لم تمسها يد التحقيق بالتهذيب والتنقيح والفهرسة .

ولما كان من أيسر مظاهر الوفاء لعلم من أعلام العربية الأفاضل ، أن ينشر
على الناس تاريخه العلمي ، وطُرف من أخباره ونشأته وبعض من إنتاجه الفكري
في صورة التوطئة .

لذا قمت بهذه الدراسة .

(ج)

هذه الدراسة

وأحييت في هذه الدراسة :

أولاً : أن أسجل تاريخ الشلوبيني علماً من أعلام النحاة الأفاضل ، وأن أجمع كل ما كتب عنه في كتاب مرحد :

ثانياً : إحياء إحدى مؤلفات تراث النحو العربي وإخراجها إلى النور ، بخاصة أنها نسخة وحيدة ليست في متناول القراء والباحثين .

ثالثاً : وهي قضية عامة ، إظهار الحاجة إلى شحذ كثير من همم الدارسين في نشر ما تبقى من إنتاج علماء الأندلس والمغرب العربي ، والذي مازال مخطوطاً ، محفوظاً له من الضياع .

ولا شك أنه مجال رحب يشبع نهَمَ الطموحين ، ويفيد منه كثير من المتخصصين .

فإذا ما وجد القارئ بعض ما ينشده عن الشلوبيني في دراساته هذه ، وإذا ما وجد الدارس بقيته في النوطنة ، فهو حسبي وكل غيبي :

وقد قسمت هذه الدراسة إلى قسمين :

القسم الأول وهو يحوي بابين ، وكل باب ثلاثة فصول .

نحدث في الباب الأول عن الشلوبيني : نشأته ولفافته ومكانته العلمية ، ثم عن سيرته وتلاميذه .

أما الباب الثاني فكان الحديث فيه عن كتاب النوطنة ، درسته دراسة مقارنة بينه وبين الشراح الآخرين للمقدمة الجزولية ، وحاولت أن أضرب أمثلة من الشروح الأخرى ، ثم عقدت فصلاً قارنت فيه بين النوطنة والمقدمة ، وكيف أن الشلوبيني أظهر في هذا الكتاب ثقافة واسعة ودراية لا تبارى . ثم جاء القسم الثاني محاوراً النص وتعليقاته .

أما الباب الثاني فكان الحديث فيه عن كتاب التوطئة ، درسته دراسة مقارنة بينه وبين الشراح الآخرين للمقدمة الجزولية ، وحاولت أن أضرب أمثلة من الشروح الأخرى ، ثم عقدت فصلاً قارنت فيه بين التوطئة والمقدمة ، وكيف أن الشلوبيني أظهر في هذا الكتاب ثقافة واسعة ودراية لا تبارى .

ثم جاء القسم الثاني حاوياً النص وتعليقاته .

القِسم الأول

ويُنظَّم بآيُن :

١ - الباب الأول : الشلوبينى

٢ - الباب الثانى : كتاب التوطئة

الباب الأول

الشلويني

ينتظم فصولا ثلاثة

(أ) الفصل الأول : نشأته وثقافته

(ب) الفصل الثاني : إنبشائه النحو وشبوخه

(ج) الفصل الثالث : مكانته وتلامذته ومولفاته

الفصل الأول

نشأته وثقافته

(أ) نسبه :

{ هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشيلي الأزدي الأندلسي ، المعروف بالشلوبيني .

والشلوبيني ، نسبة إلى حصن شلوبينية (١) بجنوب الأندلس ، ويسميه الإسبان (٢) الآن (Salobrena) ، يقع جنوبي غرناطة على البحر المتوسط ، وهي قرية من قرى إشبيلية ، وهي تقع غربي مدينة مورتيل ، وشرقي المنكب .

وقال ياقوت : « حصن بالأندلس من أعمال اكورة البيرة (٣) » .

وقد أورد بعض المؤرخين اسمه بدون ياء النسب ، فقال : الشلوبين ، وهي تعني بلغة الأندلس : الأشقر والأبيض (٤) .

(١) انظر : تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة (ص : ٩٣)

(٢) معجم البلدان (شلوبينية)

(٣) وفتح الشين المثناة وضم اللام وسكون الواو وكسر الهاء الموحدة وسكون الهاء المثناة من تحها (وفيات الأعيان) وقال ياقوت : « بفتح أوله وبعد الواو الساكنة ياء موحدة مكسورة ثم ياء مثناة من تحت وتكون مكسورة وياء أخرى تخفيفاً مثناة من تحت » .

وضبط فيه اللام ضبط قلم بالغيم ، لو كذا ضبطت في لغة جزيرة الأندلس . وهذا يوفق واسمها بالإسبانية .

(٤) انظر : أعلام النبلاء (١٣ : ٧٢ : ٢٧٣)

وقال ابن عبد الملك : وسأله أبو محمد الخزاز عن هذه التسمية ، وهي إلى شلوين أو إلى شلوينية فقال في يوم أشقر أزرق :

ويبدو أن هذا هو الأرجح ، إذ يقول الحميري في الروض المعطار ، في وصف شلوينية : « ولعل الأستاذ أبا علي الشلوين منسوب إليها » .

(ب) مولده ووفاته :

ولد أبو علي سنة اثنين وستين وخمسمائة ، بأشبيلية ، وكانت وفاته ، رحمه الله ، ليلة الخميس الخامس عشر من صفر سنة خمس وأربعين وستمائة ، عن ثلاث وعشرين سنة (١) .

(ج) نشأته وثقافته وشعره :

وثمة روايتان ، أولاهما تذكر أن والد الشلويني كان خبازاً بأشبيلية (٢) . والثانية تروى أن أباه كان خادماً (٣) عند ابن الجلد (٤) :

وعلى كل فإن الروايتين تتفقان على أنه كان من أسرة متوسطة الحال ولم يكن من طبقة غنية أو ذات مكانة عالية .

ويقول ابن سعيد : « فأنفت نفسه من صنعه ، وانحرفت همه عن حرفته ، وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه ، ولم يترك أحداً في عصره يوازيه » (٥) فكانت حرفة والده ، مع علو همته ، سبباً من

(١) انظر : سير أعمال النبلاء (١٣ - ٢٧٤)

(٢) انظر - اختصار القلح المل في التاريخ المل (ص : ٥٣)

(٣) انظر - سير أعلام النبلاء (١٣ - ٢٧٣) .

(٤) الحافظ أبو بكر بن الجلد .

(٥) اختصار القلح المل في التاريخ المل (ص : ٥٢) .

الأسباب التي أوقدت فيه روح التمرد على وضعه ، وما زال يخطو خطا حثيثة في سبيل تحصيل العلم ، وينقلب على أيدى كبار علماء عصره ، وحفاظ زمانه حتى استوى عوده ، ونضجت عقله ، وأصبح له الحق كل الحق في أن يفاخر بمكانته العلمية التي وصل إليها ، حيث يقول :

ولم تكن لي أعراف لها كرم ولم يكن في رجال الأزدي سلف
لكان في سيبويه الفخر لي وكفى بذلك فخراً فكيف العلم والشرف
فالحمد لله حمداً لا انصرام له وكل ذي حسب في مثل ذابقت (١)

وقد ذكر كثير من المؤرخين أنه كان قارصاً للشعر ، ذواقة للأدب . يقول ابن سعيد : « وكان مع إمامته في النحو مقرئاً لمصنفات الأدب الجلية ، قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها ، عاملاً بذلك غدوة وأصيله ، قرأت عليه منها الكامل للمبرد ، وديوان أبي الطيب ، وسمعت غيري يقرأ لديه غير ذلك ، وهو في جميعها كالعارض الطيب » (٢) .

ثم يضيف ابن سعيد : وكان له نظم اشتهر ، منه قوله في صبي اسمه قاسم ، وهو مما سمعته منه وكتبته للإغراب بمنزعه :

ومما تشجا قلبي وقصص مدامي هوى قد قلبي إذ كلفت بقاسم
تعشقتة جهدي فكان لشقوتي وطول عنائي قاسياً غير راحيم
وكننت أظن المديم أصلاً فلم تكن وكانت كيم ألحقت في الزراقم

والزراقم : الحيات ، والمراد أنه قاس (٣) .

وقال ابن خلكان :

- (١) اختصار القندح المل في التاريخ المل (ص : ٥٢) .
- (٢) اختصار القندح المل في التاريخ المل (ص : ٥٢) .
- (٣) اختصار القندح المل في التاريخ المل (ص : ٥٤) .

«وقد رأيت جماعة من أصحابه، وكلهم فبلاء، وكل واحد منهم يقول : ما يقاصر الشيخ أبو علي الشبلري عن الشيخ أبي علي الفارسي، ويغالون فيه مغالاة زائدة» (١).

وقال ابن الزبير :

«وكان الأستاذ أبو علي - رحمه الله - زامياً في علم العربية غير مدافع - وهو آخر أئمة هذا الشأن بالشرق والغرب، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره. كان نارعاً في التعلم ناضجاً، أبقى الله به ما بأبدي أهل المغرب من العربية» (٢).

وقال السيوطي :

«وقلنا نأذب بالأندلس أحد من أهل وقتنا إلا وقرأ عليه أو استند واول بواسطة إليه، وله :

قائوا حبيبك مائتات قللت لهم نفسى الفداء له من كل مخذور
بالبيت عيشته بي غير أن له أجر العليل وأننى غير مأجور
ثم يقول : «كذا نسبهما إليه الصفدى، ونسبهما بعد ذلك لعماد البديق» (٣).
وقال ابن العماد :

«وكان أسند من بقى بالمغرب، وكان في العربية تحراً لا يجارى، وحجراً لا يبارى، قياماً عليها، واستبحاراً فيها» (٤).

وقال ابن سعيد :

«وشعره، على تقدمه في العربية، نهاية في المخاضف» (٥).

(١) وفیات الإعيان (٣ : ٢٢٣).

(٢) ذيل الصلة (ص : ٧).

(٣) بنية الوعاة (٢ : ٢٢٥).

(٤) شذرات الأدب (ص : ٢٣٢).

(٥) المغرب في سل المغرب (ص : ١٢٩).

ومن اليسير لنا بعد عرض تلك النماذج من كلام المؤرخين أن نقول : إن أستاذنا بجانب مكانته النحوية ، التي سأحدث عنها إن شاء الله في الفصل الثالث من هذا الباب ، كان أديباً بارعاً ، ومدرساً متفتناً في علوم العربية ، فهو يشرح ديوان المتنبي ويعرض كتاب الكامل ، وينقد غيرهما بأسلوب العارض المتمكن ، وبطريقة العالم المتبحر في كل مجال .

إلا أنني حين فقتشت عن مزيد من الشعر له في كل ما عثرت عليه من مراجع ، لم يحالفني التوفيق ، ولا أدري أهو قصور في المراجع التي اندثر منها الكثير ، أم لأن أستاذنا لم تكن له قصائد معروفة ؟ ولعلها كانت عاومات عابرة ، أو تسجيلات لحواطر مفككة ، تبعاً للمناسبات ، كذلك التي تنشد في مجالس الأصحاب . أو مساجلات الأصدقاء ؟

(د) عيوبه .

ولعله من الأجدي ، وأنا في معرض الحديث عن نشأة الشلوبيتي وحياته العامة أن أبرز جانباً آخر من شخصيته ، وصفها بعض الكتب بأنها عيوب ، وتصدت لرد عليها كتب أخرى .

١ - فأول تلك العيوب : اللغة ، فكان يلنغ بالسين المهملة فيجعلها ثاء مثلية ، فيقول في (الحسين) مثلاً ، الجئين (١) ، يقول المقرئ : « أراد مأمون بن عبد المؤمن ، أبو العلاء ، التوجه إلى مرسية ، وقد ثار بها ابن هود وأنشده الشعراء ، وتكلم في مجلسه الخطباء ، قام الشلوبيتي وقال دُعَاء : ننتلمك الله ونشترك . يريد : سَلَّمَك الله ونصرك ، لأنه بلسنته يرد السين وانصا د ثاء ، فكان كما قال ، عاد المأمون وقد ثلم عسكره ونثره .

(١) انظر تلخيص أخبار البعويين والنووين (ص : ٢٦٢) .

(٢) نفيح الطيب (٢ : ٤٩١) .

وهي على ما يبلو من الأسباب جعلته مضرب المثل ورداءة الحديث
وركافة الأسلوب ، مما دفع بالمقري ، عند الحديث عن خصائص الأندلسيين
وانحراف أساليبهم في تداول كلامهم البيوعى أو المادى ، أن يقول : وكل
علم في أى علم لا يكون متمكناً من علم النحو ، بحيث لا تحفى عليه دقائقه ،
فليس عندهم بمستحق للتمييز ، ولا سالم من الازدراء ، مع أن كلام أهل
الأندلس الشائع في الخواص والعوام كثير الانحراف عما تقتضيه أوضاع
العربية ، حتى لو أن شخصاً من العرب سمع كلام الشلوبينى أبى على المشار
إليه بعلم النحو في عصرنا ، التي غرّبت تصانيفه وشرّفت ، وهو يقرىء
درسه ، لضحك على من شدة التحريف الذي في لسانه (١) .

ومما جعل القيفطى يقرّر قاللاً :

« وسألت عنه من رآه من أهل النحو ، فقال : لم تكن عبارته بليغة ،
وإن قلته في التصنيف لأجود » (٢) .

٢ - أما ثانى العيوب ، فهي الغفلة :

قال ابن سعيد : « وله حكايات مشهورة في الغفلة ، منها أنه كان
ينسخ الشعر إلى لسانه ، فينشر الورقة بالشعر فتسود جميعها » (٣) .

وقال الذهبي : « وقالوا كان فيه مع فضله غفلة وصورة بله حتى
قالوا : كان إلى جانب نهر ، بيده كراس ، فوقع في الماء ، فاغترفه
بكراس آخر » (٤) .

(١) نفح الرب (٢٢١ : ١ - ٢٢٢)

(٢) إنباء الرواة (٢٢٢ : ٢) .

(٣) اختصار القدر المثل في التاريخ المحل (ص : ٥٤) .

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣ : ٢٤٧) .

وقال أبو محمد الياقنى النجنى : وقالوا : وفيه مع هذه الفضيلة غفلة وصورة بله في الصورة الظاهرة ، حتى قالوا : إنه كان يوماً على جانب نهر ، وبيده كرايس ، فوقعت منه كراسة في الماء وبعثت عنه ، فلم تصل يده إليها ، فأخذ كراسة أخرى وجذبها بها ، ففلت الأخرى بالماء ، وكان له مثل هذه الأشياء (١) .

ويأتى بعد كل هؤلاء المقرئ فيقول ، في معرض حديثه عن نباهة أهل الأندلس وحسن تصرفهم وسرعة البديهة لديهم : ووقف أبو أمية ابن حمدون يباب الأستاذ الشلوينى فكتب في ورقة : أبو أمية يالباب ، ودفع الورقة لخادم الأستاذ ، فلما نظر إليها الأستاذ ، نون ثاء أمية ولم يزد على ذلك ، وأمر الخادم بدفع الورقة إليه ، فلما نظر فيها أبو أمية انصرف علماً منه أن الأستاذ صرفه ، فانظر إلى فطنة الشيخ والتلميذ ، ومع أن الشيخ منسوب إلى التغفيل في غير العلم (٢) .

٣ - أما ثالث العيوب : هى حدة الطبع وسب الغير :

يقول ابن سعيد : واشتهر في أترانه بحدة الخلق والسب لأئمة النحو وغيرهم ممن يعرض له ذكر ، ولا يبالي من وضع فيه لسانه ، شأنه ذلك أم زانه ، وفي هذا الشأن يقول ابن عتبة الطبيب ، وكان ربما ألم بمجلس لإخوانه إلام الرقيب :

تجنب إن رشدت أبا على	ولا تقربه ما بين الأنام
وتكئب نحوه إن كنت تأبى	وتأنف همه سقط الكلام
تعد الرجل في الإقراء جهلاً	ويلعن سيوبه بلا احتشام
وإن باراه معترض محق	سمعت لديه غوغاء الطغام

(١) مرآة الجنان ومجرة اليقظان (٤ : ١١٤) .

(٢) نفع الطب (٤ : ٩) .

وبضيف ابن سعيد : « واتفق له مع ابن الصابوني الشاعر (١) الحكاية المشهورة ؛ وذلك أن الشاعر المذكور كان يلقب بالحمار ويعتاز من ذلك ، فبينما هو ذات يوم يقرأ عليه كتاب الإيضاح ، إذ مررت بمسألة (السمن لأمنوان بدرهم) ، وتشعبت المذاكرة ، إلى أن اغتاض الأستاذ عليه ، فوجه إليه من صدر مجلسه وقال : يا حماراً ، يا حمارين ، وجعل يصيح هكذا شيئاً فشيئاً إلى أن قال له : يا مائة ألف حمار ، يامل الأرض سميراً ، ثم جعل لإصبعه في أذنه ونهق وهو يزحف إليه ، واجتمعت العامة على باب المسجد وكانت حالة مضحكة (٢) » .

وكان أبو العلاء بن المتصور قد جعله يحضر مجلس المذاكرة في المذهب فوضع لسانه في أئمة الفقه ؛ ومنع الحضور من حينئذ ؛ وقيل له : أنت رجل لا تترك عادتك ، وأئمة الفقه ليسوا كأئمة النحو ، ونحشى عليك من أن تتعرض لسقط ذمك (٣) .

٤ - أما رابع عيوبه فلم أره إلا عند القفطي ، حيث يقول :

« والذي وقع لي أنه غير عاشق في هلمه الصناعة ، وإنما يريدنا للارتفاق ، وذلك أنه لما قدم علينا أبو العباس أحمد بن مفرج بن الرومية (٤) العشائب الإشبيلي ؛ وهو أثبت من رأيت وأمكن ، وهو أحد القائلين بمذهب ابن حزم الظاهري الأندلسي . أخبرني أنه لما عزم على الخروج إلى المشرق

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد الصابوني شاعر إشبيلية في عصره ، رحل إلى تونس ثم إلى القاهرة : وتوفي سنة ٦٣٦ هـ (أنظر القديح الملل : ٦٩ ، والمغرب في جبل المغرب : ٢٦٣ : ١)

(٢) اختصار القديح الملل (ص : ٥١ ، ٥٢)

(٣) اختصار القديح (ص : ٥٤)

(٤) هو أحمد بن محمد بن مفرج النباقي ، يكنى : أبا العباس ، ويعرف بابن الرومية كان فقيهاً ظاهرياً تنصباً لابن حزم بعد أن تفقه في مذهب مالك على أبي الجمين بن زريقون ، توفي سنة ٦٢٧ هـ . (إنباء الرواة : ٢ : ٢٢٢) .

للحج ابتاع من عمر الشلويني الأندلسي «كتاب العالم» في اللغة . لأحمد
ابن أبيان بن سيد الأشيلي الأندلسي . في أربعين مجلداً ، وهو كتاب
غريب عجيب لا يـوـغـ لـعـالم عاشق في علم العربية بأن يخرج من يده ،
واستدللت بهذا على ما قلت » (١) .

وقد رد على القفطي ابن مكتوم الذي ألف كتاب تلخيص أخبار النحويين
واللغة بين . والذي هو في حقيقته تلخيص أو مختصر عن كتاب «إنباء الرواة
على أنباء النجاة» للقفطي . قول ابن مكتوم :

«لم يعرف القفطي شيئاً من أحوال الأستاذ أبي علي ، وجهل مكانته
في علم العربية . فلذلك ذكر عنه ما كتبناه . وقول القفطي إنه باع لأبي العباس
النبائي ، المعروف بابن الرومية وكتاب العالم » ، لابن أبيان ، وأنه استدلل
بذلك على أن الأستاذ أبا علي غير عاشق في علم العربية ، وأنه إنما يريد
للإتفاق به ، ليس بشيء ، وهو دأبل على جهله بوجوه الاستدلال ،
وذلك أن خروج «كتاب العالم» عن يد أبي علي لا يدل على اذكرة القفطي ،
لأن «كتاب العالم» ، وإن كان جليلاً كبيراً ففى غيره من أمهات كتب اللغة
ما يغني عنه ، وكفى من إمام في العربية ، بل في علم اللغة ، لا يدافع ، ليس
عنده «كتاب العالم» ، بل ربما لم يقف عليه ، وهذا لا ينكره أحد ، وعلى
أنه يحتمل أن يكون الأستاذ أبو علي إنما أخرجه عن يده ، لأن عنده منه غير
نسخة ، لأنه كان كثير الكتب جداً ، وقد أرسل إليه بعض ملوك المغرب ،
من بني عبدالمؤمن بن علي ، يستهده شيئاً من كتب العربية ، فأرسل إليه نحواً
من عشرة أجمال ، وكتب إليه : لم أرسل إلى الأمير كتاباً إلا وعندي منه
النسختان والثلاث . فهذا من أدل الأشياء على ما ذكرته ، وكان الأليق
بالقفطي ، إذا لم يعرف أبا علي ولا طبقته في العلم ، أن يتبه على اسمه ويسكت
عما ذكره من ترهات القول » (٢) .

(١) إنباء الرواة (٢ : ٣٢٣ ، ٣٢٤) .

(٢) تلخيص أخبار النحويين والنوويين (ص ١٦٢ ، ١٦٣) .

ثم يضيف ابن مكنوم ، رحمه الله ، فيقول :

و حين وقفت على ما ذكره القفطي ، قلت في غير روية :

إن الشلوين أبا علي	أستاذ كل عالم نحوي
علامة في فقهه إمام	وقته في النحو لا يُرام
قد شهدت بفضله الدفاتير	واعترفت بينه الأكابر
وَضُرِيَتْ بِمَجْدِهِ الْأَمْثَالُ	وَمَجَرَتْ لِقَصْدِهِ الْأَطْلَالُ
ولم يدع في عصره لمغرب	في النحو ذكراً لا ولا فن الأدب
فكم وكم له على الكتاب	وغيره من كتب الإعراب
من طُرِرَ كَثِيرَةُ الْفَوَائِدِ	وغلر تُرْعَى عَلَى الْقَلَائِدِ
وكم وكائن حل من إشكال	وأتحف الطلاب بالآل
وكم له شرح وكم إملأ	على علوم العرب العرباء
وكم له من صاحب شهير	علامة في فقه تحرير
قد طبقوا بذكره الآفاقا	ونمقوا بدوره الأوراقا
ونقلوا عنه علوماً تجمه	جليلة بدية مهمة
أنتجها عكوفهم عليه	وحرصهم في أخذ ما ليد
وبخهم من من يكتب	بين بدى مودب مهذب
فرحمة الله مع السلام	عليه من علامة إمام
ما ملئت بعلمه الطروس	وانتهجت يذكروه النفوس (١)

(١) تلخيص أخبار النجوين والعلمين (ص : ١٦٤) .

الفصل الثاني

انماؤه النحوى وأساتذته

لقد أخذ الشلوبينى النحو عن فطاحل زمانه ، كابن زرقون ، ونجبة ، وابن ملكون ، والسهيلي . والخزولي ، وغيرهم من جهابذة العلماء ، وسوف أورد نبذاً عن حياة كل من أساتذته ، ولكننى أريد أن أقرر ما يلى :

١ - إن الشلوبينى ، وهو فى سبيل الوصول إلى مراحل التضوج الفكرى ، لم يقتصر ثقافته وتعلمه على حدوده الإقليمية ، بل تعداها إلى المعاصرين له من العلماء فى المشرق وفى المغرب العربى ، فقد جرت بينه وبين أبى طاهر السلفى فى الإسكندرية مراسلات كثيرة حصل بها الشلوبينى على إجازة خاصة من أبى طاهر ، دليلاً على نبوغه ، شاهداً على فضله . وكذلك تلك المراسلات التى كانت بينه وبين علماء المغرب العربى .

٢ - لقد تأثر الشلوبينى بالجو الفكرى العام للنحاة فى عصره ، فهو مع اتصاله الفكرى الدائم مع بعض النحاة المعاصرين له فى المشرق والمغرب يورد كثيراً من آراء سابقيه ، فيفاضل بينها ويرجع ما يراه يتفق مع رأيه ، ويرفض ما يختلف ومذهبه .

ولما نرى تعلقه الشديد بـسيوبه ، فهو يورد كثيراً من آرائه فى معظم أبواب التوطئة ، فيقول مثلاً عند حديثه عن ثنية الأسماء السنة (١) .

« إذا ثبت المنقوص الخاص فإن رجعت إليه انحطوف فى الإضافة ؛ رجعت إليه فى الثنية ، نحو : أخ ، وأخيك ، وأخوان ، وإن لم ترجمه

(١) التوطئة (فهرست الكتاب) .

لم ترجمه ، نحو : يد ، ويداك ، وكذلك لم نرده في تنية ، نحو : فوك ،
وذو ، وتلحق العلامتين ، بعد ، إلا أنك تعوض من واو « فوك » ميا ،
وليس لك أن تجمع بينهما إلا في الضرورة ، نحو قوله :

هُمَا نَفْسًا فِي رِيٍّ مِنْ فَمَوَّيْهِمَا (١)

أر على أن الواو ليست التي عوضت الميم منها ، ولكنها واو هي لام ،
فتكون الكلمة بذلك مما اعتقب لامها هاء وواو ، نحو : سنة ، ولابد من
هذا ، أن كان « قنوان » لغة في قولك : فان ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

ويقول مثلاً في معرض حديثه عن الضمائر (٢) :

وتلحق نحو الوقاية مع باء المتكلم المجرور الموضع في الأشهر ، إذا اتصل
بمن ، وعن ، وقد ، لوخط ، ولدن ، نحو : مني ، وعني ، وقتلني دونهم ،
وقظني ، ولدني ، لوخط بقاء في الضرورة :

أيا السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
وقال آخر :

قد نبي من نصير الخبئين قدي (٣)

ونخير بعضهم في إلحاقها بـ « ولدن » ، كقراءة نافع : « الدني » والذي عليه
سيبويه ما تقدم ، كقراءة نافع إذن « مما جاء في الكلام من الضرائر قليلاً » .

(١) تمامه :

على النايح العاوي أشد رنجام

وهو لفوزدق (الديوان : ٧١٧)

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب) .

(٣) غمّه :

ليس الأمير بالشحيح الملحد

وهو حميد الأرقط - (معنى اليب : ١ : ١٤٧) .

ثم هو يقارن بين آراء سيبويه . والرجاجي ، والفراء ، والأخفش ،
في كثير من الأبواب : فيقول غثلا (١) :

«وهنوك» فيه لغتان : الواحدة ، كما قدمنا ، ولم يعرفها الفراء على اتساعه
في لغات هذه الأسماء ، وحكاها سيبويه عن بعض العرب ، فهي أقل اللغتين ،
ولذلك لم يذكرها أبو القاسم ، والأخرى أن تكون من باب (يد) ، وهي
اللغة الكثرى .

ويقول في باب النسب (٢) :

« وإن كان مثل (ثعلب) ، مما إذا نسب إليه على أصله ، كان كله
مكسوراً ، إلا حرفين ، الثاني منهما ساكن ، لم يغير ما قبل آخره إلا شاذاً ،
وقاسه المبرد ، وإن كان مثل (غليظ) ، فما يبقى فيه حرفان ، الثاني
منهما متحرك ، لم يغير ، بلا خلاف ، وإن كان على حرفين لحذف لأمه ،
وكونه لم يعوض منه ، كيد ، ودم ، وأخ ، أب ، فإنه يرد ما حذف منه ،
إن كان الرد في الثانية ، أو الإضافة ، أو الجمع بالالف والتاء ، كأخوى ،
وأبوى ، وسنوى ، وإن لم يجب جاز فيه الرد وتركه ، كيدوى ،
ودموى ، ويدى ، ودمى .

واختلاف هل يرد ما كان من ذلك ما كنا إلى سكونه ، أو يعوض من
حركته فتحة ؟ فذهب الأخفش إلى الأول ، وقال : يدى ، ودمى .
وقال سيبويه بالثاني ، وبه جاء السماع ، وهو الحق ، يقال : يدوى ،
ودموى . وإن عوض فيه ألف الوصل جاز حذف الألف والرد ، نحو : ينوى ،
في ابن ، وسموى ، في اسم . ومنكون الميم عند الأخفش وترك ألف من
غير رد ، نحو : ابنى ، واسمى . وإن عوض منه تاء حذف ورد ، على

(١) الموطنة (فهرست الكتاب) .

(٢) الموطنة (فهرست الكتاب) .

رأى سيويه ، نحو : أخوى ، فى أخت ، وبنوى ، فى بنت ، وأقيرت
ولم يرد على رأى يونس ، نحو : أختى ، وبنى .

وهو يعقد مقارنه طويلة بين الألفش وسيويه فى باب الجر ، مع الميل
فى أغلب الأحيان لرأى سيويه ، فية ول (١) :

وسيويه يقول : لولا ، تخفض من المضمر خاصة ، وإن كانت غير
رافعة مع الظاهر . وقول سيويه أكثر نظائر فهو أولى ، وحتى ،
وحاشى ، فى نقل سيويه ونقل غيره أنه سمع من يقول : اللهم لى ولن
سمعنى حاشى الشيطان وأبا الأصمغ . وهذا قليل ، والأكثر خلافه ،
فلا اعتداد بما قل .

والكاف ، فلما لا تكون إلا حرفاً جارياً فى رأى سيويه ، وأبو الحسن
يجيز كونها حرفاً واسماً ، وقول سيويه أقيس ، لأنه لا يجعلها اسماً إلا
فى الضرورة ،

وهو فوق هذا وذاك يجمع بين أسلوب البصريين والكوفيين ،
فيقول (٢) :

« وألقاب الإعراب ، مع عدم التجوز ، أربعة : الرفع والنصب
والجر والجزم ، وربما عبر عن الجر بالخفض »

وألقاب البناء ، مع عدم التجوز أربعة : الضم والفتح والكسر والوقف ،
وربما عبر عنه بالسكون ، وقد مثل به .

وهو يعرض للموازنة بين البصريين والبغداديين ، فيقول فى معرض
حديثه عن حروف الجر (٣) :

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب)

(١) التوطئة (فهرست الكتاب)

(٣) التوطئة (فهرست الكتاب)

وقد حكى بعض البغداديين : قد كان من مطر ، فزادها في الإيجاب وهو عند البصريين ، غير الأخفش ، مؤول ، على أن هناك غاعلا ، دلت عليه (كان) ، كأنه قال : كان كائن من مطر ، ثم مطر ثم أضمر (كائن) لدلالة (كان) عليه .

ونحن لو استعرضنا كتاب التوطئة لوجدنا أن آراء المدرسة البصرية تزين صفحاته ، أمثال سيوبه ، والخليل ، ويونس ، وأبي زيد ، والجرى ، والمازني ، والمبرد ، والزجاجي . ولأنه لمن اليسير بعد ذلك أن نقول بأنه ينتمي في معظم آرائه إلى المدرسة البصرية ، وإن لم يكن جماعاً لأرائهم فحسب ، بل له رأيه واجتهاده .

ولأنه لجرى في بعد هذا أن أسوق في معرض حديثي ، عن انتهاء الشلوبي في النحو إلى المدرسة البصرية تعريفاً بشيوخه الذين تلقى عليهم دراسته الأولى ، ولا شك أنه تأثر بهم إيماناً تأثر .

شيوخه

١ - نجبة بن يحيى بن خلف بن نجبة الرُعيني الإشبيلي أبو الحسن النحوي .

قال ابن الزبير :
« كان نحويًا مقرئًا متحققًا ، بعبد الصيت ، عظيم الجاه . تلا على شريح ، وأبي العباس بن عيشون ، وروى عنهما ، وعن ابن العربي ، وابن طاهر ، وجمع وأقرأ بإشبيلية ومراكش وتونس ، وروى عنه الدباج ، وأبنا حوط الله . وآخر أصحابه أبو الخطاب بن جليل وكان له صيت عظيم في وقته وجاهه عند الملوك .

وكان مولده عشرين وخمسمائة ، أو قبلها ، ومات سنة إحدى وتسعين في جمادى الأولى (١) . وذكره الذهبي في تاريخه من أساتذة الشلوبي .

(١) التكملة (ت : ٦٥٨) بنية الوعاة (٢ : ٢١٢)

(م : ٤ - الشلوبي)

٢ - عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي ، يُعرف بابن
الفرس الغرناطي . قال في البلغة : إمام في العربية واللغة . ومات سنة تسع
وتسعين وخمسمائة :

ومن شعره :

مَا بَالُنَا مُتَّهَمًا وَدُنَا وَنَحْنُ فِي وُدِّكُمْ نُقْتَلُ
كَأَنَّكُمْ مِثْلُ فَقِيهِ رَأَى أَنْ يَتْرَكَ الظَّاهِرَ لِلْمُحْتَمَلِ (١)

وذكره الذهبي من أساندة الشلويني (٢) .

٣ - أحمد بن علي بن محمد بن عبد الملك بن سليمان بن سيد الكِنَافِي
الإشبيلي ، أبو العباس ، المعروف باللص ، لكثرة سرقة أشعار الناس .
وكان مقرباً محدثاً ، مُحَقِّقاً بعلوم اللسان نحواً ولغة وأدباً ، وذكر
للتواريخ ، حسن المجالسة ، شاعراً مقلعاً ، أقرأ اللغة العربية والأدب
طويلاً ، وروى عن شريح ، وأبي بجر الأسدي ، وعنه الشلويني ،
وشعره مدون .

ومن أعجب ما وقع له في السرقة أن والياً قدم إشبيلية فانتدب أدباؤها
لمدحه . قال : فطمعت تلك الليلة أن يسمح خاطري بشيء ، فلم يسمح ،
فنظرت في معلقاتي ، فإذا قصيدة لأبي العباس الأعمى مكتوب عليه :
لم يُنشد ، فأدغمت فيه اسم الوالي . فلما أصبحنا وأنشد الناس ، أنشدتُ
تلك القصيدة ، فقام شخص وأخرج القصيدة من كفه ، وقد صنع فيها
ما صنعت : ووقع له ما وقع لي ، فضحك الوالي من ذلك ، وكثر العجب
من التوارد على السرقة (٣) .

(١) سير أعلام النبلاء (٢١٣ ، ٢ ، ٢٧٣)

(٢) بنية الرعاة (٢ : ١١٦)

(٣) سيرة أعلام النبلاء (١٣ : ٢ ، ٢٧٣)

وكان يستصحب معه كسرت، خبز لا يفارقها ، ويقول : إنه قبل لي في النوم : لا تموت إلا عطشان ، قال : فأننا أخاف من ذلك ، فإذا أصابني العطش دفعها إلى سقاء فسقاني . فاتفق أنه مات وحيداً في منزله ، ولا يبعد أن يكون مات عطشاً .

وكان وفاته سنة سبعة ، أو ثمان ، وسبعين وخمسمائة . ومولده في صفر سنة اثنين ، أو ثلاث ، وخمسمائة .

وله :

مولاي إنني ما أتيتُ جريرةً إلا وقلتُ تندُّمسي تمحوها
لولا الرجاءُ ونيةٌ لي نطنتُها بكرمٍ عقرك لم أكن آتيها (١)

٤ - أبو موسى الجزولي (٢) :

هو عيسى بن عبد العزيز بن يعلبخت (٣) بن عيسى بن يوماريل (٤) البربري المراكشي اليزدكشي (٥) العلامة ، أبو موسى الجزولي (٦) .

يعلبخت : اسم بربري ، معناه : ذو الحظ ويوماريل : اسم بربري ، أيضاً . واليزدكشي ، نسبة إلى فخذ من جزولة . وجزولة : بطن من البربر .

لزم ابن برّي بمصر لما حج ، وعاد فتصدّر للإقراء بالمرية وغيرها وأخذ عنه العربية جماعة ، منهم : الشاوييني ، وابن مسطر . وكان إماماً فيها لا يشق غبارة . مع جودة التفهم وحسن العبارة ، وولي خطابة مراکش .

(١) بغية الوعاة (١ : ٢٤٤) .

(٢) بغية الوعاة (٧ : ٢٣٦ - ٢٣٧) .

(٣) بفتح الياء التحتية واللام وسكون اللام الثانية وفتح الباء الموحدة وسكون الحاء المنهية وبعدها تاء مشاة من فوقها .

(٤) بضم الياء التحتية وسكون الواو وفتح الميم وبعده الألف راء مهملة مكسورة ثم ياء آخر الحروف ساكنة وبعدها لام ثم ياء .

(٥) بفتح الياء التحتية وسكون الزاي وفتح الدال المهملة وسكون الكاف وفتح التاء المثناة من فوقها (وفيات الأعيان ٣ : ٤٩٠) .

(٦) بضم الجيم والزاي وسكون الواو ثم لام وياء (وفيات الأعيان ٧ : ٤٩٠)

مات سنة سبع وستائة (١)

وله المقدمة المشهورة المسماة بالقانون . وإلى شرحها الشلوبيي وغيره من الشراح ، وسوف أتحدث عنها في القسم الثاني إن شاء الله .

٥ - إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي ، أبو إسحاق .

قال ابن الرثير : « أستاذ نحوي جليل روى عن أبي الحسن شريح ، وأبي مروان بن محمد ، وأجاز له القاسم بن بقي روى عنه ابن حنوط الله ، وابن خروف ، والشلوبيي . »

وَألف شرح الحماسة . والتكت على تبصرة الصيمري ، وغير ذلك .

ومات سنة أربع وثمانين وخمسمائة (١) .

وقال الذَّهَبِيُّ في حديثه عن الشَّلُوبِيِّ : « وأخذ النحو عن ابن ملكون » (٢) .

٦ - أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التَّحْمِيسِيُّ الإشبيلي ، أبو القاسم .

قال ابن عبد الملك : « كان أحد كبار المقرئين المحدثين ، وجملة الأدباء النحويين ، مع الفضل الذم ، والدين المتين ، والتورع والزهد ، تلا بالسبع على أبي إسحاق بن علي بن طلحة ، وأبي بكر بن خير ، وأبي الحسين عبيد الله بن محمد اللحياني . »

(١) بنية الوعاة (٢٣٦:٧-٢٣٧) .

(٢) بنية الوعاة (١٣١:١) .

(٣) سورة أعلام النبلاء (٢٧٢:٢:٣) .

(٤) بنية الوعاة (٣٥٩:١) .

وتأدب في العربية وما في معناها بأبي الحسن بن مَلَكُون ، وأبي بكر بن خِشْرَم .

وروى عنه ابنه أبو عمر ، وأبو علي الشلوبيني (١) .

٧ - جابر بن محمد بن تام بن سُلَيْمَانَ الحضرمي الإشبيلي ، أبو الوليد .

قال ابن الزبير : « أستاذ نحوي مُقْرَى ، جليل ، أخذ القراءات والحديث على أبي الحسن شُريح بن محمد ، والنَّحْو والأدب عن أبي القاسم الرَّمَّال .

وروى عنه الشلوبيني ، وإبنا حَوْطُ الله ، ووَصَفاه بالعلم والحلالة : ومات سنة ست وتسعين وخمسمائة (٢) .

٨ - أبو بكر محمد بن خَلْف بن محمد بن عبد الله بن صياف اللَّخْمِي الإشبيلي المُقْرَى النحوي :

قال الصفدي : كان عارفاً بالقراءات والعربية مُتقدماً فيهما ، من كبار أصحاب شُريح .

وقال ابن الزبير : أخذ القراءات عن شُريح ، وروى عنه ، وعن أبي مروان الباجي ، وكان له شأن في منصبه ، وحسن هُنديه وانقباضه عن أهل الدنيا ، وإقباله على ما يتعنيه . شرح الأشعار الستة ، وفصيح ثعلب ، وله أجوبة على مسائل قرآنية ونحوية .

مات سنة ست وثمانين وخمسمائة (٣) .

وذكر : الأذهبي من أساندة الشلوبيني (٤) .

(١) سيرة أعلام النبلاء (٢: ١٣: ٢٧٣) .

(٢) بغية الوعاة (١: ٤٨٤) .

(٣) بغية الوعاة (١: ١٠٠) .

(٤) سيرة أعلام النبلاء (٢: ١٣: ٢٧٤) .

٩ - سليمان بن أحمد بن سليمان اللخمي الإشبيلي أبو الحسن .
قال ابن عبد الملك : كان مقرئاً متقدماً ، متحققاً بالعربية ، ديباً فاضلاً ،
قرأ ودرس العربية كثيراً .

وقال ابن الزبير : أخذ العربية على ابن الرماك ، وعبد السلام بن
المؤذن ، وتلا على شريح ، وسمع على أبي بكر بن العري ، وابن طاهر .
وأخبر من روى عنه : الشلوبى .

كان حياً سنة ثمانين وخمسمائة (١) .

١٠ - عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبش
ابن سعدون بن رضوان بن فتوح الإمام ، أبو زيد ، وأبو القاسم الشيبلى
الخشيم الأندلسى الحافظ .

قال ابن الزبير : كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات ، بارعاً في ذلك ،
جامعاً بين الرواية والتراية ، نحوياً متقدماً ، أديباً عالماً بالتفسير وصناعة
الحديث ، غزير العلم نبياً ذكياً ، صاحب اختراعات واستنباطات ، تصدر
للإقراء والتدريس ، وبعد صيته . وكف بصره وهو ابن سبع عشرة سنة ،
واستدعى إلى مراکش ، وأحظى بها ودخل غرناطة (٢) .

وقد ذكره الذهبي من أساتذة الشلوبى (٣) .

ومن روائع شعره :

يا مَنْ يرى ما فى الضمير وتسمع	أنت المَعْدُ لكل ما يُتَوَقَّعُ
يا مَنْ يرجئ للشدائد كلَّها	يا مَنْ إليه المشتكى والمفزعُ
يا مَنْ غزَّائين رزقه فى قول كُنْ	أمن فإن الخير عندك أجمع

(١) بنية الرعاة (١ : ٥٩٦) (٢) بنية الوفاة (٢ : ٨٩) .

(٣) سيرة أعلام النبلاء (١٣ : ٢ : ٢٧٤) .

مَالِي سِوَى فَقْرِي إِلَيْكَ وَسِيلَةٌ فَبِالْاِفْتِقَارِ إِلَيْكَ رَبِّي أَضْرَعُ
مَالِي سِوَى قَرَعِي لِإِيَّاكَ حِيلَةٌ فَلَمَّا رُدِّدْتُ فَأَيَّ بَابٍ أَقْرَعُ
وَمِنْ الَّذِي أَدْعُو وَأَهْتَفُ بِاسْمِهِ إِنْ كَانَ فَضْلُكَ عَنْ فَقِيرِكَ يُمْتَعُ
حَاشَى لِمَتَجِدْكَ أَنْ تُقْنَطَ عَاصِبًا الْفَضْلُ أَجْزَلُ وَالْمَوَاهِبُ أَوْسَعُ (١)

١١ - ابن الحداد محمد بن عبد الله بن يحيى بن قريش بن الجند الفهرى
أبو بكر (١).

فقيه حافظ متقدم في الحفظ والأدب ، من أهل بيت جلالة ، إشبيلي
يروى عن ابن الأثير ، كتاب سيوريه ، عن الأعلام ، كتب إلى بخط يده ،
وكان أواخر زمانه في الفقه .

ولد عام واحد وتسعين وأربعمائة . وتوفي سنة ست وثمانين وخمسمائة .
وقد ذكر ابن سعيد أن الشاربيني تربي في حجره ، واختص له ،
وأخذ العلم عليه (٢) .

١٢ - محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي
الإشبيلي ، أبو بكر ، المعروف بابن طلحة .

قال ابن الزبير : وكان إماماً في صناعة العربية ، نظاراً عارفاً بعلم
الكلام ، وغير ذلك .

تأدب بالأستاذ أبي إسحاق بن مكيون ، وزعيم وقته بإقراء الكتاب
جابر بن محمد بن ناصر الحضرمي

درس العربية والآداب بإشبيلية ، أكثر من خمسين سنة ، وكان موصوفاً

(١) بقية الوعاة . (٢ : ٢٨١) (٢) بنية المائس (ت : ٩٩)

(٣) اختصار الفتح المل في التاريخ المل (ص : ٢٥)

بالعقل والذكاء مسماً ، ذا هدى وصون ، ونباهة وعدالة ومروءة ، مقبولاً
عند الحكام والقضاة ، وكان يميل في النحول إلى مذهب ابن الطراوة ،
ويثنى عليه .

ولد بياطرة منتصف صفر سنة خمس وأربعين وخمسمائة .

ومات بإشبيلية منتصف صفر سنة ثمان عشرة وسبعمائة (١)

قال ابن الأبار : وانفع به الشلوبيني ، كان من إجابة الإلقاء ، وحسن
الإفادة ، وسهولة العبارة ، على غاية (٢)

(١) بقية الرواة (١: ١٢١)

(٢) الكلمة ٣٢٩

الفصل الثالث

مكانته بين علماء النحو وتلاميذه ومؤلفاته

١ - مكانته

ولقد رأينا في مقدمة البحث كيف أن آراء الشلوبيّني قد انتشرت في معظم المؤلفات النحوية ، وكيف كانت مشاركته فعالة في جميع المشاكل النحوية ، ثم لاحظنا أن جل مؤلفي الأندلس النحويين من بعده ، بل وغيرهم ، يسبقون اسمه بلفظ « الأستاذ » دليلاً على علو مكانته ورسوخ قدمه في هذا المضمار .

وهانذا أسوق نصوصاً من كتب المؤرخين لعلمها تزيّدنا إلى ماسبق أن علمناه من فضل الرجل ، وضوحاً في إبراز مكانته العلمية .

يقول ابن سعيد :

« وعكف صباه على النحو حتى برع فيه ولم يترك أحداً من عصره يوازيه » (١) .

ثم يقول في مكان آخر : « وأما في درجة العلم والدراية فلا يله كانت قمص الغاية » (٢) .

ويقول الذهبي : « وكان إماماً في العربية لا يشق غباره ولا يجارى ، تصدر لإقراؤها ستين سنة » (٣) .

ويقول ابن العماد في وفيات سنة خمس وأربعين وسبعمائة : « وفيها أبو علي الشلوبيّني أحد من انتهت إليه معرفة العربية في زمانه » .

(١) اختصار القندج المجلد (ص : ٥٢) (٢) اختصار القندج المجلد (ص : ٥٤) .

(٣) سيرة أعلام النبلاء (١٣ : ٤ : ٢٧٣) .

ثم يقول : « وكان في العربية بحراً لا يُجارى ، وخبراً لا يُبارى ، قياماً عليها ، واستبحاراً فيها ، تصدر لإقراء النحو نحواً من ستين عاماً » (١).
ويقول ابن خلكان : « كان إماماً في علم النحو مستحضراً له غاية الاستحضار ، وقد رأيت جماعة من أصحابه وكلهم فضلاء ، وكل واحد منهم يقول : ما يتقاصر الشيخ أبو يعلى الشلوبيني عن الشيخ أبي علي الفارسي ، ويغالون فيه مغالاة زائدة » (٢).

وقال ابن الأبار : « أبو علي الشلوبيني رئيس النحاة بالأندلس ، وكان في وقته علماً بالعربية لا يُجارى ولا يُبارى ، قياماً عليها ، واستبحاراً فيها ، وقعد لإقراءها بعد الثمانين وخمسة ، وأقام على ذلك نحواً من ستين سنة » (٣).

وقال ابن الزبير : « كان الأستاذ أبو علي رحمه الله إماماً في علم العربية غير مدافع ، وهو آخر أئمة هذا الشأن بالشرق والمغرب ، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره ، بارعاً في التعليم ناصحاً ، أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية ، وأقرأ نحواً من ستين سنة ، وعلا صيته واشتهر ذكره » (٤).

وقال عبد الباقي اليميني : « إمام في اللغة العربية ، أستاذ فيهما ، أخذ الحلة عنه (كتاب سيبويه) ، وأقام يقرئ العربية نحواً من ستين سنة ، وكان علماً فيها » (٥).

وقال أبو محمد البافعي اليميني : « أحد من انتهت إليه معرفة العربية في زمانه ، وكان بحراً لا يُجارى ، وخبراً لا يُبارى ، تصدر لإقراء النحو نحواً من ستين عاماً ، وصنف التصانيف » (٦).

(١) ذخرات الذهب .

(٢) وفیات الأعيان (٢ : ١٢٣) .

(٣) النكتة (ت : ٥٨) .

(٤) ذيل الصلة (ت : ٧٠) .

(٥) إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين (ت : ٣٨) .

(٦) مرآة الجنان ومجرة الیقظان (٤ : ١١٣) .

وقال أحمد بن مكتوم : « وقد تخرج بالأستاذ أبي علي ، رحمه الله ، ومهر بين يديه ، نحو من أربعين رجلاً ، كأبي الحسن بن منصور ، وأبي الحسن بن الربيع ، وأبي عبيد الله بن أبي الفضل ، وأبي عبد الله بن العليج ، وأبي الحسين بن الضائع ، وأبي الحسن الأدي ، وأبي عبد الله بن أبي الأحوص ، وأبي جعفر اللبلي ، وابن يلمبخت ، وأبي القاسم الصنار ، وأبي العباس بن الحاج ، وغيرهم » (١) .

وكلهم أئمة علماء ، ومصنفون في علم العربية وغيره ، قد طبّقوا بعلمه الآفاق ، وملتوا بفرائده وفوائده الأوراق .

وأما من أخذ عنه ، وتمثل بين يديه للتعليم منه ف عالم لا يحصون ، رحمه الله ورضي عنه .

ولقد قصدت بحشد كل تلك النماذج من آراء المؤرخين إبراز الإجماع الرائع على تصدي الشلوبيني لعلماء عصره ، وعلى تربيته على إمامة النجاة دون مدافع .

وإنه لما عملاً النفس بهجة ، ويشيع فيها الغبطة والإعجاب ، أن يكون من بين تلاميذ الشلوبيني : ابن عصفور ، وابن مالك ، واللبلبي . وابن الضائع ، وابن الحاج ، وغيرهم من علماء النحو المشهورين . وبكفيتي عناء البرهنة على علو مرتبته ، وبكفيتي فخراً على ما يمكنه ، أن أعرض لحياة كل من تلاميذه ، محاولاً إلقاء الضوء ما استطعت على ما تيسر لي من إحاطة ببعض تلاميذه ، ثم أعول على مؤلفاته .

٢ - تلاميذه

١ - إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خلف أبو إسحاق . قال السيوطي : قال ابن الزبير : كان أديباً نحويًا قارئاً متقناً ، ذا كراً للتاريخ ، وله حظ وافر في الفقه ، فاضلاً ورعاً زاهداً ، من

(١) تلخيص أخبار النحويين والتفويين (ص : ١٦٣) .

جلة الناس وفضلاتهم ، لارم الدبّاج والشلو في العربية والأدب ستين ،
وأخذ القراءة عن الدبّاج ، ومات بمصر في المحرم سنة إحدى وستين وسمائة
عن نحو خمسين سنة (١) .

٢ - ابن الحاج ، أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس
الإشبيلي .

قال السيوطي : «قرأ على الشلوبين وأمثاله ، وله على كتاب سيويه
إملاء ، ومصنف في الإمامة ، وفي علوم القوافي ، ومختصر خصائص ابن
جني ، ومصنف في حكم السماع ، ومختصر المستصفي ، وله حواش في
مشكلاته ، على مر الصناعة ، وعلى الإيضاح ، وتُقود على الصحاح ،
وإيرادات على المقرّب ، وكان يقول : إذا متُ يفعل ابنُ عصفور في
كتاب سيويه ما شاء .

مات سنة سبع وأربعين وسمائة ، ذكره الشيخ مجد الدين في (البلغة) :
وقال ابن عبد الملك ، كان متحققاً بالعربية ، حافظاً للغات ، مقدّماً
في العروض ، روى عن الدبّاج . ومات سنة إحدى وخمسين .
وقال في (البدر السافر) : برع في لسان العرب حتى لم يبق فيه من
يفوقه أو يدانيه (٢) .

٣ - ابن عصفور ، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ، أبو الحسن
ابن عصفور ، النحوي الحضرمي الإشبيلي .

قال السيوطي : حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس .
وقال ابن الزبير :

أخذ عن الدبّاج ، والشلوبين ، ولازمه مدة ، ثم كانت بينهما منافرة

(١) بغية الوعاء (١ : ٤٢٣) . (٢) بغية الوعاء (١ : ٣٥٩)

ومقاطعة وتصدّر للاشتغال مدة بعدة بلاد ، وجال بالأندلس ، وأقبل عليه الطلبة ، وكان أصبر الناس على المطالعة ، لا يمل من ذلك ، ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ، ولا تأمل لغبر ذلك .

قال الصفدي : ولم يكن عنده ورع ، وجلس في مجلس شراب ، فلم يزال يُرجم بالنارنج إلى أن مات في رابع عشر ذي القعدة سنة ثلاث - وقيل تسع - وستين وستمائة ، ومولده سنة سبع وتسعين وخمسمائة .

وصنف : الممتع في التصريف ، وكن أبو حيان لا يفارقه ، والمقرب ، وهو شرحه ، ولم يتم ، وشرح الجزولية ، ومختصر المختسب ، وثلاثة شروح على الجمل ، وشرح الأشعار الستة ، وغير ذلك .

وله :

لما تَدَتَّسْتُ بِالتَّغْرِيطِ فِي كِبَرِي
وَصِرْتُ مُغْتَرِي بِشُرْبِ الرَّاحِ وَاللَّعَسِ
أَيَقَنْتُ أَنْ خِيضَابَ الشَّيْبِ أَسْتُرُ لِي
إِنَّ الْبَيَاضَ قَلِيلُ الْكَمَلِ لِلدَّنَسِ

ورثاه القاضي ناصر الدين بن المنير بقوله :

أَسَدَ النُّحُو إلينا الدُّوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْبَاطِلِ
أَبْدَأَ النَّحْوَ عَلَيَّ وَكَذَا قُلْ بِحَقِّ خَتَمِ النَّحْوِ عَلَيَّ (١)

٤ - ابن الضائع ، علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتاني
الإشبيلي أبو الحسن ، المعروف بابن الضائع ، بالضاد المعجمة والعين المهملة :

(١) بنية الرعاة (٢ : ٢١٠) .

قال السيوطي : قال ابن الزبير : بلغ الغاية في فن النحو ، ولازم الشلوين ، وفاق أصحابه بأسرهم ، وله في مشكلات (الكتاب) عجائب ، وقرأ ببلده أيضاً الأصليين ، وكان متقدماً في هذه العلوم الثلاثة ، وأما العربية والكلام ، فلم يكن في وقته من يتقاربه فيهما ، وأما فهمه وتصرفه في (كتاب سيبويه) فما أراه سبقه إلى ذلك أحد ، أملى على (إيضاح) الفارسي ، ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي واعتراضاته على سيبويه ، وعلى الزجاجي . وكان بالجملة إماماً في هذا كله لا يجاري ، ورد على ابن عصفور في فن معظم اختياراته ، وكان إذا أخذ في فن آتى بالعجائب .

وقال في (التيضار) : له شرح الحمل ، وشرح كتاب سيبويه ، جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف ، باختصار حسن .

مات في خمس وعشرين ربيع الآخر سنة ثمانين وستمائة ، وقد قارب السبعين (١) .

هـ - ابن مالك ، أبو عبد الله محمد عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي ، ولد ببحران ، بلد بالأندلس .

وسمع من الشلويني أياًماً .

ثم ورد المشرق حاجاً ، ثم استوطن الشام فصنع بدمشق من السخاوي ، ويحلب من ابن يعيش الحلبي ، ثم تصدر لإقراء العربية في حلب مدة ، فدمشق التي توطئها فأنى بما أعجز الأوائل لقوة حافظته ، فكان يستشهد بالقرآن ، فإن لم يجد فالسنة ، فإن لم يجد فأشعار العرب . وصنف مؤلفات نظماً ونثراً ، تشهد له بالتفوق على من تقدم .

له : نظم الكافيا الشافية . استوعب فيها كل ما سمعه ، وشرحها .

وله : الألفية ، المشهورة ، وهي ملخص الكافية ، وقد ترجمت إلى لغات عدة ، وعليها شروح كثيرة .

توفي رحمه الله بدمشق سنة الثنتين ومبعين وثمانئة هجرية (١) .

٦ - البطليومى ، الصفّار : قاسم بن على بن محمد بن سليمان الأنصارى البطليومى ، الشهير بالصفّار .

قال السيوطى : وقال فى البسطة : صاحب الشلوّبين ، وابن عصفور . وشرح كتاب سيويه شرحاً حسناً ، يقال : إنه أحسن شروحه ، ويردّ فيه كثيراً على الشلوّبين بأقبح ردّ . توفي بعد الثلاثين وثمانئة (٢) .

٧ - أحمد بن عبد الله بن حسن بن أحمد بن يحيى بن عبد الله الأنصارى المائى أبو بكر ، المعروف بحميد ، مضاف اسمه . قال والسيوطى :

قال ابن عبد الملك : كان نحوياً ماهراً مقرئاً مجوداً ، فقيهاً ، حافظاً ، محدثاً ، ضابطاً ، أدبياً ، شاعراً محسناً ، مثنى الدين ، ورعاً ، سريع الغيرة كثير البكاء ، معرضاً عن الدنيا ، لا يفوه بما يتعلق بها ، ولا يضحك إلا نبساً نادراً ، ثم يعتبه بالبكاء والاستغفار ، مقتصد فى مطعمه وملبسه ، بلغ من الورع رتبة لم يزاحم عليها .

روى عن الشلوّبين ، وجماعة .

ورحل للحج سنة تسع وأربعين وثمانئة ، فلما دخل مصر عظم صيته بها ، وعرف فضله عند أهلها ، وعرض عليه سلطانها مالاً فلم يقبله .

(١) بنية الوعاء (٢ : ٢٥٦) .

(٢) نشأة النحوة (ص : ٢٢١) .

ومات قبل أن يجمع يوم الثلاثاء لثمان بقين من ربيع الأول سنة اثنين وخمسين وسبعمائة ، وشهد جنازته السلطان فن دونه :

ومولده بمائة سنة سبع وسبعمائة .

وله :

مَطَالِبُ النَّاسِ فِي دُنْيَاكَ أَجْناسُ فَاقْصِدْ فَلَامَطْلَبٌ يَبْقَى وَلَا تَنَامُ
وَأَرْضُ الْقَنَاعَةِ مَالًا وَالتَّقَى حَسْبًا فَا عَلَى ذِي تَقَى مِنْ دَهْرِهِ بِئْسَ

وَأَنْ هَكَتَكَ رُمُوسٌ وَازْدَرَتْكَ فَتَى
بَطَكِ الشَّرَى تَنْسَاوِي الرَّجُلُ وَالرَّامِسُ (١)

٨ - أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن حميرة ، الهزومي البلتنسي ، الشُّقْرَى الْأَصْل ، أَبُو الطَّرَف .

قال السيوطي : كان إماماً عالماً بالفقه ، مالكيّاً عالماً بالمعقولات والنحو ، واللغة والأدب ، متبحراً في التاريخ والأخبار ، بصيراً بالحديث .

روى عن الشلوطين ، وأخذ عنه النحو ، وجماعة .

ممع منه ابنُ الأَبار ، وبالغ في البناء عليه ، وتولى القضاء . وكتب لبعض أمراء إفريقية .

مولده في رمضان سنة اثنين وثمانين وخمسائة ، ومات بتونس ليلة الجمعة ربيع ذي الحجة سنة ثمان وخمسين وسبعمائة (٢) .

٩ - أحمد بن عثمان بن حجلان القتيبي الإشبيلي ، أبو الهيثم .

(١) بغية الوعاة (١ : ٣١٣)

(٢) بغية الوعاة (١ : ٣١٩)

قال السيوطي : قال ابن عبد الملك : كان محدثاً فقيهاً نحويًا ، متقدماً في ذلك كله ، مشهوراً بالورع والرهدة ، والفضل ، معظماً عند الخاصة والعامة .

أخذ العربية عن الشلوطين ، والدباج ، وروى عن أبي بكر بن سيد الناس ، وغيره .

مولده سنة سبع وثمانمائة ، ومات بتونس يوم الجمعة لعشر يقين من المحرم سنة ثمان وسبعين وثمانمائة (١) .

١٠ - أحمد بن علي بن أحمد عبد الله بن ثابت الأنصاري الإشبيلي ، أبو العباس الماردي .

قال السيوطي : قال ابن عبد الملك : كان متحقيقاً بالفقه والعربية ، درسهما بقرناطة ، مشاركاً في غيرهما .

أخذ النحو عن الدباج ، والشلوطين ، وتلا على أبي الحسين محمد بن عياش بن عزيمة ، وروى عن أبي الحسن الشاربي ، وغيره ، وكان يتصرف بالتجارة ، وكان اشتغاله بالعلم كثيراً .

مولده في ذي القعدة سنة سبع وثمانين وخمسمائة ، وكان حياً سنة ست وستين وثمانمائة (٢) .

١١ - أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد ، أبو موسى الأندلسي .

قال السيوطي : قال في (البقرة) : سكن مصر ، وشرح الفصول لابن معط وذكره ابن مكنوم فأسقط (عامراً) ، وكناه : أبا طلحة ، وقال معدود ، في أصحاب الشلوطين ، سألت عنه أبا حيان فقال : كان في خلقه حدة ، ويسير أعراف .

(١) بقية الوعاة (١ : ٢٢٥)

(٢) بقية الوعاة (١ : ٢٢٧)

أقام بمصر مدة ، ثم بالشام ثم بحلب ، ثم عاد إلى القاهرة .
توفي سنة تسع وثمانين وستمائة (١) .

١٢ - اللبكي (٢) ، أبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف
القهرى الأستاذ ، أبو جعفر النحوى اللغوى المقرئ .

قال السيوطى : أحد مشاهير أصحاب الشلوبيين ، أخذ عنه ، وعن الدباج
وأبى إسحاق البطليوسى ، والأعلم ، وسمع الحديث من ابن خروف ،
وأبى القاسم بن رحمون ، وأبى عبد الله بن أبى الفضل المرسى ، والمنذرى
وجاعة بمصر ودمشق والمغرب . وأخذ المعقولات عن الشمس الحسروشاوى ،
وطوف . وروى عنه الوادى آشى ، وأبو حيان ، وابن رشيد .

وصنف شرحين على 'الفصيح : البغية فى اللغة ، ومستقبلات الأفعال . وله
كتاب فى التصريف ، ضامى به (المتع) .

مولده ببلبة سنة ثلاث وعشرين وستمائة ، ومات بطنس فى المحرم
سنة إحدى وتسعين وستمائة (٣) .

١٣ - الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد ، الإمام
أبو علي بن أبى الأحوص القرشى القهرى ، الغرناطى الموطن ، البلبسى
الأصل ، الحلبى المولد ، ويعرف أيضا بابن الناظر ، الحافظ النحوى .
كان من فقهاء الحديث ، القراء النحاة الأدباء ، أخذ القراءات من
ابن الكواكب ولازمه ، وعن الدباج وغيرهما ، ولازم فى العربية والأدب
الشلوبيين .

(١) بغية الوعاة (١ : ٢٦٧)

(٢) يسكون الياء الموحدة بين لامين أو لاهما مفتوحة

(٣) بغية الوعاة (١ : ٤٠٢)

قال السيوطي : كان من أهل الضبط والإتقان في الرواية ، ومعرفة الأسانيد ، نقاداً ذا كراً للرجال متفتناً في معارف ، آخذاً بحظ من كل علم ، حافظاً لتضمر والحديث ، ذا كراً للأدب واللغات والتواريخ ، شديد العناية بالعلم ، مكباً على تحصيله وإفادته ، حريصاً على نفع الطلبة .

ألف في القراءات ، وله برنامج ومُسلّلات ، وأربعون ، سمعها منه أبو حيان .

ولد سنة ثلاث وستمائة ، ومات بغرناطة في الرابع عشر من جمادى الأولى سنة تسع وسبعين وستمائة .

ومن شعره :

رَغِبْتُ عَنْ الدُّنْيَا لِيَعْلَمَ أَنَّهَا : مَحَلُّ حَيَاةٍ الْمَرْءُ فِيهِ بِلَاغٌ
وقد لَاحَ فِي قَوْدِي شَيْبٌ عَلَى الرَّدَى

دليلٌ وفيه ما أردتُ بِلَاغٌ

وَأَمَلْتُ مِنْ مَوْلَايَ نَظْرَةَ رَحْمَةٍ يَكُونُ بِهَا مَنَى إِلَيْهِ بِلَاغٌ
فَأَظُنِّي إِذَا الْأَبْرَارُ قِيلَ لَهُمْ غَدَاً هَلُمُّوا إِلَى دَارِ النَّعِيمِ فَرَاغُوا
رَأَيْتُ بَنِيهَا مَارَمَتَهُمْ سِيَاهُهَا فَطَاشَتْ وَلَا حِمَّ الْحِمَامِ فَرَاغُوا
فُعِجَّتْ إِلَى دَارِ الْبُقَاءِ يَهْمِي فَعِينْدِي عَنْهَا رَاحَةٌ وَفَرَاغٌ (١)

١٤ - أبو بكر بن يحيى بن عبد الله البخدامي الملقب النحوي ، المعروف بالخفاف .

قال السيوطي : قرأ النحو على الشلويعين ، وكان نحوياً بارعاً ، ورجلاً صالحاً مباركاً .

(١) بنية الرماة (١ : ٥٢٥)

صنف شرح سيويه ، وشرح إيضاح الفارسي ، وشرح (لغ) ابن جني .
ويقال : إنه صنف شرح (الإيضاح) (واللمع) لصدر الدين ، وتوفي
الدين ، ابني القاضي تاج الدين ، ابن بنت الأعز ، لأنه كان منقطعاً إليهم ،
وعليه قرعوا النحر . وكتب بخط يده كثيراً من كتب النحو .

مات بالقاهرة في يوم السبت الثاني من رمضان سنة سبع وخمسين
وسمائه (١) .

١٥ - سعيد بن حكيم بن عمر بن أحمد بن حكيم بن عبد العزيز بن
حكيم القرشي الطبري ، أبو عثمان .

قال السيوطي : قال ابن عبد الملك : كان نحوياً أديباً ، حسن التصرف
في النظم والنثر ، مشاركاً في الفقه والحديث والرجال ، ذا حظ صالح
من الطب .

أخذ النحو عن الدباج ، والشلوبين ، وابن عصفور ، وروى عنهم
استولى على مشرقه - بضم النون وسكون الراء - فصبطها أحسن
ضبط ، وسار فيها أحسن سير ، فهابه النصاري ، واستقام أمر المسلمين ،
وهو مع ذلك لا يفتقر عن النظر في العلم وإفادته .

ولد ليلة السبت سادس جمادى الآخرة سنة إحدى وسمائة .

ومات يوم السبت لثلاث بقين من رمضان سنة ثمانين وسمائة (٢)

١٦ - طلحة بن محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي اليابري
الإشبيلي ، أبو محمد بن أبي بكر السحوي ، ابن النحوي .

(١) بنية الوعاة (١ : ٤٧٣)

(٢) بنية الوعاة (١ : ٥٨٣)

قال السيوطي : كان نحوياً ماهراً ، مُتْقِناً ، عَرُوضياً ،
حاذِفاً ، ذا حظ وافٍ من الأدب ، عارفاً بطريق الرواية وتواريخ الرجال
وأحوالهم ، اعتنى بباب الرواية ، فأخذ عن جمع جمع ، مهم : أبوه ،
والدباج ، والشلوين ، وغيرهم .

وُحِمِلَ عنه العلم . واستجيز ، وهو ابن عشرين سنة ، ولم يزل
عاكفاً على العلوم صابراً على شدة الفقر وقلة ذات اليد ، وخرَّجَ له مُعْجَماً ،
وله مُخطب وشعر .

مولده في جمادى الأولى سنة إحدى وثمانمائة ، ومات باشبيلية سنة ثنتين
- أو ثلاث أو أربع أو خمس - وأربعين وثمانمائة (١)

١٧ - عبد الحق بن يوسف بن تونوات الصنهاجي ، العدوي الأصل ،
الجبتي ، أبو محمد .

قال السيوطي : قال ابن الزبير : أخذ القراءات بـجَيَّانَ عن أبي عبد الله
بن يربوع ، وبـاشبيلية ، لما رحل إليها ، عن أبي الحسن بن زَرْقُون .

وقرأ العربية على الشلوين ، وابن الدباج ، ورجع إلى بلده ، فأقرأ بها
القرآن والعربية ، وكان يوصف بنباهة وتصرف ، إلا أنه كان أشد الناس
تخليطاً في أساسيد القراءات وغيرها ، وآآفهم معرفة بها .

مات بجَيَّانَ في عشر الأربعين وثمانمائة (٢)

١٨ - عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام ،
أبو الحسن بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي .

قال السيوطي : إمام أهل النحو في زمانه . ولد في رمضان سنة تسع
وتسعين وخمسمائة :

(١) بنية الوعاة (٢ : ١٩)

(٢) بنية الوعاة (٢ : ٧٤)

وقرأ النحو على الدبّاج بن الشلوبين ، وأذن له أن يتصدر لإشغاله ،
وصار يُرسل إليه الطلبة أنصغار ، ويحصل له منهم ما يكفيه ، فإنه كان لا شيء
له . وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التيمي ، وسمع من القاسم بن
بقي ، وغيره .

وجاء إلى سبته لما استولى الفرنج على إشبيلية ، وأقرأ بها النحو دهره ،
ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه .

وصنف شرح الإيضاح ، الملخص ، القوائين - كلاهما في النحو -
وشرح سيبويه ، وشرح الجمل ، عشرة مجلدات ، لم تشذ عنه مسألة في العربية
توفي سنة ثمان وثمانين وسمائة (١) .

١٩ - عبد الله بن محمد بن هارون بن محمد بن عبد العزيز بن إسماعيل
الطائي الأندلسي المالكي ، أبو محمد .

قال السيوطي : نزيل تونس ، ولد سنة ثلاث وسمائة ، وأخذ النحو
عن الدبّاج والشلوبين ، ولازم خال أمه عصام بن خلصة ، وقرأ القرآن على
جده لأمه محمد ابن قادم المعافري ، وسمع من أبي القاسم بن بقي وغيره .

وهو من بيت عليم وجلالة ، برع في النحو واللغة وسائر علوم الآداب
، التواريخ ، وله نظم ونثر كثير .

وتوفي سنة ثنتين وسبعمائة (٢) .

٢٠ - علي بن جحزون اللوزي .

قال السيوطي : «قرأ على الشلوبين ، وأقرأ العربية والآداب إلى أن
مات في حدود أربعين وسمائة (٣)» .

(١) بنية الوعاة (٢ : ١٢٥)

(٢) بنية الوعاة (٢ : ٦٠) .

(٣) بنية الوعاة (٢ : ١٨٤) .

٢١ - محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسي ، أبو عبد الله .

قال السيوطي : « كان مولده سنة سبعين وخمسمائة .

قرأ النحو على أبي الحسن علي بن يوسف بن شريك الداني ، والطيب ابن محمد بن الطيب النحوي ، والشلوين ، والتاج الكندي .

وكان نبيلاً ضريراً ، يحل بمض مُشكلات إقليدس ، ويحفظ صحيح مسلم مُجرّداً عن السند .

صنف « الضوابط النحوية في علم العربية » ، والإملاء على المفصل ، وتفسير القرآن ، قصد به ارتباط الآي بعضها ببعض ، وكتاباً في أصول الفقه والدين ، وكتاباً في البديع والبلاغة .

توفي يوم الاثنين خامس عشر ربيع الأول سنة خمس وخمسين وستمائة .

ومن شعره :

قالوا محمد قد كبرت وقد أتى داعي المنون وما اهتتمت بزاد
قلتُ الكريمُ من القبيح لضيّفه عند القلوم مجيئه بالزّاد (١)

٢٢ - محمد بن حجاج بن إبراهيم الحضرمي ، أبو عبد الله وأبو بكر الوزير ، المعروف بابن مطرف الإشبيلي .

قال السيوطي . نزيل مكة ، النحوي ، الولي العارف بالله تعالى ، ذو الكرامات الشهيرة .

قال الفاسي . ولد في سنة ثمان عشرة وستمائة ، وحج ، وسمع ابن مسدي ، وعاد إلى الإسكندرية ، ثم إلى مكة ، ثم إلى عدن ، وأقرأ بها النحو ، وعاد إلى مكة فاقام بها إلى أن مات .

(١) بغية الوعاة (١ : ١٤٤) .

وكان قرأ النحو على الشلوطين .

وكان يحفظ كتاب سيوريه ، وله تقييد على جمل الزجاجي ، وكان من الصالحين الأولياء العالمين الزهاد ، وله كرامات .

توفي — كما قلنا قاضي — ليلة الخميس ثالث رمضان سنة ست وسبع مائة وقل الذهبي : سنة سبع ، وغيره . سنة أربع (١) .

٢٣ — محمد بن علي بن محمد بن سالم الأنصاري الجياني ، أبو بكر ، يعرف بابن سالم ، ويا بن الخياط :

قل السيوطي : قال ابن الزبير : قرأ ببلده ، ورحل إلى إشبيلية ، ولارم بها الشلوطين مدة ، واستقر بغرناطة يقرأ النحو ، إلى أن مات في حدود الأربعين وسبعمائة .

وكان من أهل الدين والفضل ، من بيت عفة وطهارة . وانتفع به من قرأ عليه (٢) .

٢٤ — مالك بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن الفرج ، أبو الحكم بن المرحل الملقب بالنحوي الأديب .

قل السيوطي : كان ذا كرا للآداب واللغة ، شاعراً رقيقاً ، مطبوعاً ، سريع البديهة ، حسن الكتابة ، والشعر أغلب عليه .

أخذ النحو عن الشلوطين ، والدباج ، وأجزله أبو القاسم بن بتي ، تحرف بصناعة النوايق ، وولى القصاء بمجهاة غرناطة ، وله نظم فصيح في ثعلب ، وغيره . ووقع بينه وبين ابن أبي الربيع في مسأله (كان ماذا) فنظم مالك :

(١) بنية الرواة (١ : ٧٤) .

(١) بنية الرواة (١ : ١٨٨) .

عاب قومٌ كانَ ماذا لیت شعری لمَ هذا
وإذا عابوه جهلاً دونَ علمٍ كانَ ماذا
وجياله ابن أبي الربيع . وصنف في المنع مُصَنَّفًا :
وتوفي سنة تسع وتسعين وسبعمائة .
ومن شعره :

مَذْهَبِي تَقْبِيلٌ تُخَذُّ مَذْهَبِي سَيْدِي ماذا قَرَى في مَذْهَبِي
لَا تُخَذِّلُ مَا كَأَنَّ فِي رَأْيِهِ قَبِي بِأَخْذِ أَهْلِ الْمَغْرِبِ (١)
٢٥ - محمد بن يحيى ، أبو عبد الله بن عبد الرحمن بن ربيع القرطبي .
تفرّد بالسماع من الشلوبيين ، والكبار ، وكان شيخاً مالقة على الإطلاق .
توفي سنة تسع عشرة وسبعمائة (٢) .

٢٦ - يحيى بن ذى النون بن يحيى الإشبيلي النحوي ، أبو زكريا .

قال السيوطي : قال ابن الزبير : أخذ عن أبي الحسن الدبّاج ، والشلوبيين
وغيرهما ، وقرأ القرآن والعربية والفقه ببلده مدة ، ثم انتقل إلى العدوة عند
استيلاء النصارى على قرطبة سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة ، فسكن مَرَاكِشَ
وأقرأ بها يسيراً ، ثم مات سنة نحو من ستين سنة .

وكان من جلة لأساتيد النباء ، ومن أهل الفضل والدين (٣) .

٢٧ - يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أرقم النميري
الروادي أشي ، أبو بكر .

(١) بنية الوعاة (٢ : ٢٧١)

(٢) ثمرات الذهب (٦ : ٥٢)

(٣) بنية الوعاة (٢ : ٢٢٢)

قال السيوطي : قال في تاريخ غرناطة : من بيت علم وحسب ، كان
صدراً مبرزاً من أهل العلم والفضل ، اعتنى بعلم العربية ، وأخذ عن أبي علي
الرندي ، وابن خروف ، والشلوبين ، وأقرأ ببلده مدة .

ثم توفي سنة ثمان وأربعين ومائة (١) .

هذا ما تيسر لي من إلام فيمن درس على الشلوبيني ، وإن كان من أخذ
عنه في الحقيقة عالم لا يحصى .

• • •

٣ - مؤلفاته

بعد أن عرفنا مكانة الشلوبيني بين علماء عصره ، وبعد أن وقفنا على
تلك المجموعة الكبيرة التي تزين صفحات الكتب من أبنائه وتلاميذه ،
أظنني في سبيل إتمام جوانب مكانته العلمية على أن أمرّ ولو بإيجاز على
مؤلفاته الكثيرة التي تاه منها الكثير ، وبقي فيما بقي منها مجرد ذكر في تاريخ
الكتب ، وهي .

١ - التوطئة ، التي نحن بصدد دراستها .

٢ - شرح المقدمة الجزئية الصغير .

٣ - شرح المقدمة الجزئية الكبير .

وهذه الكتب الثلاثة سوف أقارن بينها وأصفها في الباب التالي .

٤ - شرحه لكتاب سيويه :

قال القفطي في مرض حديثه عن الشلوبيني .

١ صنف شرحاً لكتاب سيويه (٢) .

٥ - تعليق على كتاب المفصل .

(١) بنية الوعاء (٢ : ٣٤٠)

(٢) تلخيص أخبار النعمانيين واللفويين لابن مكنوم (ص : ١٦٢)

وقال صاحب كشف الظنون في معرض حديثه عن كتاب المفصل للزنجشري : « وعليه تعليقه لأبي على الشلوبيني (١) » .

٦ - القوانين في علم العربية .

قال الزركلي :

« من كتبه : القوانين في علم العربية ، ومختصره التوطئة ، وشرح المقدمة الجزئية في النحو ، كبير وصغير ، وتعليق على كتاب سيويه (٢) » .

هذا ما أثبتته المصادر التاريخية ، وإن كان ما وصل إلينا لا يعدو الثلاثة الأول ، وهي التي سوف أتحدث عنها في الباب التالي .

ولعلني قد وفقت في أن أبرز ما للشلوبيني من مكانة مرموقة بين علماء عصره ومؤلفي زمانه .

(١) كشف الظنون (٢ : ١٧٧٤)

(٢) الأعلام (٥١ : ٢٢٤)

الباب الثاني

كتاب التوطئة

الفصل الأول

بين التوطئة وشرح المقدمة الجزولية

قبل أن أترسل في حديثي مقارناً بين شروح المقدمة ، أحب أن أورد نبذة قصيرة عن تلك المقدمة :

فقد ذكرها صاحب كشف الظنون وذكر شراحها ، فقال : « المقدمة الجزولية في النحو » ، وهي المسماة بالقانون ، صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري النحوي ، المتوفى سنة ٦٠٧ هـ .

وأعرب فيها وآتى فيها بالعجائب ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو لم يسبق إلى مثلها .

فشرحها جماعة من الفضلاء ، ويقال : إن من شروحها : الأمل في النحو . وقيل : ألفه الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النحوي ، منهم من وضع لها أمثلة ، ومع هذا فلا يفهم حقيقتها إلا أفاضل البلغاء ، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلفها منها ، فلها رموز وإشارات .

وقال بعض الأئمة : أنا ما أعرف هذه المقدمة ، ويلزم (من كوفي لأعرفها) (١) ألا أعرف النحو .

كذا في وفيات ابن خلكان :

وقال بعضهم : ليس فيها نحو ، إنما هي منطق لذقة معانيها وغرابة تعاريفها .

(١) الكلمة من وفيات الأعيان (٣ : ١٨٩) .

ومن شرحها الشيخ أبو علي عمر بن محمد الأزدي الشلوبي الإشبيلي .
فإن له شرحين كبيراً وصغيراً ، وشرحها أحمد بن عبد النور المالقي . المتوفى
سنة ٧٠٢ هـ ، وشرحها علم الدين القاسم بن أحمد الورقي الأندلسي .
المتوفى سنة ٦٦١ هـ ، وسعد بن أحمد الجذامي الأندلسي البياضي النحوي
المتوفى سنة ٦٤٥ هـ ، وشرحها ابن مالك محمد بن عبد الله النحوي المتوفى
سنة ٦٧٢ هـ ، وسماه : المنهاج الحلّي في شرح القانون الجزولي ، أوله :
« أحمد الله على نعمته . إلخ »

قال : « إن كتاب القانون في النحو للشيخ الإمام الفاضل عيسى بن أبي
موسى الجزولي ، وإن كان صغير الحجم لكنه كثير العلم ، مستعصي على
الفهم ، مشتمل على لبّ الأدب ، مُنطو على كلام العرب ، متضمن
للتكات العربية التي خلاصتها أكثر شروح النحو ، ورأيت أكثر أهل عصرنا
ماثلين إلى حفظ ، ولكنهم يعجزون عن فهمه ، حتى ظن بعضهم به أنه
منطق . أو أن أكثره منطق ، وليس فيه ما يتعلق بالبحث المنطقي سوى
فصيل نزر في أوله ، وقد كنت أكثر من تتبع أنفاظه فأقبلت على
شرحها . . . إلخ »

وشرحها محمد بن علي بن الفخّار المالقي الجذامي المتوفى سنة ٧٣٣ هـ ،
وشرحها الإمام ابن عصفور علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي النحوي ،
المتوفى ٦٦٩ هـ ، ولم يكمله وكمله تلميذه الشلوبي الصغير محمد بن علي
الأنصاري المالقي ، المتوفى في حدود سنة ٦٧٠ هـ ، وشرحها السيد علي
ابن ميمون المغربي . المتوفى سنة ٩١٧ هـ ، وشرحها أيضاً عز الدين
العجمي المارندرائي المتوفى سنة . . . ، وشرحها الشيخ رضي الدين
إبراهيم بن جعفر الإربلي ، وشمس الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن
الإربلي المتوفى سنة ٦٣٩ هـ (١)

(١) كشف الظنون (٢ : ١٨٠٠)

هكذا قدم صاحب كشف الظنون المقدمة الجزولية بهذا العدد الضخم من الشراح ، ولعل ما يثير الدهشة حقا إذا ما علمنا أن حجم المقدمة الجزولية لا يزيد على ثلاث وسبعين صفحة من الحجم المتوسط .

وبهذه هنا في مجال الدراسة . لكتاب التوطئة أن أقارن بين التوطئة وشروح الشلوبيين الأخرى من ناحية ، وبين شروح الشلوبيين وبعض الشراح من ناحية أخرى .

فأول تلك الشروح للشلوبيين هو :

(أ) شرح المقدمة الجزولية الصغير ، وهو يشابه في حجمه وعدد أوراقه التوطئة ، ويكاد يشابه التوطئة في كنهه ، حيث ألزم فيه الشلوبيين بنفس الخط الذي رسمه للتوطئة من ناحية الضغط والاختصار والاكتفاء بالشرح البسيط ما اقتضى الموقف ذلك ، ثم ضرب الأمثلة ، ثم وضع بعض الضوابط ، وأحيانا يعارض الجزولي ، كما سيأتي بإذن الله في الفصل الثاني في هذا الباب . وهذا الشرح الصغير يقع في سبع ومائتين من الصفحات ، وهو مخطوئي قام الأول والآخري ، وقد جاء في مقدمته :

« بسم الله الرحمن الرحيم : سألتني بعض من يكرّم على أن أكتب له على المقدمة المضافة إلى أبي موسى الجزولي لأنه الذي أتى بها ، لا أنه الواضع لها على ما أخبر به رحمه الله من ذلك ، لكنه لم يعين لها واضعاً ، فنسبت إليه حواش كُتبت ما أبهم منها ، وسندرك ما عول صاحبها عليه من إسقاط مثلها وتقديم على ما تيسر ، مما أخذ وضعت منها ، فأسعفته فيما سألت ، ثم إن بعض الطلبة جمع ذلك وعلق بمواضعه من المقدمة المذكورة وعرضه عليّ فرضيته ، وقرئ عليّ مقدمة ، فربما زدت فيه في أثناء قراءته مارأيت أنه لا يثق به وأحق أن يدخل به بين النوايا المقصودة ، إذ لم يكن وضعه أولاً على قصد التواليف ، ولكن على قصد الجواهر ، ورأيت مع ذلك أن (م ٦ - الشلويني)

هذا أخرى بالانتفاع به فيها ، فجاء من ذلك شيء يمكن أن نحتاج إليه ،
وهو ما اشتمل عليه هذا الكتاب ، والله تعالى سبحانه يجعل سعيتنا
فيه وفي غيره في ذاته ، وموصلاً إلى مرضاته بمنه وفضله .

وقد وجدت خطأ في تزييم صفحاته ، إلا أنه تام الأول والآخر ،
وواضح الخط ، وهو منسوب بآخره بخط الشلوين ، وقد جاء في آخره :
« انبى والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وسلم تسليماً ، وشرف وكرم » .

« بسم الله الرحمن الرحيم »

سمع طائفة من أول هذا الشرح من لفظ جامع الشيخ الأستاذ
الحفظ الأجل العلم الأوحد أبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي ،
أدام الله كرامته ووفقه الله ، وناولته سائرته ، وأباح له التحديث عنه
وبه وسائر مجموعاته ومروياته على شرط ذلك .

« وكتب بإشبيلية » حرمها الله « في شهر ذي القعدة سنة اثنين
وعشرين وثمانمائة ، والحمد لله حق حمده » .

وتحت هذا كتب الشلوين بخط يده : المكتوب فوق هذا صحيح ،
وكتب عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي في ذي القعدة سنة
اثنين وعشرين وثمانمائة . تم : شهادة الحسن بن عبد الله السلوقي .

• • •

أما الشرح الثاني للشلوبيني فهو

(ب) الشرح الكبير للجزؤية :

وتحت يدي من هذا الشرح نسختان، إحداهما ميكرو فيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدار العربية ، تحت رقم (١٠٢) نحو، وقد صورته وكبرته إلا أنني وجدته ناقصاً من أوله وغير واضح الكتابة في بعض مواضع منه ، ومطموس الكتابة في الآخر .

أما النسخة الثانية فقد حصلت عليها من المغرب (١) . وهي تحمل رقم : ٦٢٢ ، وعدد صفحاتها : ٣٨٩ صفحة ، وهي مؤلفة في أولها غير مؤرخة ، صحيحة البداية . وقد أوضح الشلوبيني نفسه الغرض من تأليفها فقال :

« بحم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً » .

قال الشيخ الأستاذ النحوي الغوي الأديب العالم الإمام أبو علي عمر ابن محمد بن عمر بن عبد الله الأردني ، الأشهر بالشلوبيني :

الحمد لله المتفضل علينا بأفضل النعم ، وأعلى آلائه ظهوراً نعمة الإسلام ، التي نسأله سبحانه أن يزيدنا بها غبطة وسروراً ، حمداً يكون إلى . . . (٢) ، وإلى العفو عما اقترفته سيئاً كبيراً ، وصلواته على محمد لمبعوث بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، وصلى الله عليه وعلى أهله . . . (٣) هذا الكتاب أعني بهذه الزيادة التي زدتها

(١) المملكة المغربية بالخزانة العامة للكتب والمخطوطات ، مقتنيات الزاوية الحمزاوية بالمغرب الرباط : ١٩٦٢ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) غير مقروءة .

فيه . . . (٢) وأذكر أسبابها ، أن استأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى ، إذا كانت المسائل في النسخة التي استقرت آخراً من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممدودة الأبحاث ولا مذكورة الأسباب في الغالب .

وإنما كان المهم فيها شرح مراد مؤلف هذه المقدمة لاستيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ، ومد الإطناح بالذكر والتوجيه والأسباب ، فأجبتهم في ذلك إلى ما سألوه ، وأسعفتهم منه فيما أملوه ، وأخذت الآن في المعنى على ما خرج من تلك النسخة عن غير مستوفى بالاستيفاء ، والقصد فيه مقصد الاستئلال في تلك المسائل والاكتفاء ، وإن كانت الإحاطة متعذرة إلا على من بيده ملكوت كل شيء ، فعليه تعالى أن يعيننا من ذلك على ما نؤويه ، ولأن يجعل تصرفاتنا خالصة لوجهه بمنته .

وأقول الآن في الباب الأول من هذا الكتاب : إن مقصد التحويين في هذه الصناعة إنما هو الكلام على أحكام الألفاظ في لسان العرب . . . إلخ .

. . .

ومن هذه المقدمة التي كتبها الشلوبيني يتضح السبب الرئيسي والغاية من وضع هذا الشرح ، وهو التوسع فيما أوجز فيه الشرح الصغير ، وإيضاح ما أبهم هناك ، ونحن إذا تصورنا حجم الشرحين كمّاً ، والفارق الكبير بين عدد الصفحات ، يمكننا أن ندرك الفرق بين الشرحين .

وبهني هنا أن أقارن بين هذين الشرحين من ناحية ، والتوطئة من ناحية أخرى ، وذلك في نماذج قصيرة ، حرصت على أن تتضمن بعض الشواهد :

(١) مطبوعة الحروف .

فمثلاً يقول الشلوبيني في شرح المقدمة الجزولية الصغير (١) ، في معرض حديثه من الجواز ، بعد أن تحدث عن عمل الفعل عند تأخره أو تقدمه :

فلذا كان الرفع على هذا التقدير فليس في هذا المضارع المرفوع عمل ، لا ظاهر ولا مقدر ، لأنه مقدم في التقدير ، فلو قلنا : إنه يجوز الوضع لأدى ذلك إلى تقديم الجزوم على الجازم ، فلذلك قدر النحويون معه جواباً محذوفاً بعده ، على ما قدمناه ، وعلى « إن قام زيد أقوم » قول زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حريم
وقول الآخر :

وإن بعدوا لا يأمنون اقترابه تشوف أهل الغائب المنتظر

ولا يصح ذلك التقدير الذي قدرناه من التقديم والتأخير في قولك : إن يقيم زيد أقم ، فلا يجوز هنا الرفع في « أقم » ، لأنه لا يصح أن تقول : أقوم إن يقيم زيد ، على حذف جواب الشرط ، لأن جواب الشرط لا يحذف إذا كان الشرط قد ظهر عمله في فعل الشرط ، وإنما يحذف إذا كان الشرط بلفظ الماضي ، ولذلك قال المؤلف في الفعلين ، إذا كانا مضارعين : إنه يجب العمل فيهما ، أي ، يجب أن يكون ظاهراً ، وقد جاء في ضرورة الشعر على : إن يقيم زيد أقوم ، بالرفع ، قال :

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تضرع

وقوله (٢) : والجواب إما بالفعل ، يريد بالفعل : الفعل الجزوم انقضاء ، إن كان مضارعاً ، أو موضعاً ، إن كان ماضياً ، مع ما اتصل به كل واحد

(١) شرح المقدمة الجزولية (ص : ٢٤) .

(٢) أي صاحب المقدمة .

منهما من معمولاته . ويريد بالفاء : الفاء وما تدخل عليه ، وكذلك مراده بإداء ، وإلا فكل واحد من الفعل ، والفاء ، وإذا ، لا يكون وحده جواباً .

وقوله : وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقاً ، يريد طلبية كانت أو غير طلبية ، فالطلبية كقولك : إن قام زيد فهل فعمر قائم ، وغير الطلبية كقولك : إن قام زيد فعمر قائم ، وقول الشاعر .
• من يفعل الحسنات الله يشكرها (١) •

حذفت فيه الفاء ضرورة .

أما التوطئة فإننا حين نقابل بينها وبين الشرح الصغير في هذا الفصل على سبيل المثال فإننا سوف نجد يكرر ما قاله في الشرح مع بعض الاختلاف في الترتيب وزيادة بعض الأمثلة ، فيقول مثلاً في نفس الموضع من التوطئة (٢) :

والفعلان المقتضيان في هذا الباب أن يكونا مضارعين ، ظهور العمل فيهما إن لم يمنع ذلك بناء طارئ ، نحو : إن تخرج أخرج ، ما لم تحل الفاء بينه وبين الثاني ، فيجب رفعه ، نحو إن يقيم فأقوم ، ولا يجوز الرفع دون فاء إلا في الضرورة ، نحو :

• إنك إن يُصْرَع أخوك تُصْرَعُ •

رفع لمكان قوله قبله :

• يا أقرع بن حابس يا أقرع •

ولما أن يكونا ماضيين ، نحو : إن قام زيد قام عمرو . فلا يظهر عمل الجازم ، لعدم المسوغ ، لظهور الإعراب ، وهو المضارعة ،

(١) تامة :

• والشر بالشر عند الله مثلاً •

والبيت لعبد الله بن حسان بن ثابت . (حاشية الصبان على الأشموني : ٤ : ٢٠) .

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب) .

وإما أن يكونا ماضياً ومضارعاً ، فيجب العمل في المضارع إن تقدم ، نحو : إن يقيم زيد قام عمرو ، إلا أنه يقل وجود مثله ، ولا أذكر منه الآن إلا قول القائل :

مَنْ يَكُونِي بِسَيِّئِ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَابِينَ حَلَقِهِ وَالْوَرِيدِ (١)

أنشده أبو العباس . لا يجب إن تأخر بل يجوز فيه الجزم على الجواب والرفع على تأويل التقديم ، نحو : إن قام زيد يقيم عمرو ، ويجوز : يقوم عمرو ، وعليه أنشدوا :

وإن أنا خليلٌ يوم مسألة يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حريمٌ وقوله :

وإن يَعدُوا إلا يَأمنون اقترابه تشوُّفَ أهل الغائب المُتَنظِر

ولا يجوز فيهما إذا كانا مضارعين . إلا الجزم ، على ما تقدم ، من نحو : إن يقيم زيد يقيم عمرو ، ولا يجوز رفع الثاني على نية التقديم ، لأنه لا يجوز أن تقول : يقوم عمرو إن يقيم زيد ، لأنك إذا قلت ذلك كان جواب الشرط محذوفاً ، والتقدير : يقوم زيد إن يقيم عمرو ، ولا يجوز حذف جواب الشرط إذا ظهر الجزم في فعل الشرط ، وإنما يجوز حذف الجواب إذا لم يظهر الجزم في فعل الشرط ، نحو : يقوم زيد إن قام عمرو ، ألا ترى أن العرب إنما تقول : أنت ظالم إن فعلت ، ولا تقول : إن تفعل ، والجواب بالفعل ، نحو ما تقدم . أو بما يقوم مقامه ، وهو الفاء وما بعدها ، نحو ما تقدم أيضاً ، وإذا وما بعدها ، نحو : (وإن تُصِبَّهْمُ سَيْئَةٌ بَمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْسِطُونَ) (١).

(١) البيت لأبي زيد الطائي (الديوان : ٥٩) .

(٢) سورة الروم : ٣٦ .

وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقا سواء كان فيها طلب ، نحو :
إن قام زيد فالله يغفر له ، وإن قام زيد فهل عمرو قائم ؟ أو لم
يكن ، نحو :

إن قام زيد فعمرو قائم ، إلا في الضرورة ، نحو قوله :
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرَّ بِالْشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

• • •

وهكذا ، فإننا بنظرة عاجلة نستطيع أن نرى التشابه الكبير بين التوطئة
والشرح الصغير في الأسلوب وفي التشابه في كثير من الأمثلة ، إلا أنها
تزيد أحيانا ، أعني الأمثلة في التوطئة ، وهي زيادة مطردة في جميع
الأبواب ، ولعل هذا مما يساعدنا على القول بأن التوطئة جاءت بعد
الشرح الصغير من الناحية الزمنية .

وإذا نحن وضعنا التوطئة والشرح الكبير في الميزان فإننا سوف نلاحظ
أن الشلويني قد اكمل ما أوجزه في التوطئة ، وأسهب في كثير من النقط
التي اختصرها في التوطئة ، وبكفى أن أقارن بين عدد من صفحات الأبواب
في الشرح حين ليتضح الفرق الكبير بين النصين :

فثلا يقع فصل حروف البحر في التوطئة في ثمان ورقات ، أما في
الشرح الكبير فقد أسهب فيه وشرحه في تسع عشرة ورقة .

وباب التعميم يحل من التوطئة ورقتين ، بينما هو في الشرح الكبير في
ثمان ورقات ، وكذلك نائب الفاعل ، هو في التوطئة في ورقتين في الشرح
الكبير في خمس ورقات ، وقد أنجز الشلويني في الشرح الكبير ما وعد به
في مقدمته حينما قال :

وإنه وضعه لاستيفاء المسائل المذكورة في الشرح ، ومد الإطنا ب
بالذكر والتوجيهات والأسباب . ولعل هذا من ناحية أخرى لنا بالوصف
الزمنى في مجال المقارنة بين الشرحين .

• • •

(ج) قد رأينا فيما أسلفت أن كشف الظنون قد ذكر شراحاً كثيرين
يربّون على العشرة ، وبكفئى هنا ، أن آخذ واحداً منهم نموذجاً للمقارنة
بين شرحه وكتاب التوطئة ، وهو :

اللورق القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسى المرمى الإمام
أبو محمد اللورقى النحوى (١) .

قال الذهبى :

« صنف شرح المفصل فى أربعة مجلدات ، وشرح الجزولية » (٢) .

وقد رأيت شرحه على المقدمة الجزولية الذى سماه : المباحث الكاملة
على المقدمة الجزولية ، وهو يقع فى مجلدين كبيرين ، تحت رقم ٢٦٦ نحو ،
بدار الكتب القومية بالقاهرة .

وقد دلل فيه اللورق على سعة اطلاعه وغزير علمه ، وقد ضمنه
كثيراً من آراء الشلوبيين ، حتى إنه من كثرة ترديده للشلوبيين اعتاد أن يضع
حرف الشين بدلاً من ذكر اسمه كاملاً .

وسوف أورد هنا نصين أحدهما أشار فيه صراحة إلى أنه نقل عن
الشلوبيين ، والآخر لم يشر فيه إلى ذلك ، ولكنه واضح وضح الشمس
للعيان .

(١) بنية الرواة (٢ : ٢٥٠) .

(٢) بنية الرواة (٢ : ٢٥٠)

يقول اللورقي :

« قال ابن السراج : اعلم أن لحرف الجزاء ثلاثة أحوال : حال يظهر فيها ، وحال يقع موقعه اسم يقوم مقامه ولا يجوز أن يظهر معه ، والثالث أن يحذف مع ما عمل فيه ، ويكون في الكلام دليل عليه ، فأما الأول الذي هو حرف الجزاء ، فإن ، إن الحقيقة ، ويقال لها : أم الجزاء ، وذلك قولك : إن تأتي آتلك ، ولا بد للشرط من الجزاء ، كما أنه لا بد للمبتدأ من الخبر .

قال : وأما الثاني فإن يقع موقع الحرف اسم ، وقد ذكرنا أن الاسم الواقع موقعه يكون ظرفاً وغير ظرف .

وأما الذي يحذف فيه حرف الجزاء ، وهو القسم الثالث ، وذلك إذا كان الفعل جواباً للأمر والنهي إلى آخرها ، تقول : ائتي آتلك ، والتأويل : ائني فلانك أن ائتي آتلك ، أمثلة الباقى سهلة فعليك بتمثيلها (١) .

وفي نفس الموضع ونفس المعنى (٢) ، يحدثنا الشلويني في التوطئة ، فيقول . « فأما قولهم : إن كنت قمت أمس فسوف يقوم زيد غداً ، فلم تدخل « إن » على الماضي فيه تقديرأ ، وإن دخلت عليه لفظاً ، إلا أنه ليس بمعنى الاستقبال ، بذلك على ذلك عمله في ظرف الزمان الماضي ، وإنما هو على تقدير إن تكن كنت قمت أمس ، المفعول على معنى : إن تكن ممن اتصف بهذه الصفة أمس ، أى : إن يثبت فما يستقبل كونك متصفاً بهذه الصفة أمس فسوف يقوم زيد غداً : وهذا مذهب أبي بكر السراج ، (٢) .

وفي مكان آخر يقول اللورقي :

(١) المباحث الكاملية (١ : ١٠٠ ، أ) .

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب)

« قال الشلوبيين : قوله : وبنعت به العلم والمضاف إلى المعرفة . يعني المضاف الذي هو مساو له أو دونه ، وإلا فالمضاف إلى ما فيه الألف واللام لا ينعت باسم الإشارة ، وكان حقه ، إن كان أراد هذا المعنى ، أن يصرح به ولا يكلف الناس أن يحملوا كلامه على التأويل ، وإن قال : إن هذا معلوم من صناعة النحو ، قبل له : فالذي يعرف صناعة النحو يستغنى عن كتابك » (١) .

ولعلنى بهذه المقارنة البسيطة قد استطعت أن ألقى بعض الضوء على جهود الشلوبيين وأثره بين شراح المقدمة الجزولية ، ثم لعلنى بعد ذلك قد استطعت بهذه السجالة أن أبرز ما للشلوبيين من فضل على فك رموز المقدمة الجزولية .

(١) المباحث الكاملة (١ : ١٦٥ ، ب) .

الفصل الثاني

بن التوطئة والمقدمة الجزولية وما افادته التوطئة

لقد عقدت هذا الفصل للموازنة بين المقدمة الجزولية والتوطئة ، لكي نقف على مدى ما قدمه الشلوبيني من خدمة للنحو والنحويين ، ولكي أستكمل جوانب الموضوع في دراستي هذه ، وبالتالي أقف من مصدر يشرف من مكان عال للحكم على ما افادته التوطئة من جديد في حقل النحر ، فلقد كان هناك اختلاف شكلي واختلاف موضوعي .

أما الاختلاف من الناحية الشكلية فهو في صورة نقل الأبواب تأخيراً أو تقدماً ، كما فعل الشلوبيني في باب : نعم وبش ، فجعلهما بعد التحذير في حين هذا في المقدمة آخر الكتاب بعد الحروف العربية :

وكذلك باب الإدغام ، كان ترتيبه بعد الإمالة في المقدمة ، في حين هو في التوطئة قبل الآخر بباب :

وقد عقد الجزولي أبواباً للمفعول معه ، والمفعول ، والحكاية ، في حين ضمها الشلوبيني تحت باب : المفعول .

وكذلك ظرفاً الزمان والمكان ، هما مستقلان بباب في المقدمة ، في حين لم يُفرد الشلوبيني لهما باباً .

هذا من الناحية الشكلية ، أما من الناحية الموضوعية فالخروج فيما يلي :

١ - لم يشأ الشلوبيني أن يشق على الدارس في بعض المسائل التي رأى أن الجزولي قد وثاها حقها من ناحية الشرح ، إلا فكان دوره هنا ناقلاً

فقط ، وقد تكرر هذا النقل في أكثر من باب ، ولعل النقل الحرفي يتضح
في باب حروف ، التصديق ، كمثل :

يقول الجزولي :

« من حروف التصديق والإيجاب : نعم ، وهي كتصديق ما قبلها مطلقاً ،
ومنها : بلى ، وهي إيجاب بعد النفي ، عارياً من حروف الاستفهام كان
أو مقروناً بها .

قال الجوهرى : بلى ، إيجاب لما يقال لك ، لأنها ترك للنفي ، وربما
ناقضتها ، نعم ، فإذا قال لك : أليس لي عندك ودعة ؟ فقولك : نعم ،
تصديق له ، وبلى : تكذيب له .

ومنها ، أجل ، وهي تصديق لما قبلها .

قال الأخفش : نعم ، أحسن منها في الاستخبار وهي أحسن من «نعم»
في الخبر . حكاه الجوهرى .

ومنها : إن ، بمعنى : نعم .

قال أبو عبيدة : قول الأخفش : إن «إن» بمعنى : نعم ، في قوله :
فقلت إنه ، إنما يريد تأويله ، لا أنه موضع لذلك ، وأصل الكلام : إنه قد كان
ما يعلن ، فاختصر واكتفى بالضمير .

ومنها : إى ، تقول ، إذ قال المستخبر : هل كان كذا ؟ إى ورى ،
وإى والله .

ومنها : جبر ، عند بعضهم ، وعند الجوهرى : هي قسم ، ومعناها :
حقاً . وقال لنا أبو محمد : الدليل على أنها اسم التووين ، وأنشدنا :

وقائلة أسيئت فقلت جبر أسى إننى من ذاك إنّه (١)

(١) المقدمة الجزولية (ص : ٧٢) .

وإذا نحن قابلنا بينه وبين الشَّلَوِينِي في نفس الباب نجده يقول (١) :
« من حروف التصديق : نعم ، وهي لتصديق ما قبلها .
ومنها : بلى ، وهي لإيجاب النفي عارياً من حروف الاستفهام كان أو
مقروناً بها .

قال الجوهري : بلى ، إيجاب لما يقال لك ، لأنها ترك للنفي ،
وربما ناقضتها « نعم » ، فإذا قيل لك : أليس لي عندك وديعة ؟ فتقولك
له : نعم ، تصديقاً له ، وبلى ، تكذيباً له .
ومنها : أجل ، وهي تصديق لما قبلها .

قال الأخفش : نعم ، أحسن منها في الاستخيار وهي أحسن من
« نعم » في الخبر . حكاه الجوهري .
ومنها : إن . بمعنى : نعم .

قال أبو عبيدة : قول الأخفش « إن » بمعنى : نعم ، في قوله :
فقلت إنه (إنما يريد تأويله) لأنه موضع لذلك ، وأصل الكلام : إنه قد كان
ما يعلن إنما يريد تأويله فاختصر واكتفى بالضمير .

ومنها : أي ، تقول إذا قال المستخبر : هل كان كذا ؟ : أي وربي ،
وأي والله .

ومنها : جبر ، عند بعضهم : وعد . الجوهري : هي قسم ومعناها :
حقنا ، قال لنا أبو محمد : والدليل على أنها اسم : التنوين وأنشدوا .

وقائلة أسيت فقلت جبر أسيتُ إني من ذاك إنه (٢)

٢ - ويتوسع الشَّلَوِينِي قليلاً فيضرب الأمثلة بجانب النقل في بعض
الأحيان ، يقول الجُرُولِي في باب الأفعال :

الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام : ماضٍ بالوضع كفعل ، ومستقبل

(١) التوطئة (فهرست الكتاب) .

(٢) الأمثلة (فهرست الكتاب) .

بالوضع ، كأفعل ، ومبهم بالوضع ، كيفعل . والمستقبل بالوضع لاقربنة
تزيله عما وُضع له ، والمبهم بالوضع له قرينتان تصرفان معناه إلى الماضي
دون نفعه ، الأولى : لو ، وربما ، وقرينة تختص بالحال ، وهي :
الآن ، أو ما في معناها ، وقرائن تختص للاستقبال ، وهي : لام الأمر ، والدعاء ،
ولا ، في التهي والدعاء ، ولام القسم ، ولا ، في النفي ، ونونا التوكيد ،
وبحرفا التنفيس (١) .

ويجىء الشلوبينى في التوطئة فيقول :

« الأفعال بالنسبة إلى الزمان من جهة وضعها لها ثلاثة أقسام :

ماض بالوضع ، كفعل ، ومستقبل بالوضع ، كأفعل ، ومبهم بالوضع ،
كيفعل . والمستقبل بالوضع لاقربنة تزيله عما وُضع له ، من ذلك مابقى
على معناه من الأمر ، استظهاراً على مثل قولك : أحسن بزيد ، إذ معناه
كعنى قولك : حسن زيد جداً . »

والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى الماضي ، وهي : ربما ،
نحو : ربما يقوم ، ولو ، نحو : لو يقوم زيد ، ولم ، ولما ، الجازمتان ، نحو :
لم يقم زيد ، ولما يقم زيد ، في النفي أيضاً .

وقرائن تختصه إلى الحال ، وهي : الآن ، وما في معناها ، من نحو :
عند الوقت ، وهذه الساعة ، ما بقيت على أوضاعها ولم يتجاوز فيها بأن
يراد بها تقريب المستقبل من الحال ، كقوله : الآن .

« سأسعى الآن إذ بلغت أناها . »

ويجىء مجراها في تخليصها للحال : لام الابتداء ، في الإيجاب ، نحو :
إن زيدا يقوم (٢) .

(١) المقدمة الجزئية (ص : ١٢) .

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب) .

٣ - وأحياناً كثيرة يسهب في الشرح ويطيل ما اقتضت ذلك الإطالة .
فتلا يقول الجزولي في معرض حديثه عن نواصب الفعل :

« لن » لنفى (سيفعل) ، وجواز تقديم معمولها عليها يدل على أنها ليست مركبة من (لا) و (أن) .

وإذ « ، لها ثلاثة أحوال : أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تأخر .
فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذى بعدها الحال ألغيت ، وإذا أريد به الاستقبال أهملت .

وإذا توسطت وانقر ما بعدها إلى ما قبلها ، مثل أن تتوسط بين المبتدأ والخبر ، وبين الشرط والجزاء ، وبين القسم والجواب ، ألغيت .
وإذا تقدمها وار العطف حاز فيه الأمران ، على اختلاف التأويلين .
وإذا تأخرت ألغيت .

و« كى » إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الجارة والناصب ، وإذا دخل عليها اللام كانت ناصبه بنفسها ، ومعناها معنى « أن » (١) .

ويجىء الشلوبينى فيشرح ويطيل فيقول :

« لن » ، لنفى (سيفعل) ، وتقديم معمول معمولها ، وهو : زيد ،
في قولك : زيدا لن أضرب ، يُقْتَوَى أنها ليست مركبة من (لا) و (أن) ،
إذ لو كانت مركبة منهما لكان قسماً بأن بدلوا على التركيب بمنع التقديم .
و« إذن » حرف جواب وجزاء ، كقولك : إذن أكرمك ، لمن قال :
أنا أزورك ، وقولك : إذن أكرمك ، جواب لقوله : أزورك ، ومعناه
معنى قولك : إن تترقى أكرمك ، فذلك قيل فيه جواب وجزاء : ولها ثلاثة
أحوال :

(١) المقدمة الجزولية

(م ٧ - الشلوبينى)

أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخر .

فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذى بعدها الحال ألغيت ، نحو قولك لمن يحدث ، وقد ظنت أنه كاذب : إذن أظنك كاذباً .

وإن أريد به الاستقبال أعملت فى الغالب ، نحو قولك : إذن أكرمك ، جواباً لمن قال : أزورك ، وقد حكى إلغاؤها هنا ، والأول أكثر .

وإذا توسطت وافتقر ما قبلها إلى ما بعدها ، مثل أن تتوسط بين الخبر وذوى الخبر ، نحو : أنا إذن أزورك ، وبين الشرط والجزاء ، نحو : إن تردنى إذن أزورك . وبين القسم والجواب ، نحو ، والله إذن لا أفعل ، ألغيت ، ونحو قوله :

لا تشركنى فيهم شيطيراً إلى إذن أهلك أو أطيراً

ضرورة ، أو على حذف ، كأنه قال : لئنى لأحتمل ذلك ، ثم ابتداء فقال : إذن أهلك .

وإذا تقدمها حرف العطف جاز فيه الأمران ، نحو قوله تعالى : (وإذن لا يلبثون خلافاً لـ (١)) (وإذن لا يؤتون الناس نقيراً) (٢) . على مراعاة التنصير قبل الربط ، أو التوسط معه .

وإذا تأخرت ألغيت ، نحو قولك : أكرمك إذن ، فى جواب من قال : أزورك .

وهكى ، إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الناصبة بنفسها ، لالقيامها مقام غيرها ، والمارة نحو جئت كى أتعلم ، لإمكان أن تكون كى بمعنى « أن » وبمعنى « اللام » .

وإذا دخلت عليها اللام كانت الناصبة بنفسها ، نحو : جئت لكى

(١) سورة الإسراء : ٧٦

(٢) سورة النساء : ٥٣

أُتَعلِمَ لأنها لا تُقدَرُ هنا بأن (١) .

ويقول الجزولي في باب النعت :

والنعت يجاء به للفرق بين المشتركين في الاسم ، وربما جىء به تركيداً ، وربما لهجراً المدح أو الذم في الاسم : وشرطه أن يكون هو للمنعوت ، أو لما هو من سببه أو ملابسه ، ومشتقاً أو في حكمه ، ومطابقاً للمنعوت في الإعراب وفيما له من التعريف أو التنكير ، فإن كان له ، لالشيء من سببه ، بقبه فيما له من الإعراب ومن الأفراد أو التثنية أو الجمع أو التأنيث والتذكير لفظاً ومعنى ، فإن كان لشيء من سببه لم يلزم متابعتها له ، إلا في الإعراب والتنكير لفظاً والتعريف معنى . والمشتق هو ما يبنى من المصدر وما في معناه ، وهو ما رادف ما يبنى من المصدر وليس به (٢) .

ويجىء الشلوبيني فيشرح ويضرب الأمثلة ويسهب فيقول في نفس الباب : والنعت يجاء به للفرق بين المشتركين بالاسم ، كزيد العاقل ، وربما جىء به تركيداً ، نحو (كنفخة واحدة) (٣) . وربما كان لهجراً المدح ، نحو : (بسم الله الرحمن الرحيم) ، أو الذم ، نحو : فعل ذلك إبليس الأعمى ، أو الترحم ، نحو : فعل ذلك فلان البائس ، إذا كان الاسم الذي كنى بفلان عنه غير مشترك ، وشرطه أن يكون هو للمنعوت ، نحو مررت بزيد الطريف ، أو لشيء من سببه ، نحو : مررت بزيد الطريف أبوه ، ومشتقاً ، نحو ما تقدم ، أو في حكمه . نحو : يزيد القرشي الشامي ، لأنه في معنى المنسوب إلى قریش وإلى تميم . فأما قولهم في : جاء هذا الرجل ، في أن «الرجل» فيه نعت ، فلأنما هو من المجاز والتشبيه ، لأنه نعت على الحقيقة ، ووجه الشبه به أنه بيان لما قبله ، لا يجوز فصله منه بشيء ، ولذلك

(١) النونية (فهرست الكتاب) .

(٢) المقدمة الجزولية (ص : ٢٠)

(٣) سورة الحاء

منعاً فيه جمع المتبوع وتفريق التابع في نحو قولك : بهذين الطويل والقصير ، وأجازوه في غيره ، نحو : مررت برجلين مسلم وكافر ، فأشبه هذا الذي بين المسم في هذا النعت ، من جهة كونه بياناً لما قبله ، وهو معه كالشيء الواحد ، وتابعا له ، كما كان النعت بياناً لما قبله وهو معه كالشيء الواحد ، وتابعا له ، ولا ينبغي أن يقال فيه إنه عطف بيان غير مشبه بالنعت ، لما ذكرناه ، ولانعت شرط ثالث . وهو أن يكون مطابقاً للمعتوت فيما نه من الإعراب ، وفيما له من التعريف والتكبير ، فإن كان له شيء من سببه زاد إلى ذلك مطابقتها له في الأفراد والثنية ، أو الجمع والتأنيث والتذكير ، في غالب الأمر . وقلت ذلك استظهاراً على ما منع فيه مانع ، من ذلك الصفات ، نحو : مررت برجل أفضل من ذلك ، وبرجلين أفضل من ذلك ، ويرجال أفضل من ذلك ، فأما قولهم امرأة حائض ، وقتيل . وصبور ، وشكور ، ومعطار ، ومذكار ، فليس من هذا ، ولكنه نعت غيره إلى الأصل لامرأة بالحمل ، على معنى شخص أو إنسان ، فهو بذلك راجع إلى الأصل غير خارج عنه .

وانشتق ما بنى من المصدر ، كالظريف وما في معناه ، وهو ما رادف ما بنى من المصدر وليس به ، كالقرشي والتميمي ، لأنهما مرادفان للمنسوب إلى قرشي وإلى تميم ، وليسا بمبنيين من المصدر ، كالمعزوي إلى قرشي وإلى تميم (١) .

٤ - وهو أحياناً يوافقه ويتنصر لرأيه ، فيقول مثلاً في معرض حديثه عن الكلام وما يتألف منه :

« قاسم المتسوم صادق على الأنواع والأشخاص ، وإلا فليست بأقسام له ، كقولنا : الحيوان جامد ومائع » وقول أبي القاسم (٢) : أقسام الكلام . ليس من شيء من هذه الأقسام ، إنما هو من قسمة الشيء إلى مواد التي منها يكون ،

(١) التوطئة (فهرست الكتاب)

(٢) الزجاجة .

وليس من شرط هذه القسمة صدق اسم المقسوم على الأقسام (١) .

هـ - وأحياناً يخالفه بل يغلطه ، فيقول مثلاً بعد أن تحدث عما لا يجمع جمع مؤنث سالم :

« ولا شيء من الأوصاف الواقعة على المذكرا والمؤنث بغير هاء ، نحو : رجل شكور ، وامرأة شكور ، ولان الخاصة بالمؤنث بغير هاء ، نحو : طالق ، من الطلاق ، وحائض ، لأن هذين النوعين جاربان في التأويل على مذكر ، فلا يجمعان جمع المؤنث .

« وكان ينبغي ألا تذكر هذين النوعين في هذا الباب لأنه باب جمع المؤنث ، لكنهما لما جريا على مؤنث أوْهَمَا أنَّهما من هذا الباب ، ولذلك بينا فيه أنَّهما ليسا منه ، وإن تقل شيء من ذلك ، إلا أن يكون معلماً لمؤنث ، جمع بالالف والتاء (٢) .

ويقول الشلوبيني في مكان آخر :

« إذا ضمنت الأول من الاسمين في هذا الباب ، وهو القياس ، من نحو : يازيد زيد عمر ، نصبت الثاني من وجه عطف البيان والبدل والعمت ، بتأويل الاختصاص والنداء المستأنف ، وإضمار « أعني » ، وإذا نصبته كقولك : يازيد زيد عمر ، فعلى أنه منادى مضاف ، على تأويلين :

إما إلى محذوف دل عايه ما أضيف إليه الثاني ، وتنصب الثاني على ذلك من خمسة الأوجه المتقدمة ، على وجهين ، على التوكيد اللفظي ، وعلى النداء المستأنف .

وقول صاحب المقدمة : « لك تنصبه من الأربعة الأوجه المتقدمة »

(١) التوطئة (فهرست الكتاب) .

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب) .

غفلة منه (١)

ويغلظه فيقول في معرض حديثهم عن اسم الفعل (٢) :

وذكر المؤلف في الجملة « هات » ، أى : أعط ، وهذا ليس من هذا الباب . وذكره فيه غلط من الواضح ، وإنما هو فعل ، لاتصال الضمائر التي تتصل بالأفعال به ، في قوله :

فقلت لها هاتى (٣) : . .

وفي قوله سبحانه : (قل هاتوا برهانكم) (٤)

• • •

بعد هذه المقارنة أصل إلى : ماذا تفيده التوطئة في النحو من جديد؟

فلقد رأينا من خلال هذه المقارنة بين التوطئة والمقدمة الجزولية كيف حاول الشلوبين ، ألا يشق على الدارس بالإطالة ، فضبط شرحه وأجزه ، وضمنه كل ما يريده الدارس من معرفة في أبواب النحو عامة ، وهو مع هذا لم ييخل في الاستشهاد ما اقتضاه الاستشهاد ، عارلاً إزاحة الإبهام عن كل ما ورد في المقدمة .

فجاء كتابه التوطئة دسماً مع إيجازه ، مشبهاً لنهم الدارسين ، بل مرجعاً للمتخصصين .

وهذا المؤلف في حقيقته ما هو إلا شرح للمقدمة الجزولية المسماة

(١) التوطئة (فهرست الكتاب)

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب)

(٣) البيت :

تري زعفرانا في أسرتها وودا

فقلت لها هاتى فقالت براسة

وهو مجهول القائل (شرح المفصل : ٤٤ : ٤٤)

(٤) سورة الأنبياء : ٢٤

بالقانون والتي يعتبرها كثير من النحاة رموزا وإشارات ، ويعترفون بقصور
أفهامهم عن إدراك مراد مؤلفيها منها ، وقد قال بعضهم : ليس فيها نحو إنما
هي منطق ، لدقة معانيها وغرابة تعاريفها .

وهذه المقدمة ألفها أبو موسى الجزولي ، وشرحها اثنا عشر شارحا ،
منهم الشلوبيني : الذي شرحها في ثلاثة شروح ، مسمى الأول : الشرح
الصغير ، والثاني : الشرح الكبير ، ثم التوطئة موضوع هذا البحث :

الفصل الثالث

المنهج العام للتحقيق ، ووصف نسخة الكتاب

(أ) المنهج العام للتحقيق

بعد بحث طويل ، تجاوز المكتبات العربية إلى فهارس المكتبات الأجنبية ، اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة وحيدة ، وهي الموجودة في دار الكتب القومية بالقاهرة ، تحت رقم ٦٦٨ نحو تيمور ، فلم أعثر على غيرها مع طول البحث وكثرة التنقيب ، والحقيقة ، أن اليم لم يعثر عليها وليس فيها من النقص ما يضطر المحقق إلى الإحجام عنها ، فهي تامة واضحة ، ومثبتة الأول ، والآخري في معظم كتب السير . ومما شجعتني على المعنى في هذا السبيل وجود شرحين آخرين للشاويين شرح بهما المقدمة الجزولية ، كما أسأفت ، أحدهما شرح صغير يوازي بحجمه وأبوابه التوطئة ، والآخري شرح كبير توسع فيه تشلوبيني فبسط كثيراً من الآراء وناقشها بإسهاب وتطويل ، وقد جعلتهما مرجعين لي في دراستي هذه .

ولقد حاولت أن أراجع كثيراً إلى آراء الشاويين المنتشرة في الكتب ، كالأشباه والنظائر للسيوطي ، ومعنى اللبيب لابن هشام ، ومعجم الخوامع ، وغيرها .

ولما كانت الغاية من تحقيق النصوص ، إنما هي إخراجها صحيحة سليمة كما وضعها المؤلف ، فقد بذلت جهداً غير يسير محاولاً إثبات النص كما ورد بكل دقة وأمانة وحيلة ورعاية ، وقد ألزمت في التحقيق بما يلي :

١ - لم أندخل في النص إلا بالقدر اليسير الذي لا يمس جوهره كتاباً ، وفلك لوفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم .

٢ - صححت ألفاظاً وردت في النص مخالفة لقواعد النحو وأشرت إلى هذا التصحيح في الحاشية ، وبما شجعتني على ذلك أن النسخة لم تكن بخط مؤلفها ولا يعرف ناسخها ، وهو كثير الخطأ والغفلة على ما يبدو .

٣ - ضبطت الأعلام التي وردت في الكتاب وترجمت لها ، ولما كان الاسم يتكرر أكثر من مرة فقد اكتفيت بترجمته حين ذكره أول مرة .

٤ - خرجت شواهد النص من آيات وأحاديث وشعر .

٥ - حرصت على الإشارة إلى بدء الصفحة ونهايتها في متن المخطوط .

• • • •

(ب) وصف النسخة

كتاب التوطئة في النحو : للشيخ أبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلوبيني الأزدي الإشبيلي النحوي ، المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

نسخة تامة الأول والآخري بقلم معتاد بالمداد الأسود ، مجهولة الكاتب ، أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . قال الشيخ الجليل العالم الأوحد الفقيه الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي رضي الله عنه :

الحمد لله الذي تفضل علينا ونعم باب الكلام حقيقة لفظاً مركب وجوداً أو نية مفيداً بالوضع . . إلخ » .

بأولها ثلاث ورقات مختلفة عن الأصل بقلم أحمد تيمور ، جاء بالصفحة الأولى من الورقات الثلاث : « مختصر أوله الحمد لله الذي تفضل علينا . . إلخ » ذكر أنه رسمه : توطئة قوانین المقدمة ، كذا في كشف الظنون .

وفي باقي الورقات الثلاث فهرست شامل لأبواب المخطوط .

والخطوط به ترميم في بعض الصفحات الأولى . وبه أكل أرضة في بعض الصفحات أيضاً .

ويحتوي نسخة وسبعين باباً ، وكلمة « باب » مكتوبة بالمداد الأحمر . وبالصفحة الأخيرة من المخطوط تمليكات لمن كانت في حوزتهما .

وهذا الكتاب هو أحد مؤلفات الأستاذ أبي علي الشلوبيني الستة التي كتب لها البقاء ، بل هو أصلها لأنه تام الأول والآخر .

وهو نسخة فريدة في العالم ، بدار الكتب القومية بالقاهرة تحت رقم ٢٦٨ نخوتيمور ، وتقع في ٢٠٨ صفحة ، وتتراوح عدد الكلمات بين سبع أو أربع عشر كلمة في السطر الواحد ، ومسطرتها سبعة عشر سطراً ومقامها ١٩ × ١٣ .

القسم الثاني

النص وتعليقاته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قال الشيخ الحليل العالم الأَوحد الفقيه الأستاذ أبو عليّ عمرُ بن محمد بن عمرَ ابن عبد الله الأزدي، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : الحمد لله الذي تَنَفَّضَ علينا وَتَمَّمَ ، فجعلنا من حملة من آمن وأسلم ، وعلمنا مما يُوصَلُ إليه ما لم نكن نعلم ، وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأكرم . وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان وسلم . وهذه الحملة التي رُسِمَتْ هنا توطئة قوانين المقدمة ، وإحكام ما فيها من الأصول غير المُحكَّمة ، موصولاً قَرَعَ ذلك بأصله في اللفظ ، مُبَسَّراً بنظم ذلك كله كلاماً واحداً للحِفْظ . والله سبحانه هو المُستعان ، وعليه الاعتماد والتكلان .

باب

الكلام وما يتألف منه

الكلام حقيقة : لفظ مركّب ، وجوداً أو نية ، مفيداً بالوضع ،
كقولك : زيد قائم ، وعمرو جالس .

والمركّب نية كقولك : قم ، واقعد ، وما يلحق بهذين من الإشارة
والكناية ، أو الألفاظ المفردة ، كنعم ، وبلى ، فلما يلحق بهما مجازاً
لاحقيقة ، أو ما يُعبّر بهذا عنه عند بعضهم .

إلا أن الأول هو مقصود القوم لا الثاني ، ان كان ذكره من هذا
البعض صحيحاً .

وكل جنس قسم إلى أنواعه حقيقة ، كقسمة الحيوان إلى إنسان
وبهيمة ، أو مجازاً ، كقولنا : هذا ، ونحن نُشير إلى نوع الطائر : وهذا ،
ونحن نُشير إلى نوع الإنسان ٣/ وهذا ، ونحن نُشير إلى نوع الفرس من
الحيوان .

أو إلى أشخاص أنواعه مجازاً ، كقولك : هذا وهذا وهذا من
الحيوان ، أو كقولنا : الحيوان وهذا وهذا وهذا ، نُشير إلى إنسان
وفرس وطائر .

أو تنوع قسم إلى أشخاصه مجازاً ، كقولك : هذا وهذا ، من البهيمة ،
أو كقولنا : البهيمة هذا وهذا ، تشير إلى فرس ، وطائر ، وهذا وهذا ،
من الإنسان ، أو الإنسان هذا وهذا ، تشير إلى زيد وعمرو .

فاسم المقسوم صادق على الأنواع والأشخاص ، وإلا فليست بأقسام له ،
كقولنا : الحيوان جامد ومائع .

وقول أبي القاسم (١) : أقسام الكلام : ، ليس من شئ من هذه الأقسام ، إنما هو من قسمة الشئ إلى مواد التي منها يكون ، وليس من شرط هذه القسمة صيدق اسم المقسوم على الأقسام .

كل كلمة تدل على معنى في نفسها لا يفهم من لفظها أنه ماض ، أو ليس ماضياً ، فهي اسم ، مثاله : زيد ، وعمرو .

وكل كلمة تدل على معنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماض ، أو ليس ماضياً ، فهي فعل ، كقام ، وقعد .

وكل كلمة تدل على معنى في غيرها لا في نفسها ، فهي حرف ، كمن ، إلا أن يحمل على غيرها يشبهه من جهة المعنى والأحكام ، كالموصلات ، وأسماء الشرط والاستفهام ، أو على الفعل من جهة الأحكام خاصة ، كليس ، وعسى .

ويجئ الحرف / ٤ / لمعنى في الاسم خاصة ، كالآلف واللام ، أو في الفعل خاصة ، كالسين ، وسوف ، أو رابطاً بين اسمين ، نحو : قام زيد وعمرو ، أو بين اسم وفعل ، نحو : مررت بزيد ، أو بين جملتين ، كقولنا : زيد قائم وعمرو جالس ، أو داخل في جملة تامة من أولها مغيراً لمعناها ، نحو : ما زيد قائم ، أو موثقاً له ، نحو : إن زيدا قائم ، أو لاحقاً لها من آخرها لإبانة معنى فيها ، كزياده الثدبة في قولك : يازيداه ،

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، من نهاوند ، قدم بغداد وسمع من ابن السراج والأخفش ولازم الزجاج فنسب إليه : وسكن دمشق وانتفع الناس بعلومه . وله مؤلفات في النحو ، منها الجمل ، وفي الأدب وفي اللغة وغيرها ، توفي بطبرية في رجب سنة ٣٣٩ ، وقيل في ذي الحجة منها ، وقيل في رمضان سنة ٣٤٥ هـ (بغية الوعاة : ٢ : ٨٧ ، وانباء الرواة : ٢ : ١٦٠ ، وإشارة التبيين ورقة : ٢٦ ، وتاريخ ابن عساكر : ٢٣ : ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، وتلخيص ابن مكرم : ١٠٤ ، ووفيات الأعيان : ١ : ٢٨٨ ، وكشف الظنون : ٤٨ : ١٦٤ ، ٣١٠ ، ٦٠٣ ، ١٦٢٥ ، وانهزهر : ٢ : ٤٢١ ، ٤٤٦ : ٤٤٨ ، والأعلام : ٤ : ٦٥) .

(م ٨ - الشلويني)

والاستغاثة والتمجيب ، في قولك فهما أيضاً : بازيداه ، والإنكار ، كقولك إذا أنكرت على من قال « رأيت الأمير » : الأمير (١) ! أو لاحقاً لها في جملتها ، كقولك في الاستغاثة : يا زيد ، أو لاحقاً للكلمة لتذكّر ما بعدها ، كقولهم ، إذا أرادوا أن يقفوا على الألف واللام متذكّرين ، في مثل قولك : الرجل (٢) فعل كذا : إلى ، متذكّرين ، وفي مثل قولك : عندي سيف من صفته كذا (٣) : سيفي ، متذكّراً ، أو زائداً للتوكيد ، نحو (٤) (فيها رحمة من الله) (٥) .

الفعل يدل على المصدر بحروفه ، ولذلك لا تختلف دلالاته عليه عند تغير صيغته ، نحو : قام ، ويقوم ، وقُسم ، لم تختلف دلالاتها على القيام .

ويدل على الزمان بصيغته ، ولذلك تختلف دلالاته عليه عند تغير صيغته ، نحو : قام ، ويقوم ، وقم ، لأن دلالاتها على الزمان مختلفة .

وقد لا تختلف دلالاته على الزمان مع اختلاف صيغته لعارض يعرض ، نحو ، إن قمتَ قمتُ ، وإن تقمَ أقم .

(١) وانظر الكتاب لسبويه (١ : ٥٦ : طبعة بولاق) وشرح المفصل لابن يعيش (٩ : ٥٠) .

(٢) جاء في شرح المفصل : فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكناً ، نحو لام المعرفة في : الغلام ، والرجل ، فتكسر اللام تشبيهاً لها بالقافية المجرورة : وإذا وقع حرف رويها حرفاً ساكناً صحيحاً ، نحو قوله : وكان قد . وكذلك كل ساكن وقفت عليه وتذكرت بعده كلاماً فإنك تكسره وتشبع كسره للاستطالة والتذكّر (شرح المفصل : ٩ : ٥٢) .

(٣) حكى سبويه : « هذا سيفي » يريد : هذا سيف حاد أو ماض ، أو نحوهما من الصفات ، فسي ومد متذكراً . وقال ابن يعيش نقلاً عن سبويه : صحتهم يقولون إنه قدى وإلى ، يعني في : قد فعل . وفي الألف واللام ، إذا تذكر الحارث ونحوه . وسمعت من يوثق به يقول : هذا سيفي ، يريد : سيف من صفته كيت وكيت (شرح المفصل : ٩ : ٥٢) .

(٤) يعني : ما ، في : « فيها » فهي مزيّدة للتوكيد والدليل على أن لينه ، صلى الله عليه وسلم لهم ، ما كان إلا من الله برحمته . (الكشاف لأخفش) .

(٥) سورة آل عمران : ١٥٩ .

الفعل ، يتفق على المعنى الصادر عن الفاعل ، كمدلول القيام مثلا ، وعلى اسمه ، وهو القيام ، وعلى قسم الاسم والحرف .

فالفعل الذى المصدر اسمه غير الذى اشتق منه ، لأن الأول هو المعنى الصادر عن الفاعل ، والثانى هو اللفظ الذى هو قسم الاسم والحرف .

هذا قول بعضهم ، وبه قال المؤلف .

وقال غير هؤلاء : إن « الاسم » فى قوله : « وهو اسم الفعل » ، موضوع متوضع المسنى ، والمعنى : وهو مسمى الفعل ، والمراد بمسمى الفعل : الحدث المعبر عنه بالفعل ؛ فيكون الفعل الثانى أيضا على هذا التأويل هو غير الفعل الأول ، وهو اسم فى هذا التأويل ؛ كما هو فى التأويل الأول ، والأظهر أن الفعل الأول هو الثانى بعينه ، لقوله فى باب التعدى : « واعلم أن الأقوى تعدى الفعل إلى المصدر لأنه اسمه » ، والهاء ، عائدة هناك على الفعل الذى يتعدى إلى المصدر ، وهو قسم الاسم والحرف .

والاسم ، على هذا التأويل ، مضاف إلى الفعل ، على معنى إضافة أصل الشئ إلى قرعه ، كقولك / ٦ / تراب الإناء ، أى التراب الذى أخذ منه ، فكذلك هذا ، أى إن المصدر هو الاسم الذى أخذ منه الفعل ، لأن الفعل لم يؤخذ إلا من المصدر لا من غيره من الأسماء ، ويكون قوله بعد : « والفعل مشتق منه » تأكيداً لهذا المعنى .

وهم يجيزون عطف الشئ على ما هو هو فى المعنى ، إذا اختلف اللفظ فهما ، عند اعتنائهم بالمعنى وتوكيده .

فكذلك فعل أبو القاسم (١) هنا ، رأى التركة ، - أعنى بالمعنى - فكررته .

(١) الزجاجى ، وقد سبقت ترجمته .

باب

[المعرب المبني]

الإعراب : تحكم في آخر الكلمة بوجهه العامل ، نحو قام زيد ،
وضربت زيداً ، ومررت بزيد .

وهو أجود من قول من قال : ان الإعراب : تغيير آخر الكلمة لتغير
العوامل ، لأنّ ثمّ مُعربات لا يعمل فيها إلا عامل النصب خاصة ،
كالمصادر ، والظروف غير المتمكنة غالباً ، أو عامل رفع خاصة ، كقولهم :
أبى الله ، في القسم .

إلا أن لقولهم وجهاً ، وهو حمّله على الأصل ، فالأكثر عدم الالتفات
إلى الأقل .

وفائدته في الأصل : الدلالة على المعنى الذي يتحدث به العامل من الفاعلية ،
والمفعولية ، والإضافة ، وقد تكون الدلالة على شبه ما حقه أن يعرب ،
ولذلك أعرب المضارع .
وسياق (١) .

وللبناء ، مثله في اللفظ رصيده في إفادة المعنى .

والفرق بينهما لفظاً : انتفال / / الإعراب غالباً بالعوامل ، ولزوم
البناء ، نحو : رأيت التفّراً خمسةَ عَشَرَ ، وجاءني الرّجل قبلُ ، ومررت
بهؤلاءِ العقلاء ، ولم يقسم .

وألقاب الإعراب مع عدم التجوّز أربعة : الرفع ، والنصب ،
والجزم ، والتجزم ، وربما عبّر عن الجزم بالخفض (٢) .

(١) انظر : باب معرفة علامات الإعراب . وهو الباب التالي .

(٢) الجر عند البصريين والخفض عند الكوفيّين .

والقَابُ البناء مع عدم التجوِز أربعة : الضَم ، والفتح ، والكسر ،
والوقْف ، وربما عبَّ رَعته بالسكون ، وقد مُثِّل بهما .

وأصل الإعراب للأسماء لأنها لا تتغير صيغتها لتغير معاني الإعراب
عليها ، وهي : الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة .
ولا تكون هذه المعاني أيضاً إلا في الأسماء ، فلم يكن الإعراب
إلا فيها .

وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال لمضارعته الاسم من وجهين : الإيهام
وضمماً ، في : رجل ، ويقوم ، والتخصيص بالحرف ، في : الرجل ،
وسيقوم .

والمُعرب من الكلِّيم : الاسم المتمكن ، وهو ما لم يعرض فيه شبه
الحرف ، والفعل المضارع ، إذا سلم مما يوجب بناءه ، وهو أحد ثَوْنِي
التوكيد ، نحو : هل تضرين زيدا ، أو هل تضرين زيدا ، ونون جماعة
النساء ، نحو : النساء يخرجن . ولم يخرجن ، ولن يخرجن .

ويشتركان من ألقاب الإعراب في الرفع ، نحو : زيد يركب ، وفي
النصب ، نحو : إن زيدا لن يقوم .

وينفرد الاسم منهما بالحرف ، نحو : / ٨ / مررت بزيد ، والفعل بالحزم
نحو : لم يقوم .

وانفراد الاسم بالحرف ، لأنه حُكِم من أحكام الأواخر بخصوص
بعوامل مخصوصة ، وتلك ليس لها وجود إلا في الأسماء .
وبُفهم من ذلك انفراد الفعل بالحزم .

النون : نون ساكنة وصعاً زائدة ، تنطق الاسم بعد كماله ،
تفصله عما بعده .

وفائدته الدلالة على ما هو أصل في نفسه باقٍ على أصالته .

والفعل والحرف ليسا بأصليين ، فلا يدخلهما التنوين .

وكل اسم تعرض فيه شبه الفعل فعلامته عدم الإعراب والتنوين ،
نحو : أحمد .

وكل اسم تعرض فيه شبه الحرف فعلامته عدم الإعراب والتنوين ،
نحو : كم .

والألف واللام ، والنعت والتصغير ، احتيج إليها في الاسم لتختص
فتمييد الإخبار عنه ، والفعل والحرف لا يُخبر عنهما فلا يحتاج إلى
ذلك فيهما .

المنادى ، مفعول في المعنى ، والفعل والحرف لا يكون واحدٌ منهما
مفعولاً فلا يكون منادى .

الثنائية : ضم واحد إلى مثله ، بشرط اتفاق اللفظين في الأكثر .
وفائدتها : شفع المعنى المفرد ، فيما تحته معنى من الأسماء ، وما لا معنى
تحته ، ففائدتها فيه شفع الأفراد ٩/ بشرطها .

وأصلها العطف ، وعدل عن العطف إيجازاً ، ولا يصح إلا في :
الأشخاص ، نحو : زيد وزيد .

والأنواع ، نحو : زيت وزيت . وفي نوعين منه دون الأجناس ، نحو :
زيت ، إذا أريد به الجنس ، لأنه لا يوجد له جنس آخر هو زيت
يُضم إليه .

ومدلولات الأفعال في أصل الوضع أجناس ، فلم تكن فيها الثنائية ،
كما لم تكن في مدلولاتها .

ولم يُعتمد بما تعرض فيها عند التركيب في المعنى ، على أصابهم في عدم
الاعتداد بالعارض .

وأما الحروف فغير مستقلة بأنفسها في إفادة معناها ، فأشبهت حروف
المجاء ، فلم يصح تثنيها ، كما لم تنثن حروف المجاء .

الجمع : ضم واحد إلى أكثر منه ، بشرط اتفاق الألفاظ .

وفائدته : الدلالة على أكثر من اثنين .

وأمره كأمر التثنية في جميع ما ذكر فيها .

التذكير الشخصي : نحو تذكير رجل (١) ، من : قام رجل ، لا يكون
إلا في الآحاد دون الأجناس ، نحو : رجل ، من قولك : رجل خير
من امرأة .

ومدلولات الأفعال أجناس في أصل الوضع ، فلا يكون فيها تذكير
شخصي ، كما لا يكون في مدلولاتها .

وأما الحروف فلعدم استقلالها بإفادة المعنى لم يكن لها مدخل في الوصف
بتذكير أو غيره .

وكذلك القول في تنكير / ١٠ / الآحاد ، نحو : رجل ، من : قام رجل .
والقول في أفراد الآحاد (٢) .

الفاعل : مخبر عنه بفعله في المعنى ، نحو : قام زيد

والفعل والحرف لا يخبر عنهما ، فلا يكون واحد منهما فاعلا .

المبتدأ : مخبر عنه ، نحو : زيد قائم

فلا يكون الفعل والحرف مستدأين

(١) الأصل : « زيد ورجل »

(٢) عبارة القانون (ص : ٥) « الأفراد الذي تنفرد به الأسماء هو أفراد الأشخاص

والأسماء لا الأجناس » .

المفعولية : لا يصح معناها في الفعل ولا الحرف ، نحو : ضربت زيدا ،
فلا يكون واحد منهما مفعولا •
التصرف : اختلاف الأبنية للأزمنة ، نحو : قام ، ويقوم ، وقم .
ولا يصح وجوده في الاسم ولا الحرف ، لأن الفعل هو الذي وضع على
أن تكون أبنيته دالة على زمان معناه دونها ، فلم يصح وجوده إلا فيه
لا فيهما (١) .

(١) ويذهب هذا جاء في الأصل هذا العبارة : « والماء ، من » تستحقه « إما الشيء ،
أو الملك المفهوم من تملك ، والأول ، مزاي » .
وهي تمحيب على كلام الزجاجة جاء في القانون . (انظر القانون : ٤)

باب

[معرفة علامات الإعراب] (١)

الضمّة ، تكون علامة الرفع في ثلاثة أنواع :

الاسم المتمكّن المفرد ، وجمع التّكسير ، وجمع المؤنّث السالم .

وفي الأفعال المضارعة . إذا سلّمت مما يُوجب بناءً ، وقد تقدّم (٢) وما يُوجب رفعها بالنون ، وهو ألف التثنية ، نحو : يفعلان ، أو واو جماعة المذكّرين العاقلين في الوضع ، نحو : يفعلون (٣) ، أو ياء خطاب المؤنّث ؛ نحو : تفعلين يا امرأة ، وهو ضمير التثنية / ١١ / في نحو قولك : الزيدان يقومان ، أو علامتها ، فيمن يقول . يقومان الزيدان ، في أحد وجوهه ، وضمير جماعة المذكّرين العاقلين في الوضع ، نحو قولك : الزيدون يقومون ، أو علامتهم ، نحو قول من يقول : يقومون الزيدون ، في أحد وجوهه ، وضمير الواحد المخاطب من المؤنّث ، وهو الياء ، نحو : تفعلين يا امرأة .

فإن اتّصل بآخر الاسم ياء مُتَكَلِّم ، أو كان آخره ياءً مكسوراً ما قبلها ، أو ألفاً ، أو آخر الفعل ياء ، أو واواً ، أو ألفاً ، لم تظهر الضمة في اللفظ استئثالاً ، نحو : القاضي ، ويرمى ، وينزوي ، أو امتناعاً طردياً ، نحو : جاء غلامى ، أو تعدّراً ، نحو : انكسرت العصا ، وزيد يسمّى .

أخرك ، وأخواته الخمس ، سيّتها (٤) . إذا أُضيفت إلى غير ياء

(١) الكلمة من القافون .

(٢) لعل يريد قوله قبل (ص : ١١٦) : « وذلك أعرب المضارع » .

(٣) الأصل : « يفعلون » وه أقبناه ينفق والسوق .

(٤) وهى : ذو ، بمعنى صاحب ، والفم ، إذا فارقت الميم ، والأب ، والأخ ،

والحم ، والهن .

المشكلم ، مفردة غير مصغرة ، كانت بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ،
وبالياء جبرا .

وليست هذه الحروف علامات إعراب في هذه الأسماء ، وإنما
علامات الإعراب فيها حركات مفردة فيها ، وهي مما أتبع فيه الآخر
ما قبل الآخر ، كالراء من « امرئ » :

فإذا أضيفت إلى ياء المشكلم ، أو لم تُصَفْ أصلا ، حُذفت لامها
وجُرت العينات بالحركات المنقضة للعامل ، نحو جاءني الأخ ، وأخ ،
ورأيت الأخ ، وأخا ، ومررت / ١٢ / بالأخ وأخ ، أولياء المشكلم ،
نحو جاءني أخى .

وكُلُّها تُفرد ، إلا ذو ، لما يلزم إن أفردت من بقائها على حرفٍ
واحد مع التنوين ، لأن الأصل الإضافة للإفراد ، وكُلُّ مفرد من
مُعربات الأسماء مُنَوَّن ، إذا لم يكن تسم مائع للصرف ، ولا مانع هنا ،
فأصله إذن أن يكون مُنَوَّنًا قبل الإضافة ، كما أن أصله قبلها ألا يتبع
فيه ما قبل الأخير ، وإنما يتبع الأخير في الإضافة وأصله : ذوى ، على
ما سيأتى بيانه (١) ، ثم يُحذف آخره على غير قياس ، كأخواته ، فتبقى
« ذوه تتحرك » الواو ويفتح ما قبلها ، فتقلب ألفا ، فيجتمع الساكنان ،
فتُحذف الألف لانهاء الساكنين ، فتبقى على حرف واحد والتنوين ،
وذلك معدوم في الأسماء ، فلما أدنى إفراده إلى ألا يكون له نظير لم
يُفرد .

ولا تُفرد « فوك » إلا معوضة من واوها ميمًا ، وأصلها في الإضافة :
فوهك ، حُذفت لامه على غير قياس ، وتحركت الواو بحركة الإعراب ،
وانتبع ما قبل الآخر ، فإذا أفرد تحركت الواو بحركة الإعراب ، ولحقه
التنوين ، وانفتح ما قبلها ، لأن الإتيان لا يكون إلا في الإضافة ، فأدنى

(١) انظر (ص : ١٢٣) .

أفرادها إلى ما أدنى إليه أفراد « ذو » ، فأبدلت واوه ميماً ، لأنه لو لم يفعل ذلك لم يكن له نظير / ١٣ / ، على ما تقدّم ، وليس إبدال الواو ميماً ، بقياس فتفعله في « ذو » ، فلا يقال : لأى شيء لم تبدل الواو ميماً فيه ، لأن ذلك هو الأصل .

ووزن هذه الأسماء كلها في الأصل « فَعَلْ » إلا « فُوك » ، فوزنه « فَعَلْ » ، إذ تسكن العين منها يؤدي إلى أن يكون جمعها على « أفعال » ، على غير قياس ، فالتزم القياس لتحريك عينها ، ولم يتم دليل في قولك : فُوك ، وإن جمع على « أفواه » ، فإن جمع ما عينه ساكنة على « أفعال » إذ كانت واو أو ياء ، قياس ، والأصل في الحرف عدم الحركة ، فلم يتعد ، إذ لم يتم التلليل على تعديه ، كما قام على أخواته ، فلذلك لم يتعد السكون في أصله ، فتبيل : إن أصله « فَوَّه » ، بفتح الفاء ، لقولهم في الأكثر ، إذا أفردوه : فم ، بالفتح .

فأما « ذو » ، فقام الدليل فيه بقولهم : ذواتا ، إذ الأصل الشك ، وفي بناء التثنية ، وبناء المفرد ، وفي بناء المثنى ، بالهاء ، وبناء المذكر ، ولأما كلها واو ، لظهورها كذلك في التصاريح إلا « فوك » ، فلامه « هاء » ، لقولهم في الجمع : أفواه ، وفي التصغير : فَوَّه ، وإلا « ذو » ، فلامه « ياء » ، لتوسط الواو فيها ، والحذف فيما جاء على حرفين إنما هو للواو والياء في الأصل ، فلم ينبغي أن يتعدى / ١٤ / . ثم ما العين منه واو ، فلا يكون اللام منه واو ، إنما يكون ياء ، إلا ما شذ فلم ينبغي أيضاً أن يتعدى ، فإنه قد ظهر في قولهم : « ذواتا » ما يدل على أن اللام ياء ، وهو الألف في ذلك ، إذ لا يترن أصلاً ، لأن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المجرية ، ولا يجوز أن تكون واو في الأصل ، لما تقدّم من أن العين منه واو ، فانبغي أن تكون اللام منه ياء ، فأصلها على هذا « ذوى » ثم حذف لامها ، كما فعل في « فوك » ، وحتركت عينها بحركة الإعراب ، لأنها

صارت آخر الكلمة ، ثم أتبع ما قبلها الآخر ، وكان أصل كل ما عيّن لها متحرّكة من هذه الأسماء في الأصل ، ولامه و او أو ياء ، إذن ، أن تكون مقصورةً ، لتحرك لاماتها بحركات الإعراب وافتتاح ما قبلها ، لكن العرب أخرجتها عما يجب لها بالقياس ، بأن حذفت لاماتها في الأفراد وأجرت الحركات بالحركات ، وأتبع ما قبل الآخر في الإضافة .

وفي « تحريك » ست لغات ، إحداهما ما ذكر أنه أصله ، والثانية أن تكون من باب « دلو » ، والثالثة أن تجرى على ما ذكر أنه أصله من القصر . والرابعة أن تكون من باب « يلد » ، والخامسة أن تكون من باب « آخب » ، والسادسة أن تكون من باب « رشأ » (١) .

ذكره (٢) أبو علي البغدادي (٣) / ١٥ / [في] (٤) المقصور والممدود ، و [المهموز] (٥) ، له .

(١) قال ابن سيده : وإنما استقلت مل أن لام (قرشاً) هذرة ، بالرشأ الذي هو شجر أيضاً ، وإلا فقد يجوز أن يكون ياء ، أو : واور . (لسان العرب : رشأ) .
(٢) الأصل : ذكره .

(٣) هو : إسماعيل بن القاسم بن هرون بن عيرون أبو مل التقي ، المعروف بالبغدادي . أصل مولده بمنزكره من أرمينية . دخل إلى بغداد في طلب العلم وعرف فيها بالفضل وأدرك المشايخ ببغداد كابن الأنباري وابن درستويه وابن دريد ومن في عصرهم ، خرج إلى الأندلس إلى عبد الرحمن الناصر الأموي . ألف كثيراً من الكتب في النحو وفي الأخبار والحكايات والأدب ، وله ، الأمالي ، وال نوادر ، والمقصود والممدود والمهمود ، والبارع في غريب الحديث . توفي ليلة السبت لسبع خلون من جمادى الأولى . سنة ست وثلاثمائة . ومولده سنة ثمان وثمانين ومائتين في جمادى الآخرة . (بنية الوعاة ١: ٤٥٣ ، طبقات النحويين والفنويين للزبيدي ٢: ٢٥٢ ، إنبه الرواة ١: ٢٠٤ ، وإشارة التعيين : ورقة ٤ : ٥ ، وتاريخ علماء الأندلس ١: ٦٥ وطبقات ابن قاضي شهبة ١: ٣٧٥ ، ونفع الطيب ٤: ٧٠) .
(٤) تكلمة يتنصها السياق .

(٥) التكلمة من المراجع السابقة .

وفي « أخوك » أربع لغات ، إحداها ما قدمناه ، والثانية ما ذكرنا أنه أصله ، والثالثة أن تكون من باب « يد » ، والرابعة أن تكون « كفخ » ، مشدد الخاء .

رأيت عند ابن الكلبي (١) في زيادات البارع (٢) .

وفي « الأب » ما في « الأخ » من اللغات ، إلا الرابعة .

و« هنوك » فيه لغتان ، الواحدة كما قدمنا ، ولم يعرفها الفراء (٣) على اتساعه في لغات هذه الأسماء ، وحكاها سيبويه (٤) من بعض العرب ، فهي أقل اللغتين ، ولذلك لم يذكرها أبو القاسم (٦) ، والأخرى أن تكون من باب « يد » ، وهي اللغة الكثرى .

(١) هو : هشام بن محمد بن السائب وكانت وفاته سنة ٥٢٠ هـ (وفيات الأعيان : ٦ : ٨٢) (٢) يزيد الحسين بن محمد بن عبد الله المعروف بابن البارع البغدادي وكان لنوياً نحوياً (أنباء الرواة ، ٣٢٨ : ١) .

(٣) الفراء ، هو : أبو ذكريا يحيى بن زياد . مولد من بني أسد . لقب بالفراء لأنه كان يقرأ الكلام . ولد بالكوفة من أصل فارسي وتلقى من الكندي وغيره ، وتبحر في علوم متنوعة فكان فذاً في معرفة أيام العرب وأخبارها وأشعارها والطب والفلسفة والنجوم ، وجمع أطراف علم النحو حتى قيل فيه : الفراء أمير المؤمنين في النحو ، مات بطريق مكة . سنة سبع ومائتين عن سبع وستين سنة .

(إنباء الرواة : (١ : ١٧) بغية الرواة : (٢ : ٣٣٣) ، وفيات الأعيان (٢ : ٢٢٨) وتاريخ بغداد ١٤ : (١٤٩ - ١٥٥) .

(٤) هو : أبو بشر مروان عثمان بن قنبر مولد ببني الحارث بن كعب . ولقب بسيبويه (رائحة الفجاج) لأن أمه كانت قرصه بذلك في صغره . ولد بالبيضاء (باله بقارمر) من سلالة فارسية ونشأ بالبصرة ورغب في تعلم الحديث وانفق إلى أن خلفه التائب ذات يوم بشأن حديث شريف من شيوخ حماد البصري ، فقال : والله لأعلمن علماً لا يلحقني معه أحد . ثم مضى ولزم الخليل ويونس وغيرهما . وله الكتاب . توفي بالبيضاء ، وقيل بشيراز ، سنة ثمانين ومائة . وعمره اثنتان وثلاثون سنة . وقيل : نيف مائة الأربعين وقيل مات بالبصرة سنة إحدى وستين . البقية (٢ : ٢٢٩ ، ٢٣٠) وإنباء الرواة (١٢ : ٦ : ٣٤) وتاريخ بغداد (١٢ : ١٩٥) ، وفيات الأعيان (١ : ٣٨٩) .

(٥) هو أبو القاسم الزجاجي (انظر الحاشية ١ : ص : ١١٣) .

و «فوك» ، إذا أعوض من واوه ميم ، فيه أربع لغات : ضم الفاء ،
وفتحها ، وكسرها ، وإتباع حركة الفاء حركة الإعراب .

الاسم ، الذي يفهم منه الجمع ، قسمان : مجموع اصطلاحاً ، وغير
مجموع اصطلاحاً . فغير المجموع قسمان : محصور وغير محصور .

فالمحصور : المضمرات ، نحو : هم ، والمبهمات ، نحو : أولاء ،
والاصولات ، نحو : الذين ، وكل : وأجمع ، في التوكيد .

ولم نقل في : هم ، والذين : وبأيهما : إنه مجموع اصطلاحاً ، لأنه
لا يبنى ولا يجمع عند المتأخرين من المعارف ، إلا ما يصح تنكيره .

وكل واحد من الضربين لا يصح تنكيره .

وأما مذهب سيبويه عندي ، والفرق في ذاك بين أسماء الإشارة / ١٦ /
وما في حكمها ، وبين غيرها ، فيبنى ويُجمع عنده القسم الأول ، ولا يكون
ذلك عنده في القسم الثاني .

وشرحه مبسوط في الشرح (١) :

وغير المحصور ، كالغنم ، والرّهط ، والنفر ، والإبل ، ولم يقل فيه
إنه مجموع ، لأنه ليس له واحد من لفظه ، ولا يكون الجمع عندهم إلا ماله
واحد من لفظه .

والجمع اصطلاحاً : قسمان : جمع تكسير ، وجمع سلامة .

فجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد ليدل تغيره على أن المراد به أكثر
من اثنين ، وربما جاء ما ظاهره ذلك ، لكن يقوم الدليل على أنه ليس بجمع
تكسير ، وعلى أنه ليس بمتبني على واحد غير الجمع ، كركب وتجر .

(١) أي في شرح التلويح للكتاب .

وهذا التغير إما بزيادة ، كرجال ، أو نقصان ، ككتب ، أو دونهما
لكن بتغير حركة خاصة ، كورْد ، في جمع : ورْد ، وأُسْد ، في
جمع : أسد .

وربما اجتمع ذلك في كلمة واحدة كتَضَيان .

وربما جاء بعض ذلك في النية لا لفظاً ، كَتَضَلُّك ، في جمع : قَلْبُك (١) .

وَجَمْعُ السَّلَامَةِ قَسِيان :

جمع بالألف والتاء ، وهو المؤنث في الغالب ، كهندات ، وقد جاء في
غيره شاذاً ، كسرّاً دقات .

وجمع هو في المذكر بمنزلة هذا في المؤنث ، كقولاتك : زيدون .

فجمع السلامة من المذكر أن يكون واحدة جامداً / ١٧ / أو صفة ،
فإن كان جامداً اشترط في جمعه هذا الجمع اجتماع أربعة شروط فيه :

الذكورية في المعنى ، والعلمية ، والعقل ، وخلوه من هاء التأنيث ،
كريد ، وورقاء ، وحبلى ، إذا كانا اسمين لرجل .

وإن كان صفةً اشترط فيه ثلاثة شروط :

الذكورية لفظاً ومعنى ، والعقل ، وألا يمتنع مؤنثه من الألف والتاء
في الجمع ، كقائم ، من قولك : رجل قائم .

ولا يجمع قولهم : رجل مطرابة (٢) ، ونحوه . بالنون ، لأنه ، إن كان
مذكراً معنى ، فإنه مؤنث لفظاً .

ويلحق جمع السلامة في المذكر الراو المضموم ما قبلها ، لفظاً أو تقديرأ
وضماً ، والياء المكسورة ما قبلها ، لفظاً أو تقديرأ نصباً أو جراً ، ككتاتهما

(١) نهر المفرد والجمع : تلك ، بالضم ، فالضمة التي في المفرد كضمة : قفل ، والضمة
التي في الجمع كضمة : أسد . (شرح ابن عقيل : ٤ : ١١٤) .

(٢) مطرابة : طروب ، كثير الطرب - (لسان العرب : طرب)

حرف الإعراب ، إجراءً على النظائر والقياس نحو : جاءني المسلمون ،
والمصطفون ، ورأيت المسلمين ، والمصطفين ، ومررت بالمسلمين
والمصطفين .

وليس فيهما حركة إعراب مقدرة ، وإنما إعرابهما كونهما لا يستقر
واحدٌ منهما على حالة واحدة ، مع اختلاف العوامل ، وهو الحركات في
آخر المعرب ، ونون في الأحوال الثلاثة ، عوضاً من الوهن الذي لحق
حرف الإعراب ، إذ تعددت فيه الحركة التي كانت فيه في الواحدة ،
ولذلك أثبتت مع الألف واللام / ١٨ / كالحركة ، عوضاً من الوهن بتعدد
التنوين الذي كان فيه في الواحد أيضاً ، كذلك تسقط في الإضافة كما يسقط
التنوين ، [و] (٢) تحرك لالتقاء الساكنين ، ولم يحدف حرف المد واللين
لالتقاءهما ، لما أدى إليه من الإخلال بحرف المعنى بالإعراب ، وتفتح طلباً
للتخفيف ، أو فرعاً بينها وبين نون التثنية .

— وربما جاء ما هو على طريقة هذا الجمع فيما ليست فيه شروطه ،
والحق في ذلك ما لا يعقل بمن يعقل ، عوضاً عما تنقص من الكلمة لفظاً ،
كسكين ، أو أرضين ، أو توها كأوزين (١) .

الاسم الذي تفهم منه التثنية ، قسمان : مثنى اصطلاحاً . وغير
مثنى كذلك .

فغير المثنى : المضمرات ، نحو : هما ، والمبهمات ، نحو : ذان ،
والموصولات ، نحو : اللذان : وكلاً ، في التوكيد :

(١) تكلمة يقتضيهما السياق .

(٢) أوزون : جمع أوزة ، قال الشاعر :

تلقى الأوزن في أكثاف دارتها فوضى وبين يديها الثين منشور

(الفصل : • : •)

وحقيقة المثني ما لحقته ألفٌ ، رفعاً ، وياءٌ ، مفتوحاً ما قبلها ، نصباً وجرأً .

والكلام فيها كالكلام في الواو ، والياء في الجمع ، ونون في الأحوال الثلاثة ، والكلام فيها كالكلام فيها في الجمع ، إلا أنها تكسر على أصل التقاء الساكنين ، أو فرقاً بينها وبين نون الجمع ، وهذا أحسن في الألف ، لأن سيويه لا يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين ، بل يقع الساكن الألف وما قبله ، ألا ترى أنه قال في ترخيم : أسحار ، اسم رجل ، على لغة من حذف ونوى / ١٩ : يا أسحار ، بفتح الراء وإتباعاً لها ولافتحة قبلها ، ولم يكسر الراء ، على أصل التقاء الساكنين ، على ما قلناه ، وعلى ذلك جرى قوله في « نزال » وبابه ، أنه كسر لأجل التأنيث المنوى هناك ، ولم يقل إنه كسر على أصل التقاء الساكنين ، لما قلناه من أنه لا يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين ، فكنك يبيى على قوله في « الزيدان » بالألف وتون الثانية ، ألا يكون كسره لالتقاء الساكنين ، وأن تكون فرقاً بينهما وبين نون الجمع تحمل الياء عليها .

وقوله في ذلك أحسن من قول غيره : إنه يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين ، لأن الإتيان في ذلك أولى من الكسر ، لأن فيه مراعاة أمر زائد على التقاء الساكنين ، وقد لا يراعى ذلك الأمر الزائد لطارئ ، وعليه جاء نحو : هؤلاء ، ولعل الكسرة في « هؤلاء » لكثرة اجتماع الأمثال ههناك .

كل فعل فيه ما يوجب رفعه ، كالنون : فإنها تثبت رفعاً وتحذف نصباً وجزماً لالتقاء الساكنين وتفتح مع الياء والواو ، طلباً للتخفيف ، أو حملاً على نون الجمع ، نحو : يفعلون ، وتفعلين ، وتكسر مع الألف على أصل التقاء الساكنين ، أو حملاً على نون الثانية ، وهذا أحسن ، نحو : يفعلان .

الفتحة ، تكون علامة النصب في كل ما كانت فيه الضمة علامة
الرفع ، إلا في جمع المؤنث السالم ، نحو : إن زيداً لن يركب ، ورأيت
الرجال .

وإذا استقلت الفتحة ، نحو : جاء القاضي ، وزيد / ٢٠ / يغزو ، لم
تستقل الفتحة ، نحو رأيت القاضي ، ولن تغزو .

وإذا تعدت الضمة ، نحو : جاء موسى ، وزيد يخشى ، أو امتنع
امتناعاً طردياً ، نحو : جاء غلامى ، تعدت الفتحة ، نحو رأيت موسى ،
ولن يخشى ، أو امتنع امتناعاً طردياً ، نحو . رأيت غلامى .

لما كان منصوباً جمع المذكر السالم محمولاً على مجروره في «الياء»
التي هي أحق بأن تكون علامة للجرح ، ومن أن تكون علامة للنصب ،
لكونها من الكسرة التي هي علامة للجرح في الأصل ، كان منصوب جمع
المؤنث السالم محمولاً على مجروره في الكسرة ، التي هي علامة للجرح في
الأصل ، ليجرى الفرع والأصل في الجمع السالم مجرى واحداً ، إذ كان
جريان الباب كله مجرى واحداً مؤثراً من كلامهم ، وإن لم يكن هناك
أصل ولا فرع .

أصل الإعراب بالحركات والحروف

عند من يرى الإعراب بها تبعاً (١)

والحركات ثلاث ، وألقاب الإعراب أربعة ، للرفع منها : الضمة ،
وتتبعها الواو ، وللنصب منها : الفتحة ، وتتبعها الألف ، وللجر منها :
الكسرة ، وتتبعها الياء .

ثم النون تشبه الواو والياء ، ولذلك تُدغم فيها نحو : (من وال) (٢)
(من يؤمن) (٣) ، وتشبه الألف ، ولذلك تُبدل منها ساكنة في الوقف ،
نحو : رأيت زيدا ، وكذلك : يا زيد هل تضريراً ، في الوقف ، لكن
يستحقها أسبق الإعراب وقوعاً ، وهو الرفع / ٢١ / الذي لا يفتقر
وُجوده في المبدأ ، والفعل المضارع ، المُعَرَّى عن النواصب والجوازم ،
إلى وجود عامل لفظي ، كافتقار النصب إليه ، في نحو : ضربت زيدا ، وإن
زيداً لن يقرم ، وكافتقار الجر ، في نحو : مررت بزيد ، وماراً بزيد ، وغلام
زيد . وإذا استغرقت هذه الألقاب الثلاثة الحركات والحروف المشبهة
له . وما أشبه الحروف المشبهة لها : فلاحظ للجزم في الحركات ، ولا في
الحروف ، بل حظه حذوها .

فالأصل إذا أعربنا تشبیه الاسم وجمعه والمذكر السالم ، بالحروف ،
أن يكون إعرابهما بالحرف الذي يُجانس الحركة التي أعربت بها في
الإفراد ، فيقال مثلاً : قام زيد ، والزيدون ، فهما ، ورأيت زيدا ،
والزَيدَين ، ومررتُ بزيدٍ ، والزَيدَين ، فهما . فيسعرض اللَّبسُ بين
التثنية والجمع ، فيُفترق بينهما بما قبل الواو ، الذي تعرب به ، إذا أمكن
عما بعده ، فيكون الفَرَقُ بينهما مثلاً في الرفع والجر بأمرين :

(١) الأصل « الحركات » . وما اثبتنا من القانون

(٢) سورة الرعد : ١٢ (٣) سورة التوبة : ١٠٠

في حال الدَّرَج ، فيُقَال مثلاً (١) ، قام الزَّيْدَانِ يا هذا ، في رَفَع
التَّثْنِيَّة ، بفتح ما قبل الألف (٢) وكسر ما بعدها وقام الزَّيْدُونِ يا هذا ، في
رَفَع الجمع ، تضم ما قبل الواو وفتح ما بعدها ، في جَرَّ التَّثْنِيَّة : مررت
بالزَّيْدَيْنِ يا هذا ، بفتح ما قبل الياء وكسر ما بعدها ، وفي جَرَّ الجمع :
مررت بالزَّيْدَيْنِ يا هذا ، بكسر ما قبل الياء وفتح ما بعدها .

ويكون / ٢٢ / الفرق بينهما : أى بين التثنية والجمع ، أى في الرفع
والجر : في الوقف ، وفي حال الإضافة ، بأمر واحد قبل الحرف خاصة ،
لسكون النون إذا وقفت ، وسقوطها إذا أضيفت .

فنقول واقفاً : قام الزَّيْدُونِ ، ومررت بالزَّيْدَيْنِ ، في التثنية ، وقام
الزَّيْدُونِ ، ومررت بالزَّيْدَيْنِ ، في الجمع .

وتقول مُضَيِّفاً : قام زيد عمرو ، ومررت بزيد عمرو ، التثنية
وقام زيد وعمرو ، ومررت بزيد عمرو ، في الجمع .

ولا يقع الفرق بين التثنية والجمع في النص إلا بأمر واحد في حال
الدَّرَج فقط ، لامتناع أن يكون ما قبل الألف غير مفتوح ، فيقال
مثلاً . رأيت الزَّيْدَيْنِ يا هذا ، بكسر النون في التثنية ، ورأيت الزَّيْدَيْنِ
يا هذا ، بفتح النون في الجمع ، فلو وقفت أو أضفت التثنية بالجمع
ففيها في حال النصب ، فقلت واقفاً : رأيت الزَّيْدَيْنِ ، تثنية وجمعا ،
وقلت مضيفا : رأيت زيدا عمرو ، تثنية وجمعا .

فأدى ذلك إلى التباس (٣) التثنية بالجمع ، لأنه لا يأتي فرق مع الألف
إلا في النون : والفرق قد سقط ، في الوقف بالسكون ، وفي الإضافة بسكون
النون ، فلم يسبق فرق في النصب في الحالين ، أعني الوقف والإضافة .

(١) الأصل : « الزيدون » (٢) الأصل : « الواو »

(٣) في الأصل : « إلى الالتباس » ، وهو خطأ من الناسخ .

فطرحت الألف ، التي من أجلها طرأ اللبس ، في حال ٢٣/النصب فيها وحل ثنية المنصوب وجمعه المذكر السالم على ما يشبه في الافتقار إلى العامل (١) اللفظي ، وهو الجر ، فقيل في الثنية : رأيت الزيدَين ، حملاً على جرهما ، نحو : مررت بالزيدَين ، وفي الجمع : رأيت الزيدَين ، حملاً على جرهم ، نحو : مررت بالزيدَين .

فهذا الذي قلناه في هذا الفصل هو سبب استعمال الياء في النصب في الثنية والجمع ، وهي غير مجانسة للفتحة ، وإنما هي مجانسة للكسرة .

ولما انتهينا إلى ما ذكرناه من العمل ، وكُنّا قد أعرينا المفرد بالحركات الثلاث ، وجاء في ذلك استعمال الضمة في رفع الاسم المفرد ، ومجانستها في الحروف ؛ وهو الواو ، في رفع الثنية والجمع ، واستعمال الكسرة في خفض الاسم المفرد ، ومجانستها ، وهو الياء ، في خفض الثنية والجمع ونصبهما ، واستعمال الفتحة في نصب الاسم المفرد ، دون مجانستها ، وهو الألف ، إذا سقطت من النصب في الثنية والجمع ، فأرادوا أن يوقعوا الألفَ حقها من الاستعمال على وجه لا يوقع اللبس ، إذا كان وقوع اللبس هو سبب طرحها ، فوضعوا موضع الواو المفتوح ما قبلها خاصة ، لأن مثل هذه الواو ، أعني الواو الساكنة المفتوح ما قبلها ، قد تُقلب ألفاً في مضارع (فَعِل) / ٢٤ / الذي فاؤه (واو) ، نحو : ياجل ، في يُرجل . فهذا الذي قلناه في هذا الفصل أيضاً هو سبب استعمال (٢) الألف في الرفع ، وهي غير مجانسة للضمة ، وإنما هي مجانسة للفتحة ، كما أعربت الأفعال (٣) التي رفعها بالنون بها ، ولم يتكُن لها إلا حالان : إثباتها أو حذفها ، وكان رفعها بإثباتها على ما تقدم ، ينبغي أن يكون

(١) في الأصل : « العام » ، وهو تحريف من النسخ .

(٢) في الأصل : « استعمل » ، وهو خطأ من النسخ .

(٣) مكان هذه الكلمة (الأفعال) يأنس بالأصل .

جزمها بحذفها ، ولم يكن للنصب على هذا حظاً فيهما ، فحُصل على الجزم .
كما أشبهت هذه الأفعال المثني والمجموع جَمْع المذكر السالم : من الأسماء ،
وقد كان النصب فيهما حُصل على الجر ، فحُصل النصب في هذه الأفعال
على الجزم ، من حيث كان الجزم في الأفعال تنظيراً للجر في الأسماء ،
لأنفراد كل واحد منهما بحلّه ، كما وجب ليمّا عَرَض فيه شَبّه الفعل
أن يُقَدِّم فيه الجرّ والتثنية ، واقتضى عاملُ الجرّ لفظاً يعمله ،
عَوَض من عمله ، الذي أعدم فتحةً مثل فتحة النصب ، للتأخى الذى
بينهما في المرتبة ، من حيث كان كل واحد منهما مرتبته بعد الرفع في
الافتقار إلى العامل النّفّظي .

الكسرة ، تكون علامة الخفض في : الاسم المتمكّن الأمكن . وهو
الذى فيه الألف واللام ، نحو : بالرجل ، وبالمسجد ، أو تنوينٌ ظاهر ،
[نحو : بزيد ، أو أضيف إلى غيره ، نحو : بغلام زيد ، وبمساجدكم ، وتكون
فيه في المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث / ٢٥ / السالم .
وتستقل حيث تستقل الضمة ، نحو : جاء القاضي ، أو مررت
: بالقاضي .

وتُعاقبها كسرةُ ياء المتكلم ، كما تُعاقب الضمة والفتحة ، نحو جاء .
غلامى ، ورأيت غلامى ، [ومررت بغلامى] (١) . وتتعذر حيث تتعذر الضمة
والفتحة ، نحو : مررت بموسى ، وجاء موسى ، ورأيت موسى .

والياء ، تكون في الجرّ في الأسماء ، التى منها : فوك ، وفي التثنية
والجمع ، على حسب ما تقدّم أحكامه من أمر هذه الحروف .
الفتحة ، تكون علامة الجرّ في كل اسم متمكّن ليس فيه تنوينٌ
ظاهر ، ولا مالا يجتمع مع التنوين ، لا ظاهراً ولا مقترناً ، وهو الألف
واللام ، وإضافة الاسم إلى غيره ، نحو : بأحمد ، وبمساجد (٢) .

(١) تكلمة يقتضيا السياق .

(٢) في الأصل : « مساجد » ، بدون حرف الجر .

وتستثقل الفتحة حيث تستثقل الكسرة ، نحو : مررت بجواري ،
ولانتقل : بجواري .

قول يونس (١) رحمه الله : « وَاَلَمْ يَفْعَلْ كَانَتْ الضمة تظهر في
آخره ، نحو : يضربُ ، ويقتل ، فجزمه بإسكان آخره .

وكل فعل قد رت الضمة في آخره ولم تظهر ، نحو : يقضي ، ويفزؤ ،
ويخشى ، فجزمه بحذف الحرف الذي تقدر فيه الضمة ، نحو : لم يقض ،
ولم يفزؤ (٢) ، ولم يخش .

وكل فعل كان رفعه بالنون ، نحو : يفعلان ، وتفعلون ، فجزمه
بحذفها .

(١) هو : يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، البصري أبو عبد الرحمن . من أصحاب
أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، روى عن سيويه فأكثر ، وله قياس في النحو
ومذاهب يتفرد بها . سمع منه الكسائي والفراء . وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم
وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية . قيل : قارب يونس ثمانين سنة ، مولده سنة
ثمانين ، ومات سنة ثنتين وثمانين ومائة . إنباء الرواة (٤ : ٦٨) ، بنية الرواة (٢ : ٣٦٥)
ووفيات الأعيان (٢ : ٤١٦) .

(٢) في الأصل : لم يعزو .

باب

الأفعال بالنسبة إلى الزمان من جهة وضعها لها ثلاثة أقسام .

ماضي بالوضع ، كفعَل .

ومستقبل بالوضع ، كافعَل .

ومبهم بالوضع ، كبفعَل .

والمستقبل بالوضع لا قرينة / ٢٦ / تُزيله عما وُضع له ، من ذلك ما بقي على معناه أن الأمر استظهاراً على مثل قولك : أحسنُ يزيد ، إذ معناه كعنى قولك : أحسنُ زيداً حذاً .

والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى المضي ، وهي :

« رُبّما ، نحو : ربما يقوم زيد .

و« لو » ، نحو : لو يقوم زيد .

ولم ، ولما ، الجازمتان ، نحو : ثم يقيم زيد ، ولما يقيم زيد ، في النفي أيضاً .

وقرائنٌ تخلصه إلى الحال ، وهي : الآن ، وما في معناها ، من نحو : هذا الوقت ، وهذه الساعة ، ما بقيت أوضاعها ولم يتجاوز فيها ، بأن يُراد بها تقريبُ المستقبل من الحال ، كقوله .

« سأسعى الآن إذا بلغت أُنّاه . (١) »

ويجري مجراها في تخلصها للحال :

لامُ الابتداء في الإيجاب ، نحو : إنَّ زيدا ليقوم ، في الأكثر من كلام العرب ، في ظاهر كلام سيويه .

(١) لم أشر على قائله .

وأبداً ، في مذهب أبي علي (١) ١
ويمكن أن يتأول كلامُ سيبويه على مذهب أبي علي ، ويُجرى مجراها
أيضاً في التخليص للحل : ما في النفي ، نحو : والله ما يقوم زيد ، إذا لم
يُقيّد الفعل بزمان ، فتقولهم . لأن زُرْتَهُ ما يُقبل منك ، لأن هناك
ما يقوم مقام مُقيّده بالزمان ، وهو « إن » التي هي شرط في الاستقبال .
وقرائنُ تُختصه إلى الاستقبال ، وهي :

لام طلب إيجاد الفعل ، نحو : ليخرج زيد ، إذا كان المطلوب منه
فوق الطالب ، إذا لم يكن / ٢٧ / الله تعالى . أودونه أو مساوياً . نحو :
ليخرج زيد . ونحو : ليغفر الله لفلان ، إذا كان المطلوب منه
الله تعالى .

و« لا » التي لطالب إعدام الفعل ، نحو : لا يَقُمْ زيداً ، ولا يعذبنا الله
على اللوجوه المتقدمة .

ولام القسم : نحو : والله ليقوم زيد ، وليقوم زيد .
ونونا التوكيد ، نحو قولك : هل يضر بن زيد ، وهل يضر بن
و« لا » ، في النفي ، نحو : والله لا يقوم زيد ، وقولهم : تمرض
حتى لا يرجونه ، إذا كان معناه حتى هو الآن لا يُرجى ، ما وضعت
« لا » فيه موضع « ما » ، كما وضعت « ما » موضعها في قولهم ، لأن
زرنه ما يُقبل منك .

وحرفا التنفيس ، نحو : سيقوم ، وسوف يقوم ، وقوله .
سأسمى الآن إذ بلغت أتاها .

قد تقدم على أنه على التجوز (٢)
وإعماله في الظرف المستقبل ، نحو : يقوم زيد غداً ، أو بعد غدٍ .
والتواصبُ كُلُّها ، نحو : أردت أن تقوم ، ولن يقوم زيد ،
وجئت كي أتعلم ، وإذن أكرمك ، إن قال أوزرك .

(١) البندادي ، وانظر الحاشية رقم (٢ ص ١٢٤) .

(٢) انظر (ص : ١٣٦) .

وأدوات الشرط كلها ، نحو : إن يَقُمَ زيد أقُم ، ومتى يقوم أقم ،
إلا « لو » ، نحو : ليرقوم زيد ، لأن « لو » تصرف معناها إلى الماضي ،
كما تقدم .

والماضي بالوضع (١) قرائن تصرف معناها إلى الاستقبال ، وهي
أدوات الشرط كلها ، نحو إن قام زيد قمت ، ومتى قام قمت ، إلا
لو ، وبأ ، الظرفية ، لأنهما شرطان فيما مضى / ٢٨ / ، نحو : لو (٢)
قام زيد قمت ، ولما قام زيد قام عمر .

فأما قولهم : إن كنت قمت أمس فسوف يقوم زيد غداً ، فلم
للدخل « إن » فيه على الماضي تقديرًا ، وإن دخلت عليه لفظاً ، إلا أنه
ليس بمعنى الاستقبال . بدلك على ذلك عمله في ظرف الزمان الماضي ،
ولمّا هو على تقدير : إن تكن كنت قمت أمس ، المفعول على معنى :
إن تكن ممن انصف بهذه الصفة أمس ، أى (٣) إن يثبت فيما يستقبل
كونك متصفاً بهذه الصفة أمس فسوف يقوم زيد غداً .

هذا مذهب أبي بكر بن السراج (٤) . وهو أولى من مذهب أبي
العبّاس (٥) ، إذ قال فيه : إن « إن » تقلب الماضي إلى الاستقبال ، إلا
« كان » وحدها ، فإن « إن » لا تقلب ماضيها إلى معنى الاستقبال ، لأنها
كانها أصل في الأفعال الماضية ، فلم تقو « إن » على قلبها .

(١) في الأصل : « بالوضع » ، وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « لم » ولا يستقيم عليها الكلام .

(٣) التكملة من كتبه التراجم .

(٤) هو : محمد بن البري البغدادي النحوي . وكان أحدث أصحاب المبرد سناً ، قرأ عليه
كتاب سيبويه . وقد مات شيئاً من سنة عشر وثلثمائة (إنباء الرواة : ٣ : ١٤٥ ،
بغية الوعاة : ١ : ١٠٩)

(٥) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العبّاس المبرد ، إمام العربية في
زمانه ، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني .

فإن خروج « كان » عن الأفعال الماضية في « إن » وما في معناها ،
إلى الاستقبال ، دعوى ، ولا حجة له في أنك لا تقول : إن كنت قمت غداً
فسوف يقوم عمرو بعد غد ، لأن ذلك إنما لم يجر لما فيه من مجيء التوكيد على
خلاف وضعه : « إن وضع » قمت « هنا في موضع » يقوم « مجاز : ولذلك
ينبغي أن يكون « كنت » موضوعة موضحة « تكون : فيأتي ذلك إخباراً بالمجاز ،
وفي ذلك مذقصة موضع التوكيد ، فإنه لا تأتي الحقيقة / ٢٩ / ورفع المجاز ،
وهذا لا يتأتى إخباراً ورفع الحقيقة ، ويمكن ألا يكسر ما اطرّد به
قلناه ، فلم ينبغ (١) أن تعدل عنه .

وقول الفراء في هذه المسألة أن « إن » محذولة على « لو » : في اشتراط (٢)
الماضي معها ، مع أنه دعوى : يبطلها (٣) أنك تأتي معها بالاستقبال ، فتقول :
فسوف يقوم عمرو ، و « لو » : لا تستعمل في الاستقبال .

الهمزة ، من حروف المضارعة ، للمتكلم عن نفسه وحده ، نحو :
أقسم .

والنون : للمتكلم عنه وعن غيره ، نحو : يقوم ، إذا تكلم عنه ، وعن
آخر وعن أكثر ، وللمتكلم المعظم نفسه ، كقول من يُعظم نفسه : نحن
نفعل كذا

والياء ، للغائب المذكر مطلقاً ، نحو : يقوم ، وبقومان ، ويقومون .
ولما أجرى مجراه من المؤنث الذي يُخبر عنه إخباراً المذكر ، نحو :
ينفع الموعدة ، والموعظتان ، والمواعظ ، ويقوم الهنود . والذي يتبع من

= توفي سنة خمس وثمان ومائتين ببغداد ، ودفن بمقابر الكوفة (بغية الوعاة : ١ : ٢٦٩ -

٢٧١ ، إنباء الرواة : ٣ : ٢٤١)

(١) في الأصل - « ينبغي » . وهو خطأ من الناسخ .

(٢) الأصل : « الاشتراط » .

(٣) الأصل : « يبطله » .

ناء التثنية فيه مانع من فعل الغائب نحو : يَقْمَنَّ . فأما يقوم الهندات ، فلا يكون إلياء ، في قول المحقق :

والناء ، للمخاطب مطلقاً ، نحو قولك للمذكَ : تقوم يا زيد ، وتقومان يا زيدان ، وتقومون يا زيدون ، وللمؤنث نحو : تقومين يا هند . وتقومان يا هندان ، وتقمين يا هندات ، وللغائية ، نحو : تقوم هند ، وللغائبتين ، نحو : تقوم الهندان ، وللغائبات ، نحو : تقوم الهندات / ٣٠ / ما لم يمنع منها مانع ، والذي يمنع منها مانع ، نحو : الهندات يقمن .

الحرف ، الذي يتنصب المضارع بعده ، يتقسم قسمين :

ناصب بنفسه في الأصل .

وما الناصب في الأصل بعده مضمّر ، وليس هو ناصباً في الأصل (١) .
هـ [الناصب بنفسه] (٢) : أن ، ولن ، وإذن ، وكى ، إذا قُدِّرَت بأن ، وهو الأكثر (٣) .

فإن ، لها ثلاثة مواضع .

موضع يلزم فيه إضمارها ، وموضع يلزم فيه إظهارها .

وموضع يجوز فيه الأمران .

فالمرضع الذي يلزم إضمارها هو :

(١) القانون (ص : ١٣) مكان هذه العبارة : « وغير ناصب بنفسه » .

(٢) التكملة من القانون .

(٣) مكان هذه العبارة : « وكى في أحد وجهيها . وانظرا الكلام على (كى) بعد

خليل في آخر هذا الباب .

بعد «حتى» ، إذا كانت : بمعنى «إلى» ، نحو قوله تعالى : (وَزُلْزِلُوا
حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولَ (١)

وبمعنى : لام العيلة ، نحو : كلمته حتى يأمر لي بشيء .

كذا يقول النحويون ، إلا أن في هذا نظراً ؛ لأن «حتى» بمعنى ،
لام العلة ، خلاف معناها ، فيحتاج هذا الكلام إلى تأويل قد تُؤوّل في
موضعه .

وبعد «كفى» الجارة ، نحو : جئت كفى أعلم ، إذا قدرت
باللام .

وبعد «لام الجحود» ، نحو : ما كان . زيد ليقوم .

وبعد «الفاء» ، إذا كانت جواباً لما هو غير واجب (٢) ، ولما حكم
له بحكم غير الواجب ، مما هو واجب ، وإن لم يكن في قوة غير
الواجب .

ونعني بغير الواجب ؛ ما لا يُقال فيه : صدق ولا كذب ؛ أو المنفي
مما يقال فيه : صدق وكذب ، نحو : زُرْتَنِي فَأُكْرِمَكَ ؛ وما تَأْتِينَا
فَتُسْحِدُنَا ، ومن هذا : (فَاطْلَعْ إِلَى إِلَهِ مُوسَى) (٣) فِي مَنْ
تَصِيبُ ، ولا يحتاج أن يشرب «لعل» (٤) معنى «ليت» .

(١) سورة البقرة : ٢١٤ .

(٢) في الأصل : «واجباً» وهو خطأ في النسخ .

(٣) سورة غافر : ٣٧ .

(٤) يريد قوله تعالى قبل في هذه الآية (لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات) . والمعروف
أن إظهار (أن) بعد فاء السببية يشترط به أن تكون انتاء مسبوقه بنفي أو طلب ، والطلب يشمل :
الأمر ، والنهي ، والعرض والحض والتعني .

ومنه (١) ، وإن عرض فيه ما يضعف النصب : أن تزدني ٣١/ وأزورك يصلح أمرنا .

ونعني بما حكم له بغير الواجب من الواجب ، فأجازوه من النصب .
في مثل قولهم : إن تزدني أزورك وأحسن إليك ، ومنه قوله تعالى (قَيِّمُوا لِمَنْ يَشَاءُ (٢)) ، بالنصب (٣) ، ونحو : (وإذا قضى أمراً فإمّا يَفْعُلْ)
له كن فيكون (٤) في قراءة ابن عامر (٥) .

وبعد الواو ، التي لا يراد فيها معنى الجمع بين الشيئين ، وبعد غير الواجب أيضاً ، نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن (٦) .

وبعد « أو » : التي بمعنى : إلا أن ، نحو : لزمك أو تقضيني

(١) من هنا إلى قوله : « وتشرب اللبن في الصفحة التالية اضطراب في العبارة وغلط وتقديم وتأخير وحذف ولعلها تستقيم على الوجه الآتي :

يعني بها حكم له بغير الواجب فأجازوه من النصب وإن عرض فيه يضعف النصب ،
نحو قوله تعالى : (قَيِّمُوا لِمَنْ يَشَاءُ) بالنصب ، ونحو قوله تعالى ، (وإذا قضى أمراً فإمّا يَفْعُلْ)
له كن فيكون (في قراءة ابن عامر

وبعد (الواو) التي لا يراد فيها معنى الجمع بين الشيئين ومنه : إن تزدني مرة أزورك يصلح
أمرنا ، وقولهم : إن تزدني أزورك وأحسن إليك ... ونحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن .
(٢) البقرة : ٢٨٤ .

(٣) هذه قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حنيفة على إضمار (أن) فينسبك منها مع ما بعدها
مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم من الحذاب ، تقديره : بحاسبة فمفطرة وتعليب (البحر
المحيط : ٢ : ٣٦٠) .

(٤) البقرة : ١١٧ .

(٥) ووجه النصب أنه جواب على لفظ (كن) لأنه جاء بلفظ الأمر فشبّه بالأمر الحقيقي ،
ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي لأن ذلك إنما يكون على فاعلين ينتظم منهما شرط وجزاء ،
وهنا لا ينتظم ذلك إذ يصير المعنى : إن يكن يكن (البحر المحيط : ١ : ٣٦٦) .

(٦) في هذه العبارة لتحويل أقوال ثلاثة :

الأول - إلزم على التثريك بين الفعلين

الثاني - الزنع على إضمار مبتدا ، أي : وأنت تشرب اللبن

الثالث - النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما ، أي : لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب
اللبن ، فينسب هذا الفعل بأن مضرة (شرح ابن عقيل : ٤ : ١٧) .

حتى (١) .

فحتى ، وكى الحارة ، ولام الجحود ، من حيث كانت حروف جر ،
لاتلى الفعل إلا وهو فى تأويل الاسم ، وهو لا يكون فى تأويله إلا بأن
يضم إليه .

إما « ما » ، نحو : يعجبني ما تصنع ، أى صنعك ، ولاتقول :
يعجبني تصنع .

وإما « أن » ، وكى ، أختاها ، نحو : يعجبني أن تقوم . أى
قيامك ، ولاتقول : يعجبني تقوم ، ونحو : جئت لكى أتعلم ، أى
للتعلم ، ولاتقول : لأتعلم ، مرفوعاً .

ولم يافظ بواحد من هذه الحروف ، المضافة إلى الفعل ، الثلاثة ،
بعد حتى ، وكى ، الحارة ، ولام الجحود ، إذ لابد منه تقديراً ،
لأنه لا يكون الفعل وحده فى تأويل الاسم . وهو ليس بظاهر ، فهو أيضاً
[لا يكون فى تأويل الاسم وهو ظاهر] (٢) وما ظهر فى الفعل من النصب ،
ينفى أن يكون « ما » ، لأن الفعل بعدها مرفوع ، وكون الناصب مضمراً
ينفى أن يكون وكى ، لأنه لا يضم مر / ٣٢ / الناصب للفعل إلا « أن »
فصح أن المضممر بعدها « أن » .

وأما الفاء : والواو ، وأو ، فإنها لاتنفك عن معنى العطف ؛ وحروف
العطف لاتعمل شيئاً ، ولابد لهذا النصب الذى يظهر بعدها من ناصب ،
وإيسى ضم ناصب مظهر ، فهو إذن مضممر ، وليس من نواصب الفعل

(١) ما عليه النحويون أن (أو) تكون بمعنى : إل ، أو : إلا . وقد أورد المؤلف هنا (أو)
لأن : إلا . بمعنى إل أما التى بمعنى (إلا) فمها قول دغفل النسابة :

إن على سائلنا أن ثبأن والمب لاندرة أو تحله

(٢) يثاء هذه العبارة يستقيم الكلام .

ما يُضمَر إلا « أن » ، فالضمير بعدها « أن » (١) .

والموضع الذي يجوز فيه الأمران ، هو :

بعد لام « كي » ، نحو : جئتُ لأتعلّم ، ولأن أتعلّم ، إذا لم يكن بعدها
« لا » ، نحو : جئتُ لئلا أتغيّب .

وبعد حروف العطف المعطوف به الفعل على اسم ملفوظ به ، نحو :
يُعجّني ضرب زيد وتبكي ، وأن تبكي .

والكلام على أن النصب بإضمار « أن » إذا لم تظهر بعد لام كي ،
كالكلام على لام الجحود وأختيها (٢) ، وكذلك الكلام على حرف العطف
المذكور في إضمار « أن » بعدها ، إذا لم تظهر ، كالكلام على « أو »
وأختيها (٣) .

ويؤيد ذلك في حرف العطف المذكور ، كونُ العاطف لا يعطف
فعلا على اسم ، ولا اسما على فعل ، وإنما يعطف الشيء على ما هو من جنسه
لفظا أو تأويلا . عن وإظهارهم لها في هذين الموضعين مُقَوِّلْنِ ادَّعَى ما ادَّعَى
من إضمارها .

وما عدا ما ذكر من هذين الموضعين (٤) ، أعني : موضع لزوم
إضمارها ، وموضع جواز الأمرين ، يلزمُ فيه إظهارها ، نحو : آمرك بأن
تقوم ، والأمر يعجّني أن تقوم .

كذا ٣٣/ في الأمر العام عند البصريين ، وقد جاء قليلا مثل قوله :

(١) عبارة القانون (ص : ١٣) « وأما الفاء ، والواو ، وأو ، فإنها لا تنصب بنفسها ،
إذ لو نصبت هنا بنفسها لنصبت في كل موضع ، وليس من النواصب ما يضر : إلا : أن .

(٢) أي : حتى ، وكى الجارة .

(٣) يريد : منها الفاء والواو .

(٤) في الأصل : « الموضعين » .

• ألا أيها الزاجري أحضر الوغى (١) •

بالنصب ، فأضمر « أن » في موضع ينبغي أن تكون فيه مظهرة ، وهو عند البصريين شاذ .

ويروى : أحضر الوغى ، بالرفع ، وهو أقيس الوجهين ، لأن قياس « أن » لا تعمل مضمرة إلا في الموضعين المتقدمين ، لأن هناك ما يجعل عوضاً منها وهو الحرف المذكور فيها ، فإذا لم تعمل فينبغي أن يكون الفعل المضارع هناك مرفوعاً ، على أصله ، قبل دخول النواصب والجوارم عليه .

ولن ، لنفى « سيفعل » وتقدم معمول معمولها ، وهو : زيد ، في قولك : زيداً لن أضرب ، يُقوى أنها ليست مرتبة من : « لا » و « أن » ، إذ لو كانت مرتبة منهما لكان (٢) قميناً بأن يدلوا على التركيب بمنع التقديم .

وإذن ، حرف جواب وجزاء ، كقولك : إذن أكرمك ، لمن قال : أنا أزورك ، وقولك : إذن أكرمك ، جواب لقوله : أزورك ، ومعناه معنى قولك : إن تزرنى أكرمك ، فلذلك قبل فيه : جواب وجزاء .

ولها ثلاثة أحوال : أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخر .

(١) عجزه :

وأن أشهد الذات هل أنت مخلصي

طويل . والبيت لطرفة . فنصب « أحضر » لأن التقدير أنه عطف عليه قوله « وأن أشهد الذات » . وقد ورد البيت في سيبويه برفع « أحضر » . لحذف الناصب وتعرفه منه . والمبنى لأن أحضر الوغى . وقال : وقد يجوز النصب بإضمار « أن » ضرورة ؛ وهو مذهب الكوفيين . والوغي : الحرب . (سيبويه : ١ : ٤٥٢) .

(٢) الأصل : لكانوا .

(م ١٠ - الشلوبي)

فاذا تقدمت ، وأريد بالفعل الذى بعدها الحال ألغيت ، نحو قولك ،
لمن يحدث ، وقد ظننت أنه كاذب : إذن أظنك كاذباً .

وإن أريد به الاستقبال أعملت فى الغالب ، نحو قولك : إذن
أكرمك ، جواباً لمن قال : أزورك / ٣٤ .

وقد حكي إلغائها هنا ، والأول أكثر .

وإذا توسطت واقتصر ما قبلها لما بعدها ، مثل :

أن تتوسط بين الخبر وذوى الخبر ، نحو : أنا إذن أزورك .

وبين الشرط والخبر ، نحو : إن تزرني إذن أزرك .

وبين القسم والجواب ، نحو : والله إذن لا أفعل .

ألغيت :

ونحو قوله :

لَا تَنْتَرُسْنِي فِيهِمْ مُشْطِيراً إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرُ (١)

ضرورة ، أو على حذف ، كأنه قال : إني لأحتمل ذلك ، ثم ابتدأ
فقال : إذن أهلك .

وإذا فقدتها حرف العطف جازف فيه الأمران ، نحو : (وإذن لا يلبثون

(١) ورد البيت فى القرآن (مادة لعل) :

لَا تَدْعُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرُ

وهو من الرجز ، مجهول القائل ، والشطير ، بفتح الشين ، مثل الغريب والبعيد فى الوزن وفى
المعنى . والشاهد فيه : إني إذن أهلك ، حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله : أهلك ، بعد
« إذن » الذى هو حرف جواب ، مع أن « إذن » فى ظاهر اللفظ غير واقعة فى صدر الكلام ، بل
فى مبدؤه بأن ، وكان النصب لضرورة الشعر .

خِلافَكَ إِلا قَلِيلاً (١) ، و (فِإِذْ لَأَيُّوتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا) (٢) عَلَى مِرَاعَةِ التَّصَدُّرِ قَبْلَ الرِّبْطِ أَوْ التَّوَسُّطِ مَعَهُ .

وَإِذَا تَأَخَّرَتْ أَلْفِيتُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَكْرَمَكَ إِذْنٌ ، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : أَزُورُكَ .

وَكَيْ ، إِذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا اللَّامُ احْتَمَلَتْ النَّاصِبَةَ بِنَفْسِهَا ، لَا لِقِيَامِهَا مَقَامَ غَيْرِهَا ، وَالْجَارَةُ ، نَحْوُ : جِئْتُ كَيْ أَنْعَلِمَ ، لِإِمْكَانِ (٣) أَنْ تَكُونَ « كَيْ » بِمَعْنَى « أَنْ » وَبِمَعْنَى اللَّامِ .

وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا اللَّامُ كَانَتْ النَّاصِبَةَ بِنَفْسِهَا ، نَحْوُ : جِئْتُ لَكَيْ أَنْعَلِمَ ، لِأَنَّهَا لَا تَقْدِرُ هُنَا بِـ « أَنْ » .

الْجَوَازِمُ قِسْمَانِ : جَازِمٌ يَقْتَضِي فِعْلاً وَاحِداً ، وَجَازِمٌ يَقْتَضِي فِعْلَيْنِ ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا .

فَالْجَازِمُ الْمُقْتَضِي فِعْلاً وَاحِداً : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَلَامٌ ، طَلَبَ إِجْمَادَ الْفِعْلِ ، وَلَا ، فِي طَلَبِ إِعْدَامِ الْفِعْلِ .

فَلَمْ ، لِنَفْيِ فِعْلٍ .

وَلَمَّا ، لِنَفْيِ قَدْ فِعْلٍ .

وَالْهَمْزَةُ الْآخِيقَةُ لَهَا (١) لِلِاسْتِفْهَامِ ، وَالْكَلامُ مَعَ لِحَاقِهَا / ٣٥ / تَقْرِيرٌ .

(١) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ : ٧٦ .

(٢) سُورَةُ النَّاسِ : ٥٣ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « الْإِمْكَانُ » ، وَهُوَ غَطٌّ .

(١) أَيْ : لَمْ ، وَلَمَّا .

والواو والقاء المتوسطتان (١) بينهما وبين الهمزة ، في : أولم ، وأفلم ، وأولما ، وأفلما ، يعطف جملة التقرير على ما قبلها ، لكن حرف العطف لا يتقدم على ألف الاستفهام ، انفردت بذلك دون سائر أدواته .

وتنفرد :

« لما » دون سائر أخواتها بجواز الوقف عليها دون الجزم ، إذا دل الدليل عليه ، نحو : شارفت المدينة ولما ، أى : ولما أدخلها .

ولام ، طلب إيجاد الفعل ، إذا بُنى الفعل للمفعول لزمته مطلقاً ، [سواء] (٢) كان المفعول متكلاً ، نحو : لَأُعْثِنَ بِحَاجَتِكَ ، أو غالباً ، نحو : لِيُعْثِنَ (٣) زيدٌ بِحَاجَتِي .

وإذا بُنى للفاعل لزمته مُسنداً إلى المتكلم ، نحو : لَأَقُمَ ، أو للغائب ، نحو : لِيَقُمَ زيد .

وجاز فيه مُسنداً إلى المخاطب ، أن يكون باللام ، مثلها ، نحو : ائْتِذْهِبْ ، وأن يُبنى الفعلُ بناءً يَخْتَصُّ بأمر المخاطب ، نحو : اذْهَبْ ، والأكثر كونه دون لام . وما لم تدخل عليه اللام من فعل المخاطب حذف منه حرف المضارعة ، ولا تثبت دون اللام إلا ضرورة (٤) كان دون اللام ضرورة .

وإذا حذف حرف المضارعة ، فإن كانت قد حلفت من أول المضارعة همزة ، لمعاقبة حرف المضارعة في الأثر ، رَدَدَتْ ، وذلك نحو قولك : أكرم ، إذا حذف اللام والتاء من « لِيَتَكْرَمَ » .

(١) الأصل : « المتوسطة » . وما أثبتنا من القانون .

(٢) تكملة من شرح الجزولية الكبير (ص : ١٤١) .

(٣) في الأصل : « ليعن » ، وهو خطأ .

(٤) الأصل : « إن » .

وإن لم تُحذف منه همزة نظر إلى ما بعد حرف / ٣٦ / المضارعة ، فإن كان متحركاً أثبتت ما بقي بعد حرف المضارعة على حاله لفظاً ، نحو قولك : قل ، إذا حذفت اللام والتاء من قولك : لتقل .

وإن كان ساكناً اجتنبت له همزة الوصل ، لأنه لا يبدأ بالساكناً ، نحو قولك : اضرب ، إذا حذفت اللام والتاء من « لتضرب » .

وهو بعد الحذف ، في ذلك كله ، بناء آخر غير البناء الذي كان قبل الحذف ، إلا أنه كأنه مبني عليه في حركة عينه .

وإذا اجتنبت همزة الوصل نظر إلى الثالث منها ، فإن كان مفتوحاً ، نحو : اذهب ، أو مكسوراً كسراً أصله الفتح ، نحو : اضرب ، كسرت الهمزة .

وإن كان مكسوراً كسراً أصله الضم ، نحو : اعني بأمره ، ألزم الكسر الإشمام ، والهمزة الضم . وإن كان مضموماً ليس أصله الكسر نحو : ادخل ، واخرج ، ضمت .

وإن كان أصله الكسر روعى الأصل ، فكسرت نحو : امشوا ، واقضوا .

ومن حيث كان هذا البناء بعد الحذف غير البناء الأول ، وكان مطلوباً به إيجاد الفعل ، كان بناء مخصوصاً بالمستقبل . فلم تكن فيه عيلة إعراب الفعل من الاشتراك ، والاختصاص بالحرف بعد الاشتراك ، فبقي الفعل على أصله من البناء ، فهذا السكون الذي فيه الآن سكون بناء على أصل البناء ، لا سكون إعراب ، كما كان قبل الحذف / ٣٧ / ، وكان ينبغي على ذلك ألا تحذف الياء (١) ، ولا الألف ، ولا الواو ، في مثل (١) :

(١) في الأصل : « في كل ذلك » . وما أثبتنا أنب .

اغز ، واقض ، واختر ، لأن حذف هذه الحروف إنما كان علامة للجزم ، وإنما كان ينبغي أن تكون ثابتة في أواخر هذه الأفعال . ساكنة على أصل البناء ، كسائر هذه البنية ، إلا أنه يُعامل آخر الفعل في ذلك كله معاملة المجزوم ، لكونه في معناه ، فلذلك حذفت حُرُوف العلة في : اقض ، واغز ، واختر ، لكونها في معنى : لِيَقْضِ ، وَلِيَتَغَزَّ ، وَلِيَتَخْتَرَّ .

والجازم المنتضى فعلين ، أو ما يقوم مقامها ، قسبان : حرف ، واسم يتضمن معنى ذلك الحرف .

فالحرف : إن ، وإذا .

والاسم : ظرف ، وغير ظرف .

فغير الظرف : من ، وما ، وأي ، ومهما [وكيف] (١) .

والظرف : زماني ومكاني .

فالزماني : متى ، والآن ، ولكنها لا تجزم إلا في الضرورة .

والمكاني : أين ، وأنى ، وحيث ، مقرونة بما .

وتلحق « ما » : متى ، وإن ، وأين ، توكيداً .

وتلزم « حيث » لحرصاً من الإضافة .

وتلحق « أيا » توكيداً وعبوضاً من الإضافة . و « إذا » توكيداً

وعوضاً ، إن شئت .

والفعلان المنتضيان في هذا الباب : أن يكونا مضارعين تظهر العمل

فيهما ، إن لم يمنع من ذلك بناء طاريء ، نحو : إن تخرج أخرج ، ما لم

تحل القدم بينه وبين الثاني ، فيجب رفعه ، نحو : إن يقم فأقوم ،

ولا يجوز الرفع دون « فاء » إلا في الضرورة ، نحو :

(١) الكلمة من الفروع الأخرى .

• إنك إن يصرع أخوك تُصرع •

رفع لمكان قوله / ٣٨ / قبله :

• يا أقرع بن حابس يا أقرع (١) •

وإما أن يكونا ماضيين ، نحو : إن قام زيد قام عمرو ، فلا يظهر عمل الجازم لعدم المسوغ لظهور الإعراب ، وهو المضارعة ، وإما أن يكون ماضيا ومضارعا فيجب العمل في المضارع أن يقدم ، نحو : إن يقوم زيد قام عمرو ، إلا أنه يقل وجود مثله ، ولا أذكر منه الآن إلا قول القائل :

مَنْ يَكُنْدِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَمَا لَشَجَا بَيْنَ حَلْقَيْهِ وَالْوَرِيدِ (٢)

أنشده أبو العباس . لا يجب إن تأخر ، بل يجوز فيه الجزم على الجواب ، والرفع على تأويل التقديم ، نحو : إن قام زيد يَقُمُ عمرو ، ويجوز : يقوم عمرو ، وعليه أنشدوا :
وإنَّ أَنَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْعَبَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرِيمَ (٣)

(١) البيت : يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

هذا البيت من رجز عمرو بن خثام البجلي ، أنشده في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرعأة الكلابي ، وكانا تنافرا إلى الأقرع بن حابس ، وكان عالم العرب في زمانه ، ليحكم بينهما ، وذلك في الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس . والشاهد بتقديم : « تصرع » في النية وتضمنه الجواب في المعنى . والتقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك . وهذا من ضرورة الشعر ، لأن حرف الشرط قد جزم الأول ، فحكمه أن يجزم الآخر . (سيبويه ١ : ٣٦٤) .
(٢) الشاهد فيه مجيء الشرط مضارعا مجزوماً والجزاء ماضياً ، وهو لأن زيد الطائي من الخفيف ، وكاده : خدعه ومكر به ، والشجاء : ما يتعرض في الحلق كالعظم . والتوريد : هرق قيل هو الودج ، وقيل بجنبه . (المتنضب : ٢ : ٥٩) .

(٣) وهو من قول زهير ، وهو من البسيط ، والشاهد فيه رفع « يقول » على نية التقديم ، والتقدير : يقول : إن أناه خليل ، وجاز هذا لأن « إن » غير عاملة في اللفظ . والخليل : المحتاج ذو الخلعة ، والحريم ، بمعنى : الحرام ، أي : إذ سنل لم يعتل بنية مال ولا حرمه على سائليه . (سيبويه ١ : ٣ : ٤) .

وقوله :

رإن يَعيدوا لا يَأمسونَ افتِرابه تشَوِّف أهل الغائبِ المُتَشَطِّرِ (١)

ولا يجوز فيهما ، إذا كانا مضارعين ، إلا الجزم ، على ما تقدم ، من نحو : إن يَقيمَ زيد يقيمُ عمرو ، ولا يجوز رفع الثاني على نية التقديم ، لأنه لا يجوز أن نقول : يقوم عمرو إن يقيمَ زيد ، لأنك إذا قلت ذلك كان جوابُ الشرط محذوفاً ، والتقدير : يقوم زيد إن يقيم عمرو يَكُن ذلك .

ولا يجوز حذف جواب الشرط إذا ظهر الجزم في فعل الشرط ، وإنما يجوز حذف الجواب إذا لم يظهر الجزم في فعل الشرط ، نحو : يقوم زيد إن قام عمرو ، ألا ترى أن العرب إنما تقول : أنت ظالم إن فعلت ، ولا تقول : إن تفعل .

والجواب بالفعل ، نحو ما تقدم ، أو بما يقوم مقامه ، وهو : الفاء وما بعدها ، نحو ما تقدم أيضاً ، وإذا وما بعدها ، نحو : (وإن تُصِبهُم سيئةٌ بما قَدِّمت أيديهم إذا هم يَفْقَنطون) (٢) .

ولزم الفاء مع الجملة الاسمية مطاقاً ، [سواء] (٣) كان فيها طائب ، نحو : إن قام زيد فالفاء يَغفرُ له ، وإن قام زيد فهل عمرو قائم ، أو لم يكن ، نحو : إن قام زيد فعمرو قائم . إلا في الضرورة ، نحو قوله :

مَن يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلَانِ (٤)

(١) لم أعثر على قائله .

(٢) الروم : ٣٦ .

(٣) التكملة من شرح المقدمة الجزولية الكبير (ص : ١٧٤) .

(٤) وهو لعبد الله بن حسان بن ثابت رضي الله عنهما ، من البسيط ، والشاهد فيه : أنه يشكرها ، فإنها جملة وقعت جواب الشرط ، وقد حذف منها الفاء للضرورة ، وأصلها : فالفاء يشكرها ، (حاشية المصنف على الأشواق : ٤ : ٢٠) .

ومع الفعلية الطلبية ، نحو : (إِمامة تَرَيْنَ من البَئر أحداً فقُولِي) (١) ،
وقوله :

• إما عرضت قبله (٢) •

ونحو : إن قام زيد فهل قام عمرو ، وإن قام زيد فلا تقم إليه ، وإن
قام زيد فغفر الله له .

ومع الفعل المقرون بحرفي التنفيس ، نحو : إن قام زيد فسوف (٣)
يقوم عمرو ، أو يلن ، مما ينفيه (٤) ، نحو : إن يقوم زيد فلن يقوم عمرو ،
ومع الماضي لفضا ومعنى .

ولابد مع هذا من « قد » ، نحو : إن قام زيد فقد قام عمرو أمس ،
و« إذ » إنما تجيء مع الجملة الاسمية ، نحو ما تقدم ، ويلزم
لزوم النقاء .

وما كان من هذه الجوازم حرفاً ، فلا موضع له من الإعراب ، لأن
عوامل الأسماء والأفعال لا تتوجه على الحروف ، وما سوى ذلك فتعتبره
٤٠ / بأن تحوّلته إلى : « إن » ، التي للشرط واسم في معناها ، وتجعل
أداة الشرط كأنها ذلك الاسم ، فقد تقدم في موضع الأداة ، فيحكم لها
بحكم ذلك الاسم إذا تقدم هناك ، مثال ذلك : من تضرب أضرب ،
موضع « من » نصب ، لأنك إذا حلت « من » إلى « إن » واسم في
معناها ، فقلت : إن تضرب أحداً أضرب ، فيظهر ذلك الاسم الذي
في معناها مفعولاً به ، والمفعول به إذا تقدم على الفعل : ولم يشغل

(١) سورة مريم : ٢٦ .

(٢) بعض بيت لعبد يثوث ، والبيت كاملاً .

فيا راكياً؟ إما عرضت قبلنا ندماي من نجران أن لا تلتقيا

(سيبويه : ١٢٠١) .

(٣) في الأصل : « فهل » .

(٤) (القانون) (ص : ١٦) : « أو ما ينفيه » .

عنه الفعل لفظاً ، فالوجه فيه النصب على أنه مفعول مقدم ، فلذلك يكون الوجه في قوله : من تضرب أضرب ، أن يكون مفعولاً مقدماً ، ويجوز الرفع بالاكتفاء على ضعف ، كالحكم في : زيد ضربت ، سواء ، فإن شئت الفعل بضمير كانت بمنزلة المفعول الذي اشتغل عنه عاملاً بضميره ، نحو : زيد ضربته ، في اختيار الرفع بالاكتفاء ، وجواز النصب بإضمار فعل ، وكذلك (١) قولك : من تضربه أضربه ، ونقول : من لا يقيم أقم معه ، فإذا حلت «من» إلى «إن» واسم في معناها ، قلت : إن يقيم أحد أقم معه ، فظهر الاسم فاعلاً ، والفاعل إذا تقدم صار مبتدأ ، نحو : قام زيد ، إذا قدمت فيه «زيداً» فيبقى أن تكون «من» هنا مبتدأة .

وبمثل هذا الاعتبار تعتبر أدوات الاستفهام ، إلا «كيف» منها ، فإنها إذا جاء بعدها جملة تكون في موضع الحال أبداً ، أو تكون مع مقرر فتكون في (٤١) موضع رفع ، خبراً له ، وقد جاءت في موضع خفض في حكاية قطرب (٢) : انظر إلى كيف يفعل ، وإلا ما كان منها ظرفاً فهو في موضع نصب أبداً ، وكذلك اسم الشرط إذا كان ظرفاً .

(١) في الأصل : « وذلك » .

(٢) هو : محمد بن المستنير ، أبو علي ، المعروف بقطرب ، لازم سيويه ، وكان يخرج إليه ، فإذا خرج وراه على بابه ، فقال له : ما أنت إلا قطرب ليل ، فنقب به . وكانت وفاته سنة ٢٠٦ هـ (بغية الوعاة : ٢٤٢) .

باب

الاسم المثنى : إما صحيح ، وتعني به ما ليس آخره ياءً ، ولا واواً ، ولا ألفاً ، ولا همزةً ، نحو : زيد ، وعمر .

وإما معتل ، وهو ضربان : منقوص ، ومقصور .

فالمنقوص ضربان : خاصّ وعامّ .

فالخاص : نغني به ما حذف آخره على غير قياس ، نحو : أخ ، وأب .

والعام : ما في آخره ياء مكسور ما قبلها .

ومعنى نوعين :

أحدهما : ما تَوَنَّنَ في موضع الرفع والجر ، فأوجب القياسُ حذفَ الياء منه ، نحو هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، سُميَ هذا منقوصاً لنقص آخر ، ولتنقص الرفع والنقص منه ؟

والآخر : ما لم يَتَوَنَّنْ منه ، نحو : جاءني القاضي والغازي ، ومررت بالقاضي والغازي . وسُميَ هذا منقوصاً لنقص الرفع والنقص منه خاصة .

والمقصور : ما في آخره أنف ، نحو : عصا ، ورحى .

وسمى هذا مقصوراً لأن القصر هو المنع ، فلما كان النوع مُحرَباً ، ومنع ظهور الإعراب كُلُّهُ فيه سُميَ مقصوراً ، أي ممنوعاً من ظهور الإعراب كُلُّهُ فيه .

وإما مُشَبَّه بالمُعْتَلِّ ، وتعني به ما صحَّ إعرابه ، لكن آخره حَرَفٌ عِلَّةٌ ، وإن لم يَعْتَلِّ ، نحو : رأيت قاضياً ، والقاضي ، في النصب .

وكذلك ما كان / ٤٢ / آخره ياءً ، أو واواً ، ساكناً ما قبلهما ، مشددتان ، نحو : هدوً ، وولىً ، أو مُخَفَّفَتان ، نحو : غزوً ، ونحىً ،

وماني آخره همزة ، نحو : شاء ، ومقرىء ، وقراء ، وكساء ،
وحمرام

وسمى هذا مشبها بالعتل ، وإن لم يكن آخره حرف علة ، شبه
الهمزة بحروف العلة ، من حيث كانت من مخرج الألف ، والألف من
حروف العلة ، ومن حيث كانت تُقلب إليها ، كما تقلب حروف العلة
بعضها إلى بعض ، ومن حيث كانت تُغير بسائر أنواع التسهيل كما تُغتر
حرف العلة عند اعتلالها .

فإذا كنّيت الصحيح ألحقت العلامين من غير تغيير ، نحو :
زيدان ، وعُمران ، وما جاء من قولهم : ألبن ، وخصيان ، ليس
على : خُصية ، ولا ألية ، ولكن على توهم : ألى ، وخصى .

وإذا نذيت المنقوص الخاص فإن رجعت إليه المحذوف في الإضافة
رجعته إليه في الثنية ، نحو : أح ، وأخيك ، وأخوان ، وإن لم
تُرجعه ، نحو : يد ، ويدك ، وكذلك لم ترده في تنية : فوك ،
وذو ، وتُلحق العلامين بعدد ، إلا أنك تعوض من واو «فوك»
مبما ، وليس لك أن تجمع بينهما إلا في الضرورة ، نحو قوله :

• هَذَا نَفْسًا فِي فِىٍّ مِنْ فَتَمَوِيَّهَا (١) •

أو على أن الواو ليست التي عُرِضَتْ لِمِمَّ منها ، ولكنها هي لام ،

(١) تمامه :

• على النابح العادى أشد رجاء •

البيت للفَرَزْدَق ، وهو من الطويل ، والشاهد فيه قوله « فَمِيَّهَا » ، وجمعه بين الواو
والميم التي هي بدل منها في « فَم » . ومثل هذا لا تعرف ، لأن الميم إذا كانت بدلا من الواو
فلا ينبغي أن يجمع بينهما .

ديوان الفَرَزْدَق (ص : ٧٦٩) ، وسيبويه : (٢ : ٨٣ ، ٢٠٢) .

فتكون الكلمة بذلك مما اعتقب لآمها هاء ، وواو ، نحو / ٤٣ / :
سنة .

ولا بد من هذا إن كان : قَمَوان ، لغة في قولك : فَمَان

وهو ظاهر كلام سيوييه (١) .

وإذا ثبت المنقوص العام رددت إليه المحذوف كقولك : هذا قاض ،
وهذان قاضيان ، ومررت بقاض ، ومررت بقاضيين .

وإذا ثبت المقصور قلبت الألف إلى أصلها في الثلاثي ، نحو : عصوان ،
ورحيان ، وإلى الياء فيما زاد ، نحو : ملهيان ، ومقزيان ، وحُبيليان ،
والحققت العلامتين .

وما جهل أصله ، فإن ألزمت ألفه الفتح فيمن أمال ، ألحق بما أصله الواو ،
والألحق بالياء .

وما جهل أمره في الإمالة والفتح نُتِيَ بالياء ، لأنها الغالبة على اللام
المنقلبة أنفاً .

والمشبه بالمعتل كالصحيح ، كقولك : رشيان ، وصبيان ، ودلوان ،
وعُدوان ، ووليَّان .

مالم يكن في آخره همزة قبلها ألف زائدة ، فإن كان كذلك :

(فما همزته أصلٌ كالصحيح ، نحو قولك : رجُلان قراءان ، ووضَّاءان .

وما انقلبت فيه عن زائد محض ، أي للتأنيث لاللاحاق ، قلبتها فيه واوا
في المعروف من لغتهم . نحو قولك : حمراوان ، وصودان .

(١) سيوييه (٢ : ٨٣) .

(٢) الأصل : « رشان » ، والرشي ، بياء مشددة : التفصيل .

والزائد، الذي انقلبت عنه بعد الحمزة، هو ألف التأنيث، دليل ذلك قولهم
في «صحراء»: صحار، ولم يقولوا صحارى، وشذ بعضهم فجاء بالياء
وبعضهم بالهمزة، والأول هو المعروف

وما انقلبت فيه عن أصل، نحو /٤٤/ : كساء، وغطاء، أو زائد ملحق
بالأصل، نحو : علباء، وحيرباء، فأخره إن شئت على ما همزته أصل
فأقصر همزته، وإن شئت على ما هو منقلب عن زائد محض فأقبلها
وإلى

والزائد الملحق بالأصل، الذي انقلب عنه هذه الحمزة، هو الياء،
بدليل أن هذا البناء إذ ألحقته هاء التأنيث إنما يكون بالياء، نحو :
فرحابة (١).

وإقرار همزة الملحق أحسن، وإجراء ما هو منقلب عن زائد ملحق
بالأصل على ما هو منقلب عن زائد محض في القلب حسن من إجراء
ما انقلبت همزته عن أصل عليه في ذلك.

الاسم المجموع، بالواو والنون رفعاً، والياء والنون نصباً، في
الصحيح. والمشبّه بالمعتل، حكمه حكم الثنية، نحو : زيدون، وعزّوون،
جمع عزّو (٢)، اسماً للمذكر عاقل، ونجيثون (٣)، ورشون، وكذلك:
عَدُوون، ووليون.

وفي المعتل تحذف ما كنت ثقله في الثنية، نحو : مؤسّون،
وكذلك : رَحُون، وعَصُون، في : رَحَا، وعَصَا، عَلَمَيْنِ لِرَجُلَيْنِ،

(١) كذا في الأصل.

(٢) كذا في الأصل.

(٣) الأصل : «نجيثون»، بالهمز.

(٤) كذا في الأصل.

ولا تَرَدُّ ما كنت ترد ، نحو قولك : أخون ، في جمع : أخ ،
وقاضون ، في جمع : قاض .

وتنضم ما قبل الواو في اللفظ في جمع غير المقصور ، ولا تنضمه في
المقصور ، بل تبقى على حاله ، فإذا ضُمَّت ما قبل الواو في اللفظ ،
كسرت ما قبل الياء فيه ، وإذا أبقيت ما قبل الواو في اللفظ على حاله ،
أبقيت الياء فيه / ٤٥ / على حاله ، نحو قولك : زيدون ، وقاضون ،
وأخون ، وفي الياء : زيدون ، وقاضون ، وأخون ، والمقصود في الواو :
مصطفون ، وعيسون (١) ، وفي الياء : (ولأنهم عتدنا لآمين
المصطفين الاختيار) (٢) .

الاسم المجموع بالألف والتاء :

إما عاير من علامة التانيث فلا إشكال في كيفية جمعه بالألف والتاء ،
إلا أن الثلاثي الساكن الوسط منه يجمع جمعه ، إذا كان فيه الهاء ، وهو
متردد الشبهة بين بابي السلامة والتكسير ، لكن التكسير أحق به ،
فلذلك كان بيانه أكثر ما يكون في باب التكسير .

﴿ وأما ما فيه علامة ، فإن كانت هاء حلقها وألحقت العلامتين ، نحو
قولك في جمع « مسلمة » : مسلمات ، ولا تقل : مسلمتات .

وجمع الثلاثي الساكن الوسط من هذا النوع مذكور ، وحكمه في جمع
التكسير ، كما قدمناه .

وإن كانت همزة قلبها واو أو ألحقت ، نحو : صحراء ، صحراوات .

وإن كانت ألفاً قلبها ياء وألحقت ، نحو : حبل ، حبلات .

(١) الأمل : « عيشون » بالسين المعجمة ، تصحيف .

(٢) سورة ص : ٤٧

ولا تجمع بالآلف والتاء من ليس فيه من الموثث علامة تأنيث سوى
ما شذ ، إلا ما كان علماً عاقلاً ، نحو : هند ، وهنديات ، وزينب
وزينبات .

والشاذ ، نحو : سماء ، وسماوات ، وأرض ، وأرضات .

ولا فعلاء أفعل ، نحو حمراء .

ولا فعلى فعلان ، نحو : غضبي وسكري ، مادامتنا وصفين .

ولا شيء من الأوصاف الواقعة على المذكر والموثث بغير هاء ، نحو :
رجل شكور ، وامرأة شكور .

ولا من الخاصة /٤٦/ بالموثث ، بغيرها ، نحو : طالق ، من الطلاق ،
وحائض ، لأن هذين النوعين جاريان في التأويل عكسي مذكّر هذا الباب ،
لأنه باب جمع الموثث ، لكنهما لما جريا على موثث أو همتا أنهما من هذا
الباب ، ولذلك بَيَّنَّا فيه أنهما ليسا منه . فإن نُقِلَ شيء من ذلك ، إلا أن
يكون علما لموثث ، جُمع بالآلف والتاء .

باب

الفاعل والمفعول

الفاعل : كل اسم أسند إليه فعل ، أو اسم في معنى الفعل ، وقدّم عليه على معنى أنه فاعل ، أو مُشبهها ، هو وما أسند إليه لما هو كذلك ، نحو : قام زيد ، ومررت برجل قائم أبوه . وهلك زيد ، ومررت برجل هالك أبوه .

• • •

المفعول : ما دلّ عليه للفعل الناصب له من :

الحدث ، نحو : قمت قياماً .

والزمان ، نحو : قمت يوم الجمعة .

والمكان ، نحو : قمت مكانك .

واعمل الذي يُوقع فيه الفاعل فعله ، نحو : ضربت زيدا .

والباعث عليه ، نحو : ضربته أدياً له .

والمصاحب ، نحو : اختصم زيد وسمو .

وإذا ذُكر الفعل أدرك أنه لا بدّ له من فاعل ، وأنه أقل ما يكون واحداً ، وأن أصله التذكير ، لأن الفاعل لا يكون إلا اسماً لكونه مُخبراً عنه ، والأسماء تكون مذكرة ومؤنثة ، والأصل منه التذكير ، ولا بُدرك التأنيث ولا التثنية ولا الجمع بوجهٍ فيحتاج ما لا يُدرك إلى علامة ، وما يُدرك بوجهٍ من تلك أو جود لم يحتاج إليها ، فلذلك إذا أضمروا (١) الفاعل ، أو ما هو كالفاعل / ٤٧ / من المفعول ، استتر (٢) ، نحو : إن زيداً قام ، وإن زيداً ضرب ، وإذا أضمروا المفعول ، الذي ليسر ، كالفاعل ، لم يستتر (٣) ،

(١) في الأصل : « أضم » ، وهو خطأ من النسخ .

(٢) في الأصل : « ستر » .

(٣) في الأصل : « يستر » .

نحو : زيدٌ ضربته ، ولذلك لم يجعلوا في الفعل علامة لإفراد الفاعل ، كما جعلوا فيه علامة لتثنيته وجمعه ، ولذلك جعلوا فيه علامة لتأنيث فاعله ، ولم يجعلوا فيه علامة لتذكيره ، فإن أسند الفعل إلى المفرد أو المثنى ، من ظاهر المؤنث الحقيقي ، ولم يتصل بينهما ، فالعلامة لازمة في اللغة المشهورة ، نحو : قامت هند ، وقامت الهندات ، وإسقاط العلامة قليلٌ جداً .

حكى سيبويه أن بعضهم قال : قال فلانة ، وذلك مع الفصل ، نحو قوله :

• لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلَ أُمٌ سَوَةٌ (١) •

وقولهم : حضر القاضي اليوم امرأة ، أسهل منه بلا فصل .

والجمع السالم ، حكمه حكم المفرد والمثنى في مذهب المحققين .
نحو : قامت الهندات ، وكذلك قام الزيدون ، ولا نقول : قامت الزيدون ، ولا قام الهندات . ولا يعترض بنحو قوله :

• قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ (٢) •

(١) تملأه :

• على باب استنها صلب وشام •

الوافر : وهو من قول جرير . والشاهد في قوله « ولد الأخيطل أم سوة » فإن هذه الجملة من نمل ماضٍ هو « ولد » ، وفاعل مؤنث ، وهو « أم » ولم يصل به ثمة التأنيث . وقد علم أن الفعل الذي يستند إلى فاعل مؤنث حقيق التأنيث يجب أن يؤنث لفظ الفعل بأن توصل به التاء التي لتأنيث ، إذا كان ماضياً ، لكنه ترك التاء في هذه الجملة لكون الفعل قد فصل بينه وبين فاعله ، بالمفعول الذي هو قوله « الأخيطل » .

الإيضاح (١ : ١٨٥) ، ديوان جرير (ص ٥١٢) .

(٢) تملأه :

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَابُوسَ لَلْجَهْلِ ضَرَّاراً لَأَقْوَامِ

البيس ، والبيت للناطقة الزبياني ، وقوله : يا بؤس للجهل ، معناه : يا بؤس للجهل على صاحبه وأضره به ، ومعنى خالوا بني عامر ، أي تاركوهم وقاطعوهم ، والشاهد فيه قوله : قالت بنو عامر ، حيث أُنث الفعل مع « بنو » لإخافتهم بالقبائل (سيبويه ١ : ٣٦) .

لأنه الحق بالقبائل ، ولا بقوله :

• فَبِكَا بَنَاتِي شَجَوْنَهُنَّ وَرَزَوْنَهُنَّ (١) •

لشبه هذا الجمع بجمع التكسير ، ومن حيث لم يكن على حدة الواحد المنطوق به .

والمكسر من ذلك يجوز فيه الوجهان ، وكذلك /٤٨/ في المذكر ، نحو : [قام الهنود] (٢) ، وقامت الهنود ، وقام الرجال ، وقامت الرجال ، مثله .

وأجرى بعضهم مجراه جمع السلامة كذله . نحو : قامت الهندات ، وقامت الهندات ، وقام الزيدون ، وقامت الزيدون .

والأول أوجه .

ويجوز حذف العلامة إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي مطلقاً ، نحو : نفعت الموعظة . ونفع الموعظة .

وكذلك التثنية والجمع .

والخلاف مع الفصل أحسن منه بلا فصل ، نحو : نفع اليوم الموعظة .

ولا تحذف إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث مطلقاً ، نحو : إن منداً قامت . وإن الموعظة نفعت ، إلا في الضرورة ، فإنها تحذف مع ضمير المؤنث غير الحقيقي ، نحو :

(١) تمامه :

• والطاعون إلى م تصدعوا •

الكامل ، وهو مجهول القائل ، والشاهد فيه : فبكَا بناتٍ ، حيث جاء الفعل بلا تأنيث ، والشجر : الحزن والهم . وتصدعوا : تفرقوا . (حاشية الصبان على الأشمق : ٢ : ٥٤) .
(٢) نكلة يتنفسها السياق .

• ولا أرض أبقل إيقالهما (١) •

وعلاوة الثنية وعلامة الجمع يجوز إثباتها في شلوا نحو قوله :

يلوموني في اشتراء النخيل أهل فكلهم ألوم (٢)

ونحو قوله :

أفيسنا عينك عند القفا أولى فأولى لك ذا وافية (٣)

وهي لغة « أكلوني البراغيث » . وحذفها أفصح لخروج الضمائر عن أصلها من الامة إلى الحرفية ، أو لما في ذلك من الإضمار قبل الذكر في غير موضعه ، إن جعل المرفوع بعدها بدلا . أو لما في ذلك من عدم جريان الثنية والجمع على طريقة الأفراد ، إن جعل المرفوع مبتدأ . والفاعل مرتبته أن يلى الفعل ، ومرتبة المفعول أليبه ، نحو قبلك : ضرب زيد عمرا ، ثم يجوز وقوع كل واحد منهما في موضع الآخر ، نحو : ضرب عمرا زيدا ، وقد / ٤٩ / يجب الأصل مرة والرفع أخرى .

(١) صدره : • فلا مزة ودقت ودقها •

المتقارب . قاله عامر بن جوي الطائي . والشاهد فيه « أبقل » حيث ذكر الفاعل مع إسناده إلى « الأرض » ، وهي مؤنثة . والمزنة : السحابة ، ودق انظر : يدق ، إذا قطر ، ومنه سمي المطر : ودقا ، وأبقلت الأرض ، إذا خرج بقلها . (حاشية البيان ٢ : ٥٣) . (٢) البيت لأمية بن أبي الصلت ، وهو من المتقارب . والشاهد فيه أن الشاعر أتى بضمير الجمع ثم أتى بالظاهر « فألقى » أتى فاعل « يلوموني » ، فألقى الفعل علامة الجمع ، مع أنه مستند إلى الظاهر ، و« اشتراء » مصدر مضاف إلى مفعوله وحذف فاعله . ويروى : « اشتراء النخيل » ، بإضافة المصدر إلى فاعله ، ونصب « النخيل » ، منصوبا به ، « وكلهم » مبتدأ . وألوم ، يفتح الواو غير مهموز ، خيره ، وهو اسم تفضيل من ليم ، بإثبات المفعول ، كقيل ، أي وكلهم أكثر ملومية . واللوم ، العدل ، ويروى : وكلهم يعدل . وقد نسب في مكان آخر لأبيحة بن الجلاح (معنى اللبيب : ٥ ، ٤ ، ٤) ، الدرر النواع : ١ : ١٣٢) . (٣) البيت لعمر بن مفضل . والشاهد فيه أنه وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله « ألقى » مع كونه مستندا إلى المثني ، التي هو قوله عينك . (شرح ابن عقيل ٢ : ٨٣) .

وكل فاعل اتصل - بضمير يعود على المفعول ، نحو قوله تعالى :
(وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ) (١) ، وضرب زيدا أبوه ، ومقرون
بالا دون المفعول ، نحو : ماضرب زيدا إلا عمرو ، أو في معنى المقرون
بالا ، نحو : إنما ضرب زيدا عمرو ، وجب تأخيرهُ .

وكل فاعل لاقرينة تفصل بينهُ وبين المفعول ، لا في اللفظ ولا في
المعنى ، وجب تقديمهُ ، نحو : ضرب موسى عيسى .

والقرينة الفاصلة (٢) بينهما في اللفظ الإعراب فيهما ، أو في تابع من
توابعهما ، نحو : ضربت عمراً زيداً ، كما تقدم ، أو نحو : ضرب
موسى الفضل عيسى ، أو تأنيث الفعل لأحدهما ، إذا كان أحدهما مؤنثاً
والآخر مذكراً ، نحو : ضربت موسى سعدى .

والقرينة الفاصلة بينهما في المعنى ، نحو : أكل (٣) كثرى موسى .

وإذا كان الفاعل مضمراً ليس متصلاً ، ولا مستنداً إليه وصفت جار
على غير من هو له إليه ، أو مصدر مضاف إلى المفعول به ، وجب تقديمهُ
نحو : ضربت زيدا .

والمتصل بالـ (٤) ، نحو : ماضرب زيدا إلا أنا .

والمستند إليه : مصدر مضاف إلى المفعول به ، نحو : عجبت من ضرب
زيد أنت .

(١) البقرة : ١٢٤ .

(٢) في الأصل : « الفاعلة » .

(٣) في الأصل : « كل » .

(٤) في الأصل : « بالأسل ذلك » .

والمستند إليه وصف جار على غير من هو له ، نحو : زيد* هند
ضاربها هو .

والإضافة والإضمار وترتيب المضمرات تأثير في هذا الباب .
وقد تقدم تأثير الإضافة والإضمار ، وأما ترتيب المضمرات ، فنحو :
ضربتني : وضربتك ، وضربك .

...

باب (١)

الموصلات الاسمية : الذى ، والى (٢) ، وأى ، بمعنى : الذى ،
 وأية ، بمعنى : نحو : اضرب أيهما قال ذلك ، وأيتن قالت ذلك ، وذا ،
 إذا كانت مع « ما » الاستفهامية وأريد بها معنى : الذى ، نحو : ماذا (٣)
 صنعت ؟ إذا كان ذلك بمعنى : ما الذى صنعت ؟ واللى ، بمعنى : الذين ،
 كقوله :

• رأيت بنى عسى اللى يخللونى (٤) •

ومن ، وما ، نحو : جاءنى من جاءك ، وذو الطائفة ، نحو قوله :

• ويترى ذو حفرت وذو طويت (٥) •

وقلنا فى هذه إنها موصلات اسمية ، وفرقنا بينها وبين الموصلات
 الحرفية ، التى بعد ، مع أن كل واحد من النوعين لامتضى للموصل فيه
 وحده ، وإنما له معنى مع غيره . وكل واحد من النوعين مع ما بعده
 اسم مفرد .

(١) الأصل : « نوع من آخر » .

(٢) فى الأصل : « الذى والى » .

(٣) سقطت « ذا » من الأصل .

(٤) قوله :

• على حدائق الدهر إذ يقلب •

وهو لمرة بن عطاء النفقى . والشاهد فيه أن « اللى » بوزن ، الل ، المشهور وقومها
 بمعنى الذى لقتله المذكورين . (الدور الواجب : ١ : ٧٥٤) .

(٥) البيت :

فإن الله ما أبى وجدى ويترى ذو حفرت وذو طويت

والشاهد فيه أن ذو الطائفة مبنية على الراو فى لغة أكرهم . واللى ، من طويت البئر ،
 فابقيها بالحجارة ، وهو لسان بن الفضل الطائى . (الدور الواجب : ١ : ٥٩) .

فإذا كان الأمر كذلك فلأنما كانت هذه إسمية من النوعين .

وقيل فيها (١) : إنها اسم ، [مع بعدها] (٢) : لأنه (٣) ، لا معنى لها وحدها ، لما وجد فيها حكم ماله معنى وحده ، وهو عود الضمير إليها ، كما يعود على ماله معنى وحده .

وقيل فيها وحدها : إنها اسم : أى حكم لها ماهو اسم وحده ، إذ (٤) عاد الضمير عليها ، كما يعود عليه .

وبقى النوع الآخر على أصله من الحرفية ، إذ مالا يفهم له معنى إلا مع غيره . أصله أن يكون حرفاً ، إلا أن يحكم له بحكم غير الحرف .

ولكن قيل فيها : إنها مع ما بعدها اسم ، لوجود فاعلة ومفعولة / ٥١ ، وداخلها عليها حرف البحر ، وإنما تكون بمعنى المصدر الذى يسوغ فيه ذلك كله .

ولأنما تكون بمعنى المصدر مع ما بعدها ، ولم يقل فيها : اسم مع ما بعدها ، ولم يقل فيها : اسم وحدها .

وقيل فى النوع الآخر : إنه اسم وحده ، بأنه حكم بحكم ماهو اسم فى عود الضمير عليه .

ويُلحق بالموصولات الاسمية : الألف واللام ، بمعنى : الذى ، والى ، وليست فى الحقيقة منها ، ولو كانت منها لكان لها موضع من الإعراب . ولو كانت كذلك لبقى المنخفض والمنصوب والمرفوع فى قولك : جاء فى القائم ، ورأيت القائم ، ومررت بالقائم ، مُعْرَبَات

(١) الأصل : فيها وحدها .

(٢) تكملة يقتضيه السياق .

(٣) الأصل : أنه .

(٤) الأصل : إذا .

بلا مُعَرَّب لها ، وذلك لا يجوز ، فما أدى إليه لا يجوز ، فالذى ينبغي
[هو له] (١) ، أن تكون : الألف واللام ، في ذلك ، حَرَفٌ تعريف لما
بعدها ، دخلت عليه لتُعَرِّفَه ، ويُعَرَّب ما بعدها بالعامل ، الداخِل (٢)
عليها ، إلا أنه حَسَنٌ ولايتها للعامل كونها بمعنى « الذى » ، و « الذى »
ليست بصفة تحضة ، فَحَسُنَتْ ولايتها للعمل .

فلذلك قال النحويون : إن الألف واللام بمعنى « الذى » والخقوها
بها وبساتر الأسماء الموصولات .

والحرفيات : أن ، الناصية للأسماء ، وأن ، وما ، وكى ،
المصنوعات . نحو : يُعْجِبُنِي أَنَّكَ تقوم ، وأن تقوم ، وما تصنع ،
أى : صنعتك ، [و] (٣) جئت لكى أنعلم ، أى لتعلم .

ولا بد لجميعها من صلة ، ولا تكون إلا جملة مُحتملة الصدق
والكذب ، إلا مع « أن » ، فإنها تكون غير محتملة لهذا (٤) ، نحو : أمرته
بأن قم ، في أضعف الرأيين ، وفي معنى جملة ، كذلك مع الألف واللام
خاصة ، غير متقدمة على [صلة] (٥) الموصول ولا شئاً منها ، نحو :
جامع الذى ضرب أبوه عمراً ، [و] (٦) لو قلت : عمراً جامع الذى ضرب
أبوه ، لم يجز ، وغير متصوّل بينهما وبين الموصول ، ولا بين أبعاضها
بأحدها ، نحو : ضرب هذا الذى ضرب أبوه عمراً ، ولو قلت في ذلك :
عمراً ضرب الذى هذا ضرب أبوه عمراً ، أو ضرب الذى ضرب أبوه
هذا عمرو ، لم يجز .

ولا بد من اشتمالها على ضمير يعود على الموصول ، ما لم يكن الموصول

(١) تكلة يقتضيا السياق .

(٢) الأصل : « والداخل » .

(٣) تكلة يقتضيا السياق .

(٤) في الأصل : « لها » .

حرفاً : فلا تقول (١) : الذى جاءنى قام زيد ، إلا أن تقول : إليه ،
أو تسيبه (٢) .

فإن كان الموصول حرفاً لم يعد منها إليه ضمير ، نحو : يُعجبني القائم
أبوه ، لأن الألف واللام في معنى « الذى » .

ولا يُقيد الموصول الاسمى المقصود إلا والصلة معلومة للسامع ،
أو في معنى ذلك .

ولا يُنجز عن الموصول ، ولا يُستثنى منه ، ولا يُتبع ، إلا بعد
استيفائه ما يطلب من ذلك ، نحو : الذى قام أبوه ذاهب ، وجاءنى الذين
قاموا إلا زيدا ، وجاءنى للذين قاموا أنفسهم .

ولا توصل « أن » إلا بالجملة الاسمية ، نحو : يُعجبني أن زيداً : قائم .

ولا توصل « أن » ولا « كى » إلا بالجملة الفعلية ، نحو : يُعجبني
أن يقوم زيد ، وجئت لكى أعلم .

وكذلك « ما » المصدرية في أحسن / ٥٢ / الرايين ، لأنها مع الفصل
بتأويل المصدر كأن وكى . وما جاء من قولهم : يعجبني ما أنت صانع ،
فليست [ما] (٣) فيه مصدرية ، إنما هي بمعنى « الذى » ، لأن « ما » هي مع الفعل
بتأويل المصدر ، [و] (٣) لا توصل بغير الجملة الفعلية ، مثل (٤) :
أن ، وكى .

[و] (٣) لا توصل الألف واللام إلا بالصفات ، وقد جاءت موصولة بالجملة
ناحراً في قوله :

(١) الأصل : « لو قلت » .

(٢) كذا في الأصل .

(٣) تكة يقتضيا السياق .

(٤) في الأصل : « أصله » .

• من القوم الرسول الله منهم (١) •

وقوله :

يَقُولُ اَلْحَنَّا وَابْتَقَضَ الْعُجْمُ نَاطِقًا
إلى رَبَّنَا صوتُ الحِمَارِ الَّيْجَدَعُ (٢)

وقوله :

وَبَسْتَخْرِجَ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ
وَمِنْ جُحْرٍ بِالشَّيْخَةِ الَّتِي تَقْصَعُ (٣)

وقوله :

(١) البيت :

من القوم الرسول الله منهم ثم دانت رقاب بني معد
الوافر . مجهول القائل ، والشاهد فيه حيث أتى بوصل الألف واللام الموصولة على صورة
الجملة الاسمية ، على وجه التلوذ . ودانت : ذلت وخضعت . وبني معد ، هم قريش وهاشم .
ومعد ، يفتح الميم ، هو ابن عدنان بن أدد بن هيسع بن نبت بن قيدار بن إسماعيل ابن إبراهيم ،
خليل الرحمن صلوات الله عليه . (حاشية الصبان : ١ : ١٦٥) .
(٢) هو من كلام ذي النورق الطهوي ، والشاهد فيه أن « أل » في « اليجدع » اسم
موصول دخل على صريح الفعل ، لمشابهة لاسم المفعول . والحنا : الفاحش من الكلام .
وابتقض ، أفل تفضيل من البنفس ، والعجم : جمع أعجم ، أو عجماء ، والأعجم : الحيوان
الذي لا ينطق ، والأعجم من الإنسان : الذي في كلامه عجمة ، شبهوه بالحيوان الأعجمي .
واليجدع : الذي تقلع أنفه أو أذنه أو يده أو شفته ، كل ذلك يقال .
(الإنصاف في مسائل الخلاف : ٩٧ ، ١٩٧ ، ٣٠٠ ، معجم البلدان : شحنة) .
(٣) هو من كلام ذي النورق الطهوي أيضاً ، والشاهد فيه قوله اليتقصع ، فإنه أراد :
الذي يتقصع ، فوصل أل الموصولة بالفعل المضارع ، وهو شاذ . واليربوع : دوية تحفر
الأرض ، والناقاه : جحر يحفره اليربوع ويستره ويظهر بجحر آخر غيره . وقوله : بالشحنة ،
هو بالحاء المعجمة : وملة بيضاء في بلاد بني أسد وحظلة . واليتقصع ، تقول : تقصع اليربوع
إذا دخل في قاصعته . والقاصعاء : جحر آخر من جحر اليربوع .
(الإنصاف : ٩٧ ، ١٩٧ ، ٣٠٠ ، معجم البلدان : شحنة) .

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الشَّرْعِيِّ حُكُومَتُهُ

وَلَا الْأَصِيلُ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ (١)

الذي : والَّذِ ، لغات في «الَّذِي» ، قال في التشديد :

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاغْلَمَهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَغْنَاكَ إِلَّا لِلَّذِي

تَسْأَلُ بِهِ الْعَلَاءَ وَتَصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِهِ وَلِلْقَصِيِّ (٢)

وقال في الثانية :

الَّذِي أَوْ شَاءَ لَكَ أَنْتَ بَرًّا أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا (٣)

وقال في الثالثة :

• كَاللَّذِي تَزَيَّ زُبَيْةً فَاصْطَبَدَا (٤) •

(١) البيت للفردق ، يهجو به أعرابياً فضل جريراً عليه . والشاهد فيه وصل آل بالفعل المضارع «الترضي» . (الدرر اللوامع : ١ : ٦١) .

(٢) البيتان قائلهما مجهول . والشاهد فيهما قوله : للذي ، حيث وردت هذه الكلمة بهذا مكسورة وياء مشددة مكسورة ، كسر هذه الياء كسرة بناء ، وليست الكسرة التي تقتضيها اللام في الاسم للمعرب ، وذلك لأن الموصولات كلها مبنية لشبهها بالحرف شيئاً انتقارياً ، وتشديد الياء في : الذي ، والتي ، لغة من لغات العرب . (الإنصاف : ٣٩٦) .

(٣) البيت من الرجز المشطور ، وهو مجهول للقتل ، ويروى :

والذي لو شاء لكنت مضراً أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا

والمعنى : هو الذي لو شاء أن تكون الدنيا كلها براً لكانت براً ، ولو شاء أن تكون كلها جبلاً لكانت جبلاً ، والأصم ، بالصاد ، ويروى ، أَسَم . والأشم : العالي المرتفع . والمشمخر : البالغ الذاية في الارتفاع ، أو الراسخ . والشاهد فيه قوله «الذي» ، فقد وردت الرواية فيه بكسر الذال مع حذف الياء . (الإنصاف : ٣٩٦) .

(٤) قبله :

• فَنَالَتْ فِي شَرِّ مِنَ الذِّكْبَا •

وهو لرؤية بن المجاج . وقيل : لرجل من خذيل . والشاهد فيه قوله «في شر من الذ» . وقوله «كالذي تزى» حيث وردت كلمة الذ في الموضوعين محذوفة الياء ساكنة الذال . وتزى : اتخذ زبية . والزبية ، بضم الزاي وسكون الياء : حفرة بعيدة النور تصنع لاصطياد السبع إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها . (الإنصاف : ٣٩٦) .

وكذا قال اللغويون ، ومن قال بقولهم من النحويين ، ويمكن أن يكون جميع ما استشهدوا به من ضرائر الفعل (١) ، فلا تثبت بذلك لغات. والثنية : اللذان ، رفعا ، والذَيْن ، نصباً وجراً ، وتُحذف النون لطول الاسم بالصلة ، قال :

أَبْنَى كَلْبٍ إِنْ صَعَى الدَّاءُ
قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ (٢)

واللغات في « التي » مثلها في « الذي » .

وفي جمع « الذي » : الذين / ٥٤ / رفعا ونصباً وجراً ، لأنه مبني ، وبما قبل : اللذان ، رفعا ، والذَيْن ، نصباً وجراً ، ليجري الجمع على طريقة الثنية ، وتُحذف النون أيضا للطول ، فيقال الذي ، في الذين ، ويمكن أن يكون فيه :

إِنْ الذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دَمَاؤُهُمْ
هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (٣)

وفي جمع « التي » : اللاتي ، واللاتي ، واللات ، واللات . واللات ، واللاتي ، واللات ، واللات .

أى ، تكون :

موصولة ، نحو : امرؤ بأيتهم هو أفضل .

(١) لها : « القول » .

(٢) من الكامل : وهو الأخطل ، من قصيدة يفتخر فيها بقومه ويهجو جريرا . والشاهد

فيه حذف النون من « الذين » تنقيحاً لطول الاسم بالصلة . (سيبويه : ١ : ٩٥) .

(٣) من قول أبيه بن ربيعة . والشاهد فيه حذف النون من « الذين » استخفافا .

والدليل على أنه أراد به الجمع قوله : دماؤهم . ويجوز أن تكون « التي » واحد يؤدي عن

الجميع ، لإيهامه ، ويكون الفخير محمولا على المعنى فيجمع ، كما قال تعالى : (والذي جاء بالصدق

وصدق به أولئك هم المتقون) . (سيبويه : ١ : ٩٦) .

وشرطاً ، نحو : (أيّ ما تدعو قلته الأسماء الحسنَى) (١) .

واستفهاماً ، نحو : أيهم جاءك ؟

ومنادى ، نحو : يا أيها الرجل . .

ووصفاً ، نحو : مروتُ برجلٍ أي رجُل .

ونكرةً موصوفةً ، نحو : بأي مُعجب لك .

ويمكن (٢) في الموصولات الاسمية في السّعة أن تحذف اللّقاء منها ، إذا كانت (٣) مبتدأ ، فتجىء موصولةً بأحد جزئي الجملة الاسمية ، نحو قولك : مروت بالذي قائم ، وعليه قراءة من قرأ : (ما بهوضة) (٤) رفعاً ، إلا أن يكون هناك من الطّول ما يحسّن الحذف قليلاً ، نحو : ما أنا بالذي قاتل لك سوءاً .

ويمكن أن تكون مثله قراءة من قرأ : (تماماً على الذي أحسن) (٥) ، لأن المقدّر هنا بمنزلة الملقوظ به ، ولولا ذلك لم يحز كونه بالألف واللام .

ولا يكرهون ما كرهوا من ذلك في «أي» لانفجارها مع الصلة إلى الإضافة ، فحسن الحذف في ذلك للطول ، إلا أنهم إذا فعلوا بها ، فالمعروف أن تبنى على / ٥٥ / الضم ، نحو قوله : (لنزعنّ من كلّ شيعةٍ أيهم أشدّ على الرّحمن عتياً) (٦) في رأي سيبويه ، وقد قرئ بالنصب ، والأول أشهر .

(١) الإسراء : ١١ .

(٢) في الأصل : «وتكون» .

(٣) في الأصل : «كان» .

(٤) البقرة : ٢٦ .

(٥) الأنعام : ١٥٤ .

(٦) مريم : ٦٩ .

وإذا أريد به المؤنث ألحقت (به) (١) التاء ، في غير الأشهر .

من ، تكون :

موصولة ، نحو : جاء في متن جاءك .

وشرطاً ، نحو : من يكثر منى أكثر منه .

واستفهاماً ، نحو : من زيد ؟

ونكرة موصولة ، نحو : مررت بمن مضى لك .

والصفة فيها وفي «أى» لازمة ، ويستحسن في صيغة [من] (٢)

الطول بما يتصل بها .

ولا تزداد من عند البصريين ، وأجاز ذلك الكوفيون ، وأنشدوا ،

يا شاة من قنص ليمن حلت له

حرمت على وكيثها كم تحرم (٣)

وقول الآخر :

• والأثرون من عددًا • (٤)

ولا دليل فيهما ، لاحتمال أن تكون «من» فيهما نكرة موصولة

بالمصدرية ، أو بالفعل الذي قاب المصدر متابته ، والزيادة إنما هي

للحروف ، و «من» لا تكون حرفاً ، فبطل مذهب الزيادة .

(١) تكملة يقتضيا السياق .

(٢) تكملة لا يستقيم بغيرها المعنى .

(٣) البيت لمنزلة بن شاذي . والشاهد فيه مجيء «من» زائدة على مذهب الكوفيين

فمن دواه بمن دون : ما ، وهو خلاف المشهور . (معنى اللبيب : ٢ : ٥٤٥) .

(٤) البيت كاملاً :

آل الزبير صنام المجيد قد علمت ذلك القبائل والأثرون من عددًا

مجهول القبائل . والشاهد فيه زيادة «من» عند الكوفيين ، وهو شاذ ، لأنها اسم ،

والأسماء لا تزداد الدور اللوامع : ١ : ٧٠ : معنى اللبيب : ٢ : ٣٢٩) .

و « ما » ، اسمية وحرفية .

فالاسمية تكون :

موصولة ، نحو ، جاءني ما جاءك ، أى ، الذى جاءك .

وشرطية : نحو ، ما تفعل أفعل* مثله .

واستفهامية ، نحو ، ما فعل زيد ؟

ونكرة موصوفة ، نحو : مررت بما أعجب لك .

ويستحسن فيها أيضا طول الصفة بما اتصل بها .

وغير موصوفة ، نحو : (فتعما هي) (١) ، أى : نعم هي .

وزاد « شيئا » بعضهم فيها ، أى تكون صفة ، كقولهم : شيء ما ،

ويمكن أن يكون / ٥٦ / معنى الوصف فهم (٢) فى هذا من الإبهام : فلا

تثبت « ما » ، هذا القسم ، « وما » زائدة فى ذلك .

والحرفية : مصدرية وغير مصدرية ، والمصدرية قد تقدمت .

وغير المصدرية ضربان :

نافعة ، والنافعة ضربان :

عاملة ، وهى لغة أهل الحجاز ، نحو : (ما هذا بشرأ) (٣) (ما خير

أمهاتهم) (٤) .

وغير عاملة ، وهى لغة بنى نعيم ، نحو : ما زيد قائم* .

والزائدة :

مقبلة لفظ . نحو : فلما يقوم زيد : وطالما كان كذا وكذا ، وكثر

ما فعل .

(١) البقرة : ٢٧١ .

(٢) فى الأصل : « فهم » .

(٣) يوسف : ٣١ .

(٤) المجادلة : ٢ .

وتغير مغبرة ، نحو : (فبما رحمة من الله) (١) .
 وجائز معها الأمران ، نحو قوله : ألا ليتماً هذا الحمام (٢) ، برقع
 الحمام ، ، ونصبه .
 ولا يأتى على طريقة ما يثنى ويجمع من مفردات الموصولات إلا :
 الذى ، والى .
 ولانلحق علامة التانيث منها إلا : أى فى إحدى لُغتيها ، وماعدا ذلك
 وعد « الألى » بمعنى : الذين ، فهو للمفرد والمثنى والجمع والمذكر المؤنث
 بلفظ واحد .

(١) آل عمران : ١٥٩ .

(٢) البيت

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حماتنا أو نصفه فقد
 من معلقة النابغة الذبياني . والشاهد فيه أن « ما » الزائدة إذا اتصلت بليت لم تخرجها
 عما استقر لها من الاختصاص بالجميل الإسمية ، وأن الأثر فيها مع الاتصال بما لإعمال فى الإسم
 والخبر ، فيروى : الحمام ، بالنصب على الأعمال ، والرفع على الأعمال .
 (الإنصاف : ٢٨٠ ؛ حاشية الصبان : ١ : ٢٤٠)
 (م ١٢ - الشلويني)

باب

النعمة ، يجاء به للفرق بين المشتركين في الاسم ، كزيد العاقل ، ووبما
جئى به توكيدا : (كَنَفَخَةٌ واحدة) (١) ، ووبما كان لمجرد المدح ، نحو :
(بسم الله الرحمن الرحيم) . أو الذم . نحو : فعل ذلك إبليس الدّعين ،
أو الترحم ، نحو : فعل ذلك فلان البائس .

إذا كان الاسم الذى كُنى بفلان عنه غير مشترك .

وسرطه أن يكون :

هو المنعوت ، نحو : مررت بزيد الظريف .

أو لشيء من سببه ، نحو : مررت بزيد / ٥٧ / الظريف أبوه (٢) .

أو فى حكمه ، نحو : بزيد القرشى والتيمى ، لأنه فى معنى المنسرب
إلى قرىش وإلى تيم .

فأما قولهم فى « جاء هذا الرجل » ، فى أن الرجل « فيه نعت » ، فلأنما هو
من المجاز والتشبيه .

لا لأنه نعتٌ على الحقيقة ، ووجه الشبه (٣) به أنه بيان لما قبله لا يجوز
فصله منه بشئ ، ولذلك سمّوا فيه جميع المتبوع وتفريق التابع ، فى نحو
قولك : بهذين الطويل والقصير ، وأجازوه (٤) فى غيره ، نحو :
مررت برجلين مُسام وكافر ، فأشبه هذا الذى بين المُبهم فى هذا النعت ، من

(١) الحاقة : ١٣ .

(٢) زيد فى الأصل : « مشتقا نحو ما تقدم » .

(٣) فى الأصل : « شبه » . وما أثبتناه أنسب .

(٤) فى الأصل : « وأجازوه » . وما أثبتناه أنسب .

من جهة كونه بياناً لما قبله ، وهو معه كالشيء الواحد وتابعاً له ، كما كان
التعت بياناً لما قبله ، وهو معه كالشيء الواحد وتابعاً له ، .

ولا ينبغي أن يُتََّمال فيه ، إنه عطف بيان غير مشبه بالذمت ، لما
ذكرناه .

والنَّعت شرط رابع (١) ، وهو أن يكون مُطابقاً للمنعوت في ماله من
الإعراب ، وفي ماله من التعريف والتنكير ، فإن كان له شيءٌ من سببه
زاد إلى ذلك مُطابقته له في الأفراد والتنثية أو الجمع ، والتأنيث والتذكير
في غالب الأمر .

نَد . وقلت ذلك استظهاراً على ما منع فيه مانعٌ ، من ذلك : الصفات : نحو
مررت برجل أفضل من ذلك ، وبرجلين أفضل من ذلك ، وبرجال أفضل
من ذلك .

فأما قولهم : امرأة حائض ، وقتيل ، وصبور ، وشكور ، ومعطار ،
ومذكار ، فليس من هذا ولكنه نعت غيره (٢) إلى الأصل / ٥٨ / لامرأة ،
بالحتمل على معنى شخص أو إنسان ، فهو بذلك راجع إلى الأصل غير
خارج عنه .

والمُشتق : ما بُني من المصدر ، كالظريف ، وما في معناه ، وهو
مارادف ما بُني من المصدر وليس به ، كالتقريظ ، والتميم ، لأنهما
مرادفان للمنسوب إلى قُرَيْش وإلى تميم ، وليسا بمبتنيزين من المصدر ، كالعزو
إلى قُرَيْش وإلى تميم .

وعلامة التَّكررة ، إذا كان مفرداً ، قبوله الألف واللام ، كرجل ،

(١) في الأصل : « ثالث » . وما أثبتناه أحق ، فقد تقدمت شروط ثلاثة وهاذا رابعها .
(٢) لعلها « يشير » أو كلمة بهذا المعنى .

أو أداة تعني (١) ما لا يكون إلا (٢) نكرة ، نحو : مروت بمن يحسن لك ،
أى رجل يحسن لك .

ولا يعترض على هذا بقولهم في « حارث » : الحارث ، لأن قولهم
« الحارث » لم ندخل فيه الألف واللام على « الحارث » المسمى ، هو علم ، لأن
المعرفة لا تُعرَّف ، وإنما قولهم « الحارث » صفة غالبية في المتقدم ، فإذا
كان صفة ، فإنما دخلت الألف واللام على « حارث » صفة نكرة ، كما هي
في الصفات كلها ، لا على « حارث » العلم ، فإن كان مضافاً ، فيؤول :
ما أضيف إليه مباشرة أو بواسطة الألف واللام ، كغلام رجل ، وغلام
صاحب امرأة ، أو جواز جريه على النكرة ، كمثلك ، وشبهك .

والمعارف من الأسماء خمسة أجناس :

المضممرات ، أو ما في حكمها ، نحو : يارجل ، لأن تعريف بالخطاب ،
والمبهمات ، والأغلام (٣) والداخل عليها الألف واللام ، وما هو في حكمه ،
وهو الموصولات ، لأنها إنما تتعرف بصلاتها .

ولا بد أن تكون الصلة ٥٩ / معلومة للسامع ، كما تقدم ، فيما فيها
من تقدم المعرفة ، فلحققت بالمعرفة بالألف واللام معنى والمضاف إلى شيء
من ذلك إضافة تخصيص ، كغلام زيد ، لإضافة تخفيف ، كحسن الوجه .

المضممر ، بالنسبة إلى التفسير ، خمسة أقسام :

مضممر تفسره المشاهدة ، كأننا ، وأنت .

(١) في الأصل : « منى » . وما أنبتنا ، أصح .

(٢) في الأصل : « لا » .

(٣) زيد هنا بعد قوله : « والأعلام » وقبل قوله « والداخل » « العبارة : « وما » :
أجمع وأكتم ، وما فيه لفظيهما في باب التوكيد » .

وَمُضْمَرٌ يَفْسَرُهُ مَا قَبْلَهُ بِوَجْهِ ، إِمَّا لَفْظاً وَمَعْنًى ، كضَرْبَ زَيْدٍ غَلَامَةً ، وَإِمَّا مَعْنًى دُونَ لَفْظٍ ، نَحْوُ : ضَرْبَ غَلَامَةٍ زَيْدًا ، وَإِمَّا لَفْظاً دُونَ مَعْنًى ، نَحْوُ : ضَرْبَ زَيْدٍ أَبِيهِ .

وَمُضْمَرٌ يَفْسَرُهُ مَا يُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ ، نَحْوُ ، إِذَا كَانَ غَدَا فَاثْنِي ، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ عِدَّةٌ . وَالْعِدَّةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السَّلَامَةِ مِنَ الْآفَاتِ ، فَسِيَاقُ هَذَا الْكَلَامِ فِي الْعِدَّةِ اقْتَضَى أَنَّ الْمَعْنَى ، إِذَا كَانَ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَامَةِ .

وَمُضْمَرٌ يَأْخُذُ شِبْهًا مِنْ هَذَا أَوْ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ ، نَحْوُ : مَنْ كَذَبَ كَانَ شِرَاءَ لَهُ ، لِشَبْهِهِ بِهَذَا الَّذِي تَقْدِمُ مِنْ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ لَفْظُ الْكُذْبِ (١) ، الَّذِي يَعُودُ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي «كَانَ» عَلَيْهِ ، كَمَا لَمْ يَتَقَدَّمْ لَفْظُ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَامَةِ فِي : إِذَا كَانَ غَدَاً : وَأَنَّ مَا تَقْدَمُهُ مِنْ كُذْبٍ دَالٌ عَلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ مَا تَقْدِمُ مِنْ مُقْتَضَى الْعِدَّةِ دَالٌ عَلَى الْمُضْمَرِ فِي ، إِذَا كَانَ غَدَاً ، وَشَبْهِهِ بِالَّذِي قَبْلَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُضْمَرًا عَائِدًا عَلَى مَا قَبْلَهُ ، كَمَا كَانَ الَّذِي قَبْلَهُ كَذَلِكَ .

وَمُضْمَرٌ يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ لَفْظاً وَمَعْنًى ، وَهُوَ مَحْفُوظٌ فِي مَوَاضِعِهِ الَّتِي جَاءَ فِيهَا لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا ، وَذَلِكَ :

ضَمِيرُ «شَأْنٍ» نَحْوُ ، (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (٢) ، وَالْقِصَّةُ : نَحْوُ : (إِنِّهَا) / ٦٠ / لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ (٣) .

وَهَذَا هُوَ اخْتَارَ ، أَعْنَى مُشَاكَلَةَ الضَّمِيرِ مَفْسَرَهُ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَبِجُوزِ غَيْرِهِ .

وَالْمُضْمَرُ فِي ، نَعَمْ : وَبَشْشَ ، نَحْوُ ، نَعَمْ رَجُلًا زَيْدًا ، وَبَشْشَ رَجُلًا عَمْرًا .

(١) فِي الْأَمَلِ : هَذَا الذَّمُّ ، وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(٢) الْإِخْلَاصُ : ١ .

(٣) الْحَجَّ : ٤٦ .

والضاربي ، وقد يختلفان لفظاً بما يلزم أحدهما من نون الوقاية ، نحو :
منى ، ونفمعى ، وسأنى بيان ذلك بعد ، وهما فى ٦٢ / الحقيقة متفقان ،
لأنّ النون التى مع الياء ليست بضمير .

فتمحصل عدد الألفاظ المضمرات التى ذكرناها ، ثمانية وأربعون
لفظاً ، وينضاف إليها ضمير المؤنث المخاطب ، الذى هو الياء ، فى مثل :
تفعلين ، فتدعى ، بضمائر الرفع المتصلة ، فتلك تسعة وأربعون لفظاً .

والمرفوع الموضع المنفصل يقع :

مبتدأ ، نحو : أنا قائم .

ونخبر مبتدأ ، نحو : القائم أنا .

واسم « ما » ، نحو : ما أنا قائماً .

ونخبر « إن » ، نحو : إن القائم أنا .

ولا يكون ناعلاً ، ولا مفعولاً لم يسم فاعله ، ولا اسم « كان » ،
إلا بشرط الاقتران بإلا ، وإستناد مصدر أضيف إلى مفعول به ، أو صيغة
جارية على غير من هى له ، نحو : ما قام إلا أنت ، وعجبت من ضرب
عمرو أنت ، وهند زيد ضاربته هى .

ويجى (١) توكيداً على الضمائر المتصلة كلها ، منصوبها ومرفوعها
ومجروردا ، نحو : مررت بك أنت ، وقصدته هو ، وقمت أنا .

ويقع (٢) فاصلة ، نحو : تجددوه عنده الله هو خيراً (٢) .

والمرفوع الموضع المتصل يتصل بالفعل الماضى ، نحو ما قدمناه .

وبالمضارع ، نحو : يقومون .

(١) يبنى التفسير المرفوع الموضع المنفصل .

(٢) سورة المزمل : ٢٠ .

وبالصفة ، نحو : زيد قائم .

ويرتفع فاعلاً ومنعولاً لم يُعمَّم فاعله ، نحو : قمت ، وقصدت .

واسم « كان » ، نحو : كنت قائماً ،

ولا صورة له في الصفة ، نحو ما ذكرنا .

وكذلك إذا جرت الصفة على غير من هي له أبرز منها ، نحو :

هند زيد ضاربه هي .

ولا يجوز ستر المضمَر إلا في ضرورة الشعر ، نحو قوله في

بيت الحماسة :

يَجْرَانِ نَيْباً خَيْرُهَا عَظُمُ جَارَةٍ (١) بصيراً بها لم تعد عنهم مشاغلة

و : قوله صورة في الماضي ، وقد تقدمت مثله ، إلا بمضمَر الواحد الغائب ،

نحو : فعل ، والواحدة الغائبة ، نحو : فعلت ، وله صورة في المضارع ،

نحو : يفعلان ، ويفعلون ، وما أشبهه ، إلا مضمَر المتكلم مطلقاً ، نحو :

أفعل ، ونفعل ، له ولو واحد معه ، وله ولأكثر من واحد ، ومضمَر

الواحد المخاطب مذكراً ، نحو : تقوم ، ومضمَر الغائب ، نحو : زيد

يقوم ، والغائبة ، نحو : هند تقوم ، والمنصوب المتصل بالفعل

الماضي ، نحو ما ذكرناه ، والمضارع ، نحو : يتفعل ، وبإضافة إذا

كان فيها الألف واللام ، نحو : الضاربة ، على خلاف في هذا الأخير ،

أمصوب حر أم مجرور ، والأظهر النصب ، والجروجه ضعيف .

ويتصل بأن ، نحو : أنك ، وأنه ، وكان ، نحو قوله في الحديث : « كُنْ

أبا نوحمة فكانه » ، وبأخواتها .

(١) كذا في شرح الحماسة للبرقي (١٠٤٩) . وفي شرح الحماسة للبرقي (٧٥: ٣) :

« جارة » . والبيت لزيث بنت الطائفة . والشاعرة فيه حذف المضمَر المرفوع مع الصفة ، مع أنها

جرت على غير من هي له لضرورة الشعر ، وكان الأظهر إبرازه ، فيقول : مشاعته هو .

وينتصب مفعولاً به ، نحو : زيدا ضربته ، ومفعولاً مطلقاً ، نحو :
(فيهداهم اقتله) (١) فيمن كسر الحاء ، ومفعولاً فيه في المعنى ، إلا أنه شبه
بالمفعول به حكماً . توسعاً ، نحو : في ليلة يحجبها الطعام ، والوجه الأصلي :
يحبب فيها .

واسم «إن» ، وخبر «كان» ، وقد تقدم مثلهما .

والمتفصل المنصوب يشارك في ذلك كله ، فالمفعول به ، نحو (إياك
نعبد) (٢) ، والمفعول المطلق ، نحو : الضرب الشديد ما ضربت / ٦٤ / زيدا
إلا إياه ، والمفعول فيه المشبه بالمفعول به حكماً ، نحو : يوم الجمعة ما قصدت
زيداً إلا إياه ، وخبر «كان» ، نحو قوله .

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير (٣)
إلا في اسم «إن» ، فإن المتفصل لا يشاركه ، وإنما يكون متصلاً
لا غير .

ويزيد المتفصل المنصوب على المتصل أنه ينتصب مفعولاً معه ، نحو :
زيد اختصم عمرو وإياه ، وخبر «ما» ، نحو : زيد ما القائم إياه ، ومستثنى ،
في حال الشعة ، نحو : زيد ضربت القوم إلا إياه .

وقد يكون المتصل كذلك في الضرورة ، نحو قوله :

وما نبتألى إذا ما كننت جارتنا ألا يجاورنا إلّاك دياراً (٤)

(١) سورة الأنعام : ٩ .

(٢) فائحة الكتاب .

(٣) البيت من الطويل . وهو لمع بن عبد الله بن أبي ربيعة الخزومي ، والشاهد فيه قوله :
لئن كان إياه ، حيث جاء غير كان متفصلاً . (حاشية الصبان على الأشموني : ١ : ١١٩) .

(٤) من البسيط ، مجهول القائل ، والشاهد فيه قوله : «إلاك» حيث أتى بالضمير متصلاً ،
والقياس المتصل ، وهو شاذ للضرورة . (حاشية الصبان : ١ : ١٠٩) .

والمُتَّصِلُ المنصوب الموضع ، إن كان ياء المتكلم تلزمة نون الوقاية في الفعل الماضي ، نحو : تنفعني ، والمضارع ، الذي ليس رفعه بالنون ، نحو : ينفعني .

وتلحق معه في الفعل المضارع المرفوع « النون » ، فيجوز التفات ، نحو : أتمداني ، والإدغام ، نحو : أحتاجوني ، فيمن شدد ، ولا تلزم ، نحو : (أحتاجوني) (١) ، فيمن خفف (٢) .

وتلحق معه في « إن » وأخواتها . ولا تلزم ، نحو : إنني ، وإني ، إلا أن « النون » تقل في « لعل » ، فلعل أكثر من « لعلني » ، ولا تطرح من « ليت » إلا في الضرورة ، نحو :

كَيْسِيَّةٌ جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِيهِمْ أَتَقِيدُ بَعْضُ مَا لِي (٣)

والمجرور كله متصل ، وقد تقدم .

وانصالة بالاسم ، نحو : غلامه ، وبحرف الجر ، نحو : به .

وتلحق نون الوقاية مع ياء المتكلم المجرور الموضع في الأشهر إذا اتصل بمن ، وعن ، وقط ، وقد ، ولدن ، نحو : مني ، وعني ، وقدني درهم ، وقطني هذا ، ولدني ، وقد جاء في الضرورة :

(١) سورة الأنعام : ٨٠ .

(٢) يريد : بتخفيف النون ، وهي قراءة نافع وابن عامر ، (البحر المحيط : ٣ : ١٦٩) .

(٣) البيت من الوافر . وهو لزيد الخليل ، والشاهد فيه قوله : « ليتني » حيث جاء بدون

نون الوقاية للضرورة .

ومنية : مجرورة بالكاف ، ولكنها في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف تقديره :

تمني مزيد تمنياً لتي جابر ، وقد جاء مثل هذا البيت :

تمني مزيد زيدا فملاق أخاثة إذا اختلف الموالي

(حاشية الصبان : ١ : ١٢٣ ؛ سيبويه : ١ : ٣٨٦) .

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَمِّي كَسَنُ مِنْ قَبِيَسَ وَلَا قَيْسَ مِنْي (١)
وقال آخر :

قَدَرَنِي مِنْ نَصْرِ الْحُبَيْبِيَّيْنِ قَدَرِي (٢)
وَحَبِيرٌ بَعْضُهُمْ فِي الْحَاقِقِهَا بَلَدَن ، كَقِرَاءَةِ نَافِعِ (كَدَرِي) (٣) .
والذي عليه مبيوه ما تقدم ، فقراءة نافع إذن مما جاء في الكلام من
الضَّرَائِرِ قَلِيلًا .

• • •

العَلَمُ ضَرْبَان :

١- ضَرْبٌ لِلْفَرَقِ بَيْنِ الْأَشْخَاصِ ، نحو : زيد . وعمرو .
وَضَرْبٌ لِلْفَرَقِ بَيْنِ الْأَجْنَاسِ ، نحو : أسامة ، وثعالة .
فالأول « فيما » يعني الإنسان : التَّفَرُّقَةُ بَيْنِ أَشْخَاصٍ ، « لمخالطة له
واحتياجه إليه » .

(١) البيت من المديد ، مجهول القائل ، وقوله « عنهم » ، أي عن القوم المعروفين عندهم ،
وقوله : لست من قيس ، أي من قبيلة قيس ، وهو أبو قبيلة من مضر ، وهو عيلان ، واسم
الياس بن مضر بن نزار ، وقيس لقبه . ولا قيس ، أي وليس قيس مني . والشاهد فيه : عني ،
ومني ، حيث ترك بينهما فون الوقاية فمروءة ، وهو شاذ .
(٢) أسامة :

• ليس الأمير بالشحيح الملعود •

والبيت لحيد الأرقط يخاطب عبد الملك بن مروان ، وأراد بالخبيثين : خبيب بن عبد الله
ابن الزبير بن العوام رضي الله عنهم أجمعين ، وأباه عبد الله ، وكان يكنى بأبي خبيب ، ويقال
أراد بهما : عبد الله وأخاه مصعباً ، ابني الزبير بن العوام . والشحيح : البخيل ، والملعود :
الحائز المائل عن الحق . والشاهد فيه قوله « قدني » يعني حسبي ، حيث ألحق فيه النون تشبيهاً بـ « قطن » ،
وفي قوله : « قدني » حيث أخيف إلى ياء المتكلم بلا فون تشبيهاً له بحبي .
(مبيوه : ١ : ٣٨٧ ؛ وحاشي الصبان : ١ : ١٢٥ ؛ والمغني : ١ : ١٤٧) .
(٣) سورة الكهف : ٧٦ .

والثاني فيما لا يعنيه لإمعرفة جنسه لعدم الخلطة له والاحتياج إليه فيه .

وَيَنْقَسِمُ الشَّخْصُ إِلَى :

مُفْرَدٌ ، نَحْوَمَا ذَكَرَهُ .

وَمَرْكَبٌ .

وَالْمَرْكَبُ إِلَى :

جُمْلَةٌ فِي الْأَصْلِ ، نَحْوُ تَأْبِطُ شَرَا (١) .

وغيرُ جُمْلَةٍ :

وغيرُ الجُمْلَةِ :

إِلَى مُضَافٍ ، وَمُضَافٍ إِلَيْهِ ، نَحْوُ : أَبِي بَكْرٍ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ .

وَأَوَّلَى اسْمَيْنِ جُمْلَةً اسْمًا وَاحِدًا ، نَحْوُ : يَعْمَلُ بِكَ (٢) .

وَالْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ ، إِلَى كُنْيَةٍ وَغَيْرِ كُنْيَةٍ ، وَقَدْ مُثِّلَا .

وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى مَنَقُولٍ وَمُرْتَجِلٍ .

وَالْمَنَقُولُ يَكُونُ :

مِنْ الْجِنْسِ الْعَبَثِيِّ ، نَحْوُ : أَسَدٌ ، اسْمُ رَجُلٍ .

وَمِنْ الْجِنْسِ غَيْرِ الْعَبَثِيِّ ، نَحْوُ : فَضْلٌ ، وَفَهْمٌ .

وَمِنْ الْمَشْتَقِّ مِنَ الْجِنْسِ ، نَحْوُ : قَاسِمٌ ، اسْمُ رَجُلٍ .

(١) تَابِطُ شَرَا ، هُوَ ثَابِتٌ ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو زُهَيْرٍ ، بَنُ جَاهِرٍ بَنُ سَفْيَانَ بَنُ عَمَلٍ بَنُ عَدَى

ابْنِ كَعْبٍ بَنِ حَرْبٍ بَنِ تَيْمٍ بَنِ سَعْدٍ بَنِ فُهْمٍ بَنِ عَمْرٍو بَنِ قَيْسِ عِيلَانَ .

(جَهْرَةُ ابْنِ حَزْمٍ : ٢٣٣ ، وَالْأَغَانِي : ١٨ ، ٢٠٩ ، وَالشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ : ٢٧١ ، وَالْإِسْتِثْقَاءُ :

١٦٢ - ١٦٣) .

(٢) فِي الْأَصْلِ مِثَالٌ غَيْرٌ وَاضِحٌ ، وَقَدْ نَقَلْتُ هَذَا الْمِثَالَ مِنْ نَسَخَتِي شَرْحِ الْمَقَامَةِ الْبُزُولِيَّةِ :

الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ .

والمُرَجَّل : ما ليس له أصل في التكرات بلفظه ، وهو :
مقيس .

وغير /٦٦/ مقيس .

فالمقيس :

الم يخرج عن الأقيسة المطردة .

وغير المقيس :

ما خرج عنها :

وهو إما :

صحيح فيه ما يجب لإعلاله ، كريم ، ومدين ، وكورة ، وحياة .

أو مفكوك فيه ما يجب إدغامه ، كمحبيب .

أو مفتوح فيه ما يجب كسره ، كمرطوء ، وموهب ، وموثة .

وقد يكون العلم غير علم في أصل وضعه ، ولكنه يصير علماً
بالغلبة .

فيلزمه أحد أمرين :

إما الألف واللام ، كالصنق ، والنجم ، في الثريا ، أصلها

للمعهود من النجوم ، أو ممن أصيب بالصاعقة ، واستعمل كذلك

في الثريا ، وفي هذا المخصوص كثيراً حتى غلب عليها بحيث يُطلقان
فلا يفهم منها غيرها .

وأما الإضافة ، كابن عمر ، وابن العباس ، ليسا في الأصل لِمَخْصُوص

من بني عمر ، ولا من بني العباس ، ولكن آمين بينك وبين مخاطبك

فيه تعارف منهم ، واستعمل على ذلك ، في : عهدي الله : حتى غاب عليهما

بحيث يُطلقان فلا يفهم منهما غيرها .

وقد تدخل الألف واللام في : العلم المنقول من الصفة ، والمصدر إذا قدر أنه يوصف به ، ولا تلزمه كالحارث ، والفضل [نعت] (١) .
تدني به اسم المشار إليه ، نحو : هذا [الرجل] (٢) .

الألف واللام ضربان : جنسيان ، وعهديتان .

فالجنسيان : هما الداخلتان على الاسم لأن مَعْرِضَ الخير العلى معهود شخصي ، كقوله تعالى (إن الإنسان لفي خسر . إلا الذين آمنوا) (٣) .

والعهديتان : هما الداخلتان عليه في معرض الحوالة على معهود شخصي :

ذكرى ، كقولك : لقيت رجلاً فأكرمني الرجل .

أو عِلماً (٢) / ٦٧ / ، كقولك : لقيت الرجل ، فيمن بينك وبين
للمخاطبك فيه تقدّم معرفة :

ويعرض في الجنسية الحضور ، نحو : قال هذا الرجل .

هذا قول بعضهم .

والأظهر : إنما هو مما أحيل به على معهود ذكرى ، لأن ما هي فيه
هم ما قبله ، وفي العهدة الغلبة ، نحو : النجم ، وقد تقدم ، ولمح
الصفة ، نحو : الحارث ، والفضل ، وقد تقدم .

المضمّر لا يُنعت ، لأن مَقَسَّرَه يعينه (٤) ، وأصل النعت لرفع
الاشتراك ، وغير مُشَبَّه به ؛ وإذا لم يصح رفع الاشتراك في المضمّر لم
يكن ثمّ ما يُحمّل عليه النعت الذي ليس لرفع الاشتراك .

(١) تكله يقتضيهما السياق .

٢ سور . العصر : ٢ .

(٣) في الأصل : « أو علم » .

(٤) في الأصل : « يعينه » .

ولا يُنعت بالضمير ، لأنه ليس مُشتقاً ولا في معناه وضعاً ، ضمير جامد كان أو ضمير مشتق .

العلم ، لا ينعت به لما لا يُنعت بالضمير له ، ويُنعت بباقي المعارف غير المضمير ، نحو : مررت بزيد هذا ، ومررت بزيد الظريف ، ومررت بزيد غلام عمرو ، وغلامك ، وغلام هذا ، وغلام الرجل .

المبهم ، ينعت بالألف واللام ، نحو : قام هذا الرجل ، وليس يُنعت في الحقيقة ، لأنه ليس بمشتق ولا في معناه ، وقد تقدم بيانه ، فإن اتفق أن يكون ما هما فيه مشتقاً لم يكن إلا مما يخص الجنس المتصود بوصفه : أو بقرينة تفرن به ، نحو : مررت بهذا العاقل أو الكاتب . أو بهذا الطويل ، إن لم يكن هناك طويل من غير الجنس الذي قصد به .
وُيُنعت به العلم ، نحو : مررت بزيد هذا .

والمُضاف إلى المعرفة ، بشرط تتبع المعرفة للمعرفة ، نحو : مررت بغلامك هذا ، وبغلام / ٦٨ / زيد هذا ، وبغلام هذه هذا .

ذو الألف واللام ، يُنعت بمثله ، نحو : مررت بالرجل العاقل ، وبما أضيف إلى ما فيه الألف واللام خاصة ، نحو : مررت بالرجل صاحب المال .

وتنعت به المعارف كلها غير المضمير ، نحو : مررت بزيد العاقل . ومررت بهذا الرجل [العاقل] (١) ، ومررت بالرجل العاقل ، ومررت بصاحبك العاقل ، ومررت بصاحب هند العاقل ، وبصاحب هذه العاقل .

يُنعت بالمضاف إلى المعرفة بشرط تبع المعرفة للمعرفة ، نحو : مررت بصاحب زيد صاحبك ، ومررت بصاحبك لصاحب زيد ، ومررت

(١) تكملة يقتضيا السياق .

بصاحب زيد صاحب هذا ، ومررت بصاحبك صاحب هذا ، ومررت بصاحب
زيد صاحب الرجل .

وَيُنْعَت المضاف إلى المعرفة أيضاً بالمبهم بذلك الشرط ، نحو ، مررت
بصاحبك هذا ، ومررت بصاحب زيد هذا ، وبما فيه الألف واللام ،
لأنه كله بذلك الشرط ، نحو ، مررت بصاحبة زيد الكريمة ، وبصاحبك
العاقل ، وبصاحب هذه العاقل ، وبصاحب المرأة الكريم .

وَيُنْعَت به كله العلم ، لأنه بذلك (١) الشرط أيضاً ، نحو ، مررت
بزيد صاحبك ، وصاحب عمرو ، وصاحب هذا ، وصاحب المال .

وينعت به أيضاً ما أضيف إلى المعرفة بذلك الشرط ، نحو : مررت
بصاحبك (٢) صاحبه ، وبصاحبك صاحب زيد ، وبصاحب زيد
صاحبك ، وبصاحب هذا صاحب هذه ، وبصاحب هذا صاحب / ٩٦ /
المال ، وبصاحب الرجل صاحب المال .

وينعت بالمضاف إلى المعرفة أيضاً ما فيه الألف واللام ، وبشرط
إضافته إلى ما فيه الألف واللام ، نحو : مررت بالرجل صاحب المال .

وشرط تبع المعرفة أن يكون التابع مساوياً للمتبوع في التعريف ،
أو دونه ، ولا يكون فوقه .

والمعارف في الترتيب : المضممر ، ثم العلم ، ثم المبهم ، ثم المعرف
بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلى شيء فهو بمنزلة ، إلا المضاف إلى
المضممر ، فإنه يُحِطُّ من مرتبة المضممر إلى مرتبة العلم .

• • •

(١) في الأصل : « فلذلك » .

(٢) في الأصل : « لصاحبك » والسياق يقتضى ما أثبتناه .

مراتب المشار إليه على ثلاثة أقسام: الدنيا ، والقُصوى ، والوسطى :
الدنيا : [ذا] (١) ، للواحد المذكّر ، وتثنيته (٢) في الرفع . ذان ،
وفي النصب والبحر : ذين ، والجمع : أولى ، بالقصر .

والوسطى : ذاك ، وهذا ، وتثنيتهما في الرفع : ذانك ، وهذان ،
وفي النصب والبحر : ذينك ، وهذين ، والجمع : هؤلاء ، بالقصر ،
وأولئك ، كذلك ، وأولاء ، بالمد من غير كاف في أحد وجهيه ،
وفي الآخر هو في الدنيا (٣) .

والقُصوى : ذاك ، وهناك ، وتثنيته في الرفع : ذانك ، بتشديد
النون في أحد وجهيه ، وفي الآخر هو في الوسطى ، أو : ذانك ،
بتخفيفها ، وفي النصب والبحر : ذينك ، بتشديد النون في أحد وجهيه ،
وفي الآخر هو في الوسطى ، وهذينك ، بتخفيفها ، والجمع : أولئك ،
وهؤلاء : بالمد فيهما في أحد وجهيهما ، وفي الآخر هما في الوسطى ،
وأولئك ، وهؤلاء ، بالقصر فيهما / ٧٠ .

والدنيا للواحدة : ذى ، وذو ، وذو ، وفي ، ونا .

ولا يشئ منها إلا ونا .

وتثنيتهما في الرفع : تان (٤) ، وفي النصب والبحر : تين ، والجمع :
أولى ، بالقصر .

والوسطى : تيك ، وهاتى ، وتثنيتهما في الرفع : تانك ، أو : هاتان ،
وفي النصب والبحر : تينك ، أو هاتين ، والجمع : أولاك ، أو هؤلاء ، بالقصر
فيهما ، وأولاء ، بالمد من غير كاف في أحد وجهيه ، وفي الوجه الآخر ،
هو في الدنيا .

(١) تكلة يقتضيهما السياق .

(٢) في الأصل : « أو تثنيته » ، تحريف .

(٣) يبنى : أولى ، بالقصر .

(٤) في الأصل : « ذان » ، تحريف .

والقصوى : تلك ، وتثنيها في الرفع : تانك : بتشديد النون في أحد وجهيه ، وفي الآخر هو في الوسطى ، أو هاتان ، بتخفيفها ، وفي النصب والبحر : تينك ، بتشديد النون في أحد وجهيه ، وفي الآخر هو في الوسطى ، أو هاتان ، بتخفيفها ، والجمع : أولئك ، وهؤلاء ، بالمد فيهما في أحد وجهيهما ، وهما في الآخر في الوسطى ، وأولئك . وهو بالقصر فيهما ، يخالف فيه مفرد المذكر مفرد المؤنث .

والأصل في هذا الترتيب أن تعلم أن الكاف واللام والهاء والألف زائدة على اسم الإشارة ، ففى كانت الإشارة باسمها مجردا ابتغى أن تكون للمرتبة الدنيا ، لأنها أقل ما يكون من اللفظ في هذا الباب ، إلا أن يكون في اسم الإشارة لثنتان إحداها أمد من الأخرى ، فربما حكم لذلك المد بحكم زيادة من الزوائد ، وربما لم يحكم .

وإن أضيف إلى اسم الإشارة من هذه الزوائد واحد ، أو ما حكم له بحكم الزائد : كان للمرتبة الوسطى ، لأنه في / ٧١ / المرتبة الثانية من اللفظ .

وإن أضيف إليها منها اثنتان كانت للمرتبة القصوى : لأنها في المرتبة الثالثة من اللفظ ، وليس بعدها رتبة ، ولذلك لا يجوز : هؤلاء ، ولا هؤلاءك ، فأما قولهم : هؤلاءك : فلأن المد قد لا يحكم له بحكم الزائد ، كما تقدم ، ولم : نقل : أولئك ، بالمد وزيادة اللام ، وكذلك : هؤلاءك ، لا يقال بالمد وزيادة اللام ، استئقلا لتوالى الكسرتين ، وكذلك : ذان لك : وذين لك ، وما كان مثلها .

• • •

باب

العطف : بيان ونسق :

فِعْطُ الْبَيَانِ هُوَ الْاسْمُ الْجَارِي عَلَى اسْمٍ قَبْلَهُ يُبَيِّنُهُ كَمَا يَبَيِّنُهُ النَّعْتُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ نَعْتًا لِمَا نَعَدُ عَدَمَ الْأَشْتِقَاقِ ، أَوْ مَعْنَاهُ فِيهِ .

وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْأَسْمِينَ : الْأَوَّلُ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدَلِ فِي الْمَعْنَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَفِي اللَّفْظِ يَتَقَعُ عَلَى بَابِ النَّدَاءِ ، نَحْوُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا ، عَلَى الْعَطْفِ الْمُبِينِ ، وَيَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا ، بِالضَّمِّ ، عَلَى الْبَدَلِ : وَفِي بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنْهُ إِذَا جَرَى عَلَى الْمَجْرُورِ بِهِ جَامِلًا ، نَحْوُ : هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلُ مُحَمَّدٌ ، وَمُحَمَّدًا ، عَلَى الْإِظْفَادِ ، وَعَلَى الْمَوْضِعِ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ ، وَمُحَمَّدًا ، بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، لَيْسَ إِلَّا فِي الْبَدَلِ .

وعطف النسق لا يكون إلا بالحروف ، منها : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى .

وهذه الأربعة تُشْرِكُ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي فِي الْإِعْرَابِ وَالْمَعْنَى .

وَتَنْفَرِدُ الْوَاوُ بِأَنَّهَا لَا تُعْطَى رُبَّةً فِي الْفِعْلِ / ٧٢ / وَالْمَكَانَةِ ، وَثُمَّ ، بِالْمُهْلَةِ ، وَلَا مُهْلَةٍ فِي الْعَاءِ . وَتَنْفَرِدُ « حَتَّى » بِأَنْ مَا بَعْدَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا جَزَاءً مِمَّا قَبْلَهَا ، وَفَائِلَتُهَا أَنْ مَا بَعْدَهَا حَقِيرٌ غَايَةٌ . أَوْ عَظِيمٌ كَذَلِكَ ، أَوْ ضَعِيفٌ غَايَةٌ ، أَوْ قَوِيٌّ كَذَلِكَ ، تَرْتِيبُهَا الَّذِي يُقَيِّدُهُ .

ومنها : بَلْ ، وَلَا بَلْ ، وَهُمَا لِلْإِضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ تَكُونُ [بَلْ] (١) بَعْدَ النَفْيِ ، إِذَا كَانَتْ بَيْنَ مَفْرُودَيْنِ ، بِمَعْنَى : لَكِنْ ، فِي الْإِجَابِ لِلثَّانِي ، وَلَا يَعْطَفُ بِهَا حَيْثُ نَدَّ فِي الْاسْتِفْهَامِ وَالْأَمْرِ ، كَمَا لَا تَقَعُ لَكِنْ ، فِيهِ .

(١) تَكْلِفَةُ يَنْضَحِيهَا السِّيَاقُ .

ولا مع «ل» ، في الإيجاب نفى ، وفي الأمر نفى ، وفي النفي والتعنى تأكيد .

ومنها : لا ، وهي لنفي حكم الأول عن الثاني على معنى تأكيد إثبات الحكم للأول ، أو للنهي عن تعليق الحكم الذي علّق الأول (١) بالثاني ، ولا يُعطف بها إلا في الأمر والإيجاب .

ومنها : لكن ، وهي تقيض «لا» ، وهي على ضربين : عطفية ، وهي التي ذكرنا ، نحو : ما قام زيد لكن عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمرا .

وهي مالم تقع بعدها جملة .
ولا تقع العطفية إلا بعد النفي أو النهي .

وتقع المخففة فيما تقع فيه العطفية من النوعين ، أو في ضدهما ، ألا ترى أنك تقول : قام زيد لكن عمرو غير قائم ، واضرب زيدا لكن عمراً لا تضربه .

ويلزم في المخففة ما يلزم في العاطفة من مضادة ما قبلها لما بعدها ، لفظاً ، نحو : قام زيد لكن عمرو لم يقم ، أو معنى دون لفظ ، نحو : انطلق زيد لكن عمرو مقيم ، أو قام زيد لكن عمرو انطلق .

ومنها : أم ، المتصلة ، وهي التي ما قبلها وما بعدها كلام واحد ، نحو : أريد قائم أم قاعد ؟ أو في حكمه ، نحو : أضرب زيدا أم تقتل عمراً ؟ [يكون] (٢) ما قبلها معتمداً على همزة الاستفهام ، وقد تقدم ذلك في المثال .

(١) في الأصل : « بالأول » .

(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .

وجوابها يتعين به أحد الشيتين المعدّل بينهما ، مفرداً (١) كان أو جملة ،
نحو قولك : قائم ، في جواب من قال : أزيد قائم أم قاعد ؟ أو قولك :
قاعد ، ونحو قولك : اضرب زيداً ، في جواب من قال ، أنضرب زيداً
أم نشتم عمراً ؟ أو قولك : اشتم عمراً :

ولو قلت في جواب شيء من ذلك : نعم ، أو ، لا ، لم يكن جواباً
ها ، إلا أن « لا » منهما مجوز على وجه ، وهو أن يكون رداً لما بُنى عليه
استنهامه ، من كون أحد الشيتين جواباً (٢) لـ « أم » المتصلة : « نعم » لا وجه
لمجوازها على جواز « لا » ، على ذلك الوجه قول ذي الرمة :

فقلتُ لها لا إن أهلك بحسرة

بعد قول العجوز :

أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة (٣)

وقد غلط من قال : إن « لا » هنا جواباً لـ « أم » المتصلة .

فإن اختل فيها أحد الشرطين فهي منفصلة ، كقولك : أزيد في الدار
أم عمرو في السوق ؟ وقولك : هل تضرب زيداً أم تشتم عمراً ؟ وقوله

(١) في الأصل : « مفرداً » .

(٢) في الأصل : « لا » ، جواباً .

(٣) الأبيات :

تقول عجوز مروحاً على بابها من عند أهل وغاديا
أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة السام ثاوي
فقلت لها إن أصل بحسرة لأكتبك الدهن جميعاً وماليا
وما كنت مذابحرتي في خصومة أراجع فيها يا بنة القوم قاضيا
تراد بالمصر : البصرة ؛ وبحسرة : جمع جار ؛ والأكثية : جمع كتيب .
(مضى الكتيب : ١ : ٤١ ، ٤٢ ؛ ديوان ذي الرمة : ٦٥٣ - ٦٥٤) .

تعالى : (تنزيل الكتاب لازيماً فيه من رب العالمين . أم يقولون افتراه) (١)
ومعناها معنى : بل ، وهمزة الاستفهام ، معاً ، وجوابها «نعم» أو «لا» .
ومنها : أو ، وإما ، كلتاهما لأحد الشيئين أو الأشياء ، وقد يكون
معناها (٢) غير الطلب : الشك ، أو الإبهام ، أو التنويع ، أو إرادة الأزمان
المختلفة .

فلشك كقولك : قام زيد أو عمرو ٢ إذ ترددت فيهما .

والإبهام (أنا ما أمرنا ليلاً أو نهاراً) (٣) .

والتنويع كقولك : لا يخلو أن يكون كذا وكذا .

٧٤١/ وإرادة الأزمان المختلفة ، نحو : أكل كذا وكذا ، أي أكل
كذا في وقته وكذا في وقت آخر .

ويكون معناها في الطلب : التخيير والإباحة .

وقد يكون معناها في الوجهين التفصيل ، نحو قوله تعالى : (كُونُوا
مُودِعاً أَوْ نَصَارَى) (٤) ، وتقول عليه : كانوا يهوداً أو نصارى .

والفرق بينهما ، سوى ما تقدم ذكره من أن : «أو» عاطفة ، و«إما» :
ليست كذلك :

لزوم التكرار في «إما» وامتناعه في «أو» .

وأن الكلام مع «إما» لا يكون إلا مبيناً على ما لأجله جيء بها من
إرادة أحد الشيئين أو الأشياء ، و«أو» قد لا تكون كذلك .

(١) سورة السجدة : ٢ ، ٣ .

(٢) في الأصل : «معها» وهو محريف .

(٣) سورة يونس : ٢٤ .

(٤) سورة البقرة : ١٣٥ .

باب

التوكيد : تكرير بغير إحاطة ، وتكرير بإحاطة .

فالتكرير بغير إحاطة ضربان : تكرير لفظ ، وتكرير معنى .

فتكرير اللفظ : أن تُعيد على ما تقدم ، ويتبع الاسم والفعل والحمل والحرف ، نحو : الله الله ، وقام قام زيد ، ونعم نعم ، وقم قم .

وتكرير المعنى : أعينه ونفسه ، ويتبع الاسم المعرفة مطلقا ، أى متجزئا ، أو غير متجزئ ، نحو : جاء زيد نفسه وأعينه ، وجاء القوم أنفسهم وأعينهم .

وتكرير الإحاطة : يتبع الاسم المعرفة المتجزئ ، نحو : جاء القوم كلهم .

والتجزؤ بحسب العامل والمعمول ، ولذلك يجوز : رأيت زيدا كله ، ولا يجوز : جاء زيد كله ، لأن العامل هنا لا يجزئ الفرد وهناك تجزؤه .

وللواحد المذكر منها : كل ، وأجمع ، وأكثع ، وأبضع ، وأبتع .
وللاثنتين ، كلاهما ، فقط . ولا يجوز / ٧٥ / أجمعان ، ولا أكتعان ، ولا أبضعان ، ولا أبتعان ، عند المحققين ، استثناء عنه « بكلاهما » ، كما استثنى عن « وذوت » بركت .

وللجميع بشرط العقل : كلهم ، أجمعون ، أكتعون ، أبضعون ، أبتعون ، والواحدة : أجمعاء ، أكتعاء ، أبضعاء ، أبتعاء .
وللاثنتين : كلتاها ، فقط ، ولا يجوز : جمعاوان ، ولا بضمعاوان ، ولا بتماوان .

وللجميع . كل ، جمع ، كُثع ، بُضع ، بُتبع .
وإن شئت كانت لفظاً ما تجر به على جماعة المؤنث .

وللذكرين العقلاء من الإحاطة كللفظ ما تجزئيه على الواحدة من
المؤنث .

وحكم المذكور غير العاقل ، كحكم جميع المؤنث في الوجهين المتقدمين .
وفائدة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما تكرر ،
أو رفع توهم السامع أن المتكلم تجاوز في كلامه ، فعلق الأمر بمن ليس
له في الحقيقة ، نحو قولك : قام الأمير ، أو وضع الأعم في موضع
الأخص ، نحو قولك : قام القوم القوم .

وفائدة تكرير المعنى من غير إحاطة توهم السامع أن المتكلم تجاوز
في كلامه فعلق الأمر بمن ليس له في الحقيقة ، نحو : قام القوم أنفسهم .
وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلم وضع الأعم
في كلامه موضع الأخص ، نحو : القوم كلهم .

باب

يبدل الشيء من الشيء ، إن كان إياه فنيه ، :

بالنسبة إلى التعريف والتذكير ٧٦/ أربع مسائل : (إن للمُتَّعِينَ
مَقَازاً . حدائق وأعناباً) (١) ، و (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ
الَّذِينَ) (٢) ، و (كَتَسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ) (٣) ، (وإنك كَتَهْدَى
إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطَ اللَّهِ) (٤) .

وبالنسبة إلى الإظهار والإضمار كذلك المسائل المتقدمة كلها ، وقولك :
زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ إِيَّاهُ ، وقولك : ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ ، ومحمداً ضَرَبَتْهُ أبا بكر .

وإن كان بعضه ، كذلك مسائل التصريف والتذكير فيه : أَكَلْتُ
الرَّغِيفَ ثَلَاثًا ، أَكَلْتُ رَغِيفًا ثَلَاثًا مِنْهُ ، أَكَلْتُ رَغِيفًا ثَلَاثِيَّةً . ومسائل
الإضمار والإظهار هذه المتقدمة آنفاً ، وَثَلَاثُ الْخَبْزَةِ أَكَلْتُهَا إِيَّاهُ .

وفي جواز هذه المسألة نظروا اختلاف بين النحويين ، والأظهر عندي
عدم الجواز ، إلا أن يُسْمَعَ ، فإن البدل في تقدير تكرير العامل ،
فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : الْخَبْزَةُ أَكَلْتُهَا ، ثم قلت : إِيَّاهُ أَكَلْتُ ، وقولك :
ثَلَاثُ الْخَبْزَةِ أَكَلْتُهَا ، مَمْتَنِعٌ ، لعدم العائد على المبتدأ ، فإن سُمِعَ هذا
من العرب فإياه وجه ، وهو أن العامل المكرر قد حذف وأُتِيَ بِالْأَوَّلِ
مُنَابَهُ ، فَرُوِيَ مَا فِي الْبَدءِ ، وَلَمْ يُرَاجَعْ مَا كَانَ .

وَالْخَبْزَةُ أَكَلْتُهَا ثَلَاثًا ، وَثَلَاثُ الْخَبْزَةِ أَكَلْتُ الْخَبْزَةَ إِيَّاهُ ، وهذه

(١) النبا : ٣١ - ٣٢ ، وفيه إبدال نكرة من نكرة .

(٢) الفاتحة : ٦ - ٧ ، وفيه إبدال معرفة من معرفة .

(٣) الفلق : ١٥ - ١٦ ، وفيه إبدال نكرة من معرفة .

(٤) الشورى : ٥٢ - ٥٣ ، وفيه إبدال معرفة من نكرة .

الأخرى ينبغي ألا تجوز إلا في مواضع التفخيم وفي التعريف ، وإن كان ظاهر كلام سيبويه يقتضي جوازه على الإطلاق ، ولكنه عني مُتَأَوَّل .

وإن كان مما يشتمل عليه المعنى فكذلك مسائل /٧٧/ التعريف والتعظيم في : عَجِبْتُ من الجارية حسنها ، عَجِبْتُ من جارية حُسْنِ لها ، عَجِبْتُ من الجارية حُسْنِ لها ، عَجِبْتُ من جارية حُسْنِها .

و مسائل الإضمار والأظهار هذه المقدمة آنفاً ، و حسن الجارية عَجِبْتُ منها منه . وفي هذه ما في قولك : ثَلثَ الخبزة أكلتها إياه ، والجارية عَجِبْتُ منها حسنها ، وحسن الجارية عَجِبْتُ من الجارية منه . وفي هذه في قولك : ثَلثَ الخبزة أكلت الخبزة إياه ، إلا أن بدل المضمَر من المضمَر . والمضمَر من الظاهر ، فيما أبدل فيه بعض الأول أو مشتمل عليه الأول ، على من أجاز به تكلف زيادة أبدل منه فيهما ، وقد كان الكلام غنياً عنه .

والمشتمل في بدل الاشتمال هو الخبر ، لأنه لا يُكْتَفَى فيه بالأول الذي سبق له الذكر من جهة المعنى ، وكذلك لا يجوز : ضربت زيداً عبده . فلا كسفاء بالأول ، وإن جاء خارجاً عن هذا كله ، فهو إما غلط ، وإما نسيان ، وإما بداء .

باب

الأفعال بالنسبة إلى التعدى تنقسم قسمين : متعداً ، وغير متعدٍ .

فغير المتعدى :

إما أفعال النفس التى لا تُلبس غيرها ، نحو : فرح ، واغم ، وما أشبه ذلك .

وإما أفعال الجسم التى لا تُلبس غيرها ، نحو : قام ، وقعد .

وإما أفعال الطبيعة والغريزة ، نحو : شجع ، وجبن ، وكرم ، وبخل .
والأبتية التى لا تنتم إلا عبارة ٧٨/ عن هذه المعانى اللازمة : فعل ، فى الثلاثى ،
وقد تقدمت مُثلُه ، وانفعل ، وتفاعل ، فى الخماسى ، نحو : انطلق ،
وتدحرج ، واحمر .

وافعل ، نحو : اطمانت ، واقتشعرت ، وافعلنى ، نحو : اسلّمتى ،
افعلل ، نحو : احرنجم ، وافعال ، نحو : احماره السداسى .

المتعدى مانصب مفعولاً به ، أو اقتضاه بواسطة ، إلا أن مانصب
مفعولاً به ، يُقال فيه : متعد (١) مطلقاً ، وما اقتضاه بواسطة لا يُقال فيه
متعد مطلقاً ، وإنما يُقال فيه : مقيد ، فيقال : متعد بحرف جر ،
ويُوصل ما لا ينصب المفعول به إليه بحرف جر ، نحو : ذهب بزيد .
وأصل ما يصل بواسطة أن يلزم الوسطة ، إلا أن تحذف العرب شيئاً
فيحفظ ، نحو : مررت زيدا ، عن ابن الأعرابى ، وعليه يُنشَد :

(١) فى الأصل : متد ، وهو تحريف .

تَمَرُونِ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوْجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ (١)
وقد اطردها في .

«أن» ، نحو ، رَغِبْتَ أَنْ تَنْطَلِقَ ، أى : فى أنك منطلق ،
وفى «أن» ، نحو ، رَغِبْتَ أَنْ تَنْطَلِقَ ، أى ، فى أن تَنْطَلِقَ .

المتعدى ضربان :

متعدى إلى واحد ، نحو : ضرب زيدٌ عمرًا .

ومتعدى إلى أكثر .

فالمتعدى إلى أكثر ضربان : متعدى إلى اثنين ، ومتعدى إلى ثلاثة .

فالمتعدى إلى اثنين ضربان :

داخل على المبتدأ أو الخبر ، وما ليس كذلك .

وما ليس كذلك ضربان :

متعدى إلى مفعولين بنفسه ، نحو : أعطيت زيداً / ٧٩ / درهمًا ،
وكسوت عمرًا ثوباً .

ومتعدى إلى واحد منها بنفسه ، وإلى الآخر بإسقاط حرف الجر ، نحو :
أمرت زيدا الخير ، واخترت زيدا الرجال .

فهذا الباب يجوز فيه الاختصار على أحد المفعولين ، ويمتنع الإلغاء
والتعليق . . .

(١) البيت بغير من تصديده إلى مطلقها :

مَنْ كَانَ الْخِيَامُ بَنَى ظُلُوجَ مَقِيَتِ الْفَيْثِ أَيْتَهَا الْخِيَامُ

وقبل البيت المستشهد به :

أَقُولُ لِمَصْحَبِي وَقَدْ ارْتَحَلْنَا وَدَمَعَ الْمَيِّنُ مِنْهُلِ مَجَامِ

والشاهد فيه حذف الجار مع إعمال الفعل ، وهو ضمير . (شرح المفصل : ٨ : ٨) .

والداخل على المبتدأ والخبر: ظننت ، ما لم تكن تَهْتَسُّ (١) ، وحسبت ، وخلت ، مطافاً ، وعلمت ، ما لم تكن عرفاناً ، ورأيت ، ووجدت ، بمعناها ، وزعمت الاعتقادية ، وصيرت ، وجعلت ، بمعناها .

فهذا الباب لا يجوز فيه الافتصار ، ويجوز الإلغاء والتعليق ، إلا في : صيرت ، وجعلت ، ولا تُنفي مقدّمة في الأمر العام ، ولا يجب التعليق إلا بأن يدخل على المتعول حرف صدر ، كلام الابتداء ، أو أدوات الاستفهام ، أو [ما] (٢) النافية ، نحو : علمت أزيد قائم ، وعلمت أزيد قائم أم عمرو ؟ وعلمت ما زيد قائم ، أو ما هو في حكم ذلك كقولك : علمت أيهم قائم .

ويتنوب المصدر متاب الفعل في الإلغاء ، نحو ، زيد ظني منطلق ، وزيد منطلق ظني ، ولا يتنوب منابه في الإعمال ، ولأجله يتشبع الجمع بينهما في الإلغاء ، ويتحسن إن أضمر ، أو أشير إليه بعند حسن .

والمتعدّي إلى ثلاثة : أعلم ، المتعدية قبل النقل إلى اثنين ، وأرى ، وأنبأ ، ونبأ ، وأخبر ، وخبر ، وحدث ، الثلاث بمعنى : أعلم ، المذكورة .

وما عدا : أرى ، وأعلم ، ونبأ ، منها ، فيه نظر ، فإن المتأخرين ذكروه معها ، راستشهدوا عليها بدليل في حدث منها ، مُحتمل أن يكون الأمر فيه على ما قالوه وعلى غيره .

والأصل فيها / ٨ / التعدّي إلى واحد بنفسه ، وإلى اثنين أحدهما بعن ، والآخر بالباء ، فلا سبيل إلى الخروج عنه إلا بقاطع ، وإلا كان كاذباً في اللغة .

(١) ينى بمعنى : أتهم اتهاماً .

(٢) تكلّة يقتضيا السياق .

فهذه لا يجوز فيها الإلغاء أصلاً ولا التعليق، إلا في «أرى» التي بمعنى :
أظن ، ولا الاقتصار من المفعول الثاني والثالث على أحدهما .

وفي الاقتصار على المفعول الأول منها خلاف ، والصحيح منعه ، وإنما
الاقتصار على الثاني والثالث دون الأول فلا مانع يمنع منه .

باب

يتعدى الفعل أجمع بلا واسطة إلى المصغر ، وظرف الزمان مطلقاً ،
 وظرف المكان المبهم ، والمعدود منه ، لأن المختص منه لا يتعدى إليه ،
 لا تقول : قمت الدار ، ولا ضربت فلاناً الدار ، والحال ، والتميز ،
 نحو : امتلأ الإناء ماء ، وملأت الإناء ماء ، والمشبّه بالمفعول ، نحو :
 يوم الجمعة قمته ، ويوم الجمعة ضربته زيداً ، وبالواسطة إلى المفعول معه ،
 نحو : قام القوم زيداً ، وضربت زيداً عمراً ، والمستثنى ، نحو : قام القوم
 إلا زيداً ، وضربهم إلا زيداً ، والمفعول له في الأصل ، نحو : جئت طمعاً ،
 وضربته أدباً ، على أصح الرأيين .

• • •

والمصدر غلى ثلاثة أقسام : مبهم ، ومعدود ، ومختص .

فالمبهم : النكرة غير الموصوفة ، ولا المضافة ، ولا المحدود بالهاء ،
 نحو : قمت قياماً .

والمعدود : ما فيه هاء التانيث ، نحو : قمت قومة .

والمختص : النكرة الموصوفة ، نحو : قمت قياماً سريعاً ، والمضافة ،
 نحو : ضربت ضرباً شديداً ، والمعرفة ، نحو : ضربت ضرباً / ٨١ /
 الشديداً .

المبهم ، لتوكيد الفعل ، والمختص لبيان نوعه ، والمعدود ، لعدد مرّاته ،
 والاسم الذي يصحب الفعل لهذه المعاني ، مصدر في الأصل ،
 وغير مصدر .

فالمصدر ضربان :

مصدر يلاقيه في الاشتقاق والمعنى ، بجار عليه ، نحو : قمت قياماً ،

وغير جارٍ عليه ، كقوله تعالى (أنبتكم من الأرض نباتاً) (١) .
ومصدر لا يُلاقِيه في الاشتقاق ويُلاقِيه في المعنى ، نحو : ألَبْتُ
حِلْمَةً .

وغير المصدر :

إما : كُل ، وبعض ، مُضافين إلى المصدر ، نحو : ضربته كُلَّ
الضَرْب ، وضربته بِعَظْمٍ الضَّرْب .

وإما إسمٌ لنوع منه ، كَرَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ الْقَرْفَصَاءُ ، واشتَمَلَ
الصَّمَاءُ (٢) .

وإما عَدَدٌ له ، نحو : (فاجلدوهم ثمانين جلدةً) (٣)

وإما وَصَفٌ له ، نحو : ضربته أَيْ ضَرْبٌ .

وإما مَوْصُوفٌ به ، نحو : ضربته ذَلِكَ الضَّرْبُ .

وإما مُضَافٌ إليه المصدر قصداً ، نحو : ضربته سوطاً ، أو
تَضْيِياً (٤) .

• • •

ظَهَرَ الزَّمان ثلاث أقسام :

مُبْتَهَمٌ ، وَمَعْدُودٌ ، وَمُخْتَصَصٌ .

فما كان منه جواباً لـ « كم » فهو معدود ، والعمل فيه كله حقيقة
أو مجازاً ، نحو قولك : سَيرت شَهْرًا وشَهرين ، وسَيرتُ الدَّهْرَ .

(١) سورة نوح : ١٦ .

(٢) الصماء : التي لا منفذ فيها . واشتَمَلَ الصماء ، وهو أن يرد الكساء من قبل يمينه على
يده اليسرى وعاتقه الأيسر ، ثم يردّه من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن ، فيغطيها جميعاً .

(٣) سورة النور : آية ٤ .

(٤) في مَرَجِ الجزولية (ص : ٢٧٥) : « التقدير : ضربة سوط ، وضربة قضيب » .
(م ١٤ - الشلوبي)

وما كان جواباً له « متى » فهو مختص ، وقد يكون العمل فيه كله وفي بعضه نحو : سرت الحميس ، أو السيت .

وما عدا ما ذكر فهو مُبهم ، نحو : مرت وقتاً ، وحيناً .

ثم ظرف الزمان يكون مُتصرفاً منصرفاً ومقابله ، ومُتصرفاً لا ينصرف ومقابله .

ومعنى / ٨٣ / التصرف : أن يستعمل غير منصوب (١) على أنه مفعول فيه ، ولا اعتداد بحرف التحقير في : من بعدك .

وعدم التصرف ألا يوجد إلا منصوباً على أنه مفعول فيه . ومأخذ بمعضه السماع .

ومعنى الانصراف : دخول التنوين ، ومأخذ بمعضه أيضاً كذلك (٢) :

فالأول : كيوم وليلة ، وهو الأصل ، ومقابله : سحر ، معنى .

والثاني : بُكرة ، وغلوة ، على الإطلاق ، وإن كان بعضهم قد قال : إنه لا يكون كذلك إلا إذا أريد به وقت (٣) بعينه ، وليس كذلك .

ومقابله : يكثر ، وسحرا ، وعشياً ، وعشاء ، ومساءً ، وضجوة ، وضجى ، وما أشبهها من تكرات الأوقات ، إذا أريدت معينة ، سوى ما تقدم ذكره .

ظرف المكان : مُبهم ، ومعدود ، ومختص .

فالمُبهم : ما كان لفظه غير مختص بمكان دون مكان :

(١) يشرح المقدمة الجزئية : « متى » التصرف أن يصل غير ظرف .

(الشرح الكبير : ٢٧٨) .

(٢) أى : السماع .

(٣) في الأصل : « يقوم » .

والمختص : بالعكس .

والعدد : ما له مقدار من المسافة .

ولا يتعدى إلى المختص من هذا الباب ما تنصيه على أنه مفعول فيه ،
ويشتمل ظرف المكان على : متمكن ، نحو : مكان ، وموضع ،
وغير متمكن ، نحو : هناك ، فلا اعتداد بتحقيقه بـ « من » ، كما تقدم
في « بعد » :

باب

الحال هو الاسم المنصوب ، الصالح في جواب من سأل «كيف» .

وأصلها أن تكون :

أكرة ، نحو : جاء زيد مسرعاً ، وقد تعرّف ، نحو : ادخلوا
الأول فالأول ، وهذا أكثره في : المصادر الموضوعة موضع الحال ، نحو ،
أرسلها التراك ، وطلبته جهداً .

والأسماء الموضوعة موضع ذلك ، نحو : مررت به وحده / ١٨٣ ،
ومررت بهم ثلاثهم .

وذلك كله يحفظ ولا يقاس عليه .

ومشتقة ، نحو ما تقدم .

وقد تكون غير مشتقة ، نحو : بيئت له حسابه باباً باباً .

وهذا أيضاً محفوظ غير مقبوس عند قوم ، وكلامُ سيويه على
قياسه .

ووصفاً لمعرفة ، نحو ما تقدم .

وقد تكون غير وصف ، ولكن مصدراً في موضع النصب ، نحو :
جاء زيد ركضاً .

وهذا أيضاً محفوظ ولا يقاس عليه .

وقد يكون موصوفاً غير معرفة ، قليلاً ، نحو : مررت بماء (١)
قاعدة رجل (٢) ، ونحو : جاء راكباً رجلاً .
إلا أن هذا مع تأخر الموصوف أقيس .

(١) يريد : بئراً

(٢) أى طولها طول رجل قاعد .

وبعد كلام تام ، نحو ما تقدم .
وقد تكون بعد كلام في حكم التام ، وإن لم تكن ، لأن الأصل فيها
أن تكون بعد كلام تام ، نحو : ضرب زيد قائماً ، لأن أصله : ضرب زيد
إذا كان قائماً ، ونحو :

إنما الميت من يعيش كثيراً (١)

لأن الأصل : يعيش زيد كثيراً ، ثم دخل عليه ما جعله ناقصاً ،
العامل في الحال :

إما فعل ،
أو اسم من الأسماء التي تعمل عمل الفعل ، فيجوز تقديمه على العامل
وتأخيره عنه ، نحو : جاء زيد مسرعاً زيد مسرعاً ، وجاء مسرعاً
زيد ، ومسرعاً جاء زيد .

وكذلك لو قلت : زيد جاء مسرعاً .
ولو قلت : مسرعاً زيد جاء ، وزيد مسرعاً جاء ، بلجاز ، إن لم يمنع
من ذلك مانع . والمانع (٢) من ذلك إذا كان مائة :

للالف واللام ، نحو : زيد الجاني مسرعاً .
أو « أن » ، نحو : يعجبني أن جاء زيد مسرعاً .
أو / ٨٤ / لا يصلح ، نحو : يعجبني قيام زيد مسرعاً .
أو يكون الحال الوار ، نحو : جاء زيد وهو قائم .
وهذا يمنع من من تقديم الحال على صاحبها مطلقاً :

(١) مجزء :

• كاسفا باله قليل الرجاء •

مجهول القائل ، (شرح الأشعثوني : ١ : ٢٤٢) .

(٢) في الأصل : « نحو المانع »

وكذلك إن كان صاحب الحال مجروراً ، نحو : مررت بهند ضاحكة .

فإن كان العامل فيها غير ذلك ، مما فيه معنى للفعل ، ولا يعمل عمل الفعل ، فيما سوى الظروف والمجرور والحال ، فلا يجوز التقديم هناك على العامل ، نحو : في الدار زيد (١) جالساً ، وإن زيداً أمامك ضاحكاً .

بخلاف الظرف والمجرور ، فإنه يجوز تقديمه عليه ، نحو ، زيد في الدار يوم الجمعة ، وذلك ثوب كل يوم .

وتقع الجملة الاسمية والفعلية موقعها مشتملة على ضمير يعود على ذي الحال ، نحو : جاء زيد هو ضاحك ، وجاء زيد يضحك . وجاء زيد قد ضحك .

ويؤكد الارتباط في هذا النحو بالواو ، نحو ، جاء زيد وهو ضاحك ، وجاء زيد ضحك ، وقوله :

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكسر القتلى بها حيين سلت (٢)

إلا في المضارع .

فإن خلت من الضمير لزمت الواو ، نحو : جاء زيد والشمس طالعة ، وجاء زيد وقد طلعت الشمس ، وجاء زيد ولم تطلع الشمس . ولا تخلو الفعلية من الضمير إذا كان فعلها مضارعاً ، إلا أن يكون فعلها ماضياً في المعنى ، نحو : جاء زيد ولم ينقص (٣) أحد . وأوقلت جاء زيد ويضحك عمرو لم يجر .

(١) في الأصل : « زيداً » .

(٢) البيت للفرزدق . والشاهد فيه قوله : ولم يكسر القتلى ، فإن الواو هي واو الحال . ولم يشيموا - يرفهم ، أي لم يبيدوها إلى قربها . وقيل : المراد : لم يلوها . (الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٦٧ ، ديوان الفرزدق : ١٣٩) .

(٣) في الأصل : « ينفس » .

وما جاء من قولهم [قمت] (١)، وأصلك عينيه (٢)، ينبغي أن يتأول على إضمار
مبتدأ.

وإذا كان الفعل في ذلك كله ماضياً لفظاً ومعنى، فلا بد / ٨٥ / معه من
« قد » ظاهرة، نحو: ملئقدم، أو مقلدرة، نحو قوله (أرجاعوكم
حصرت مبدورهم) (٣).

(١) تكملة يقتضيا السياق.

(٢) في شرح مقنة الجزولية الصغير: «والتقدير: وأذا أصلك عينه».

(٣) سورة النساء: ٩٠.

باب

الابتداء : جعل الاسم أول الجملة معنى مستنداً إليه [الخبر] ، وبه يرتفع المبتدأ ، ويرتفع الخبر بالمبتدأ ، بشرط التعرية من العوامل اللفظية . ويكون المبتدأ معرفة ونكرة .

فالمعرفة بلا شرط ، والنكرة بشرط

منها :

الاعتماد على حرف نفي أو استفهام ، أو ظرف أو مجرور معرفين ، هما (١) ، الخبر ، نحو : ما رجل في الدار ، وأرجل في الدار؟ وفي الدار رجل ، وأمامك إنسان .

ومنها : الاختصاص بأي وجه كان ، نحو (ولعبت مؤمن خير من مشرك) (٢) ، ورُجِّل خير من مُربّة (٣) ، وجلس في المسجد خير من جلوس في السوق .

ومنها : العموم لفظاً ومعنى ، نحو : كل أحد يفعل هذا ، وقوله : ثمرة خير من جرادة (٤) ، ورجل خير من امرأة .

ومنها : كون الكلام في معنى كلام آخر لا يخل بعناه كون الاسم نكرة فيه ، نحو : شرُّ أهرّ ذا ناب (٥) وشيء ما جاء بك إلى

(١) في الأصل : « هي هو » .

(٢) سورة البقرة : ٢٢١ .

(٣) في الأصل : « امرأة » .

(٤) قول مأثور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهو : حطني عن مالك عن يحيى ابن سعيد : أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها محرم ، فقال عمر لكمب : تعال حتى تحكم ، فقال كمب : درهم . فقال عمر لكمب : إنك لتجد الدرهم ، ثمرة خير من جرادة (كتاب الحج : ١ ، ١٦٦ ، موطأ مالك) .

(٥) في الأصل : « شرماً » . وفي سيبويه (١ : ١٦٦) . « وأما قوله : شيء ما جاء بك ، يحسن وإن لم يكن على فعل مضارع ، لأن فيه مع : ما جاء بك إلا شيء » .

حجة (١) عُرقوب ، أى : ما أهر ذا ناب الاشر ، وما جاء بك الى حجة (٢) عرقوب الاشئ .

ومنها : أن يكون فى النكرة معنى الدعاء ، نحو قوله : أمت فى الحَجَر لافيك (٣) .

إلا أن هذا محفوظ .

رخب المبتدأ مفرد ، وجملة :

فالمفرد ثلاثة أقسام :

قسم هو المبتدأ : ويتقسم قسمين : جامد ، نحو : هذا زيد ، ومشتق نحو : زيد قائم ، ويلزم ٨٦ / الضمير فى المشتق :

وقسم أقيم مقام شئ هو المبتدأ مبالغة فى التشبيه ، نحو : زيد الأسد شدة ، وزيد زهير شعراً .

وقد يكون معه (١) لافيه ضمير يعود على المبتدأ ، نحو : أبو يوسف أبو حنيفة شيوخه ، وقد لا يكون .

وقسم معمول لما هو المبتدأ موقعه ، وهو الظرف والمجرور ، ويلزم فيه ضمير يعود على المبتدأ ، نحو : زيد أملك ، وزيد فى الدار ، لأنه نائب مناب : كائن أو مستقر .

والجملة ، إما اسمية ، وإما فعلية ، وكلتاها لابد فيهما من ضمير : لفظاً ، نحو : زيد قائم أبوه ، وزيد أبوه قائم .

(١) كذا فى الأصل .

(٢) كذا فى الأصل .

(٣) قول مأثور عن العرب : أمت فى حجر لافيك ، معناه اعوجاج فى حجر لافيك ، وجمله سيبويه إخباراً محضاً ، وقال المنبر : إنه خبر مراد به الداء كأنهم قالوا : جعل الله فى حجر أمتنا لافيك . (سيبويه : ١ : ١٦٦) .

(٤) فى الأصل : « ما » .

أونية ، نحو : زيد قام ، وزيد ضرب .
 أو ما يقوم مقام الضمير من إعادة لفظ المبتدأ ، نحو (الحاقة)
 ما الحاقة (١) ، و (القارعة ما القارعة (٢) .
 أو إشارة إليه ، نحو : (إنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ
 كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا (٣) .
 أو عموم ، وذلك في باب : نعم ، وبش ، وحب ، نحو :
 نعم الرجل زيد ، وبش الرجل عمرو ، وحب الرجل زيد .
 إلا أن تكون الجملة في المعنى نفس المبتدأ .
 فلا تفتقر إلى شيء من ذلك ، نحو قوله : أفضل ما قلت أنا والنبيون
 من قبلي : لا إله إلا الله (٤) . ونحو : (قل هو الله أحد) (٥) .
 وربما حذف الضمير للعلم به ، نحو قولهم : السَّمْنُ مَسْنُونٌ
 بلسانهم ، أى منه .
 كما أنه يُحذف المبتدأ مرة ، والخبر أخرى ، للدلالة السياق عليه .
 فمحذوف المبتدأ ، نحو / ٨٧ / قوله : (لَا يَغْرَتُكَ قَلْبُ الَّذِينَ كَفَرُوا
 فِي الْإِلَادَةِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ) (٦) ، وكقوله : (قل أفأنبئكم بشر من ذلكم
 النار) (٧) :

(١) سورة الحاقة : ٢٤ ، ١ .

(٢) سورة القارعة : ٢٤ ، ١ .

(٣) الإسراء : ٣٦ .

(٤) حديث شريف : أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون

من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له . (كتاب الحج : ١ : ٤٢٢ ؛ الموطأ لمالك) .

(٥) سورة الإخلاص : ١ .

(٦) سورة آل عمران : ١٩٦ : ١٩٧ .

(٧) سورة الحج : ٧٢ .

وحذف الخبر ، كقولهم : لولا زيد لذهب عمرو ، لأنه في معنى قولك : لولا زيد موجود ، وإن لم تنطق به .

والمبتدأ مرتبته التقديم على خبره ، نحو : زيد قائم . ثم قد يوضع في غير موضعه ، نحو : أتممى أنا ؟ وقد يلزم الأصل .

وقد يلزم الفرع لزوم الأصل إذا كان المبتدأ : ضمير الشأن ، نحو : هو زيد قائم .

أو متضمناً معنى حرف له صدر الكلام ، نحو : من ذهب ؟

أو مضافاً إلى ما تضمنه ، نحو : غلام من ذهب ؟

أو كان الخبر محذوفاً والمبتدأ لا يلزم تأخيرُه عنه ، نحو : لولا زيد لذهب عمرو .

أو كان تقديم الخبر يرفع عنه لبساً بين معنيين ، نحو : أخوك زيد ، إذا أخبرت عن الأخ بزيد ، فلا يجوز تقديمه لأنه يلتبس بقولك : زيد أخوك ، إذا أخبرت بالأخ عن زيد ، وهما معنيان .

أو كان الخبر قد حكم له بحكم ما يجوز فيه التقديم ، نحو : الذي يأتيني فله درهم .

أو كان قد دخل عليه ما لا يتقدم في صدر (١) الكلام ، نحو : ما زيد إلا قائم ، لأنك لو قدمت الخبر هنا لجاءت « إلا » في صدر الجملة أصلاً .

ومنه التزم تقديم المبتدأ إذا كان مشبهاً بالخبر ، نحو قولك : زيد عمرو ، إذا كان عمرو مشبهاً به ، فلا يجوز فيه التقديم لئلا يلتبس بأنه المشبه بزيد . أو كان خبراً عنه بفعله ، نحو : زيد قام ، وزيد ضرب / ٨٨ / .

(١) في الأصل : « مصدر » .

وربما أجازوا تقديم الخبر في هذا ، إذا أظهرت صورة المضمرة في
الفعل ، نحو : قاما أخواك ، ضرباني أخواني (١) ، في أحد وجوهه ، لكنه قليل .
وقد يلزم إخراج الخبر عن أصله ، وذلك إن كان مفرداً فيه معنى
الاستفهام ، نحو : أين زيد ؟ وكيف زيد ؟ وكان ظرفاً .

ولا مسوغ للابتداء بالنكرة إلا :

تقديمه عليها ، نحو : في الدار رجلٌ .

أو كان المبتدأ هو « أن » المفتوحة وما عملت فيه ، نحو : صحيح أنك
منطلق ، وعندى أنك ذاهب ؛

أو كان في المبتدأ ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو : على التمرة
مثلها زيد .

أو كان الخبر محذوفاً والمبتدأ نكرة لا يبتدأ بها ، إلا أن يتقدمها ظرف
أو مجرور هو خبر لها ، نحو : مررت بثلاثة : رجل وامرأة وحمار ،
إذا رفعها على الابتداء .

(١) في الأصل : « ضربني يا أخواك . »

(٢) أي الخبر .

باب

إذا ذكر اسمٌ وذكّر بعده فعلٌ، أو اسمٌ يعمل عمله، تناول ضميره ،
أو الملائس لضميره ، مرفوعاً ، كان تناوله ، بواسطة أو بغير واسطة ،
وتجب الرفعُ بالابتداء في الاسم الأول ، نحو : زيدٌ قام ، وزيدٌ كفى به ،
وزيدٌ قام به أبوه ، وزيدٌ كفى بأبيه ، وكذلك : زيدٌ ضرب ، وزيدٌ
ضرب به ، وزيدٌ ضرب أخوه ، وزيدٌ ذهب ، وبأبيه .

وإن تناول الضمير ، أو ملابسه ، على الوجهين المذكورين ،
منصوباً ، وحيل بين الاسم والفعل بحرف لا يعمل ما بعده فيما قبله ،
وذلك كأدوات الاستفهام أو أدوات الشرط ، أو كان التناول الضمير
نفسه ، لا يعمل فيها / ٨٩ / لذاته ، أو لعرضٍ عرض خبر ما ذكر ، أو
وتجب له ذلك ، وتجب الرفع بالابتداء أيضاً ، كقولك : زيدٌ هل ضربته ؟
أو هل مرتّ به ؟ وزيدٌ هل ضربت أخاه ؟ أو هل مرتّ بأبيه ؟
وزيدٌ إن أكرمت أكرمك ، وإن أكرمت أباه أكرمك ، وزيدٌ
دراكه ، أو دراك إياه ، وزيدٌ الذي ضربته ذاهب ، أو الذي
ضربت إياه .

وإن كان قبل الاسم حرفٌ لا يليه إلا الفعل ، فالتنصب ، وإن
زيداً ضربته ضربك : أو لا زيداً ضربته .

وإن ارتفع فعل الفعل لا على الابتداء ، نحو رواية من روى :

• لا تمجزعني إن متّمتساً أهلكتك (١) •

(١) عجزه :

• وإذا هلكت فمتد ذلك فاجزعي •

وهو الشعر بن تولب . والشاهد فيه نصب « متّمتساً » بعد إن ، بإضمار فعل ، تقديره :
إن أهلكت متّمتساً أهلكتك ، ويجوز رفع « متّمتس » فيقال : إن متّمتس أهلكتك ، على تقدير :
إن هلكت متّمتس ، ولا بد من تقدير فعل له ، فاصب وإما رافع . (شرح المفصل : ١ : ٨٢) .

بالرفع ، والتَّصْب هو الوجه ، وهذا قليل .

وإن كان قبل الاسم حرفٌ ، هو أولى بأن يَكِله الفِعل منه بأن يَكِله الاسم ، كالاستفهام ، أو « ما » ، أو « لا » النافيتين ، على خلاف في هذين نحو : أزيداً ضربته ؟ وما زيدا ضربته ، ولا زيدا أكرمه ، ولا عمراً أمنتَه .

وإن كان في الفِعل معنى الطلب ، أمراً ، نحو : زيدا اضربه ، أو تنهياً ، نحو : زيدا لا تضربه ، أو عطيف على جملة فعلية ، نحو : قام زيد وعمراً ضربته ، ولم يكن هناك ما يوجب الرفع بالابتداء ، نحو : قام زيد وإذا عمرو يضربه بكراً ، أو يختار معه ، نحو : قام زيد وأما عمرو فضربه ، كان التَّصْب أولى :

وبعضهم يُسَوِّي بين الرفع بالابتداء والتَّصْب بإضمار فعل ، مع « ما » و « لا » النافيتين ، أو يقرب أحدهما من الآخر ، ويجوز في ذلك السوية والتَّصْب ، والتقريب أولى في ذلك من المساواة .

وإن عُزِيَ / ٩٠ / من ذلك كَلَّةٌ إلا أنه عطفت على جملة ذات وجهين . ولم يكن هناك ما يُوجب الرفع بالابتداء واختياره ، نحو : زيد ضربته وعمراً أكرمه ، استوى الرفع والتَّصْب ، وكان ذلك يحسب ما يُحْمَل عليه من الجملة الصغرى والكبرى .

وبعضهم يَمْنَعُ الحَمْلَ على الجملة الصغرى في نحو هذا ، لأنه لا ضمير في الجملة المعطوفة عائد على « زيد » ، الذي الجملة الصغرى خبر عنه ، من أجل أنَّ المعطوف عليه في معناه ، والأولى المعطوف عليها هنا خبرٌ عن « زيد » ، فالثانية المعطوفة يتبني أن تكون خبراً عنه ، ولا يَصَحُّ كونها خبراً عنه إلا بضمير يكون فيها يعود عليه .

فعل مذهب هؤلاء إنما كان مِثَالُ العطف على جُملة ذات وجهين ،
الذى يَسْتَوِي فِيهِ الرِّفْعُ والنَّصْبُ : هُنْدُ أَمْرُهَا وَزَيْدُ ضَرْبَتِهِ عِنْدَهَا .
وهذا مذهبُ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ سَيِّوِيهِ ، وَهُوَ
الصَّحِيحُ .

وإنْ عُرِّيَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ كَانَ الرِّفْعُ أَوْلَى ، وَجَارِزُ النَّصْبِ ، نَحْوُ :
زَيْدُ ضَرْبَتُهُ .

باب

الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، بالنسبة إلى تقديم الخبر عليها ، أقسام :

فكان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، قيسم .

وما زال ، وما قىء ، وما برح ، وما انفك ، قسم .

وليس ، قيسم .

ومادام ، قيسم .

« فكان » ، لاقران مضمون الجملة بالزمان الماضي .

واختلف فيها ، هل هي دالة على الحدوث مع الزمان « أو مجردة للدلالة على / ٩١ / الزمان .

والأظهر أنها مجردة ، والدليل على ذلك الأمر والنهي .

ولا يصح توجيهها إلا على الأحداث .

وربما دخلها معنى « صار » ، كقوله :

بَيْتُهُمْ قَفَرٌ وَالْمَطْيِيُّ كَانَهُ

قطعا الحزن قد كانت فراخا بيوضها (١)

ونجى زائدة ، كقوله :

(١) البيت لابن أحر ، ويزوى :

أرهم صبيلا والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

والشاهد فيه : قد كانت ، حيث جاءت بمعنى : صارت . (شرح المفصل : ٧ : ١٠٢) .

سَراة بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي

على كَانَ المَسْوْمَةِ العِراب (١)

وكقولهم : ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب الكُمَّلَة « من بني عَبَس
لم يُوجد كان مثلهم » وإن من أفضلهم كان زَيْد .

ومكتفية لحدث ، كقولهم : كان الشنَاءُ وكان المطرُ ، فتخرج
بهذا الوجه .

وخروج الزائدة من هذا الوجه ومن الوجه الذي قبله ، فيه خلاف .
أصبح ، وأمسى ، وأضحى (١) ، كل واحدة منها لاقران كرون
مضمون الجملة بالزمان الذي يشاء كما في الحروف ، وهو الصَّبَاح ،
والمُسَيِّ (٢) ، والصُّحَى .

وقد قيل : إن « أضحى » للضحى وللصبح معاً .

ويدخلها معنى « صار » كقوله :

أَصْبَحْتُ لَا أَمْلِكُ السَّلَاحَ وَلَا

أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِذْ نَقَرَا (٣)

وكقوله أيضاً :

ثُمَّ أَصْبَحُوا لَعِيبَ الدَّهْرِ بِهَمٍّ

وكذلك الدهرُ حالاً بَعْدَ حالٍ (٤)

(١) مجهول القائل ، والشاهد فيه : على كَانَ المَسْوْمَةِ ، حيث جاءت « كان » زائدة
بين الجار والمجرور ، وسراة : جمع سار ، كقاضي وقضاة ، وتسامي ، أصله ، تناسي ،
وهو من السمو ، والمسومة ، هي الخيل ، والعراب : الخيل العربية (شرح المفصل : ٧ : ٩٨) .

(٢) سقطت « أضحى » من الأصل .

(٣) بأنضم والكسر .

(٤) البيت ثربيع بن ضبع القزاري ، وهو أسد المعربين ، ويقال إنه ذيف على مائتي عام .
والشاهد فيه مجيء أصبحت بمعنى : صرت . (سيبويه : ١ : ٤٦) .

(١٥٣ - الشلوبي)

وكقوله أيضاً /٩٢/ :

وكنيت به أكنيتي فأمسيت كلما

كنيت به فاضت دموعي على تحري (١)

ونجى للدخول في الأزمنة المذكورة فتخرج ، كقولك للقوم :
أصبحتم كم تناهون وأمسيتم كم تعملون .

ظل ، لمصاحبة الصفة للمرصوف نهاره ، وبات ، ليلته .

ونجى « ظل » بمعنى : صار ، كقوله تعالى : (ظلّ وجهه
مُسوداً (٢) ، و (فظلمتم تفككهون (٣)) . كذا قالوا .

ومحتمل عندي أن تكون « ظل » في الايتين على باها ، لأن أكثر
نصرفاتهم وأخبارهم إنما هي في النهار ، فحجى ذلك

ونجى « بات » مكثفة ، كعرس ، كقوله :

وبات وبات له ليلته (٤)

صار ، لانقلاب الشيء من حالة لم يكن عليها ، وأصلها بمعنى :

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي ، والشاهد فيه مجي « أمسى » بمعنى : صار :

(الدور المومع : ١ : ٨٣) .

(٢) الشاهد فيه مجي « أمسى » بمعنى : صار .

(٣) سورة النحل : آية ٥٨ ؛ سورة الزخرف : آية ١٧ .

(٤) سورة الواقعة : ٦٥ .

(٥) هو من الوافر ، وتماهه :

• كليله ذي العائر الأرملة •

قاله امرؤ بن عائس ، بالنون ، الصحابي ، والبيت من قصيدة أولها :

تطاول ليلاك بالإثم ونام الخيل ولم ترقد

والإثم : موضع ، والخيل : الخيل من الموم والأحزان ، والعائر : هو الذي تدفع

به العين . والشاهد فيه : « بات » حيث استعملها تامة (حاشية الصبان : ١ : ٢٣٦) .

انتقل ، فتعدت إلى تعدتها ، كقولك : صار زيد إلى حالة غني ، وكقولك : صار زيد إلى البادية ، أي انتقل إليها .

وما جاء بمعنى « صار » عميل عملتها ، وذلك ستة أفعال :

اثنان لا يخرجان عن مَوْردهما ، وهما : جاءت ، في قولهم : ما جاءت حاجتك ؟ وفعلت ، في قولهم : أرهف شفرته حتى فعدت كأنها حربة (١) .

والأربعة : عاد ، وآمن ، وغدا ، وراح .

ولا يمتنع أن تكون : غدا . وراح ، من هذا الباب ، وإن لم يكونا بمعنى : صار ، لأنه لا فرق بين : غدا ، وراح ، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى . إذ كان كل واحد منهما معناه الكون في الزمان الذي يشاركه في الحرف ، فكما أنك إذا / ٩٣ / قلت كان زيد في المساء ، أو الصباح ، أو الضحى ، أو الضحى ، لم يستقل دون خبره ، وإنما حدث أفعال هذا الباب ألا تستغنى بالاسم الذي بعدها عن الخبر .

كذا قل سيبويه ، فينبغي أن تكون : غدا ، وراح ، وإن لم يكن معناها : صار ، كأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وإن لم يكن معناها : صار ، لأن معناها كان في الغد والرواح ، كما أن معنى : أمسى ، وأصبح ، وأضحى ، كان في المساء ، والصباح ، والضحى ، والضحى .

ما زال ، وأخواما ، لمصاحبة الصفة للموصوف مذ أمكن أن يكون قابلاً لها ، وتنفى ماضيه « ما » ، و« لم » ، وغير ماضيه « لا » ، و« لن » . ويجوز حذف « لا » معها ومع غيرها إذا كانت جواباً لقسم .

وما دام ، لمصاحبة الصفة للموصوف في الحال ، و« ما » معها مصدرية ، لذلك نحتاج إلى ضمير في كونها كلاماً ، نحو لا أكلمه ، في قولك : لا أكلمه مادام زيد قائماً .

(١) شرح المفصل : (٧ : ٩٠) .

[ليس] (١) ، لانتهاء الصفة عن الموصوف في الحال ، إذا لم يتقيد الخبر
بزمان ، فإن تمسك (٢) بزمان أي زمان ، كانت نعتة ، كقولهم ، ليس
: خلقت الله مثلهم .

وأجاز سيويه : ما زيد ضربته ، حجازية ، بمعنى : ليس زيد ضربته .

وأجاز ابن السراج (٣) : ليس زيد يقوم غدا .
وهو على قياس ما أجاز سيويه من : ليس زيد ضربته .

فقسم «كان» يجوز فيه تقديم الخبر على العامل ، إن خلا من معنى
الاستفهام ، نحو قائماً كان زيد ، ما لم يمنع من ذلك مانع ، نحو : يعجبني
إن كان زيد قائماً . ويجب إن كان فيه (٤) ، /٩٤/ ، كقولك : كيف
كان زيد وأين كان زيد ؟

وإن كان المبتدأ معه ضمير يعود على شيء في الخبر وجب تقديم الخبر
وتوسطه ، نحو : على النمرة كان مثلها زيدا ، أو كأن على النمرة مثلها
زيد ، ولا يجوز : كان مثلها زيدا على النمرة ، لثلاث يتقدم المضمرة على
الظاهر في غير الموضع الذي سُمح فيه بذلك .

وليس ، يجوز فيها ما جاء في «كان» عند التقديم ، نحو : قائماً ليس
زيد ، ولا يتقدم خبرها عليها عند التأخير .

وما زال ، وأخواتها ، لا يتقدم خبرها عليها ، لمكان «ما» ، نحو : قائماً
ما زال زيد ، إلا عند ابن كيسان (٥) ، رحمه الله ، وليس يخالف في أن «كان»

(١) تكله لا يستقيم الكلام بدونها .

(٢) مر التعريف به .

(٣) أي : إن كان في الخبر معنى الاستفهام .

(٤) ابن كيسان ، هو : محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أبو الحسن النحوي ،

قيل أنه مات سنة ٣٢٠ هـ . (بغية الدعاة : ٧ : ١٩) .

إلى « صار » لا يتقدم خبرها على « ما » إذا نفيت بها (١) .
وما دام ، لا يتقدم خبرها عليها اتفاقاً ، لكونها صلة لـ « ما » ، نحو :
قائماً لا أكلمك مادام زيد ، ولا أكلمك قائماً مادام زيد .

وجواز توسط [الخبر] (٢) عام في جميعها ، نحو : كان قائماً زيد
وكذلك الباقي ، إلا ما منع فيه مانع ، نحو : كنت قائماً .

وكلها لا يكون اسمه مبتدأ فيه معنى شرط أو استفهام ، فلا نقول في قولك
« مَنْ زيد؟ متفهماً » : كان من زيد؟ ولا في قولك « من يكرمني أكرمه » :
كان من يكرمني أكرمه ، بالجزم ، على أن تكون « مَنْ » اسم « كان » ،
ولكن إن جعلتها مبتدأ ، وفي « كان » ضمير الزمر والشأن ، جاز ، فإن
أردت أن تكون « مَنْ » اسم « كان » أزلت منها معنى الشرط .
ورفت ٩٥ / الفاعلين ، « وَمَنْ » موصولة .

ولا تدخل على مبتدأ وخبره جملة لانحمال الصديق والكذب ،
لخلاف معناه معناها ، نحو قولك : زيد هل ضربته ؟ أو : زيداً ضربته ؟
لا نقول : كان زيد هل ضربته ؟ ولا : كان زيداً ضربته ؟ فإن وافقه
جاز ، كقوله :

• وَكُونِي بِالسَّكَّارِمِ ذَكْرِي (٣) •

ولا على المبتدأ الذي خبره مفرد فيه معنى الاستفهام سوى « كان »
إلى « صار » ، وفي حكمها : ما زال ، وأخواتها ، ولبس ، فيحن
أجاز فيها تقديم الخبر عليها .

(١) عبارة القانون : « وليس يخالف في أن كان إلى صار لا يتقدم خبرها عليها
إلا إذا نفيت بها » .

(٢) تكله يستقيم الكلام بها .

(٣) البيت مجهول القائل ، ونعناه :

• ودل دل ما جده صناع •

والشاهد فيه دخول « كان » على مبتدأ خبر عنه بجملة طلبية . (الدرر اللوامع : ٨٣) .

وما أوجه الالتباس بين معنيين من تقديم المبتدأ على الخبر لا يجب
في هذا الباب إن ظهر الإعراب في أحدهما ، نحو : كان موسى أخاك ،
لارتفاع الالتباس .

ولا يدخل على المبتدأ الخبر عنه بالماضي إلا ما يناقض (١) معناه
المضي منها ، والمناقض « مادام » لما تقدم من معناها ، وما زال ،
وأخوانها ، لأنها تعطى الحال الدائمة .

(١) في الأصل : « ما لا يناقض » . وما أثبت من القانون (ص : ٣٤) .

باب

الذى استحقته « إن » وأخواتها يشبهها بالأفعال المتعدية .
 أن رفعت أحد الاسمين اللذين كانا مبتدأ وخبراً ، ونصب الآخر .
 وأن حذف من مضعفها ، سوى « لعل » ، تنخيفاً .
 وأن لحقتها مع ضمير المتكلم نون الوقاية ، على نحو ما مضى مفصلاً .
 إلا أنه قدّم فيها وجوباً (١) ما أصله أن يتأخر في الفعل يتبعها ،
 على أن عملها غير متأصل .
 كل مبتدأ لا يكون سم « كان » لا يكون اسماً ٩٦ / ل « إن » ، وما أوهم
 خلافت هذا نحو قوله :

∴ إن الرياضة لا تنصيبك للشيب (٢) .

مأول :

ولا تدخل أيضاً على المبتدأ الذى خبره مفرد فيه معنى الاستفهام ،
 نحو : أين زيد ؟

ولا يجوز تقديم الخبر فيها ولا توسطه ، بر ، بخلاف « كان » ، إلا أن
 يكون ظرفاً فيكون المتوسط .

وهذه الحروف إذا أدخلت عليها « ما » جاز فيها عند قوم من النحويين
 الإعمال ، والإلقاء أحسن ، والعمل عندهم في : « إن » ، وأن ، أضعف منه
 في أخواتها .

(١) في الأصل : « وجوباً من النصب » . وما أثبتنا من القانون (ص : ٣٤) .
 (٢) صدره :

• ولو أصابت لقالت وهى صادقة •

والبيت الجميع منقول بن الطماح الأسدي . وهو من البسيط . لا تنصبك : لا تنصبك .
 فهى وقع خبر الأن ، وفيه خلاف . (الخزائن البغدادي : ٤ : ٤٩٥ ، أمالي ابن الشجري : ١ :
 ٣٣٢ ، المفصليات ، ٢٤٤) .

وقد صر مسيو به الإعمال في ذلك على موضع السماع ، وهو : ليت ،
نحو قوله :

∴ ألا ليتما هذا الحمام لنا (١) ∴

وكلها لا تدخل على أخبارها ، ولا على أحوالها المقصود بينهما وبين
أخبارها ، ولا على مفعول خبرها المتقدم عليه ، ولا على الفاصل (٢) بين
اسمها وخبرها ، اللام ، ، سوى « إن » ، نحو : إن زيدا لقائم ،
وإن في الدار لزيدا ، وإن زيدا لطعامك آكل ، وإن زيدا لهو الظريف .

و ندخول « اللام » على الخبر شرطان :

أن يبقى على أصله غير والٍ له « أن » ، نحو ما ذكر .

و ألا يكون فعلا ماضيا ، نحو : إن زيدا لقائم .

وعلى الاسم شرط واحد ، هو ألا يلي « إن » ، نحو ما ذكر .

وعلى مفعول الخبر شرطان :

الأ يلى « إن » ، فلا يجوز : إن ليتك زيدا واثق .

وأن يكون متقدما على عامله مع ذلك ، نحو : إن زيدا لهلك واثق .

فإن قلت : إن زيدا آكل طعامك ، وإد زيدا واثق / ٩٧ / ليتك ،
لم يتجزأ .

واختلفوا في :

جواز : إن زيدا لتريك واثق . وإن زيدا لطعامك لا آكل .

(١) البيت :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

وهو من البسيط ، قاله النابغة الذبياني ، والشاهد فيه ، ليتما هذا الحمام ، حيث يجوز إعمال

« ليت » بعد دخول « ما » الكافة وإعمالها . (حاشية العبدان : ١ : ٢٨٤) .

(٢) في الأصل : « الفعل » .

والعطف على الموضع ، في نحو : إن زيدا قائم وعمر .
والرفع في الابتداء وإضمار الخبر تنفرد به « إن » ، ولكن عند الجمهور .

ويشركها « أن » عند سيويه .

وفي العطف على الموضع خلاف ، فالشهور أنه يجوز بعد الخبر ، نحو ما مثل به ، ولا يجوز قبله ، نحو : إن زيدا وعمر أ ، وإنك وزيدا قائمان .

وقيل : إنه لا يجوز على الإطلاق ، وهو الصواب .

وقيل : إنه جائز على الإطلاق .

وقيل : إن ظهر الإعراب في المعطوف عليه فيجوز بعد الخبر ولا يجوز قبله ، كما تقدم ، وإن لم يظهر جاز مطلقاً ، نحو : إنك قائم وزيد ، وإنك وزيد قائمان .

وسمع سيويه : إنك وزيد قائمان ، لكنه عنده شاذ .

وحكم العطف على المضمرة في أخبارها من مسائل باب العطف .

إن المذكورة ، التي خُففت وأُعملت ، فحكمها حكم النقيضة ، نحو : إن زيدا لقائم .

وحيث خُففت وأُغيت ووايتها الأسماء فابتداءات ، ووجب إثبات اللام .

نحو : إن زيدا لقائم ، فرقاً بينها وبين النافية .

وكذلك جز حذفها في قراءة من قرأ : (وأخير دعواهم أن الحمد

لله رب العالمين) (١) إذ أمن اللبس هناك .

(١) سورة يونس : ٨٠ .

في فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ (١)

رإد وليتها الأفعالُ فُصلَ بينها وبينها (٢) بحرف تنقيس ، أو نفى .
أو توتُّع ، إن أمكن ذلك فيه ، وإلا لم يُفصل ، كقوله [نعالي] : (وَأَنْ
ليس للإنسان إلا ما سعى) ، (٣) ، وكقولهم : أما أن جِزَّاك الله خيراً ،
فيمن فتَّع ، وهذا في السعة .

وأما في الضرورة فيجوز ألا يُفصل في موضع الإمكان ، كقوله :
فَلَمَّا رَأَى أَنْ تَمَرَّ اللَّهُ مَالَهُ وَأَثَلَتْ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَقَاقِرَهُ (٤)
وما بعدها ، إذا كانت ملغاة عنه ، من الأسماء والأفعال ، في موضع
خبرها ، واسمها محذوف لفظاً بوجود تقديرها .

هذا معنى الإلغاء / ٩٩ / عند الجمهور ، بخلاف المكسورة . فلأنها ملغاة
لفظاً وتقديراً بحرف من حروف الابتداء . وأجاز سيبويه أن تكون
الفتوحة ملغاة لفظاً وتقديراً ، إذا خُففت كالمكسورة .

(١) قتله الأعشى بن ميمون . والشاهد فيه قوله : أن هالك كل من يحفى ، حيث
خففت « أن » المفتوحة ، وقوله : « هالك » ، خبر مقدم ، وكل ، مبتدأ مؤخر ، وكل ،
مضاف ، ومن مضاف إليه . ويحفى ، جملة لا محل لها من الإعراب صلة « من » . وتقدير الكلام :
أنه ، أي الحال والشأن كل من يحفى ويبتدل هالك ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر « أن »
الخفيفة من التثنية . (الإصناف في مسائل الخلاف : ١٩٩) .

(٢) في الأصل : « وبين » .

(٣) سورة النجم : ٣٩ .

(٤) البيت للناطقة الذبياني ، ويليه :

أَكْبَ عَلِ فَأَسَ يَحْدُ غَرَابِهَا مَذْكُورَةٌ مِنَ الْمَسَاحِلِ بِاتَرِهِ

والشاهد فيه قوله : أن تمر الله ، حيث لم يفصل بين « أن » الخفيفة والفعل للضرورة ،
فإن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وتمر : فعل ماض ، ولفظ الجلالة : فاعل ،
ومال : مفعول به ثمر ، ومال : مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل المنحصر
وناعله في محل رفع خبر « أن » . (شرح ابن عقيل ١ : ٢٨٦) .

وفي «لعل» لغات : لعل ، عل ، لعن ، عن ، لأن ، أن .
 قل : . . . عل أن أتقدما (١)
 وقال أبو النجيم :

.. اغدُ لعنًا في الرّهان تُرسله (٢) .

وقال :

ألا يا صاحبي قفًا لعنًا نرى العرصات أو أنثر الخيام (٣)
 وقال : . . . لأننا . تبكى الديار كما تبكى ابن حيدام (٤)
 وحكى : إيت السوق أنك تشتري لنا شبتنا .
 والفرق بين «أن» «الاصبة للفعل» والناصبية للأسم المخففة : أن الخففة

(١) البيت لنافع بن سعد الغنوي ، وهو :

ولست بلوام على الأمر بعدما يفوت ولكن حل أن أتقدما

والشاهد فيه قوله : عل ، حيث جاء ساقط اللام الأولى التي في «لعل» ، وهي لغة .
 (الإنصاف : ١ : ٢١٩) .

(٢) البيت لأبي النجم المعجل . والشاهد فيه : لعن ، على أنها لغة في : لعل .

(جميع الجوامع : ١ : ١٣٤) .

(٣) البيت مطلع قصيدة لفرزدق يمدح بها هشام بن عبد الملك ، ولكن روايتها في الديوان
 (ص : ٢٧٥) :

الستم عاجبين بنا لعنا نرى العرصات أو أنثر الخيام

وعاجبين : مائلين : وأعرصات : جمع عرصة ، وهي وسط اندار ، أي الساحة .
 والشاهد فيه : «لنا» وهي لغة في : لعل . (الإنصاف : ١ : ٢٢٥) .

(٤) تمامه :

هوجا على الطلل المحيسل لأننا تبكى الديار كما تبكى ابن حذام

والبيت لامرئ القيس ، هوجا : اعطفا وواحدكما . والحيل : الذي أتى عليه حول فتير .
 وابن حذام : رجل ذكر الديار قبل امرئ القيس .

وبروى : ابن حذام ، وابن همام ، والشاهد فيه : لأننا ، لغة في : لعنا .
 (الديوان : ١١٤) .

المذكورة لا يعمل فيها إلا في فعل تحقيق كـعَلِمْتُ ، وما في معناه (١) ، وأنها لا (٢)
 تنجى بعدها إلا جملة ابتدائية ، والناصب للفعل عكسها .

وتنجى « أن » :

تفسيرية كقولهم : أمرته أن قم ، إذا لم تُقدّر حذف الخبر .

وزائدة ، نحو قوله : (فامّا أن جاء البشير) (٣) ، وكقولهم :
 والله أن أو جئتني لأكرمك .

« وتنجى » « إن » : شرطية ، نحو : إن قام زيد قام عمرو .

ورائدة ، كقوله :

وما إن أرى عنك العماية تنجلي (٤)

وبمعنى : ما ، قوله تعالى : (فيما إن مكناكم فيه) (٥) .

لكن ، إذا خُفّضت لم تعمل ، في المشهور .

وحكى عن يونس (٦) إعمالها .

إلا أني أراه في أصل كتاب ، وإنما هو عندي من حكاية الأستاذ ١٠٠

أبي زيد (٧) السهيلي ، عن ابن الرّمّك (٨) .

(١) زيد بعد هذه الكلمة : « والفعل الذي ذكرناه إذا ولّيتها فل بحسب ما تقدم » .

ولا معنى لهذه العبارة هنا .

(٢) سورة يوسف : ٩٦ :

(٣) الكلام عن « إن » هنا لابد أن يكون مسبقا بغيره ويبدو أن في المساق نقضا .

(٤) صدره :

« فقالت يمين الله لآلِكَ حيلة » .

والتمت لامرئ القيس من مملقته .

(٥) سورة الأحقاف : ٢٦ .

(٦) يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، البصري ، أبو عبد الرحمن ، ٩٠ - ١٨٢ هـ .

(٧) البقية : ٢ : ٣١٥ .

(٨) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبش بن سعدون بن رضوان بن فتوح

الإمام أبو زيد وأبو القاسم السهيلي الأندلسي الملقب بالحنظلة (بقية الوعاة ، ٣ : ٨١٣ ، إنباء الرواة : ١٦٢) .

(٨) محمد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي النحوي

المعروف بابن الرّمّك ، سنة ٥٤١ هـ . (البقية : ٨٦) .

وكان السُّهيلي ، رحمه الله ، يقول أيضا : إنه لم يره هو في أصل كتاب ، ولكنه عنده من حكايته ، يعنى من حكاية ابن الرَّمَّال . وقد تقدّم حكمها في باب العطف .

كَأَنَّ ، تَخَفَّفَ فَتَعَمَّلَ وَتَكَلَّفَى ، وَعَلَى الْإِعْمَالِ يُشْدُونَ : وَيَوْمَا تَوَافَيْنَا بَوَجْهِ مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظَنِيَّةَ تَعَطُّوْا إِلَى وِرَاقِ السَّلَمِ (١)

و : كَأَنَّ وَرِيدَتِيهِ رِشَاءَ خُلْبِ (٢)

وَعَلَى الْإِلْغَاءِ قَوْلُهُ :

وَنَحَرَ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنَّ ثَنِيَّاهُ حَقَّانِ (٢)

(١) البيت لابن صريم الشكري ، واسمه باعث ، وقيل : الأرقم بن علياء . والشاهد فيه رفع « ظنية » على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف « كَأَنَّ » . والتقدير : كأنها ظنية . ويروى بنصب « ظنية » على أنها اسم « كان » على حذف الخبر ، أى كان مكانها ظنية . ويروى بجر ظنية على أن الأصل : كظنية . وزيدت « أن » بين الكاف ومجرورها . (شرح المفصل : ٨ : ٣٨) .

(٢) نسب جماعة من النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وشرحه البغدادي في الجزرانة (٤ : ٣٥٦) وروى بيتين من الرجز المشطور ، أحدهما قبل البيت المستشهد به ، والآخر بعده . على هذا النحر :

ومعند فظ غليظ القلب

كَأَنَّ وَرِيدِيهِ رِشَاءَ خُلْبِ

غادرته مجذلا كالكلب

والمعند : المتجاوز الحد في الظلم . والنفظ : التلطيظ . وغليظ القلب : قاس لا رحمة عنده . والوريدان ، مثني وريد ، وهو عرق في الرقبة ، والرشاء : الحبل ، والخلب : البير ، والشاهد فيه قوله : كَأَنَّ وَرِيدِيهِ ، حيث خفف « كَأَنَّ » التي تدل على التثنية ، ثم أتى بعدها باسمها منصوبا وبخبرها مرفوعا ، فكانا وضعا وهي مثقلة . (الإنصاف : ١٢٥) .

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبها إمامنا . والشاهد فيه تخفيف « كَأَنَّ » وحذف اسمها ورفع الاسم المذكور بعدها على أنه مبتدأ ، والجملة منه ومن خبره خبر كَأَنَّ . والتقدير : كأنه ثنياء حقان . (شرح المفصل : ٨ : ٨٢) .

ومعنى الإلغاء فيها كمنعاه في « أن » المفتوحة .
 وفي ليت ، لُغْتَان : أيت ، وهي الكثيرى ، وَلَوْتُ ، وهي القليلة .
 وهي عند الكوفيين تنصب ، وقد رها الفراء (١) بـ « تمنيت » ، وليس قوله :
 • باليت أيام الصبا رَوَّاجعا (٢) • .
 بمُثَبَّت لذلك الاحتمال ، تنصبه على الحال وإضمام الخبر ، كأنه :
 ياليت لنا أيام الصبا في هذا الحال .
 وقد (٣) جروا بـ « لعل » ، ومنهم من يكسر لام الأخيرة ، على الأول ،
 وأنشدوا :
 لَعَلَّ الله يُمَكِّنِي عَلَيْهَا جَهَنَّمَا مِنْ زَهْرٍ أَوْ أُسْبِرَا (٤)
 وعل الثاني ، أنشدوا :
 فقلتُ أدعُ أخرى وارفع الصوتَ جَهْرَةً
 لعلَّ أبى المغَوَّارِ مِنْكَ قَرِيبَ (٥)

(١) مرت ترجمته .
 (٢) من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها . (سيبويه : ١ : ٢٨٤ ؛ الدرر اللوامع :
 ٣٣٢) .
 (٣) كان حق هذا الكلام أن ينصب . بإثر الكلام على (لعل) . وقد مر .
 (٤) لم أذكر على قائله .
 (٥) هو من قول كعب بن سعد الغنوي . والشاهد فيه الجهر بـ « لعل » . (الدرر اللوامع : ٣ : ٢٣)

باب

كل موضع هو المصدر الذي من معنى «أن» مع ما بعدها ، فـ «أن»
فيه مفتوحة .

وكل موضع هو للجُملة ، فهي فيه مكسورة .
فلذلك كُسرت .

مبتدأة ، نحو : إن زيدا قائم .

وجواباً للقسم ، نحو : والله إن زيدا / ١٠١ / لقائم .

لأن هذين الموضعين لا يصلح فيهما مصلر ، وإنما هما الجُمْل .
وكذلك في العِلة ، نحو : أعطيتُ الذي إن شره خيرٌ من جيتد
ما معك ، لأن صلة «الذي» لا تكون إلا بالجمل .

وكذلك إذا كان في خبرها «اللام» ، نحو : ظننتُ إن زيدا لقائم ،
لأن هذه «اللام» وإن حقتُها أن تدخل على المبتدأ والخبر ، فكان حق الكلام
أن يكون : ظننتُ لأن زيدا قائم ، فـ «إن» هنا ، في موضع لا يصلح فيه
إلا المبتدأ والخبر ، فأنبغى أن تُكسر ، ولم يُقرأوا الكلام على ذلك ،
لأنهم يجمعوا بين حرفين مؤكّدين ، فأخروا «اللام» إلى الخبر .

وكذلك بعد واو الحال ، نحو : جاء زيد وإنه يتفاحك ، لأن واو
الحال لا تدخل إلا على الجملة .

وكذلك بعد القول المجرد من معنى الظن ، نحو : قال زيد إن
عمراً مُنطلق ، لأنه لا يصلح هنا : قال زيد انطلق عمرو ، لأن مقول
القول لا يكون إلا من جنس الكلام ، والانطلاق ليس من جنسه ،
وإنما الذي يصلح هنا الجملة ، تقول : قال زيد عمرو منطلق ، فلذلك
كُسرت .

رُفُتحت في نحو قولك : يعجبني أن زيدا قائم ، لأنها في موضع

الفاعل ، والفاعل لا يكون جملة ، فلا تصلح هنا الجملة ، لا تقول :
يعجبني زيدٌ قائمٌ ، ولكن المصدر ، فتقول : يُعجبني قيامُ زيد .
وكذلك تُفتح في قولك : عجبت من أن زيدا قائمٌ ، لأن حرف
الجر لا يدخل على الجملي ، فلا تقول . عجبتُ من زيد قائمٌ ، ولكن :
من قيام زيد .

وكذلك تُفتح في قولك : كرهت أن رد ١٠٢/١ قائمٌ ، لأنك
لا تقول : كرهت زيدا قائمٌ ، فإن مفعول كرهت ، لا يكون جملة ،
وإنما تقول : كرهت قيامَ زيد .

باب

الحروف التي يجزئ بها ، إمّا :

حرفُ فقط ، كمن ، وإلى ، وفي ، ورب ، والباء ، والتاء ،
والواو ، واللام في القسم وغيره ، ولولا ، من المضمر ، نحو : لولاك
لفعلت ، في رأى سيبويه .

والأخفش (١) يقول : لولا ، هنا ، غيرُ عاملة على أصلها ،
والكاف في موضع رفع على الابتداء ، والمرفوع بالابتداء من الضمائر
ينبغي أن يكون ضميرَ رفع منفصلاً ، فكان القياس أن يكون هذا :
لولا أنت ، كما قال تعالى : (لولا أنكم لكونتم مؤمنين) (٢) ، ولكنه وضع
ضميرَ الخفض موضع ضميرَ الرفع المنفصل ، كقولهم : ما أنت الغداة
كأنا .

وسيبويه يقول : لولا ، تخفض من المضمر خاصة ، وإن كانت
غيرَ رافعة مع الظاهر .

وقول سيبويه أكثر نظائر فهو أولى .

وحسبى ، وحاشى ، في نقل سيبويه .

ونقل غيره أنه سمع من يقول : اللهم اغفر لي ولن سمعنى حاشا
الشیطان وأبا الأصبع .

وهذا قليل ، والأكثر خلافه فلا اعتداد بما قل .

والكاف ، فإنها لا تكون إلا حرفاً جاراً ، في رأى سيبويه .

(١) هو الأخفش الأوسط ، وهو أبو الحسن سميد بن مسعدة الجاشمي ، أخذ النحو عن
سيبويه ، توفي سنة ٢١٥ هـ (بنية الوعاء : ١ : ٥٩٠ ، وإنباه الرواء : ٢ : ٣٩) .
(٢) سرور سبأ : ٣١ .

وأبو الحسن (١) يميز كونها حرفاً واسماً ، وقول سيبويه أقيس ، لأنه لا يجعلها اسماً إلا في الضرورة ، كقوله :

• يَضْحَكُنْ عن كالبَرْدِ الْمُتَنَبِّه (٢) •

وإما حرف مرةً وفعل / ١٠٣ / أخرى ، كخلا ، وعدا ، وحاشي ، ثلاثها على نقل غير سيبويه .

وإما حرف مرةً واسماً أخرى ، كمن وعلى ، باتفاق ، وككاف التثنية - في رأى أبي الحسن - ومد ، ومنذ .

فومن ، تكون :

لابتداء الغاية ، نحو : خرجتُ من المسجد إلى الدار .

وللغاية كلها ، نحو : أخذته من ذلك الموضع .

وللتبعض ، نحو : أكلت من الرغيف .

ولتبيين الجنس في رأى ، وذلك قوله تعالى : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) (٣) ويمكن أن تكون هذه للتبعض .

ويراد بالجنس الذي أمر باجتنابه منها عبادتها ، لاستعمالها فيما يُستفَع به .

وتُزَاد لتأكيد استفراق الجنس :

في الفاعل ، والمفعول ، في النفي : نحو : لا يَقُومُ مِنْ أَحَدٍ ، ولا تُضْرَبُ مِنْ أَحَدٍ .

وفيها وفي المبتدأ ، في النفي وفي الاستفهام ، نحو : ما قام من أحد ،

(١) ينى : الأختش .

(٢) صدره :

• ينى ثلاث لئلاج حم •

وهو للمعاج . (النفى : ٢ : ١٨ ؛ شرح شواهد النفى : ١٧٢) .

(٣) سورة الحج : ٣٠ .

وما ضربت من أحد ، وما في الدار من أحد ، في النفي ، ونحو :
هل قام من أحد ؟ وهل ضربت من أحد ؟ وهل في الدار من أحد ؟
وقد حكى بعضُ البغداديين : قد كان من مطر ، فزادها
في الإيجاب .

وهو عند البصريين ، غير الأخفش ، مؤول : على أن هناك فاعلا
مضمرأ دلت عليه (كان) ، كأنه قال : كان كائن مطر ، ثم أضمر
(كائن) لدلالة (كان) عليه .

ومعنى الإبهام في هذا الفاعل المبالغة في تكبيره : وهم إذا أرادوا
المبالغة في الكثير أبهموا ، كقوله تعالى : (فغشيهم من اليمِّ ما غشيهم) . (١)
وأشبهه / ١٠٤ / ذلك قوله :

• رُزينا من بنين ومن بنات •

أى : رُزينا مرزوءاً من بنين وبنات . والمقصود بإبهام « مرزوء »
ما قلناه من المبالغة في التكثير .

وكذلك المقصود في قوله تعالى : (يغفر لكم من ذنوبكم) (١) :
أى يغفر لكم من ذنوبكم ما لو كشف عن كنهه الغطاء لاستكثرتموه ،
لا كما قال من قال : إن « من » زائدة .

إلى ، تكون لانتهاء الغاية ، وقد يدخلها معنى « مع » ، في رأى .
وذلك نحو قوله تعالى : من أنصاري إلى الله (٢) . والصواب : أن
« إلى » على بابها ، والمعنى : من أنصاري مُضيفين أنفسهم في نصري
إلى الله ، ثم حذف هذا المقدّر لدلالة « إلى » عليه ، إذ كان من تمامه .

(١) الصف : ١٤ .

(٢) الأخفاف : ٢١ .

(٣) الصف : ١٤ .

في ، للدعاء ، وقد يدخلها معنى « على » ، في رأى ، وذلك في نحو قوله تعالى : (لأصْلَبْنَكُمْ فِي جُنُوعِ النَّخْلِ) (١) ، والصواب أن « في » على بابها ، لأن جُنُوعِ النَّخْلِ مكانٌ للمصْلُوب .

رُبَّ ، للتقليل ، ولا تعمل مباشرة في معرفة ، فأما عملها في المضمر المبهم المفسر في واحد منصوب ، نحو : رَبُّهُ رَجُلًا لَقِيْتُ . فإنما جاز ، لأن العلة في تعريف ضمير النكرة إنما هي تقدم النكرة عليه ، فيكون المضمر ، إذا تقدمت النكرة بمنزلة عودتها ، فكما أنها لو أعيدت لم تعد إلا بمعرفة ، كذلك إذا أضمرت ، ولم تعد ، لا يكون ضميرها إلا معرفة ، وهذا المعنى مملوم في : رَبُّهُ رَجُلًا ، وهو نكرة في المعنى ، فن زعم أنه معرفة فقد أخطأ .

ولا بواسطة إلا وهو مضاف إلى مضمر / ١٠٥ / يعود على ظاهر ، نكرة عملت فيه « رب » مباشرة ، نحو : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ . ويلزم في الظاهر من معمولها التثنية ، عند قوم ، نحو : رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُ .

ولا تتعلق « رب » إلا بفعل متأخر عنها ، نحو ما تقدم ، ولا تقول : لَقِيْتُ رَبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ .

ومنى لحقتها « ما » ساغ أن تليها الجملتان : الاسمية والفعلية ، عند قوم ، وينشدون :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤْتَلُّ فِيهِمْ وَعَسَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ (٢)

(١) الصف : ١٤ .

(٢) من الخفيف ، وقائله أبو دواد ، والجامل : الجماعة من الإبل ، لا واحد له من لفظه . والمؤتل : ما كان لقنفة . والعساجيح : جمع عسجوج ، وهو الجمل الطويل العنق ، والمهارة : جمع مهر . والشاهد فيه دخول « ما » الكافة على « رب » فكفتها من العمل ودخلت على الجملة الاسمية ، وهو نادد . (حاشية الصبان : ٢ : ٢٣٠) .

ومسيبويه لا يؤايلها إلا الجملة الفعلية ، وهي عنده من حروف
الأفعال ، كقَدْ ، وسوف ، فالذى أنشأه عنده مما يختص بالضرائر .
ولا يكون الفعل معها ماضياً معنئياً ، وقد تقدم بعض ذلك ،
فأما قوله :

فإن أهليك قُرباً فتى سيبكى

علّ مهذبٍ رخص البنان (١)

فلأنه قد يَحَقُّقُ عنده ذلك ، وكأنه قال : قرب فتى تحققت أنه
سيبكى على .

وكثيراً ما يُحذف الفعل الذى تعلق به «وب» ، لأنها أكثر
ما تكون جواباً ، يقول القائل : هل لقيت رجلاً ؟ فيقال فى الجواب :
رب رجلاً صالحاً لقيت ، لتقدم ذكره فى السؤال .

الباء ، للإلصاق ، نحو : مررتُ بزيد ، وبصاحبها :

الاختلاط ، نحو : خُضَّتْ الماءَ يَرجلِي .

والتبعية ، نحو : عَليقتُ بالبيت .

والاستعانة ، نحو : كَتَبْتُ بالقلم .

والمصاحبة ، نحو : خرج زيد بشيابه .

والظرفية ، نحو : زيد / ١٠٦ / بالبصرة .

(١) البيت من قول جعفر بن مالك ، يقال : إنه كان شجاعاً فتاكاً أغار على عامل
الحجاج بإيماة فأرسل الحجاج إلى عامله يأمره بالاجتهاد فى طلبه وإرساله إليه ، لما ظفر به
عامل الحجاج أرسله إليه مكبلاً ، فقال له الحجاج ، إنا قاذفون بك إلى أسد عاتق صار فإن هو
قتلك كفانا مرنثك وإن قتلته علينا سبيلك ، فقال قصيدة طويلة منها هذا البيت . ثم أمر الحجاج
بأسد عاتق فنجاه به فأجيب ثلاث أيام وأرسل إلى جعفر ويده اليمنى مفلولة إلى عنقه وأعطى سيفاً ،
والحجاج وجلساؤه فى منظره لم ، فلما نظر إليه الأسد زار زارة شديدة وأقبل عليه ، فلما صار
منه على قدر ربح ، وثب وثبة شديدة فتلقاها جعفر بالسيف فضره ، ففتر الأسد قتيلاً ،
فكبر الحجاج ومن معه وأحسن جائزته . (المختار : ١ : ١٢١) .

ومعنى المخرجة المعدية ، نحو : (لذهب يستمهم) (١) ، ومعناها : إنما هو الإلصاق ، وما سوى ذلك من المعاني المذكورة فليس بخارج عنه ، أى إنه مناسِب له ، إلا التبعض ، فليس فى شيء من معاني الباء ، وإنما هو مجازٌ يلحق الكلام كتحقاقه إيَّاه فى : ضربت زيداً ، أو من جعله من معاني الباء فغلط .

وتكون زائدة .

في الفاعل ، نحو : (كَتَبَ بَالِدٌ) (r) .

والمفعول ، نحو قوله تعالى : (ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (٢) .

والمبتدأ ، نَحْو :

بِعَسِّكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا

بِأَنكَ لَيْسَ بِمُغْنِيٍّ (٤)

والخبر ، الا أن زيادتها في الخبر مقصورة على النفي والاستفهام ،
نحو : ما زيد بقائم ، وهل زيد بقائم ، وهذا هو الأعراف .

وتزاد فيه أيضاً في غيرهما قليلاً ، نحو قوله :

• فَمَنْعُهَا بِشَىءٍ • يُسْتَطَاعُ (•) •

(١) سورة البقرة : ٢٠ .

(۲) سورة التّٰه : ۶۵ -

(۲) سورة البقرة : ۱۹۰ .

(٤) البيت من قول الأشعر الرقيان الأمدى ، وهو أحد شعراء الجاهلية ، حجوهم ،
واسمه رضوان ، والشاهد فيه قوله : يحسبك ، ومعناه كأنك ، وذلك حيث زاد الياء في المبدأ
التي هو لفظه حسب . (نوادر أبي زيد : ١٦٣ ، الخصائص : ٢ : ٨٢ ، ٣ : ١٠٦ ،
شرح المفصل : ٢ : ١١٥ ، ٨ : ٢٣ ، ١٣٩ : السان : ضرب) .

(•) البيت =

على أحد التأويلين فيه ، وهو أن يكون المعنى : فنعكها شيء . يستطيع :
اللام ، تكون للملك حقيقة ، نحو : المال لزيد ، ومجازاً ، نحو :
إنما أنا لك .

ومن الجاز كونها :

للاستحقاق ، نحو : السرج للدابة .

وللتخصيص ، نحو : أخ لزيد .

ولتعجب ، نحو : فيالك من ليل .

ولا تكون في القسم إلا له ، نحو : والله لأفعلن .

والتاء ، والواو ، ومن ، ثلاثها لا تجر إلا في القسم ، بشرط ظهور
الاسم المجرور ، وعدم الفعل ، وتجرّد القسم من معنى السؤال .
إلا أن (التاء) لا تدخل إلا على اسم الله عز وجل ، هذا اللفظ في
الأعراف .

وحكى الأنطش دخولاً على (الرب) ، وبمعكها ، على الأشهر (١)
(في) دخولها على (الرب) (٢) : (بن) (٢) / ١٠٧ .

وحق ، نجي بمعنى « إلى » ، وبمعنى « كى » .

فإذا كانت بمعنى « كى » لم يكن المجرور بعدها إلا في تأويل الاسم ،
ولا يظهر فيه « أن » ، ولا يكون اسماً صريحاً ، وهى إحدى المتصّب
بعدها الفعل ، نحو : كلمته حتى يأمر لى بشىء .

فلا تطلع أبيت المن فيها فتمكها بشيء يستطيع
وهو لرجل من تميم سأل بعض الملوك فرساً له : فأنشد أبياتاً من بينها بيت الشاهد .
والشاهد فيه قوله : بشيء ، حيث جاءت الباء زائدة . (مفتى المييب ١ : ١١١ ، شرح شوائد
المفتى : ١١٦) .

(١) الأصل : « فيه » ، ولا يستقيم بها الكلام .

(٢) نكته يقتضها السياق (أنظر القانون : ٥٦) .

وإذا كانت بمعنى « إلى » جَرَّت الاسم الصريح : نحو : (سَلَامٌ هـى حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) (١) .

وَجَرَّت أيضاً الذى فى تأويل الاسم ، غير ظاهرة فيه ، أن هـ ، نحو : سِيرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُ الْمَدِينَةَ ، بمعنى : إلى أن دخلت .

وهى إذا كانت كذلك كانت أيضاً إحدى المُتَنَصِّبِ بعدها الفعل ، ولا تظهر هناك أيضاً « أن هـ » ، ولا الاسم الصريح .

ولا تَجُورُ حَتَّى « المُضْمَرُ أصلاً » .

وما بعدها ، إنه ذُكِرَ على معنى التعظيم والتحقير ، داخل فيما قبلها ، ولا بد ، نحو : جاءنى القومُ حَتَّى زَيْدٌ ، وإلا كانت كـ « إلى هـ » ، نحو : شَرِبْتُ الشَّيْءَ (٢) حَتَّى طَوَّرَهَا ، وصُمْتُ نَهَارِي حَتَّى اللَّيْلِ .

عن ، و على : تكونان حرقين واسمين (٣) .

وكذلك كاف التشبيه ، على حسب ما قدّمناه من الخلاف فيه (٤) ، ومن أجاز فيها الوجهين . فالأغلبُ الأجود عنده ألا تكون فى صلة الموصول إلا حرفاً ، نحو قولهم : مررت بالذى كزَيْدٍ ، وإذا كانت زائدة لم تكن إلا حرفاً (٥) .

• • •

الإضافة : مَحْضَةٌ ، وغير مَحْضَةٌ .

ونعنى بالمحضة : ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً . ولم يكن معناها معنى الانفصال .

أ

وهى :

إما مقدّرة باللام ، كغلام زيد ، وغلام المرأة .

وإما مقدّرة بمن ، نحو : خاتم حديد ، وخاتم الحديد .

(١) سورة القدر : • • •

(٢) كذا فى الأصل .

(٣) كذا ، وفى الكلام نقص (انظر المعنى فى الكلام عليهما : ١ : ١٤٢ - ١٥٠) .

(٤) لم يتقدم شئ من هذا .

(٥) جاء فى القانون بعد هذا : « ثم يأتى ذكر ومنه هـ بعد ، وسيأتى هنا أيضاً بعد .

وغير المحضة /١٠٨/ ما معناها معنى الاتصال ، ولا فائدة لها إلا تخفيف اللفظ ، وهي إضافة الصفة إلى فاعلها معنى ، نحو : حسن الوجه ، وقائم الأدب ، أو ما هو كالفاعل ، نحو : متحروب الأدب .

وإضافتها إلى مفعولها ، مراداً بها الحال أو الاستقبال ، نحو : ضارب زيد ، في الحال أو في الآتي .

ومن هذا النوع يتبني أن يكون مثله وبابه ، كأنهم أجريه مجرى مماثلت ومُشابهك .

والمراد به الحال الدائمة ، فلم يعرفوه بالإضافة ، وأيدهم على ذلك توغل « مثل » وما هو معناه . وغيرها هو في معناه في الإبهام : من حيث كانت نكرات ، لا تخص جنساً من شيء ، ولا تُسأل في وجه دون وجه ، ولا مُغايرة في وجه دون آخر .

وهذا الذي قلناه في « مثلك » وبابه ، هو الذي أشاء إليه سيوبة بقوله : كآنة في التثنية : مثل زيد ، أو إضافة « أفعل » إلى جينسه مراداً فيه « من » نحو : أفضل الناس .

وكل اسم أضفته إلى غير باء المتكلم فحكمه بالنسبة إلى الإعراب حكمه قبل الإضافة ، إلا أن ما كانت الفتحه فيه علامة الجحر تصير الكسرة فيه علامة الجحر ، نحو : مساجدكم .

وحكم المضاف إليه بالنسبة إلى الإعراب الجحر ، وتُحَرَّك بياء المتكلم ، وهو الأصل ، وتسكينها ، وهو الأكثر .

وإذا كان المضاف إليها منادى فلك مع هذين الوجهين : فتح ما قبلها وقلبها ألفاً ، نحو : يا غلاما .

ولك أن تحذفنا وتُدْعَ الكسرة / ١٠٩ / التي قبلها ، نحو : (يا عباد
فانفوذ (١)) .

ولك أن تحذفها وتعطى الاسم ما كان له في النداء لو كان مقصوداً ولم
يُصَف ، بشرط عدم الإلباس .

ولك أن تعرض منها في : أب ، وأم ، مناديتين قاءَ التانيث مفردةً
بالكسر أو الضم أو الفتح . أو مع الألف ، كقولهم : يا أبنا ، ويا أمتا ،
وكقولهم ، يابن أم ، ويابن عم ، ويا بن أم ، ويا بن عم ، ويا بن أما ،
ويا بن عما ، على جعلها اسماً واحداً ، ولا يقاس عليه .

ويمكن في : يابن أم . وجه آخر ، وهو أن يكونا شبهاً — وإن كانا
غير مناديتين بهما — مناديتين ، لاجتماعهما في كثرة الاستعمال ، وذلك أن
النداء أكثر في كلامهم كثرةً لم يكثرها غيره من معاني الكلام ، وذلك
أنه مصاحبٌ لجميعها لفظاً أو معنى ، ويا بن أم ، ويا بن عم ، كثرَ في
الكلام كثرةً لم يكثرها غيرها ، فجعل حكمهما حكم المنادى المضاف إلى
المتكلم ، ، لاجتماعهما في كثرة الاستعمال ، على ما بينناه .

وإن كان ما يلي الياء من الاسم المضاف إليها ياء ، مكسوراً ما قبلها أو
مفتوحاً ، أدغمتها في الياء ، مفرداً كان الاسم أو جمعاً ، نحو : يا قاضي ،
ويا مسلمي ، جمعاً ، أو مسمىً به ، يا مصطفى ، جمعاً ، أو مسمى به .

وإن كان واواً مضموماً ما قبلها أو مفتوحاً ، جعلت الضمة كسرة
وقلبت الواو ياءً وأدغمت ، إلا في « أخوك » وبابه ، فإنك تحذف الواو
في آخرها وتوَلَّى الياء (٢) ما قبل الواو فتكسره / ١١٠ / ، نحو (حتى
يتأذن لي أبي) (٣) . ولا تحذف واو « فولك » بل ينقلب حرف العلة معها

(١) سورة الزمر : ٦ .

(٢) سورة يوسف : ٨ .

(٣) في الأصل : « الواو » . وما أثبتناه من القانون (ص : ٣٨) .

ياه . وتكسر ما قبلها في كل حال ، نحو : هذا في ، وفقرت في ،
وقلت له بفي . كذا ،

الآن أنه لا يُحذف مع التكلم من هذه الأسماء إلا اللامات لا العينات ،
وواو فوك ، غير لام ، فلا تُحذف .

و١٠ قبل ياء التكلم يجب كسره ، وما قبل الآخر فيه ينبغي أن يتبع
الآخر ، لكونه من هذه الأسماء مضافاً ،

وهذه الأسماء إذا كانت مضافةً يتبع فيها ما قبل : الآخر حركة الآخر ،
فاذا وجب كسر الآخر وأتبع ما قبله إياه صار « هذا قَوِيٌّ » في الرفع :
قَوِيٌّ ، ثم استثقلت الكسرة في الواو فسُكنت ، واجتمعت مع الباء
بعدها فأدغمت فيها ، فيصير : هذا في .

وكذلك يصير في النصب « فقرت قَوِيٌّ » ، ثم يعتل اعتلال ما تقدم .
وكذلك يصير في الخفض : قلت له بقَوِيٍّ كذا ، ثم يعتل اعتلال ما قبله
في النصب والرفع (١) .

فهذا هو الذي أوجب قلب حرف العلة فيه ، وانكسار ما قبلها
على حال .

ونحقيقه : أنه إنما وجب انكسارها قبل حرف العلة بعد تسكينه ، ولا تضاف
« ذره إليها ولا إلى غيرها من المضمرات ، لأنها واصله إن الوصف بأسماء
الأجناس التي لا يصح الوصف بها ، والمضمر ليس باسم جنس .

وإن كان ما يلي (الباء) ، ألفاً ، ليس للثنية ، جاءت / ١١١ / (الياء) بعدها
مفتوحة ، ولم تُغَيَّر (الألف) ، نحو : يا فتى ، وإن شئت قلبتها ياء ، وأدغمها
في الياء ، نحو :

(١) في الأصل : « والخفض » .

سَبَقُوا هَمَوَى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهِمَ (١)

وإن كانت الألف للتثنية ثبتت الألف فقط ، نحو : هذان غلاماي
وباء المتكلم في هذا الفصل كله مفتوحة ، إلا أن يرد شاذ فيحفظ ،
نحو ما روى في قراءة من قرأ (مُحْيَايَ) (٢) ، بإسكان الياء .

• • •

مُنْذُ ، وَمُنْذُ ، يكونان اسمين مُبْتَدَأَيْنِ ، إذا ارتفع ما بعدهما ،
وحرفين جارين إذا انجر ، نحو قولك : ما رأيتهُ مُنْذُ يومان ، بالرفع ،
وإن جرّ ربهما لم تنتج إلى تأويل ، لأنهما لا ابتداء للغاية في الزمان ، كمن ،
وغير الزمان .

ولا نجرّان إلا الزمان ، ولا يُحَرَّعُ عنهما إلا بـ « . » وإذا كانا مبتدئين
جاء بعدهما من الزمان ما يكون جواباً « كم » ، إذا كان للغاية ، نحو :
ما رأيتهُ مَذْ يوم ، ومَذْ يومان ، ومَذْ ثلاثة .

وما يكون جواب « متى » . إذا كانا لا ابتداء للغاية ، نحو : ما رأيتهُ
مَذْ يوم الجمعة ، أى ابتداء ذلك يوم الجمعة ، فيكونان مع جواب « كم »
من أول الوقت إلى آخره ، ومع جواب « متى » لأول الوقت فقط .

والاسميّة على « مَذْ » أغلب .

(١) - تامة :

فتخرموا ولكل جنب مصرع

قال له أبو ذؤيب الخدلي من قصيدة يرى بها يفيه الحمة ، هلكوا جميعاً في طاعون .
والشاهد فيه قوله : « هوى » ، حيث قلب فيه ألف المقصور ياء وأدغمت الياء في الياء ،
فأصله : هوى ، وهذه لغة هذيل ، وأعنعوا ، أى تتبع بعضهم بعضاً ، فتخرموا ، أى أخذوا
واحد واحد وتخرمتهم المنية . (حاشية الصبان : ٢ : ٣٨٢) .

(٢) - سورة الأنعام : ١٦٣ .

(٣) - مكان هذه العبارة في الأصل متقدم ، فقد جاز في الأصل بعد قوله : « ما رأيتهُ »

منذ يومان .

إذا وليها (١) ما ليس بزمان قُدِّر بينه وبينها (٢) زمان مضاف إليه
لفظاً أو معنًى ، إن كان اسماً ، أو فى حُكْمه ، نحو : ما رأيتَه مذ
الحجاج ، وما رأيتَه مذ أن الله خلقتى . وإن كان فعلاً كان الزمان المقدَّر
مضافاً إلى مَصْدَره معنى ، وإليه / ١١٢ / لفظاً ، نحو : ما رأيتَه مذ
قام زيدٌ .

(١) فى الأصل : «وليتها» .

(٢) فى الأصل : «وبينها» .

باب

القسم : جملة تؤكد بها جملة أخرى ، كلتاها خبرية المعنى ، ما لم يصحح القسم سؤال ، ويرتبطان ارتباط الشرط ، إلا أن الأولى منهما جاءت اسمية ، لا في موضع واحد ، نحو : على عهد الله لأقتلن .

حكاه سيويه ، ولا يلتفت إلى ما قاله ابن الطراوة (١) من أنه يازم فيه حذف الخبر ، كما في : يمين الله ، وأمين الله ، وعمر الله ، لأن هذه الأشياء خرجت عما يجب ، ولا ينبغي أن يرد ما جاء على ما يجب إلى ما خرج عما يجب .

فيثبت بهذه الذي ذكرناه بجيء الجملة الأولى اسمية في غير موضع ، [نحو] (٢) ، يمين الله لأفعلن ، وأمانة الله ، بالرفع ، وما أشبه ذلك ، وعلى عهد الله ، بخلاف الجملة الأولى في الشرط والجزاء ، فلأنها لم تجيء اسمية إلا في موضع واحد ، وهو : لولا زيد لأكرمتك ، فإن هذا من باب الشرط والجزاء ، من حيث كان سيئاً ومسيئاً عنه ، ولم يكن فيه جزم . وربما حذفت إحدى الجملتين ، كما حذفت في الشرط والجزاء ، للعلم بها .

فمن حذفها في القسم : (قد كان لكم) آية (٣) ، و (لتبلون في أموالكم) (٤) وأشباههما .

(١) ابن الطراوة ، هو سليمان بن محمد أبو الحسين ، ولد بمالقة ، ورحل إلى قرطبة نسمع من الأعلام كتاب سيويه ، وله من المؤلفات : المقدمات على كتاب سيويه ، توفي بمالقة سنة ٨٥٢٨ . (بنية الرعاة : ١ : ٦٠٢) .

(٢) تكله يقتضيها السياق .

(٣) سورة آل عمران : ١٣ .

(٤) سورة آل عمران : ١٨٦ .

ومن حذفها في الشرط والجاء: أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وَأَبْنَيْتَكَ أَبْنَيْتَكَ، وما أشبهه .

والاسم المُقسم به : إمّا مجرور فقط ، وهو ما لفظ معه بأحد حروف القسم ، / ١١٣ / نحو : بالله ، ووالله ، وتالله ، ومن ربي إنك لسكذا . أو العيوض من حرف القسم .

وهو :

إمّا : هاء التنبيه ، نحو : أي ها الله ذا ، ولاها الله ذا .

وإمّا ألف الاستفهام ، نحو : آله لتفعلن .

وإمّا قطع همزة القوصل ، نحو : فآله .

وإمّا جائز في النصب والجرح ، وهو قولهم : الله لأفعلن ، في جرح الاستفهام . نصباً وخفصاً ، والخفص فيه شاذجدا ، لأن الخافض لا يُضمَر وينبغي عمله إلا مع عوض .

وإمّا جائز في النصب والرفع ، وهو ما عرى من الحروف ، والعيوض ، مما شُيْعَ مرفوعاً في هذا الباب ، والنصب أوجه .

: وإمّا لازم في الرفع ، وهو أَيْمَنُ ، وفيه لغات : أَيْمَنُ ، وإَيْمَنُ ، وَلَيْمَنُ ، وأَتَمَ ، وإِيمَ الله وم الله ، وم الله ، (١) ولا سبب لازوم هذا . ولعمرك ، يلزم فيه الرفع لسكن بسبب لام الابتداء .

وإمّا لازم في النصب ، وهو عَمَرَكَ : وَقَعْدَكَ .

وليس هذا من هذا الباب لسكنه مضارع له بها من حيث صحب السؤال فيه تحليف .

(١) وزاد ابن منظور : أم الله ، يهدف الياء . (لسان العرب : يمن) .

وجواب القسم يكون في الإيجاب ، من حيث : لم يكن « قسماً محضاً » (١)
باللام « (٢) » ، ونحو : والله إن زيداً قائم ، وإن زيداً لقائم .

وموانع اللام ثلاثة :

المبتدأ ، نحو : والله لزيد قائم .

والنعل المضارع مقروناً بتون التوكيد ، مخففة ومثقلة ، نحو : والله ليقومن .

هذا رأى البصريين ، ويجوز تعاقبهما على رأي .

والعمل الماضي بشرط : توسط « قد » . بينهما ظاهرة أو مقدره ، / ١١٤ /

نحو : والله لقد كان كذا ، والله لكذب ، [و] نحو :

ثالثه قد (٣) علمت سرأة بني ذبيان عام الحبس والأسير (٤)

وإنما جاز للضرورة (٥) :

ويجاب في النفي بـ « ما » ، وإن ، في معناها ، وبـ « لا » ، نحو والله ما زيد قائم ،
أو ما قام زيد ، وما يقوم ، في نفي الحاضر ، والله إن زيد إلا القائم ،
ووالله إن قام زيد ، والله لا يقوم زيد ، في المستقبل .

وربما وضع الماضي موضع المستقبل ، فقيل : والله ، لا فعلت
ذلك أبداً .

ويجوز حذف « لا » لفظاً ، نحو :

(١) في الأصل : « محضاً » : مخففة ، ومثقلة « ، ولا معنى هنا للزيادة ومكانها حيث
أثبتناها بعد قوله « بتون التوكيد » .

(٢) مكان هذه الكلمة « باللام » في الأصل ، في آخر العبارة .

(٣) في الأصل : « لقد » .

(٤) ثم أخذت إلى نسبه .

(٥) يعني عدم اقتران (قد) باللام .

(م ١٧ - النشاوي)

لله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ (١)

وربما حذفت الجملة القسمية لسكون ظَرْفٍ من (٢) معمولات الفعل الواقع جواباً دالاً عليها ، نحو : لأفعل عوض العائضين ، ودهر الداهرين .
وربما قطع الظرف المذكور عن الإضافة ، وأقسم به ، ف قيل عَوْضٌ
لأفعلن بالضم .

ومنه من بقوله بالفتح ، ومنه من بقوله بالكسر .
وأما وَجَبَرِ ، فيقال مكسور الآخر ومفتوحة .

(١) البيت :

فه يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بمشعر به الظَّيْـمَانِ وَالْأَسْ
قائله : مالك بن نويرة الخنَاصِي الحَذَلِ ، الشاهد فيه حذف « لا » في جواب القسم .

(شرح لفصل : ٩ : ٩٨)

(٢) الأصل « مع » . وما أثبتناه من القانون (ص : ٣٩) .

باب

حكم هذا الباب أن يَحذف الفاعلُ - إما جهلاً به ، وإما إيهاماً ،
وإما تحقيراً ، وإما تعظيماً ، وإما إيثاراً لِيُغرض السامع ، وإما إيجازاً ،
وإما للوزن ، وإما للسُوافقة ، نحو :

• ولأُبدَّ يوماً أن تُردَّ الودائعُ • (١)

وإما لتقريب الأصحاح بَعْضها من بعض ، وإما للعلم ، به - ويُقام
شيء آخر مقامه ، فيُرفع لفظاً أو معنى .

والمُقام :

إما مفعول به ، نحو ، ضُرب عمرو ، وذُهب به .

وإما مُطلق ، فائدته غير فائدة الفعل (٢) ، نحو : ضُرب ضُرب
شديد / ١١٥ .

وإما مفعول به ، بشرط التمكن ، نحو : سِيرَ عليه يومان .

وإذا وُجد المفعول به دون حرف جر ، لم يَحتمس سواه .

وإذا عُدِم تساوت مَراتب البواقي ، فإن كان الفعلُ ينصب أكثر
من مفعول به واحد بنفسه كان المختارُ إقامة الأول ، وجاز إقامة غيره ،
مالم يُوْثَر لبساً ، إلا أن يَمْنَع مانع ، نحو : أُعْطِيَ زيد درهماً ،
وأعْطِيَ درهم زيدا .

(١) صدره :

• وما المال والأهلون إلا ودبة •

وقائله : لبيد بن ربيعة العامري الأنصاري ، من الشعراء المخضرمين .

(بلوغ الأرب ، للألمعي : ٣ : ١٣) .

(٢) في الشروح الأخرى الجزولي : « وإما مطلق لبيان النوع » .

(شرح الجزولية الكبير : ٤٩٦) .

والذى يورث اللبس ، نحو : أعطيت زيدا عمرا ، لا يُقام إلا الأول .

والذى يمنع منه مانع ، نحو : ظننت زيدا قام ، لا يقام فيه إلا الأول ، لأن الجملة لا تكون فاعلا ولا تقوم مقامه .

وإن كان مع ما ينصبه بنفسه ما ينصبه بإسقاط حرف الجر لم يقم ما ينصبه بإسقاط حرف الجر مع وجود الذى ينصبه نفسه .

ولا يُبنى للمفعول إلا المتصرف المتعدي ، حقيقة أو مجازا .

وكيفية (١) البناء أن يضم أول الماضى ، إن كان ثلاثيا ، نحو : ضُرب ، أو رباعيا ، نحو : أُكرم .

فإن زاد ، وكان فى أوله ألف وصل ، ضم : أوله وثالثه ، نحو : انطلقت .

وإن لم يكن فى أوله « ألف وصل » ضم أوله وثانيه ، نحو : نُعلم ، ويكسر فى كل ذلك ما قبل آخره ، وقد تقدم فى المثل .

إلا أن يكون معتل العين ثلاثيا ، نحو : قيل ، أو رباعيا ، نحو : أقيم ، أو خماسيا أوله همزة الوصل ، نحو : اختير ، أو سداسيا ، نحو : استقيم ، فإنه تسكن عينه وتنقل الكسرة إلى ما قبلها ، وتنقلب الواو فيها ياء .

وإشمام / ١١٦ / ما كسر من هذا النوع ، وأصله الضم ، نغة ، وبعضهم (٢) لا ينقل فى هذا الذى يُشَم ، فتقلب الياء فيه واوا . فيقول : قُول ، ويُووع ، واقتُود ، واخْتُور .

وإن كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره ، نحو : يُضرب ، ويكُرم ، ويُنتلق ، ويُستخرج ، ويجىء على ما يقتضيه التصريف له ، نحو : يُقام ، ويُسْتقام .

(١) فى الأصل : « أو كيفية البناء » .

(٢) فى الأصل : « وبعضهم لغة ولا » .

باب

اسم الفاعل ، المراد به المضي ، مفرداً ، أو مكسراً ، أو مجموعاً بالألف والتاء ، يجب فيه الإضافة إلى المفعول ، وإن كان فعله مما يتعدى ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ أمس ، وهؤلاء ضُرَابُ زيدٍ ، وضارباتُ زيدٍ . ما لم يكن ثم مانع ، وهو إضافته إلى آخر قبله ، أو الألف واللام ، نحو : هذا مُعْطَى زَيْدٍ دوهاً أمس ، وهذا الضارب زيداً أمس :

وسياتي ذلك مُبَيَّنّاً .

وحكم النون في التثنية والتجمع حكيم التنوين في المفرد ، نحو : هذان ضارباً زيدٍ أمس ، وهؤلاء ضاربو زيدٍ أمس .

فإذا أدخلت الألف واللام وجب النصب في المفعول ، في المفرد والمكسر والمجموع بالألف والتاء ، إن دخل المفعول من الألف واللام ، نحو : هذا الضارب زيداً أمس ، وهؤلاء الضُرَابُ زيداً ، والصارباتُ زيداً .

وإن كان في المفعول الألف واللام : أو أضيف إلى ما هـ فيه ، جاز النصب والجر ، نحو : هذا / ١١٧ / الضاربُ الرَّجُلُ أمس ، والرَّجُلُ ، وهؤلاء الضُرَابُ الرَّجُلُ ، والرَّجُلُ ، وهؤلاء الضارباتُ الرَّجُلُ ، والرَّجُلُ .

والمُضاف إلى ما هـ فيه ، نحو : هذا الضاربُ أَخَا الرَّجُلِ أمس ، وأخِي الرَّجُلِ ، وكذلك الضُرَابُ ، والضرارات .

وفي المثنى ، والتجمع على حد التثنية ، يجب النصب مع إثبات النون مطلقاً ، نحو : هذان الضاربان زيدا ، والضرابان الرَّجُلُ ، أمس ، وهؤلاء الضاربون زيدا ، والضرابون الرَّجُلُ .

ويجوز التَّصَبُّبُ والجَرَمُ مع إسقاطها مطلقاً ، نحو : هذان الضاربا
زيد ، وزيداً ، أمس ، وهذان الضاربا الرَّجُلُ ، والرَّجُلُ .

وكذا في المجموع على حدِّ التَّثْنِيَةِ .

وإذا وُجِّهَتْ الإضافة ، واتفق أن كان الفعل له أكثر من مفعول
واحد ، انتصب (١) ما زاد على الواحد بإضمار فعل ، نحو : هذا
مُعْطَى زيدٍ درهماً أمس .

هذا مذهب الأكثر ؛ وأجاز بعضهم تَصَبُّبَهُ باسم الفاعل ، واحتج بقولهم :
هذا ظانٌ زيدٍ منطلقاً أمس .

ولك في العطف ، على الجُرُور باسم الفاعل :

الحملُ على اللَّفْظِ على الإطلاق ، وإن لم يعطف على المُضْمَرِ المخفوض
بعد إعادة الخافض ؛ نحو : هذا ضاربُه وزيد .

والنصب بإضمار فعل ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرأ (٢) أمس ، وهذا
ضاربُ الرجلِ والغلامِ ، وهذا الضاربُ الرَّجُلِ وزيد :

ويجوز النصب بإضمار فعلٍ في ذلك كله :

وتشترط أبي العباس (٣) في الحمل على اللفظ /١١٨/ : أن يكون
المعطوف يمكن وقوعه موقعَ المعطوف عليه ، أو يكون في قُوَّتِهِ ؛ . . .
هذا الضاربُ الرجلِ الغلامِ ، وهذا الضاربُ الرَّجُلِ وصاحبُ الغلامِ ، وهذا
الضاربُ الرَّجُلِ وصاحبه ، لأنه في قُوَّةٍ : وصاحبُ الرجلِ ، ومنع :
هذا الضاربُ الرَّجُلِ وزيد .

والمُضَافُ إلى المعرفة ، في هذا الباب معرفةٌ به ، ما لم يكن في المُضَافِ
الألف واللام ، فإنه حينئذٍ معرفةٌ بهما ، والإضافة غير محضة ، فمثال ما ليس

(١) في الأصل : « انتصب » .

(٢) في الأصل : « وعمره » .

(٣) هو أبو العباس محمد بن زيد المبرد . وقد مر التبريف به .

فيه الألف واللام : ضاربٌ زيدٌ أمس ، ومثال ما فيه واللام : الضاربُ
الرُّجلُ أمس ، والضاربُ زيدٌ أمس ، والضاربُ بوزيد ، كذلك .

واسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال ، مفرداً ، أو مكسراً ، أو مجموعاً
بالألف والتاء (١) أصله أن يثبت فيه التنوين ، ويتنصب المفعول عنه إن كان
لفعله مفعول ، نحو : هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً ، وهؤلاء ضارباتٌ زيداً
الآن أو غداً .

وتجوز إضافته تخفيفاً ، ولا يتعرف بالمضاف إليه ، وإن كان
معرفة .

وحكم النون في التثنية وجمع المذكر السالم ، في هذا الباب ، حكم التنوين
في المفرد .

وحكم العطف على ما أضيف إليه اسم الفاعل ، المراد به الحال والاستقبال ،
كما ذكر في المراد به المضي ، وحكمه فيه ١١٩ / الألف واللام ، كما ذكر
في المراد به .

ومن شرط إعمال اسم الفاعل أن يكون معتمداً على :

حرف استفهام ، نحو : أضرارٌ زيداً عمراً ؟ أو : أقام زيداً الآن (٢)
أو غداً .

أو نفي ، نحو : ما ضاربٌ زيدٌ عمراً ، وما قائمٌ الزيدان الآن ، أو غداً ؛

أو صفة لموصوف ، نحو مررت برجل ضاربٍ زيداً الآن أو غداً .

أو خبراً للذي خبر ، نحو : زيدٌ ضاربٌ عمراً ، كذلك .

أو حالاً للذي حال ، نحو : هذا زيدٌ ضاربٌ عمراً الآن ، أو غداً ؛

(١) في الأصل : وأر مجموعاً بالتاء ، وما أبتنا من القانون (ص : ٤٠) .

(٢) في الأصل : وإن ، وهو تعريف .

أو صلةً لموصول ، نحو : هذا الضارب زيداً أمس ، أو الآن ، وغداً ،
على ما تقدّم .

واسم المفعول ، والأمثلة المشبهة باسم الفاعل تجري في الأعمال والاعتماد
واشترائط الزمان مجترى اسم الفاعل .

فاسم المفعول ، نحو : هذا مغطى درهما الآن أو غداً ، ومغطى درهما
أمس .

والأمثلة ، نحو : هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً ، وضاربٌ زيداً ،
وهذا ضاربٌ زيداً أمس .

وأكثر ما جاء من هذا المعنى : قَمَّالٌ ، ومفعول ، ومفعول .

وقد جاء ذلك في : فَعِيلٌ ، وفَعِيلٌ ، و«فَعِيلٌ» أقل من «فَعِيلٌ» بكثير ،
وتكسير ما كُسِّرَ منها ما يجري مجراها ، نحو :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ ضُفُفٌ ذَنِبُهُمْ شُفُفٌ فَشُفُّوا (١)

(١) البيت من قول حارثة بن أبي العبد في مدح قومه ، يقول : لم فضل على الناس وزيادة
عليهم بأنهم يغفرون الذنب ويعفون عن الفحشاء . والشاهد فيه إعمال « غفر » في « ذنبهم »
مفعولاً له ، وهو صيغة مبالغة . (الدرر اللوامع : ٢ : ١٣١) .

باب

الصفة المشبهة باسم الفاعل ، تفارقه في أنها لا توجد إلا حالاً ، نحو : مررت
برجل حسن وجهه ، أو الوجه ، معناه : هذه حالة ، لا تريد مضياً ولا
استقبالاً ولا تعمل إلا في السببي (١) ، نحو : حسن وجهه ، / ١٢٠ / أو ما هو
في معناه ، نحو : حسن الوجه ، كما قدمنا (٢) .

ولا يتقدم معمولاً عليها ، لا تقول في « هذا حسن الوجه » : هذا
حسن ، كما تقول في « هذا أكل طعامك » : طعامك هذا أكل .
ولا يكون المنصوب بها متفعولاً في المعنى ، لأنها أبد من فعل
[غير] (٣) متعد .

وأما إذا وقع فيها الألف واللام وفي متعدولها كان الأحسن الجرح ،
نحو : هذا الحسن الوجه . الجرح هو أحسن من النصب ، وليس كذلك :
المنصوب الرجل ، النصب هناك أحسن .

وأما لا يعطى على المجزوء بها نصباً ، فلا تقول : هو حسن الوجه
والبدن . تنصب المعطوف إذا كان قبله مجزوراً ، ونقول ذلك في اسم
الفاعل ، وقد تقدم .

وأما يتقبح أن يضم فيها الموصوف ، ويضاف معمولاً إلى مضمومه ،
نحو : مررت برجل حسن وجهه ، بالنصب والخفض ، والرفع ، على
أن يكون « وجهه » بدلاً .

(١) في الأصل : « السبي » ، وهو تحريف .

ويعنى بالسبي : أن يكون متصلاً بضمير ، وموصوفها لفظاً أو معنى . (نرج ابن عقيل :
٣ : ١٤٣) .

(٢) لا يتقدم في . من ذلك .

(٣) تلك يستقيم بها المعنى .

ومدار الباب في ثمان عشرة مسألة ، وذلك أن المشتبه يتصور فيه أن يكون : مضافاً إلى ضمير الموصوف ، ودون ضميره ، معرّفاً بالألف واللام ، أو نسكرة . ويتصور في كل واحد من هذه الثلاثة الرفع النصب والخفض .

فتلك تسع مسائل . إذا كان الموصوف والصفة نكرتين .
فإن تعرفا جاء تعريفهما في تسع المسائل المتقدمة . فتلك ثمان عشرة مسألة .

ومنها مطلق الخواز ، ومنها مطلق المتع ، ومنها جائز على قبيح .
فكل مسألة تكرر فيها الضمير فهي قبيحة ، إلا ما جُمع فيه منها بين الألف واللام والإضافة ، والألف واللام في الأول / ١١١ / دون الثاني ، نحو : الحسن وجهه ، فهي جائزة (١) .

وكل مسألة حذف الضمير منها فهي قبيحة ، إلا إن حذف الضمير منها ، البديل أحسن منه في الصفة .

وكل ما خرج عن هذين الضربين فهي حسنة ، إلا نحو : الحسن ، فهي باطلة .

وإذا اشتملت الصفة في هذا الباب وفي غيره على المضمر تبعث للموصوف ثنيةً وجمعا ، نحو : مررت برجل حسن الوجه ، وبرجلين حسني الوجهين ، وبرجال حسني الوجوه .

وإن غلت منه لم تتبعه ثنيةً وجمع سلامة ، في الأجود الأنصح ، نحو : مررت برجل حسن أبوه ، وبرجلين حسن أبوهما ، وبرجال حسن أبائهم ، ولا ثقل : حسنين آبائهم ، إلا في لغة ضعيفة .

(١) في الأصل : وظالة . والأصح ما أنبتناه .

وكان التكسير أجودَ من الأفراد، إن أمكن ، نحو : مررت برجال
حسان آباؤهم .

هذا قول بعضهم ، والصواب أن الأفراد أحسنُ من التكسير ،
ولمّا قال « إن أمكن » ، لأن من الصفات ما لا يكسر ، نحو : مررت
بفرسٍ مُعلّمٍ فارسه .

باب

التعجب، الذي يُتَوَبَّ له في النحو ، لفظان : ما أفعلته ، نحو : ما أحسنه ، وأفعل به ، نحو : أحسن به .

وكلاهما لا يكون إلا من فعل ثلاث غير مزيد فيه ، نحو : حسن ، في الأمر العام .

وسيبيويه يُجْرى « أفعل » مُجرَاه ، فيقولهم : ما أعطاه للدراهم ، وما أولاه للمعروف ، عنده قياساً ، وعند الأولين شاذ .

والذي قاله سيبويه أولى ، لوجهين :

أحدهما : كثرة ما جاء في ذلك / ١٣٦ / في « أفعل » ، فقد أوردوا منه حروفاً (١) كثيرة ، ولم يكثر ذلك في غير « أفعل » ، مما زاد على الثلاثة . كثرته في « أفعل » .

والثاني : أن المعنى الذي لم يكن - وذلك في غير « أفعل » ، مما زاد على الثلاثة - إنما هو الإخلال ، وذلك معدوم هنا ، فإنه لا فرق في اللفظ بينه متعجباً منه وغير متعجب منه .

ولا يكون أيضاً إلا ما يقبل الزيادة والنقصان ، فلا يجوز : ما أموت زيدا ، ولا : أموت به .

ومما بناؤه على « فَعِل » في الأصل ، أو ما هو مرْدُودٌ إليه في التقدير . دليله قولهم : ما أضرب زيدا لعمره ، ولم يقولوا : ما أضرب زيدا عمراً .

ومما قد وقع ودام ، أو ما هو في التحقيق بمنزلة ذلك .

(١) في الأصل : « حروف » ، وهو عطاء من الناسخ .

فالأول : ما أحسنه :

والثاني كقولهم : ما أطول ما يكون هذا الصبي .

فاذا انخرم المصبي والدوام ، أو ما هو بحكمهما ، لم يُتَعَجَّب منه أصلاً وكذلك إذا انخرم قبُول الريادة والنقصان .

وإن انخرم ما سواها من الأوصاف ، فأردت التعجب بصيغة : ما أفعله . وأفعل به ، فابتنهما من فعل يصح أن يُبنى من مثله ، وانصب مصدر الفعل الذي انخرم فيه ، ما سوى المصبي والدوام ، مضافاً إلى الفاعل مع « أفعل » . كقولك : إذا أردت أن تتعجب من « انطلق زيد » : ما أسرع انطلاق زيد ، واقرن به الباء مضافاً إلى الفاعل مع « أفعل » : كقولك : أسرع بانطلاق زيد .

ولا يتقدم المنصوب بعد « ما أفعل » على « أفعل » (١) ، فلا تقول / ١٢٣ / ما زيدا أحسن ، ولا زيدا ما أحسن .

ولا المجرور بعد « أفعل » على « أفعل » باتفاق ، فلا يُقال في « أحسن به » : به أحسن .

ولا يفصل بينهما وبينهما على رأى . فلا يُقال على هذا رأى : ما أحسن اليوم زيدا . ولا أحسن اليوم بزيدا .

و « به » بعد « أفعل » فاعل على رأى : ولا ضمير في « أفعل » ومفعول ، على رأى .

وفي « أفعل » ضمير متع من اختلافه اختلاف (٢) الخطاب .

المثلية والباء لازمة على كل حال ، و « ما » في « ما أفعله » غير موصولة . بل نكرة غير موصوفة ، على رأى ، وهي مبتدأة على كل حال . وكل لا يُقال فيه : ما أفعله ، وأفعل به . لا يُقال منه : أفعل من كذا ،

(١) بعد هذا زيدت في الأصل هذه العبارة : « كقولك » أحسن بانطلاق زيد . ويبدو أنها

تكرار من التامع .

(٢) الأصل : « لاختلاف » .

للتفضيل ، ولا يقال في « انطلق » : هو أطلق منه ، كما لا يقال منه :
ما أطلقه ، ولا أطلق به .

فلإن أردته مما لا يُقالان منه فابتنه مما يُقالان منه ، وأجر على
الموصوف مضمراً فيه ضميره ، كقولك : هذا رجل أسرع انطلاقاً
منه ، وانصب مصدر الفعل الذي أردت التفضيل منه تمييزاً ، واقرن
« من » بالذي تُفضل عليه ، كما ، قدمنا .

باب

عمل « ما » و « لا » ، المُشَبَّهَتَيْنِ بِ« ليس » ، مُشْرُوطٌ بِتَأْخِيرِ الْخَبَرِ .
وبعد « إن » ، و « إلا » يَبْطُلُ النِّفْيُ (١) .

إلا أن « ما » تعمل في المعرفة والنكرة ، و « لا » لا تعمل إلا في
النكرة .

وكل ما عطف على الخبر المنصوب بأحدهما لفظاً ، نحو : ما زيد
قائماً ، أو معنىً نحو : ما زيد بقائم ، بحرف يُوجِبُ ما بعده ،
فحُكْمُهُ حُكْمُهُ « إلا » (٢) ، نحو : ما زيد قائماً بل قاعد .

فإن كان غير موجب ، وكان ما بعده الحرف وصفاً ومتوصوفاً ،
وأولى الموصوف الحرف ، وكان الموصوف شيئاً من اسمها ، جاز
بها العطف ، والقطع في ذلك الوصف ، نحو : ما زيد قائماً ولا
قاعداً أبوه ، وما زيد بقائم ولا قاعد أبوه ، ولا قاعداً أبوه ، ولا
قاعداً أبوه .

ولا يتجاوز مع الأجنبي إلا القطع ، نحو : ما زيد قائماً ولا قاعد
عمرو ، وما زيد بقائم ولا قاعد بكر .

وإذا تأخر الوصف جاز العطف والنصب مطلقاً ، إلا العطف بالجر ،
نحو : ما زيد منطلقاً ولا أبوه قاعداً ، وما زيد بقائم ولا بكر قاعداً ،
ولا يجوز : قاعد ، بالجر .

أما الموصوف فليس فيه الالرفع .

(١) يريد أنه إذا اقترن اسم : ما ، ولا ، بإن الزائدة ، وإلا ، بطل عملها . وقد وردت
هذه العبارة في الأصل غير مستقيمة ، هكذا : « وفقد إن وإلا يطل النفي إلا » .
(٢) يعني في إبطال العمل .

باب

نعم ، ويش ، أصلهما : فَعِيل ، وكل « فَعِيل » فالعرب قد تسكن وسطه تخفيفاً . نحو : عَلِمَ زَيْدٌ في « عَلِم » ، وَكَيْفَ ، في « كَيْف » .

فإن اتفق أن تكون عينه حرفاً من حروف الحلق ، كما في : نَعِيم ، وَيَتْس ، كان لهم فيه أربع لغات .

الأصلية ، والإتباع ، وكسر الفاء إتباعاً للعين ، والتخفيف منها .
وفاعل « نعم » و « يش » إن كان ظاهراً لم يكن في الأمر العام إلا :
بالألف واللام الحينيتين ، أو مضافاً إلى ما هما فيه ، نحو : نَعِمَ
الرجلُ زَيْدٌ ، [وَنَعِمَ] (١) صاحبُ التَّوَمِ عمرو ، وقولُه :
فَلِنَعِمَ صاحبُ قَوْمٍ لا سِلَاحَ لَهُمْ
وصاحبُ الرَّكْبِ عُمَانُ بنُ عَفَّانَا (٢)
يحفظ ولا يُقاس عليه .

وقد ذكر حكمه ، إذ كان مضمرّاً ، في المضمرات .

/ ١٢٥ / ولا بُدَّ معهما من المدح أو المذموم ، لفظاً ، نحو
ما قلتم ، أو نيةً ، كقول القائل ، وقد ذكر إنسان : نعم الرجلُ
زَيْدٌ هو .

ومن شرطه أن يصدق عليه اسم الفاعل ، نحو ما تقدم ، وإن
وقع شيء يؤم خلاف هذا يؤول ، نحو : (يشس مثلُ القومِ الذين
كذبُوا بآياتِ الله) (٣) إن جعلت « الذين » هم المذمومون ، فلا بُدَّ
من تقدير مضاف محذوف .

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) البيت لكثير بن عبد الله البهلي ، والشاهد فيه مجيء فاعل نعم منكراً .

(الدرر المروحة - ٢٠ : ١١٣) .

(٣) سورة الجمعة : ٥٠ .

والتفسير واجب إن أضمر الفاعل ، نحو : نعم رجلاً زيداً ، إلا
فيما شذت ، نحو قولهم : فيها ونِعِمَّتْ ، وجائز مع المظهر توكيداً ،
عند غير سيويه ، وسيويه بمنعه .

وما يُفسَّر به المضمَر فيهما « ما » النكرة غير الموصوفة ، نحو :
(فَنِعِمَّاهِ) (١) ، أى : نِعِمَّ شيئاً هـى ، ويؤخذ الممدوح والمذموم
البتداً ، أو خبر مبتدأ مضمَر ، إن مؤخرًا ، أو مبتدأ لا غير إن كان
مُقَدِّمًا ، وإذ أخذ مبتدأ أغنى الفاعل عن العائد لعمومه .

(١) سورة البقرة : ٢٧١ .

(١٨ م - الشلويني)

باب

حَبَّ ، من قولك : حَبَّذا ، فِعْلٌ ، فاعله : ذا ، و ذا في هذا الموضع لا يتغير بحسب المشار إليه ، فيقال : حبذا زيدٌ ، وحبذا هندٌ ، وحبذا الزيدان (١) ، وحبذا الزيدون ، وحبذا الهندات ، لأيهما صاراً كالكلمة الواحدة ، حين لم يَجْزُ الفصلُ بينهما ، ولا بهاء ، التي للتثنية ، فيقال : حَبَّ هذا ، وعلى ذلك قالوا : لا تُحَبِّدْ .

وما انتصب بعده من تنكرة فتفسر (٢) للمُبْهَم ، نحو : حَبَّذا ١٢٦ / رَجُلًا زيدٌ ، وحبَّ راكباً عمرو .

ويمكن أن يكون مشتقاً ، حالاً .

وجتمعوا بين التفسير والفاعل ، وهو غير مُضْمَر ، لأنه مُبْهَم ، والمُبْهَم قد يَسُدُّ مَسَدَ المُضْمَر ، كقوله تعالى (والَّذِينَ كَذَّبُوا بآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) . (٣)

ولا بد من مرفوع هو فيه بمنزلة المملوح أو الملهوم ، في : نِعَم ، ويشس ، وقد جُعِلَ خبراً له حبذا ، وجُعِلَ حبذا مبتدأ ، لما جُعِلَت الكلمتان كلمة واحدة غلب فيها الاسم ، وقد جُعِلَ فاعلاً به حبذا ، وغلب فيها الفِعْل .

والذي قبله أحسن منه .

وكل فِعْلٍ على فَعْلٍ ، فالعربُ قد تُسَكِّن وسطه تخفيفاً ، فتقول : عَظُمَ بِطَنُكَ .

(١) في الأصل : الزيدون .

(٢) في الأصل : ونظر .

(٣) سورة الأعراف : ٢٦ .

فإن كان فيه معنَى المدح وعُومِل مُعاملةً : نِعم ، وبشئ ،
وحبداً ، استجازوا فيه النَّقْل (١) من الوجهين المُتقدِّمين ، نحو :
عُظِمَ البطنُ بِطَنُكَ ، وعُظِمَ البَطْنُ بِطَنِكَ ، وكذلك : عَظِمَ
بطناً بِطَنِكَ ، بثلاثة الأوجه ، وكذلك : عَظِمَ ذا بطناً بِطَنِكَ ،
بذا أيضاً .

(١) أى نقل صفة العين إلى الفاء .

باب

إذا تنازع فعلان مفعولاً واحداً ، فالمختار إعمال الثاني ، وإذا
أعمل فيه الثاني حذف مع الأول ، نحو : ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي الزيدون .
مالم يكن مرفوعاً ، نحو : ضرباني وضربتُ الزيدون .
أو مفعولاً لا يقتصر دونه ، نحو : ظنَّاني قائماً ، وظننتُ
الزيدين قائمين .
فلا يجوز حذف المرفوع باتفاق ، ولا حذف المفعول الثاني من الأول ،
عند بعضهم .

والصواب / ١٢٧ / أن حذفه جائز .
وإذا أعمل فيه الأول أعمل في ضميره الثاني ، نحو : ضَرَبَنِي
وضربتُها الزيدان .
ولا يلزم ، فيجوز أن تقول : ضربني وضربتُ الزيدان .
إلا أن الحذف بقل .

والحذف مشروط بالآتي يكون مرفوعاً ، نحو ضربت وضرباني الزيدان .
فإن كان لا يجوز حذفه باتفاق ، أو مفعولاً لا يقتصر دونه ،
نحو : ظننتُ وظننتُني قائمين الزيدان قائماً ، لا يجوز حذف قائمين ،
عند بعضهم .
والصواب أن حذفه جائز .

ولا يتنازع فِعْلاً المتكلم ، ولا فِعْلاً المخاطب ، ولا فِعْلاً أحدهما
للمتكلم والآخر للمخاطب ، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .
فِفِعْلاً المتكلم ، نحو : أضرب وأكرم زيد ، وأمر وأرفق بزيد .
وفِفِعْلاً المخاطب ، نحو : تضرب وتكرم زيدا ، وتسم (١)
وتترفق بزيد .

(١) في الأصل : « وأمر » .

باب

المَصْدُورُ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ : إِذَا كَانَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ
الْمُعَامَلِ فِيهِ :

فِي الْأَمْرِ ، نَحْوُ : ضَرْبًا زَيْدًا .

وَفِي الْاسْتِفْهَامِ ، نَحْوُ : أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ؟ (١) .

وَيَعْمَلُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِإِلْفَعْلِ الْعَامِلِ فِيهِ ، بِشَرْطِ
أَنْ يُقَدَّرَ بِأَنْ وَالْفِعْلُ ، وَمَا هُوَ مِثْلُهَا ، مِمَّا هُوَ وَمَا بَعْدَهَا بِتَأْوِيلِ
الْمَصْدُورِ . نَحْوُ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا ، لَا يَقْدَرُ ، بِأَنْ ضَرْبُ
زَيْدٍ عَمْرًا ، وَبِأَنْ ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا .

وَيُقَارِقُ اسْمَ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ :

فِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَعَهُ ذِكْرُ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : مُعْجِبُنِي إِطْعَامُ
الْمَسْكِينِ .

وَفِي أَنَّهُ لَا يُضْمَرُ فِيهِ الْفَاعِلُ ، لِأَنَّهُ / ١٢٨ / كَسَانِ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ
فِي أَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ ضَمِيرًا .

وَفِي أَنَّهُ إِنْ أَضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةِ تَعْرِفَ ، وَلِذَلِكَ لَا تَجِدُ فِي قَوْلِكَ :
يُعْجِبُنِي خُرُوجُ زَيْدٍ السَّرِيعِ ، تَنَكَّرَ (٢) «سَرِيع» ، فَلَا يُقَالُ :
يُعْجِبُنِي خُرُوجُ زَيْدٍ سَرِيعٍ ، إِنَّمَا يَقُولُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، إِلَّا عَلَى الْمُسْتَعْفَفِ (٣)
فِي قَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَكَبَّ عَلَى الْبَدَلِ .

(١) هَذَا جُزْءٌ مِنَ بَيْتٍ ، وَابْيَتٌ كَامِلٌ :

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بِمَسَدٍ مَا أَفَنَانَ رَأْسُكَ كَالْتِفَامِ الْخُلْسِ

وَهُوَ مِنَ الْكَامِلِ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَسَبُ «أُم» بِ«عِلَاقَةِ» . وَالتَّفَامُ : شَجَرٌ إِذَا بَيَسَ ابْيَاضَ .
وَالْخُلْسُ : مَا اخْتَلَطَ فِيهِ الْيَاضُ بِالسَّوَادِ . (سَبِيحِيَّةُ : ١ : ٦٠) .

(٢) أَيْ : تَكُونُ نَكْرَةً .

(٣) يَقْصَدُ : عَلَى الْوَجْهِ الْأَضْعَفِ .

وإن أضعفه في العمل ما فيه الألف واللام ، نحو : يُعجبني الضرب
زيداً وعمراً . ولذلك لم يحن في الكتاب العزيز (لا يُحبُّ اللهُ الجهر بالسوءِ
من القولِ إلا من ظلم) (١) ، « من » فيه نُصبٌ على الاستثناء لا فاعله ،
بالجهر ، وعمله بالسوء كلاً تحمل ، لأن الظرف والمجرور يعمل فيه الوهم ،
مثل ما قاله الفارسي (٢) .

وفي أنه ليس وصفاً ، وكذلك لم يكن قولك : يُعجبني زيدٌ العلم ،
بمعنى العالم ، أصلاً في الكلام ، إنما هو مجاز على معنى المبالغة .

والق [أنه لا يقتصر في كونه عاملاً إلى أن يعتمد ، وقد تقدم التمثيل
بإعماله ، وهو عندك غير مُعتمد .

والق (٣) أنه لا يُعتبر الزمان في إعماله بل يعمل في الماضي والاستقبال
والحال .

وفي أنه يُضاف إلى الفاعل ، وكل واحد منهما لا يُضاف إليه ، إلا أن
ينصب الفاعل على التشبيه بالمفعول به . حيث يجوز ذلك فيه ، ثم يضاف
إليه .

و أن معموله حُكْمُهُ معه حكم الصلة مع الموصول ، لأنه
مقترب به .

وفي أنه لا يتجمع فيه بين الألف واللام والإضافة على وجه .
ويُفارق الصفة المشبهة خاصة في أنه ينصب المفعول به ، وأنه يعمل
في الأجنبي .

(١) سورة النساء : ١٤٨ .

(٢) هو : أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار . (بأية الوعاء : ١ : ٤٩٦) .

(٣) تكلة يستقيم بها الكلام .

ولك (١) في تابع ما يضاف إليه / ١٢٩ / الحتمل على اللفظ ، والحتمل
على المعنى ، في قول بعضهم :

: سيويه لا يخالف اللفظ (٢) على الإختصار .

(١) الأصل : وذلك .

(٢) أي : الحتمل على اللفظ .

باب

العدد : أربع طبقات آحاد ، وعشرات ، ومئون ، وآلاف .

ومداره على اثني عشر كلمة : كلمات الآحاد (١) ، [وعشرة] (٢) ، ومائة ، وألف .

وإذا أردت أن تعد أشخاصا من جنس واحد فلهذا العرب مشهورة . إذا أرادوا أن يجمعوا بين العدد والمعدود ، أن يدكروا اللفظ الموضوع للواحد منه ، إن أرادوا الأفراد ، فقالوا : « كتاب » ، وإن أرادوا التثنية ، ثنوا ذلك المفرد ، فقالوا : كتابان : ولا يقولون : واحد كتب ، ولا اثنا كتب ، إلا في الضرورة ، نحو قوله :

كَانَ خُصَيْبُهُ مِثْلَ الدُّلِّ ظَرَفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ (٣)
والأصل : حَنْظَلَان .

فإذا انتهوا إلى أكثر من اثنين - ر صيغ الجمع ، نحو : كتب ، ليست منصوبة في عدد ما تدوله في لغتهم ، وأسماء العدد منصوبة في ذلك ، نحو ثلاثة ، أربعة ، خمسة . عدلوا إلى النصب ، فقالوا : ثلاثة ، في المذكر ، وثلاث ، في المؤنث ، فجعلوا العدد نعتا . أضافوه في الأكثر إلى جمع التثنية ، إن كان للاسم المعدود ، نحو : ثلاثة أكْتُبُ ، فجعلوا جنس المعدود نعتا ، ولا يقولون : ثلاثة كيلا ب ، إلا قبلا .

(١) أي من واحد إلى تسعة
(٢) تكملة يقتضها السياق
(٣) اختلفت في اسم قاتل البيت ، فقيل : عظام الجاشي ، وقيل : جندل بن المشي ، وقيل : سلمى الهذلية ، وقيل : شما الهذلية .
والشاهد فيه قوله : ثننا حنظل . والقياس أن يقول : فيه حنظلتان .
(الدرر اللوامع : ١ : ٢٠٩) (٤) سيويه : ٢ : ١١٧ .

فان لم يكن للمعدود جَمْع قلة أضافوه إلى جمع ما يضاف إليه العدد من التذكير، ولا يُحتاج إليه في المؤنث ، لعدم الوهم .

وبناء التثنية / ١٣ / في «أحد عشر» وبابه يكون آخره وسطاً ولذلك لم تُثَنَّ «اثنا عشر» وأختاه ، لأن العَقد منه قد عُوْمِلَ معاملة النون . إذ لم يَجْمَعُوا بينه وبين الإضافة ، وجمَعُوا بينه وبينها في غيرها ، فقالوا : أحد عشر ، وثلاثة عشر ، ولم يقولوا : اثنا عشر ، وما قبل النون ليس وسماً .

وبناء الاسم المركب من اسمين : لتخمينه معنى حرف العطف : وفتح آخر التثنية لشبهه بما قبل هاء التثنية ، وأخير العقد طلباً للتخفيف . ويجوز الإسكان في بابه «ثماني عشر» ، وربما حذفت وفتحت النون . وقد يكسرون الشين من «عشرة» ، إذا عدوا المؤنث من : إحدى عشرة ، وتسع عشرة ، وما بينهما .

والعقد في الاسمين المركبين بغير هاء ، في المذكر ، وبهاء في المؤنث .

والآحاد في ذلك على حكمها قبل التركيب

وتفسير العدد (١) بواحد منصوب في : أحد عشر ، وتسعة وتسعين ، وما بينهما : ويضاف إلى : مائة . واثنتي (٢) ، وألف ، وألفين (٣) إلا في الضرورة : نحو قوله :

إذا عاشت الفتى مائتين عاماً فقَدْ ذهبَ المسرةُ والفتاءُ (٤)

(١) يعني مئتين العدد .

(٢) في الأصل : «مائتان» .

(٣) في الأصل : «ألفان» .

(٤) البيت قاله الربيع بن ضبع القرظري أحد المعمرين ، والشاهد في (مائتين عاماً) . والقياس فيه إضافة المائتين إلى العام ، وهذا شاذ لا يقاس عليه . (حاشية الصبّان على شرح الأشعري : ٤ : ٦٧) .

وكل موضوع كان المعداد فيه نوعاً من العدد فلا بد من تفسير التفسير ،
إن لم يكن معلوماً عند السامع ، نحو : ثلاث [امرأة] (١) ، وثلاثة آلاف امرأة
وقولهم : ثلاث مائة ، الأصل : مئات ، ومثون ، ولكن رَفَضُوا في
الأكثر ، وقد جاء ، قال :

ثَلَاثُ مِثِينَ لِسُلُوكِ وَفِيهَا
وَدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ / ١٣١ / وَجُوهُ الْأَهَامِ

(١) تكله يقتضيهما اليان .

(٢) البيت قاله الفرزدق ، والشاهد في ثلاث مئين ، حيث جمع المائة مع أنها تميم
لثلاث ، وهو شاذ ، وهو مبتدأ ، وقوله « وفي بها ودائي » جملة ، خبره ، وأراد بالرهاء :
الصف ، والأهاتم : بني الأهم سنان بن الأهم . (حاشية الصبان : ٤ : ٩٥) .

باب

لأنما لم ينصب فاعل المشتق من اسم العدد موافقه ، نحو : ثالث ثلاثة ، لأنه ليس باسم فاعل .

لأنهم لا يقولون ، ثلاثة الثلاثين ، وإنما هو اسم على فاعل ، كالعازب والكاهل ، والجاهل .

ولأنه يلزم عنه أن يكون فاعلاً مفعولاً .

ولأنه يلزم عنه أيضاً ، إذا ضعف ، إضافة اسم الفاعل المتعدى إلى فاعله ، وذلك مما يفرد به المصدر ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، على الوجه الذي تقدم ذكره من تشبيهه بالمفعول ، نحو : حسن الوجه ، وما هو في حكمها ، نحو : مضروب الأب ، ولا يلزم ذلك ، نحو : رابع ثلاثة (١) .

وإذا جاوزت العشرة قلت ، حادى عشر أحد عشر ، وحادية عشرة إحدى عشر .

وحادى عشر ، كأحد عشر ، في أنهما اسمان جعلتا اسماً واحداً ، إلا أنه لم يفتح النيف لكونه معتلاً ، كعندي كريب .

وأجاز بعضهم فتح ياء « حادى » في ذلك ، و « أحد عشر » في موضع الجر به . وإن شئت قلت : حادى أحد عشر ، وحادية إحدى عشر .

وحادى ، وحادية ، هنا ، معربان ، و « أحد عشر » في موضع الجر به ، وهو مبني .

وإن شئت قلت : حادى عشر ، وحادية عشرة ، على جعل الاسمين اسماً واحداً ، والأول ، هنا قد يعرب ويضاف إلى « عشر » مبنيًا ، فيما نقل أهل اللغة .

والأكثر جعلهما اسماً واحداً ، فن نوى : أحداً ، وإحدى ، أعرب ، ومن لم ينو أعربه (٢)

(١) هذا المثل من استعمال المشتق من اسم العدد مع ما دون أصله ليفيد معنى التصدير .

(٢) أى : ومن لم ينو أعرب أيضاً .

باب

كل اسم جمع ، هو لما لا يتعقل فقط ، فهو مؤنث في الغالب .
وكل اسم جمع يقع على الذكور ممن يتعقل ، فالأعم فيه التذكير .
وكل اسم ، إذا لحقته الهاء ، كان شخصاً واحداً ، وإذا عُرِي
منها كان أكثر ، فإن تحل على لفظه كان مذكراً ، لأنه اسم جنس ،
وإن حُمل على معناه ، من حيث كان جماعةً ، كان مؤنثاً .
وكلا الوجهين فيه مُطرد في الأكثر ، وربما غلب عليه التأنيث ،
كالنحل ، والبط ، والبقرة ، وربما كان ذلك بالعكس ، كالقَمَح ،
والعِنب ، وبحسب استعمالهم .
والاسم من جميع هذا يكون العدد الذي ذلك الاسم تفسيره ،
إذا وليه .

باب

كم الخبرية ، كالاستفهام :

في أنها مبنية على الوقف .

وأنه لا يعمل فيها لفظاً ما قبلها ، إلا الجاز ، بشرط أن يكون معمولاً ليفعل متأخر عنها ، نحو : بكم رجلاً مرزوت .

وأنها مفتقرة إلى التفسير ، نحو : كم رجلاً رأيت .

وأنه يجوز حذف التفسير معها ، نحو : كم مالك .

إلا أن مفسر الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، ومفسر الخبرية

يجوز فيه الأمران .

والأصل في مفسر الاستفهامية أن ينصب تمييزاً ، وفي مفسر

الخبرية أن ينجر بإضافتها إليه .

وقد تحمل الخبرية على الاستفهامية : وجوباً ، إذا فصل بينها وبين

مميزها ، إلا في الشعر ، إذا كان الفاصل ظرفاً ، فلا يكون ذلك واجبا .

وجوازا ، إذا لم يفصل بينهما على الإطلاق ، وبذلك / ١٣٣ / حمل

سيويه قوله :

كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ

قَدْ عَادَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي (١)

(١) من الكامل ، قاله الفرزدق يهجو جريراً ، ويجوز في « عمة » مع « خالة » المطفوفة عليها الحركات الثلاث // البحر على أن « كم » خبرية و « عمة » تمييزها // والنصب على أن « كم » استفهامية وهي تمييزها . والاستفهام على سبيل الاستهزاء والتهم ، والرفع على أن يكون « عمة » مبتدأ وصفت بقوله « لك » وخبر « قد حلت » والمميز على هذا محذوف ، فلا يخلو إما أن يقدر مجرداً أو منصوباً على اختلاف « كم » ، وعلى التقديرين « كم » في محل النصب بالعرف أو المصدر ، أي كم وفت عمة لك ، أو كم حلت عمة لك ، والعامل فيه « قد حلت » وفدعاه ، هي المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة حلبها . وعشارى ، هي الناقة التي أتت عليها من زمان حلبها عشرة أشهر . (حاشية الصبان : ١ : ٢٠٦) .

على أن « كم » فيه خبرية لِمَا كانت فيه هذه اللغة ، لأنه يمكن أن تكون على تلك اللغة ، ولو لم تكن فيه تلك اللغة لأمكن أن تكون استفهاما ، ويكون المعنى استكثار عدد العمات والخالات ، لأنه مُعْرِقٌ فيهن فكم عددهن ، لا أن معنى الخبر أولى ، وقد يُغلبه سيوييه .

وقد يُجبر مفسر الاستفهامية بشرطين ، وهما : اتصاله بكم ، ودخول حرف الجر على « كم » .

وليس جَرّه بالتحمل على الخبر ، ولكن بإضمار الخافض ، وكأنهم جعلوا حرف الخَفَضِ المتقدم على « كم » عوضاً منه بشرط الاتصال .

وإن لم يكن بعد « كم » عوضٌ منه بشرط الاتصال ، فإن لم يكن بعد « كم » فعل كانت مبتدأة ، نحو : كم مالك ، وإن كان بعدها ، نُظِرَ فيه على ما تقدم في « مين » وأخواتها في باب الجرّ .

باب

الفصل جيئ به ليُعلم ما بعده خبر لا غير .

وصيغته الضمر المرفوع المتفصل .

وشروطه أن يكون بين المبتدأ والخبر ، وما أصابهما كذلك ،
مُعَرِّفَيْن ، أو معرفةً ونكرةً تُقارب المعرفة ، وهي أفعل من كذا ،
و « مثله » وأخواته مما هو بلفظ المعرفة .

وهو نكرة ، مجانساً لما هو المبتدأ : في الحال ، نحو : زيد هو القائم ،
أو في الأصل ، نحو : ظننت زيدا هو القائم [و] (١) في الغيبة ، ونوع
الحضور ، والمرتبة .

/ ١٣٤ / ولا موضع له من الإعراب عند التحليل ، وإنما تثبت
فَصْلِيَّتُهُ (٢) نصاً في باب : كان ، وظننت ، مُعْمَلَةٌ ، وأُعلِمْتُ ، وما ،
الحجازية ، نحو : كان زيد هو القائم ، وأُعلِمْتُ زيدا هذا هي القائمة ،
وما زيد هو القائم ، ويَحْتَمِلُ في الباب المبتدأ ، وباب « إن » .

(١) تكملة يقتضيا السياق .

(٢) الأصل : « فصلية » .

باب

حروف النداء :

الهمزة ، وهي للقريب المصغى إليك .

وأى ، ويا ، وأيا ، وهيا ، وهي للبعيد مسافةً وحكماً .

وقد تقع « أى » وأخواتها في المرتبة الأولى ، ولا تقع الهمزة في مرتبتها .

وأما « وا » فهي مخصوصة بباب التثنية ، وتقع معها « يا » .

ولا يقع في باب الاستغاثة والتعجب سوى « يا » ، فد « يا » أعظمها ، فلذلك هي « أم » الباب .

وشرط الاسم الذى تدخل عليه هذه الحروف ألا تكون فيه الألف واللام ، إلا في قولهم : يا الله ، شدة فيه هذا ، وقُطِع ألفه هناك ، وقد توصل .

ويجوز حذف النداء من المنادى المنقيل عليك : ما عدا المشبه ، والمنقُصود من التكرارات في الأمر العام .

ولا يحذف حرف النداء عن مندوب ، ولا مستغاث به ، ولا متعجب منه .

والمنادى ، إن كان نكرةً غير مستغاث به ، ولا متعجب منه ، باللام فيهما ، فهو منصوبٌ لفظاً أو حكماً ، نحو : يا رجلاً ، ويا فقى .

وإن كان معرفةً ليس مضافاً ولا مُشَبَّهاً به ، ولا مستغاثاً ، ولا متعجباً منه ، فهو مبنى على / ١٣٥ / الضم ، نحو : يا زيد ، أو محكوماً عليه [به] (١) ، نحو : يا موسى ، سواء تعرّف بالنداء ، نحو : يا رجلاً ، أو قبل

(١) تكلة يقتضيا السياق .

النداء ، نحو ما تقدم . وقد يُنَوَّن ضرورةً فيبقى على ضمّه ، وهو اختصار الخليل ، وعيسى (١) .

ون (٢) كان مضافاً ، نحو : يا عبدالله ، وبافتي زيد ، أو مُشَبَّهاً به ، فهو منصوب لفظاً وحكماً ، نحو : يا ضارباً زيداً ، ويا معطياً درهما .

وإن كان مستغنائاً به ، أو متعجباً منه . باللام فيهما ، فهو مجرور لفظاً ، نحو : يا زيدا ، أو حكماً ، نحو : يا موسى .

وما أردت نداءً مما فيه الألف واللام وليس علماً معنيّاً لاحقاً ، توصّلت (٣) إليه « بأى » مبنياً على الضم مُلْتَحِقاً هاء التنبيه ، نحو : يا أيها الرجل ، أو المُشَبَّه ، نحو : يا ذا الرجل ، ويا هذا الرجل ، ولا يتبع « أبناً » غير ذلك .

وكذلك المُشَبَّه الذى هو وصلة للألف واللام .

وعوض من « يا » فى : يا الله : الميم ، فقالوا : اللهم . وقد جمعوا بين العوض والمعوّض منه فى الشعر ، فقالوا : يا اللهم .

وشبّه بميم « الله » : التى ، فقال الشاعر :

• مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَبَسَّمْتُ قَلْبِي (١) •

(١) هو عيسى بن عمر الثقفى البصرى أبو عمر مولد خالده بن الوليد ، ونزل فى ثقيف فنسب إليها ، أخذ عن ابن أبي إسحاق وغيره . وله كتابا : الجامع ، والإكمال . فى النحو ، توفى سنة ١٤٩ هـ (بغية الوعاة : ٢ : ٢٣٧) .

(٢) زيد فى الأصل قبل هذا : « رده حيثنذ إلى الأصل فينصب » .

(٣) هو من الوافر ، تمامه :

• وأذت بخيلة بالود غنى •

وهو مجهول القائل ، والشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام فى قولهم : يا التى ،

وهو جمع بين المعوض والمعوّض . (سيبويه : ١ : ٣١٠) .

(١٩٢ - الشلويتى)

وجمع آخر بين « يا » والألف واللام ضرورة ، فقال :

فَيَا الْعُلَامَانَ التَّدَانِ قَرَأَ يَا كَمَا أَنْ تُكْسِيَانَا شَرًّا (١)

ويختص المتدوب والمستغاث به بجواز تلحاق الألف في آخرهما ،
والهاء بعد الألف للوقف ، ولاتثبت الهاء وصلاً إلا ضرورة ، وقد / ١٣٦ /
يحركونها عند ذلك بالضم والكسر .

وكل منادى فنصوب معنى .

والنعت ، وعطف البيان والتوكيد ، إذا كانت مفردات ، وعطف
النسق ، إذا كان فيه الألف واللام ، أيها يتبع المنادى المضموم جاز
فيه الرفع والنصب ، نحو : يا زيد العاقل ، والعاقل ، ويا زيد العاقل ،
وزيداً العاقل ، ويا نعيم أجمعون ، وأجمعين ، ويا زيد الحارث والحارث ،
إلا وأيا ، والمبهم الذي جعل وصله الألف واللام ، فليس في نعتها إلا
الرفع ، وقد تقدم .

وحكم المضاف تخفيفاً حكم المفرد ، نحو : يا زيد الحسن الوجه ،
يرفع الحسن ونصبه .

والمنسوق الذي فيه الألف واللام ، إن كان عاماً معنى لا حكماً ،
نحو : يا زيد والحارث وافق أبو العباس (٢) الخليل في اختياره الرفع ،
وإن لم يكن ، نحو : يا زيد والعلام ، وافق أبا عمرو (٣) في اختياره
النصب .

(١) وهو مجهول القائل : والشاهد فيه دخول حرف التداء على الألف واللام جميعاً بين
الموصى والموصى . (المنتخب : ٤ : ٢٤٣) .
(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد : وقد سبق التعريف به .
(٣) يعني : سيويه .

وحكم التابع المضاف إضافة تعريف أو تخصيص ، وتابع التابع ،
حكمهما في غير هذا الباب :

وأما البدل مطلقاً ، والمنسوق القابل لحرف النداء ، فحكم كليهما
مباشراً بالنداء .

وجاز إتباع المعرب المبني لشبه البناء في هذا - بالإعراب في أفراد
حركته .

باب

ما استغثت به من المُنادَى ، أو تعجبت منه ، جررته بلام الجر ، أو
ألحقت في آخره ألفاً ، وتجمز. حُكم اللام معه ، ما لم يكن معطوفاً على
مثله ، غير / ١٣٧ / مُكرّر معه حرف النداء ، حُكمتها مع المضمَر ،
وتلحق الألف المَاء في وقف •

ولا يجوز الجمع بين اللام والألف ، ولا خلو الاسم في المعنيين من
أحدهما .

باب

إذا ضُمَّت الأول من الّاسمين في هذا الباب ، وهو القياس ، نحو :
يا زيدا زيدا عمرو ، نصبت الثاني من أوجه : عطف البيان ، والبدل ،
والنعت بتأويل الاختصاص ، والنداء ، والمستأنف ، وإضمار « أعني » .

وإذا نصبت ، كقولك : يا زيدا زيدا عمرو ، فعلى أنه مُنادى
مُضاف ، على تأويلين :

إما إلى محدثٍ دلّ عليه ما أُضيف إليه الثاني ، وتنصب الثاني
على ذلك من خمسة الأوجه المتقدمة على وجهين : على التوكيد اللّفظي ،
وعلى النداء المُستأنف .

وقول صاحب المقدمة : « تنصبه من الأربعة الأوجه المتقدمة » ،
غفلة منه .

والتأويل الثاني : أن يكون مضافاً إلى ما بعد الثاني ، ويكون الثاني
توكيداً له مقحماً بينه وبين ما أُضيف إليه .

وإذا وقع في هذا الباب « ابن » وأختاه (١) ، صفات مفردات بين
علمين ، أُنصبَت المُنادى على أصله في لغة من يحذف التنوين في الخبر
من متبوعها ، إذا وقعت كذلك ، لالتقاء الساكنين ، ونصبت « ابناً » ،
وأُختبه من وجه واحد ، وهو النعت ، لأنه لا يُستعمل في الخبر إلا نعتاً ،
فكذلك يكون في النداء ، وأُتبعته في لغة من يحذف التنوين في الخبر ، إذا
وقعت / ١٣٨ / كذلك ، لأنه جعلها اسماً واحداً ، وكان حرف إعراب
المُنادى عنده آخر النعت ، فكذلك يكون الخبر .

(١) يعني : ابنة ، وبنت .

باب

الاسم المرخّم لا يكون إلا مُنادى .

وشرطه ، إن كان دوهاه التأنيث : أن يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف ، "غير" مستفات به ، ولا مُتعجب منه ، ولا مندوب ، وأن يكون مفرداً ، أى ليس جملةً في الأصل ، ولا هو مُضاف ولا مُشبه بالمضاف ، وأن يكون ثلاثياً محرك الوَسط ، عند الفراء (١) ، فلا يزيد على ثلاثة أحرف .

وإن كان فيه هاء التأنيث ، تُشترط فيه العلمية : لكن التعريف : ويغير الاسم من الإعراب إلى البناء ، ولا الزيادة على ثلاثة أحرف ، ويشترط فيه أن يكون غير مُثنى ، وترخيما أكثر ، بعكس ما لاهاء فيه .
وإذا وقفت ، فبالهاء في الأكثر ، وقد تُفخّم الهاء في مُرخّم المؤنث ، "مفتوحة" وصلًا .

ونحو : أطرق كرا (٢) ، ويا صاح ، شاذ .

والمحذوف من المرخّم إما حرف ، وإما حرفان ، هما زائدتان في حكم زيادة واحدة ، وإما أصل وقبله حرفت مدولين زائد .
فالزائدتان هما زائدتا التثنية وجمع (٣) السلامة ، إلا أن يبقى به حذفها أقل من ثلاثة أحرف ، نحو : بنون ، وبابه ، فلا يُحذف منه إلا آخره ، محافظة على أقل عدد حروف الأسماء المُتمكّنة في الأصل .

(١) الفراء : هو يحيى بن زياد ، وقد سبق التعريف به .

(٢) كرا ، مرخم : كروان ، والمثل : أطرق كرا إنك لا ترى ، يقال له هذا حتى يتمكنوا من صيده . (لسان العرب : طرق) .

(٣) في الأصل : ووجع ، وما أثبتنا من القانون (ص : ٤٩) .

واستثنى بعضهم ما تبقى فيه بعد الحذف حرفان :
ما سمّيته بثنية ما كان على حرفين ، كرجل . سُمّي : يدّان / ١٣٩ /
أو دمان .

والفا التانيث ، والألف والنون : في : « فعلان » ، ونحوه :

وياء النسب ، وما أشبه يائه ، نحو : كرمي .
وكل حرف في الآخر أصل قبله حرف مدّ ولين زائد ، الاسم بهما
خمس أحرف أو أكثر ، فتحكمه مع ما وقع قبله حكم زيادتي « فعلان » ،
وما فيه هاء التانيث ، ولم يُحذف منه سواها الياء ، وحكم الثاني في
التركيب حكم هاء التانيث .

باب

الْمُنْدُوب : المُنَادِي بِأَشْهُرِ أَسْمَائِهِ عَلَى وَجْهِ التَّفْجِيعِ (١) ، لِأَنَّ يُجِيبُ .
وَلَا يُنَادِي إِلَّا بِهَا ، وَوَا .
وَيَشْرِكُ الْمُنَادِي غَيْرَ الْمُنْدُوبِ فِي أَحْكَامِهِ .
وَيَخْتَصُّ بِجَوَازِ لِحَاقِ الْأَلْفِ فِي آخِرِهِ لِمَدِّ الصَّوْتِ ، فَإِذَا وَقَفَتْ الْحَقْتُ
الْهَاءُ بِالْأَلْفِ ، وَإِذَا دَرَجَتْ حَذْفُهَا
وَهَذِهِ الْأَلْفُ تَلْحَقُ فِي آخِرِ الْمُنْدُوبِ الْمَفْرَدِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدَاهُ .
وَلِإِنْ كَانَ مُضَافًا فَوَضَعَهَا آخِرَ الْمُضَافِ ، نَحْوُ : وَاعْبُدِ الْمَطْلَبَاهُ .
أَوْ مُوصُولًا ، فَوَضَعَهَا آخِرَ الصَّلَةِ ، نَحْوُ : وَامْنِ خَيْرَ زَمَاهُ .
أَوْ مُوصُوفًا فَوَضَعَهَا آخِرَ الصَّلَةِ ، عَلَى رَأْيِ يُونُسَ ، وَسَيُوبِ
مَوْضِعُهَا عِنْدَهُ آخِرُ الْمَوْصُوفِ .

أَوْ مُطَوَّلًا ، فَوَضَعَهَا آخِرَ مَا طَالَ بِهِ ، نَحْوُ : يَا ضَارِبَ زَيْدَاهُ .
وَلِإِنْ خَفَتِ التَّبَاسُ الْمَذْكُورُ بِالْمُؤَنَّثِ ، وَالتَّنْيَةُ بِالْجَمْعِ بِالْمُضْمَرَاتِ ،
تَبَيَّنَتْ هَذِهِ الْأَلْفُ الْحَرَكَةُ الَّتِي قَبْلَهَا ، نَحْوُ : وَاعْلَامِيكِيَّةُ ،
وَعِلَا مَكْمُوهُ .

وَلِإِنْ لَمْ تَخَفْ ذَلِكَ فَتَحَتْ لَهَا الْحَرَكَةُ ، نَحْوُ : وَاعْبُدِ الْمَطْلَبَاهُ ،
وَإِذَا تَلَحُّقَتِ التَّنْوِينُ ، فِي : يَا غَلَامَ زَيْدٍ / ١٤٠ / ، أَوْ سَكَنًا لَا يَتَحَرَّكُ ،
نَحْوُ « الْوَارِ » فِي : غَلَامِكُمُوهُ ، وَالْأَلْفُ فِي الْمَثْنَى ، حُذِفَتْ لَهَا ، فَقُلْتُ :
وَاعْلَامَ زَيْدَاهُ ، وَاعْلَامِكُمُوهُ ، وَلَا تَقُلْ ، وَاعْلَامِكُمُوهُ ، وَكَذَلِكَ :
وَا أَمَتَاهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « التَّفْجِيعُ » .

باب

عسى ، لمقاربة الفعل في الرجاء والتخوف .

وكاد ، لمقاربة ذات الفعل .

وجعل ، وأخوانها (١) ، لاندخول فيه .

وعسى تستعمل مرة استعمال « فارب » . ويكون مفعولها « أن » ، والفعل بالانفاق ، نحو : عسى زيد أن يقرم ، ما لم تكن متصلة بمضمر لفظه كلفظ المضمر المنصوب المتصل ، نحو : عماك أن تفعل .

فإن كان ذلك فرأى سيويه أن المضمر منصوب ، وهي محمولة على « لعل » .

وعلى رأى الأخفش الأمر على ما كان .

وتستعمل مرة استعمال « قرب » فيكون فاعلها « أن » مع الفعل ، نحو : عسى أن يقوم زيد .

ويؤشك ، تستعمل على هذين الوجهين ، ولا يتصل بها المضمر المذكور ، وربما استعملت استعمال « كاد » ، وعليه قوله :

يؤشك من فر من منيته

فبى بعض غير أنه يؤفقيها (٢)

وهذه الأفعال من باب « كان » في الأصل ، لأن ذلك هو الأكثر في الباب ، ألا ترى أن الباب كله على ذلك إلا : عسى ، ويؤشك ، في أحد

(١) وهى : شرع ، وأنشأ ، وطلق ، وعلق ، وقام ، وهب ، وما في معناها .

(٢) وهو من المنسرح ، وقائله أمية بن أبي الصلب ، والشاهد فيه استعمال « يؤشك » استعمال « كاد » حيث جاء خبرها وهو « يوافقها » مقارعا بتون أن ، والفراء : جمع غرة ، وهى الفلة . (حاشية الصيان : ١ : ٢٩٢) .

وجوهها ، إلا أنه رُفِضَ فيها الإخبار بالأسماء المفردة وبالحمل ، سوى
الحمل الفعلية التي فعلتها المضارع في الأمر المام ، لأنه قد جاء :
• لا تُكْثِرْنَ إِنِّي عَسَيْتُ صَانِعًا (١) •

١٤١/ و : عسى الغوير أبوؤسا (٢) ، في أحد وجيهه ، و

و : • فأبَتْ إلى فِئِمٍ وَمَا كَدَتْ آيَا • (٣)

وجاء :

فقد جعلت فُلُوصَ بَنِي سُهَيْلٍ
مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعًا قَرِيبُ (٤)

ولكن هذا قليل .

وعُدل عن الأصل إلى الفعل مُقَارَنًا لـ « أن » في « عسى » و « يوشك » ،
على ما تنقل من الوجوه ، والأصل المقرر في « عسى » في الضرورة ،
نحو : قوله :

(١) أوله :

أكثر في السوم ملحا دائما

وهو من قول رؤية ، ومعنى صانعا : ممكنا عن الكلام ، والشاهد فيه مجيء الاسم المفرد
بعد « عسى » . (معني اللبيب : ١ : ١٦٤) .

(٢) هو مثل مشهور للعرب ، وشاهده كتابه (معني اللبيب : ١ : ١٣٣) .

(٣) البيت من الطويل ، وتامه :

• وكَمْ دَلَمَّا نَارِقَهَا وَهِيَ تَصْفَرُ •

وهو من قول نأبط شرا ، واسمه نأبط بن جابر .

وأبَتْ : أي رجعت . وفهم : قبيلة ، وهي فهم بن عمرو بن قيس عيلان . والشاهد فيه قوله
« وما كدت آييا » حيث استعمل خبر كاد اسما مفردا ، وإنما قياسه الفعل .

(حاشية الصبان : ١ : ١٠٩) .

(٤) هو من الوافر ، وهو من أبيات الحماسة ، ولم يمز إلى أحد .

ويروى : بني زياد ، والفلوص : الشابة من النوق ، والأكوار : جمع كور .
ومرتمها : مرعافا .

والشاهد فيها قوله : « يوشكها قروب » ، فإنها جملة اسمية وقعت خبر بجمعت ، مع أن الأصل
أن يكون خبرها فعلا مضارعاً . (حاشية الصبان : ١ : ٢٥٩) .

عسى الكَرْبُ الذي أُمْسِيَتْ فيه
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرْجٌ قَرِيبٌ (١)

وقال الآخر :

عسى الله يُغْنِي عن بِلَادِ ابنِ قَادِرٍ
بِمُسْتَهْمِرِ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ (٢)
وفي « يوشك » في أحد وجوهها ، وفيها عداها سوى ما جاء في « كاد » :
من نحو :

• قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَيْلِ أَنْ يَمْنَحَا (٣) .

تشبيهاً لها بـ « عسى » و « يوشك » : في أحد وجوهها .

كما أنه يسقط « أن » مع « عسى » أيضاً ، تشبيهاً لها بـ « كاد » .
ولم تكن « أن » سائغة (٤) فيما عدى « عسى » و « يوشك » . لِمَنَاقِضِهَا لَهُ
من حيث كان دالاً على مُقَارَبَةِ حَالِ الْفِعْلِ ، فكأنه من أدوات الحال ،
لِقُرْبِهِ مِنْهَا ، وكانت « أن » من أدوات الاستقبال ، وموضع التشبيه فيها
عندهم ضرورةُ الشَّرْحِ .

(١) هو من الوافر ، وقائله هذبة بن خشرم المقرئ . والشاهد فيه قوله « يكون »
حيث استعمل « عسى » استعمال « كاد » في أن خبره مضارع بغير « أن » ، وهو قليل .
(حاشية الصبان : ١ : ٢٦٥) .

(٢) هو من الطويل ، قائله سماعة النعماني يهجو رجلاً من بني نعيم . والشاهد فيه « يغني »
حيث استعمل « عسى » استعمال « كاد » في أن الخبر مضارع بغير « أن » .
(حاشية الصبان : ٤ : ٢٢٩) .

(٣) صدره :

• ربيع عفاء الدهر بطولاً ناعمي •

وهو من قول جبير بن مطعم ، رضي الله عنه . والشاهد فيه قوله : أن يمدحنا ، حيث
أتى بغير كاد فعلاً مضارعاً مقترناً بأن ، والأكبر أن يتجرد منها .

(شرح ابن عقيل : ١ : ٣٣١) .

(٤) الأصل : « سائغة » .

باب

أصل الاسم أن يكون مفرداً مذكراً نكرة ، عربياً الوضع ، غير
وصف ، ولا معدول ، ولا خارج عن أوزان الآحاد العربية ،
ولامواطىء / ١٤٢ / للفعل في وزنه الغالب عليه ، ولا المختص به الأفراد ،
بلزاء التثنية والجمع والتركيب .

والمعتبر هنا التركيب لا كملته ، بل جعل الاسمين اسماً واحداً ،
لاعلى وجه الإضافة .

وتأثيره مع العلمية فقط ، نحو : يملكك .

والجمع لا كله ، بل جمع التكسير منه ، وتأثيره مع علم التظير في
الآحاد العربية ، بشرط ألا يجزى على الآحاد ، ولا يحكم له بحكمها
فيصغر ، أو يعاد عليه ضميرها ، أو يتغير في التكسير ، نحو : مساجد .
التذكير بلزاء التانيث ، والتانيث : لفظي ، نحو : بشري ،
وصحراء ، وفاطمة ، ومعنوي ، نحو : زينب ، وسعاد . وكله معتبر .
وتأثير المعنوي مع العلمية بشرط زيادة حرف على الثلاثة ، كزئب ،
أو تحرك الوسط من الثلاثي ، كسقّر .

وكون العجسة مع العلمية في الثلاثي الساكن الوسط ، نحو :
حيمنص ، وماء ، وجوز .

وكون الثلاثي المؤنث الساكن الوسط منقولاً من مذكر ، كقط (١) ، وزيد .
وهذه الشروط إنما يشترطها في المؤنث المعنوي العلم قوم من العرب ،
وهؤلاء الذين يصرفون : هيندا ، ودعدا ، ونحوهما ، وآخرون
يؤنثرون المعنوي مع العلمية عندهم على الإطلاق ، وهؤلاء لا يصرفون ،
وقد جمع الشاعر بين المعنيين ، فقال :

(١) في الأصل : قط .

لَمْ تَتَلَمَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَومَا
دَعْدُ وَلَمْ تُغْدَ دَعْدُ فِي الْعُلْبِ (١)

ولا تأثير للتأنيث المعنوي من غير العلمية، ألا ترى أن «أر» نداء مصروف
/١٤٣/ ، وما كان مع التأنيث المعنوي فيه وزن الفعل ، وتأنيث اللفظي إن
كان «هاء» مع العلمية ، نحو : طلحة ، وفاطمة :

ولا تأثير له مع الصفة ، نحو : قائمة ، وكريمة ، لأن التأنيث في ذلك
عارض عند جريان الصفة على المؤنث ، وإن كان «ألها» فيمنع وحده ،
لما معه من لزوم التأنيث ، نحو : بشرى ، وصحراء ، وربما انضاف إلى
ذلك الصفة ، نحو : حلى ، وحمراء ، أو العلمية ، نحو : حسناء ،
عكسها ، أو شبه الوصف ، نحو : حسناء ، نكرة ، ولكنه يستقل
بالمفعول وحده دون ما انضاف إليه من ذلك كله لما معه من اللزوم .

التذكير ، بإزاء التعريف ، وتأثيره مع التأنيث بالتفصيل في بابه ،
ومع التركيب المذكور ، ومع وزن الفعل ، نحو : أحمد وأجمع ، وضرب .
اسم رجل ، ومع العدل ، نحو : عُمَرُ ، وسَحَرُ ، ومع شبه
هاء التأنيث .

وشرط ما فيه هذا التأنيث (٢) أن يكون اسماً مؤنثاً في أصل وضعه ،
زائداً على ثلاثة أحرف ، كزَيْب ، امم رجل ، لا يكون مما غلب

(١) هو من المفسرج ، وهو من قول جرير ، والشاهد فيه صرف «دعه» وترك صرفها ،
لأنه اسم ثلاثي ساكن الوسط خفيف . فاحتمل التعريف في المعرفة . ومن النحويين من لا يرى
صرفه في المعرفة لزوم الملتزم له : التأنيث والتعريف ، ويعمل صرفها في البيت ضرورة .
والتمتع : التمتع ، والعلب : واحدة علبة ، وهو بناء من جلة يشرب به الأعراب ، فيقول :
هي حفرة رقيقة العيش لا تلبس لبس الأعراب ولا تتخذى غذاءهم .

(مبيوه : ٢ : ٢٢) .

(٢) في الأصل : «التنية» .

عليه التذكير ، نحو : ذراع ، والآ يكون تأنيث جمع ، نحو : كلاب ، وعيون ، ومع عدم النّظير في الآحاد العربية ، نحو : مساجد ، اسم رجل .

ومع العُجْمة ، بشرطين : زيادة حرف على ثلاثة ، وأن يكون الاسم لم تستعمله العرب إلا علماً ، نحو : إيراديم ، وإسماعيل ، وطالوت (١) ، ومعها ومع التأنيث ، إن لم يرد الاسم على ثلاثة ، نحو ما تقدم من : حمص ، وماه ، وجوز .

العُجْمة تأثيرها مع العلمية / ١٤٤ / ، بما تقدم من الاشتراط فيها .

الوصف تأثيره مع وزن (٢) الفعل الغالب عليه ، نحو : أحمر ، فأما قولهم : رجل أرمل ، وجَمَلٌ يَمْلُ ، بالصرف فيهما ، فلم يؤثر فيهما الوصف ، لأن الأرمل واليَمْلُ ، مما جرى التجري الأسماء ، فكان الوصف بهما غير مؤثر (٣) ، [كما] (٤) لم يؤثر الوصف في قولهم : مررت بنسوة أربع ، لأن كل واحد منهما غير مؤثر بما في كل واحد منهما مما يوجب تأثيره .

ومن العدل عن الشكوة ، نحو مثنى ، وثلاث . ورباع ، وعن الألف واللام : نحو : آخر ، وربما انضاف إلى الوصف ولزوم (٥) التأنيث ، نحو : حمراء ، أو إلى (٦) شبه ما فيه ذلك ، نحو : سكران ، إلا أن كل واحد منهما مستقل في منع الصرف دون الوصف الذي انضاف إليه عدم النّظير في الآحاد .

(١) في الأصل : « وقالون » .

(٢) في الأصل : « دون » ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « مؤثرها » .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ، ولا يستقيم المعنى بدونها .

(٥) الأصل : « التأنيث ولزوم » .

(٦) في الأصل : « أولى » ، وهو تحريف .

وتأثيره مع الجمع (١) ، نحو : مساجد ، في جمع : مسجد .
ومع العلمية ، نحو : مساجد ، اسم رجل ، لأنه أشبهه بكونه عديم
النظر في الأحاد العربية بشرطه المتقدم ، نحو : إبراهيم ، وإسماعيل .
ومع شبه الجمع ، نحو : مساجد : إذا نُكِّر بعد التسمية .

إلا أن شبه الجمع في ذلك مستقل بالعلّة دون عذم التّظهير ، لو اتفق
أن ينفرد عنه وزن الفعل ، إن كان يغلب عليه تأثيره مع الوصف ، نحو :
« أحمر » ، إذا نكر ، وقد تقدم .
ومع العلمية ، نحو : أحمد ، وأحمر ، مسمّى به .

ومع شبه الوصف ، نحو : أحمر ، إذا لم يكن بعد التسمية .
وإن / ١٤٥ / كان يختص به ، فتأثيره مع العلمية ، نحو : ضرب ،
اسم رجل .

وكل اسم علم جهل أنه مُشتق ، فالأصل أن يُصرف ، نحو : إني ،
المتصور ، إذا سمى به ، حتى يقوم دليل على منعه ، نحو : آدد ، فإنه
غير مصروف ، كذلك نقله سيويه .

وإن علم كونه مشتقاً وجهل كونه في التكرات ، فالأصل أن
لا يُصرف ، نحو : زحل ، وقم ، حتى يقوم دليل سمى ، ولا أذكر من هذا
النحو شيئاً قام دليل سمى على صرفه .

وكل فعل علم (٢) ، وجدته في التكرات فاصرفه ، نحو : صرد ،
وحطّم ، حتى يقوم الدليل على منعه ، نحو : عُمر ، وزُفر .
فتبين أنه ليس ذلك الذي وجدته في التكرات ، نحو : عمر ، جمع :

(١) في الأصل : « الجمل » .

(٢) في الأصل : « فعل » ، تحريف .

نمرة ، أو عمر ، وصف للجمل ، بكثرة الأعمار ، وزفر ، الذي يقتضى
وجوده (١) ، قال (٢) الشاعر :

• يَا بَنَى الظَّلَامَةِ مِنْهُ النُّوْفَلُ الزُّفَرُ (٣) •

وأنه مشارك له في اللفظ معدول عن (هـ) : عامر ، وزافر .

وماليس (٤) به ما أشبه علّة من هذه العلل المانعة من الصّرف مُحكم له
بحكم ما أشبهه ، وذلك شبه الوصف في « أحمر » إذا نُكر بعد النسبة .
وشبهه (هـ) العجمة للعجمية ، في نحو : إبراهيم ، وإسماعيل ، وكذلك : مساجد ،
إذا سمي به الرجل ، وشبه الزائد على الثلاثة من الاسم المؤنث ، نحو :
زئيب ، لهاء التأنيث .

ومن ذلك أيضاً الألف والنون الزائدتان اللتان لا تلحقهما هاء التأنيث ،
إمّا لأن /١٤٦/ البناء مخصوص بالمؤنث ، وإمّا لأن الاسم الذي هما فيه عَلمٌ ،
فعلميته تمنعه من هاء التأنيث ، فيُحكم لها بحكم هاء التأنيث المحدودة في
هذين النوعين ، فكأنها هي ، نحو : سكران ، في النوع الأول ، ونحو :
سعدان ، ومُرجان ، في النوع الثاني .

(١) في الأصل : « وجوده » .

(٢) في الأصل : « قول » .

(٣) البيت هو :

له آخر وغائب يعطيا ويسألها يابن الظلامه منه النوفل الزفر

وهو لأعشى باهلة ، والزفر : هو السيد ، والقوى أنقى يحمل الأنفال ، ومن المجاز .

هو نوفل زفر ، الجواد ، شبه بالبحر الذي يزفر بتموجه .

(تاج المروس : مادة : زفر) .

(٤) في الأصل : « وليس » .

(٥) في الأصل : « وشبه » .

وأما : سرحان ، وعمران ، وعثمان ، فلما منع من لحاق هاء التانيث له
شيئان : العلمية ، وأن هذا اللفظ لم يستعمل مؤنثاً .

ولا تأثير لهذا الوجه الثاني ، إذ لو كان مؤنثاً لآتتبهت هذه الألف
والتون من جهة زيادتهما ، التي تلحقهما (١) هاء التانيث بهذا الوجه الألف
الممدودة . فكان ينبغي أن يمنع الصرف في حساب تذكره لشبههما
بالألف الممدودة .

فلما انصرف هذا التنكير علم أنه لا تأثير لامتناع دخول تاء التانيث
عليه من جهة الاستعمال ، وإنما التأثير لامتناعه بمنع ، وهو اختصاص البناء
بالمذكر ، أو توجه العلمية عليه ، وهو دون هاء ، وعلم بذلك أنه بالوجه
الأول من هذين يدخل هذا النحو في هذا الفصل لا بالوجه الثاني .

وكذلك ما آخره ألف الإلحاق ، وكن علماً ، نحو : أرطى ،
وعكقي ، إذا كانت ألفهما للإلحاق ، لأن العلمية تمنعه لحاق هاء له ،
فليشبه ألفه إذ ذاك ألف التانيث في « حبل » لأنها زائدة ، لآلحقتهما
هاء التانيث .

ومن ذلك / ١٤٧ / شبه ما لا ينصرف في كلامهم معرفة ولا نكرة ،
نحو : سراويل ، فيسحكم له بحكمه .

(١) في الأصل : « وألا تلحقهما » .

باب

فَعَالٌ ، إمّا اسمُ فعل الأمر ، كَنَزَّالٌ ، وهى مُطرَدة فى الثلاثى دون
غيره ، على رأى سيويه ، والمُبرِد يجعله محفوظاً لا يقاس عليه .

وجاءت فى غير الثلاثى فى قولهم : ذَرَاكَ .

ونظيرها عند سيويه ، فَرَفَارٌ ، وعَرَعَارٌ ، والمُبرِد يلحقها بالأصوات ،
وهو ضعيف .

وإمّا صيغة ، وهى ضربان :

مختصّ بالنداء ، نحو : يا قَسَاق .

وغير مختصّ به لكنه صفة غالبية ، نحو : جَعَار (١) ، وقتام (٢) ،
للضبع .

والأول مقيس فى رأى الأكثر ، والثانى محفوظ غير مقيس .
وإمّا علم ليس بصفة غالبية ، وهو : إمّا شخصيّ ، وإمّا جنسيّ .
فالجنسيّ منهما مقصورٌ على المصدر ، كبداد ، ويسار ، وفخار .
وما كان منها علماً شخصيّاً فى وضعه ، نحو : خِزَام ، ورقاش .
أو نُقِلَ إليه من الثوانى (٣) ، كَتَرَاك ، وبداد ، اسمى امرأة ،
جعلته بنو تميم من باب مالا ينصرف ، إلا أن يكون فى آخره راء ،
فلهم بينونه على الكسر فى الغالب كسائر الباب .

(١) جمار ، كظام ، وأم جمار وأم جمور ، كله الضبع لكثرة جبرها . وهى معدة
من جاعرة . (تاج المروس : مادة جمر) .

(٢) قَم : اسم ذكر الضبع ، وقتام : اسم للأنثى منه ، معدولان عن قائم وقائمة .
(تاج المروس : مادة قم) .

(٣) القانون : « البوائى » .

وبعض بني تميم يجعل ما في آخره الراء منه غير متصرف ، وقد
جمع الأعشى بين اللغتين في قوله :

وتَرَّ حَدَّ (١) على وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارُ (٢)

وجميع الباب عند أهل الحجاز مَبْنِيٌّ على الكسر .

(١) شرح ديوان الأعشى (ص : ١٩٤ طبعة أوربة) .

(٢) الشاهد فيه « وبار » حيث جمع بين اللغتين .

باب

الاستثناء ، في الأصل : إخراج بعض من كل " بأداة من الأدوات / ١٤٨ /
المذكورة في هذا الباب .

وأدواته من الحروف : إلا ، [و] (١) خلا ، وعداء العاربتان من « ما » ،
في غير مذهب سيبويه (٢)

ومن الأسماء : غير ، وسيوى ، وسرى (٣)

ومن الأفعال ، ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعداء المقرونتان بـ « ما »
في مذهب الأكثر .

والجزمى (٤) يجعلهما مع اقترانهما بـ « ما » من المترددة بين الأفعال
والحروف .

وأما سيبويه فـ « عدا » عنده من الأفعال ، و « خلا » من المترددة ،
والأكثر فيه الحرفية .

ومما اتفق على أنه يكون حرفاً واختُلف في أنه يكون فعلاً :
حاشي ، ومبب اختلافهم في السّماع الذي استند إليه في ذلك ، وهو قولُ
الأعرابي : اللهم اغفر لي ولمن سَمَعَنِي حاشي الشيطان وأبا الأصبع ، هل يُجعل
أصلاً فيُحمل عليه ، أولاً يُجعل أصلاً ويُطرح ولا يلتفت إليه لقلته ،

(١) تكلة يقتضيا السياق .

(٢) جاءت هذه العبارة في الأصل متأخرة عن مكانها هنا ، وبعد قوله « والحروف » .

(٣) مثل : رضى ، بكسر ففتح ، وهدى ، بضم نفتح .

(٤) هو أبو عمر صالح بن إسحاق ، مولد بني جرم ، من قبائل اليمن ، وكان الجرمي
أديباً شاعراً ديناً صحيح العقيدة ، وله مناظرة مع القراء ، ومصفاته كثيرة ، منها في النحو :
مختصره المشهور ، وكتاب : شرح كتاب سيبويه ، توفي ببغداد سنة ٢٢٥ هـ .

(إنباه الرواه : ٢ : ٨٠ ، وبنية الوعاة : ٢٨٦) .

وكون الأكثر على خلافه ، وهذا هو الذى ينبغي أن يقال به ، وهو منهج سيوييه .

ومن مجموع الاسم والحرف : لاسميا ، وهذه الكلمة ليست بمعنى «إلا» ، ولاهى من هذا الباب على الحقيقة ، ولكن قوماً من النحويين أحقوها بالباب ، لنصبيها ما بعدها بما بعد «إلا» ، وذلك أنك إذا قلت : قام القوم لاسميا زيدا ، فإن غرضك إخراج «زيد» من القوم على وجه ما ، وهو أنه كان أسرعهم فى المبادرة إلى القيام ، فذارع فى خروجه عن القوم فى ذلك مزيدا ، فى قولهم : قام القوم لإلزيذا (١) / ١٤٩ .

وقد جعل بعضهم «ليس» وه لا يكون ، صفة ، فجعل الضمير بحسب ما قبله : ما أنتنى امرأة لاتكون فلانة ، وليست فلانة ، والضمير فيما كان من ذلك مثلاً على حال واحدة لاختلف (٢)

وقد تجعل «إلا» صفة كغير ، فيعرب الاسم الذى بعدها بإعراب «غير» ، وأصلها الاستثناء ، كما تجعل «غير» للاستثناء فتعرب بإعراب الاسم الذى بعد «إلا» ، وأصلها الصفة ، ولا تكون «إلا» كذلك إلا تابعة فى موضع يجوز أن يكون فيه الاستثناء ، نحو : ما جاءنى أحد إلا زيدا ، وجاءنى كل أحد إلا زيدا ، فلو قلت : جاءنى رجل إلا زيدا ، على أن تكون «إلا» بمعنى «غير» ، لم يجوز ، وكذلك لا تكون «غير» استثناء إلا فى موضع تكون فيه ، وهى على أصلها تجرى فى معنى الاستثناء ، نحو : ما جاءنى أحد إلا زيدا أخير منه ، ولو قلت : ما جاءنى أحد غير زيدا خير منه ، لم يجوز .

الاسم الممنثنى :

إما واجب نصبه ، فلم يوجد مع أداة الاستثناء فى تأويل «غير» ، وهو ما استثنى به «إلا» فى الإيجاب ، نحو : قام القوم لإلزيذا .

(١) فى الأصل : «القائمين» .

(٢) جاءت هذه العبارة فى الأصل متقدمة عن مكانها هنا بعد قوله «إلا زيدا» .

أو إما في حكمه ، نحو : ما أكل أحد الخبز إلا زيدا .
 وإما واجبٌ نصبه على الإطلاق ، وهو المستثنى : « إلا » المتقدم على
 ما استثنى منه ، في أشهر اللغة ، نحو : ما قدم إلا زيدا أحد .
 والمنقطع الذي لا يمكن أخذه بدلا ألبته ، نحو (لا عاصم اليوم من أمر
 الله إلا آمن رحم) (١)
 وأحد المكررين ، إذا لم تُرد معنى لاضطراب ، نحو ما جاءني / ١٥٠ /
 أحد إلا زيدا إلا عمرا .
 وما استثنى بالفعل ، نحو : ما قام القوم ليس زيدا ، وما خلا زيدا ،
 وما عدا عمرا .
 وإما واجب جرّه (٢) ، وهو المستثنى بالأسماء والحروف سوى « إلا » ،
 نحو : قام القوم غير زيد ، وسوى زيد ، وحاشي زيد ، في المشهور ،
 وخلا زيد ، فيمن جعلها حرفاً . وكذلك : عدا زيد .
 وإما جائز فيه النصب ، والبديل أحسن ، وهو ما استثنى به « إلا » في
 النفي والنهي والاستفهام ، نحو ما قام أحد إلا زيد ، ولا يقيم أحد إلا زيد ،
 وهل قام أحد إلا زيد ؟ والنصب جائز .
 وإما جائز فيه الرفع والنصب والجر ، وهو ما استثنى به « سيما » ، وكان
 نكرة ، نحو : لاسيما قوم
 وفي الرفع ضعف واحد من جهة ضمير (٢) العائد ، الذي هو أحد جزئي
 الجملة (٤) ، وذلك مكروه في غير « أي » .

(١) سورة هود : ٤٢ .

(٢) في الأصل : « جزؤه » .

(٣) في الأصل : « حروف » .

(٤) إذ « قوم » غير مبتدأ محذوف . تقديره : هم .

وفي المختصر. ضعف من جهة زيادة الحرف (١) ، وليس بابه ، ولكن هذا أكثر من الذي قبله في الكلام .

والنصب أضعفها ، لأنه إما هو على التشبيه بقولهم : على التمرة مثلها زيدا ، وليس مثله إلا من جهة أن « ما » (٢) مع النصب كافة عن طلب الإضافة إلى ما بعدها ، فأشبهت الإضافة في قولهم ، على التمرة مثلها زيدا ، من جهة منعها الإضافة إلى ما بعدها .

وإما جائز فيه الرفع والبحر خاصة (٣) ، وهو ما استثنى به لاسيا ، وكان معرفة ، نحو : قام القوم لاسيا زيدا .

وقد ازداد ضعف الرفع في هذا عليه فيما قبله ، من جهة وقوع « ما » على من يعقل / ١٥١ / في غير الأجناس والأنواع ، ومثله قولهم : دع ما زيدا ، برفع « زيدا » ، وسبحان ما سخر كن لنا ، وسبحان ما سيج الرعد بحمده .

وامتنع النصب ، الذي جاز فيما قبل هذا فيه ، لأن التمييز لا يكون معرفة .

وأما « ما » حكمه مع أداة الاستثناء حكمه لولم تقترن به ، وهو ما فرغ له الفعل بعد « إلا » ، نحو : ما قام إلا زيدا ، وما ضربت إلا زيدا .

(١) يعني زيادة « ما » .

(٢) في الأصل : « إنما » .

(٣) في شرح المقدمة الجزولية الصغير (ص : ١٦٩) : « وأما جائز فيه الرفع والبحر ،

باب

إذا كان الاسم مع « لا » نكرة غير مضاف ، ولا مُشَبَّه بالمضاف ،
غَيَّرَ مَفْصُولَ بَيْنِهِ وَبَيْنَهَا ، ولم يُتَكَرَّرْ ، جاز فيه وجهان : البناء على
الفتح مع « لا » ، وإعمال « لا » فيه عمل « ليس » قلباً .
ولم يجز إعماله عمل « إن » ، ولا الإلغاء في رأى سيويه ، نحو : لا
رجل خير منك .

والمرتد يُجِيزُ الإلغاء مع عدم التكرار في هذا الباب كله .
فإن تَكَرَّرَتْ جاز فيه معهما الإلغاء كثيراً ، نحو : لا رجل في الدار
ولا امرأة ، ومنه : (لا تقو فيها ولا تَتَأْتِمِ) (١) .

فإن فُصِّلَ بينهما وجب الإلغاء ولزم التكرار ، في رأى سيويه . ومنه
أيضاً : (لا فيها غَرْوٌ ولا هُمٌّ عنها يُنْزَفُونَ) (٢) .

فإن كان نكرة مضافة ، أو مُشَبَّهً بالمضاف ، ووليها ، ولم تُتَكَرَّرْ ،
جاز إعمال « لا » عمل « إن » وعمل « ليس » ، إلا أن هذا الأمر قليل ، كما
تقدّم .

ولم يجز البناء ، نحو : لا ضارباً زيدا خير منك ، ولا خير من زيد
أفضل منك .

ولم يسمع النصب في خبر « ليس » ملفوظاً ١٥٢/ به ، إن كان
حتمها على « ليس » يقتضيه .

إلا أن ذلك يمكن أن تتركه العرب إشارة إلى ضعف عمل « ليس » ،
فلم يكمل لها عملها ظاهراً .

وإن تَكَرَّرَتْ جاز مع الوجهين : الإلغاء .

وإن فصل بينهما جاز الإلغاء ولزم التكرار ، في رأى الأكثر ، نحو :
لا فيها ضارب زيدا ولا أكل طعامك .

(١) سورة الطور : ٢٣ .

(٢) سورة الصافات : ٤٧ .

وإن كان معرفة وجب الإلغاء وإلزام أن تتكرر، في رأى الأكثر أيضا .
وإذا لحقتها همزة الاستفهام تغير التمنى لم يتغير شيء من الأحكام
التي كانت دونها ، فإن كانت للتمنى فكذلك : إلا أنه لا يجوز فيها الإلغاء
ولا الحمل على الموضع ، في مذهب سيويه .

ونعت الاسم المبنى مع « لا » جائز فيه ، إذا وكيه وكان مفرداً ،
الرفع والنصب ، وجعله مع المنعوت كخمس عشرة ، نحو : لارجل
ظريف في الدار .

وإن كان مضافاً أو مشبهاً ية أو فُصل بينهما ، لم يجعلاً كشيء
واحد ، نحو : لارجل آكل طعامك ، وآكل ، ولارجل مثلك فيها ،
ومثلك ، ولارجل فيها مثلك ، ومثلك ، ولارجل فيها ظريفاً ،
وظريف .

وحكم المعطوف نسقاً وبياناً حكم الرفع والنصب ، نحو :
لارجل ولا امرأة فيها ، ولا ماء بارداً ، على عطف البيان .
وحكم البدل الرفع ، نحو : لا ماء ماء بارداً / ١٥٣ ، على البدل .
ولا يكون هنا تركيب مع ما قبله ولا نصبه .

وخبرها مرفوع ، إن كانت محمولة على « إن » . كرفع خبر « إن » .
وإن كانت مبنية مع ما بعدها ، فأبو العباس يرفعه ، على أنه خبرها ،
وسيويه يرفعه على أنه خبر المبتدأ ، لأنها قد جعلت مع ما بعدها بمنزلة
اسم واحد في موضع رفع بالابتداء .

وإن كانت محمولة على « ليس » ، فقد تقدم القول فيه .
ولا يلتزم بالخبر بنو تميم ، إذا كان جواباً ، استغناء بوجوده في
السؤال ، نحو قولك ، لمن قال « حل من رجل في الدار » ؟ : لارجل .

باب

التَّمْيِيزُ ، بِتَقْسِيمِ قِيسَمِينَ :

مُسْتَعِيبٌ عَلَى تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَهُوَ :

إِذَا فاعِلٌ شَغَلَ عَنْهُ فِعْلُهُ بِغَيْرِهِ ، نَحْوُ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَمَقَّقًا زَيْدٌ شَحْمًا ، وَاسْتَلَّ الْإِنَاءُ مَاءً .

وَأَمَّا مَقْعُولٌ شَغَلَ عَنْهُ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بِهِ [بِنِ غَيْرِهِ] (١) ، نَحْوُ : (وَقَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) (٢) ، فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «عُيُونًا» ، فِي هَذَا حَالًا ، أَيْ قَجَّرْنَا الْأَرْضَ فِي حَالِ أَنَّهَا عُيُونٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ «الْأَرْضَ» فِي حَالِ التَّضْجِيرِ لَيْسَتْ بِعُيُونٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ عُيُونٌ بَعْدَ التَّضْجِيرِ ، فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَا يَبْعَدُ أَنْ تُسَمَّى قَبْلَ كَوْنِهَا عُيُونًا بِذَلِكَ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّسْمِيَةِ بِالْحَالِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنِّي أُرَاقِي أَعْنَصِرَ خَضِرًا) (٣) ، فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ الْحُلَّ / ١٥٤ / لَا تَكُونُ إِلَّا مُشْتَقَّةً أَوْ فِي تَأْوِيلِ الْمُشْتَقِّ ، فَكَيْفَ تَأْوِيلُ الْإِشْتِقَاقِ هُنَا ؟ فَالْجَوَابُ : إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ هَذَا عَلَى تَأْوِيلٍ : وَقَجَّرْنَا الْأَرْضَ بِحَالِ الْمَاءِ ، أَوْ حَوَامِلِ الْمَاءِ ، وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا ذَلِكَ ، أَعْنَى «حَالِ الْمَاءِ» مَعَ التَّضْجِيرِ ، كَانَتْ الْحَالُ أَوْ الْحَوَامِلُ عُيُونًا ، فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا أَجُودُ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمَعْنَى : الْحَالُ أَوِ التَّمْيِيزُ ؟ فَالْجَوَابُ : إِنَّ الْأَجُودَ فِي الْمَعْنَى الْحَالِ ، لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الْحَالُ مِنْ صَاحِبَةِ الْحَالِ ، فَيَأْتِي مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا عُيُونٌ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ يَكُونُ «التَّمْيِيزُ مَقْعُولًا» شَغَلَ عَنْهُ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، لَمْ يَثْبُتْ ، فِي قَوْلِكَ : قَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ، إِذْ الْأَظْهَرُ فِيهِ

(١) سورة القمر : ١٢ .

(٢) تَكْلِمَةٌ يَخْتَصُّهَا الْبَيَاقُ ، وَانْظُرْ مَا سَيَأْتِي بِهِ قَلِيلٌ .

(٣) سورة يوسف : ٣٦ .

والأولى غيره ، فيكون التمييز على هذا موضعَ نظرٍ لم يثبت بعد ، وإنما انشابت (١) كونُ التمييز منقولاً عن الفاعل ، وكذلك ذكره النحويين ، ولم يذكرُوا هذا الوجه .

وتمام الاسم :

إما بالتثنية ، وهو ضربان : ظاهر ، نحو : عِنْدِي رِطْلٌ زَيْتاً ، ومقدَّر : نحو خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا .

فالظاهر لا يلزم ، لأنه يجوز إضافته إلى التمييز ، نحو : رِطْلٌ زَيْتٌ . والمقدَّر لا يجوز إضافته ، لا تقول : خمسة عشر درهماً ، وإن أضفته إلى غيره جاز ، نحو : خمسة عشر زيداً .

وفيه حينئذ لفتان : إعراب المضاف ، وهي لغة رديئة ، / ١٥٥ / ، والأفصح بقاؤه على بنائه ، ولا خلاف في بنائه مع الألف واللام .

وإما بالنون ، وهي لا تلزم إذا كانت للتثنية ، نحو : عِنْدِي رِطْلًا زَيْت ، والجمع ، نحو : هُمْ (٢) حَسَنُوا أَخْبَارَ .

وتلزم إذا كانت فجاً يشبه الجمع ، وليس به ، مع التمييز ، نحو : عشرون درهماً ، ولا يجوز : عِشْرُو دِرْهَمَ .

وإن أضيف إلى غير التمييز جاز ، نحو : عِشْرُو زَيْدٍ .

وإما بالإضافة ، نحو : عِنْدِي مِلَّةٌ الْإِنَاءِ ماءً ، (٣) وكل موضع ثبت فيه . لزم أو لم يلزم ، ولم يَدْخُلْ على التمييز ، لزم نصبه ، وإذا سقط به التمام لزم الجرّ ، وقد مُثِّلَ بذلك كُتْلُهُ .

(١) في الأصل : « انشابت » .

(٢) في الأصل : « عندهم » .

(٣) زيد في الأصل بعد هذا « ويلزم » .

وقد ألزموا حذف ما به التمام ، إلا في الضرورة ، في عشر كلمات من العدد ، وهي :

الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وما به ألف وثون التثنية في (١) كلمتين ، وهما : مائتان ، وألفان ، وذلك نحو : ثلاثة أبواب ، ومائتا درهم ، وألفا درهم .

ولا يجوز التنوين والنصب نحو :

• إذا عاش الفتي مائتين عاماً (٢) •

وكل ما انتصت من التمييز عن تمام ، لاسم ، وكان مما يختلف لفظه في إفراده وجمعه ، فلفظه في إفراده وجمعه بحسب معناه ، نحو : عندي مثله رجلاً ، وعندي مثله رجالاتاً ، إلا أن يكون هناك ما يفهم المعنى نحو : عندي أمثالك رجلاً .

والذي لا يختلف لفظه في إفراده وجمعه ، نحو ١٥٦ / المنتصب ، قولك : عندي رطل زيتاً ، وعندي رطلان زيتاً ، وأرطال زيتاً ، إلا ما انتصب بعد الأعداد ، فإنه يلزم الإفراد ، نحو : عشرين درهماً ، وبابه ، إلا ما انتصب به « كم » الخبرية ، في ظاهر كلام سيبويه ، وعليه حملة السراقي (٣) ، نحو : كم رجلاً جاءني ، وإن شئت : جاءوني ، فهما ، والأولى ألا يجوز : كم رجلاً جاءني ، ، وجاءوني . ويتأول ظاهر كلام

(١) في الأصل : « فيه » .

(٢) من الوافر . وتامه :

• فقد ذهب اللذاة والغناء •

قاله الربيع بن ضبع الفزاري ، أحد المنمريين ، ويروى :

• فقد ذهب المسرة والفنساء •

والشاهد فيه قوله : مائتين عاماً . والقيام . فيه إضافة المائتين إلى العام ، وهو شاذ . (حاشية الصبان : ٤ : ٦٧) .

(٣) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، نشأ بسمرقند ، ورحل إلى عمان في سبيل العلم ، تلقى عن السراج وغيره ، وله شرح على كتاب سيبويه لم يسبق إليه . وله كتاب أخبار النحويين والبصريين . توفي في بغداد سنة ٣٦٨ هـ .

(بغية اللوعة : ٢٢١ ؛ وإنباء الرواة : ١ : ٣١٢) .

سيويه على ما نغشى به (١) . كم ، مع ما أجريت مجراه من أسماء الأعداد ،
وما انتصب عن تمام الكلام ، فهو بحسب معناه .

وقد يوضع الواحد موضع الجمع مع فهم المعنى ، نحو : قُرِرْنَا بِهِ
عيناً ، [أى أعيناً] (٢) ، وطبئنا به نفساً . نفساً .

(١) كذا في الأصل .

(٢) تكله يقتضيهما السياق .

باب

غير المتعدي من أسماء الأفعال ، نحو : مَهْ ، أَيْ انكف ، وَصَهْ ،
 أَيْ اسكُت ، وإِيه ، أَيْ تَمَاد في حديثك ، إِيهًا ، أَيْ انكف عنا ، وهَيْتَ
 وهلْ ، وهَيْك ، وهَيَا ، أَيْ أسرع ، وقَطْ ، وقدْ ، أَيْ اكثِف ، وإِيك :
 أَيْ تَأَخَّرْ ، ودَعْ ، ودَعَا لَكَ ، ودَعْدَعَا ، أَيْ انتعش ، وآمِن ، أَيْ
 اسْتَجِيب ، وهَلَمْ ، فيمن يقول : هَلَمْ إلى الثريد ، أَيْ جِء ، وحَيَّ ،
 وهَلَا ، وحَيَّهْل ، فيمن يقول : حَيَّهْل إلى كذا ، أَوْهَكْنَا أَيْ أسرع ،
 ومَكَانَكَ ، وَيَعْدَكَ ، أَيْ تَأَخَّر ، وفَرَطَكَ ، وأَمَامَكَ ، أَيْ تَقَدَّمَ ،
 وَوَرَاءَكَ / ١٥٧ ، أَيْ تَأَخَّر ، وَتَرَاكَ ، أَيْ اتْرُكْ ، ودَبَّاب ، أَيْ
 دُبْ ، وَخَرَّاج ، أَيْ اخرج ، وَقَرَّ قَارًا (١) ، وعَرَّ عَار ، أَيْ قَرَّر (٢)
 وعَوَّعْ ، في رأى سيويه ، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه ، وَشَتَّان ، أَيْ
 بَاعَدَ ، وَوَشَّكَان ، أَيْ أَسْرَعَ ، وَأَفْ ، وَأَوْهْ ، أَيْ اتَّصَجَّرَ ، وَأَنَامَ ،
 وَهَيْهَاتَ ، أَيْ بَعْد ، وإِلَى ، أَيْ اتَّزَنَحَى .

ومن المتعدي : رَوَّيد ، ومُسَمَاه (٣) : أَرَوِّدُ ، وَأُمْهِيلُ ، وهَلَمْ ،
 فيمن يقول ، هَلَمْ الثريد ، أَيْ سَقْ ، وهَاءَ ، وهَاءَكَ ، وهَا ، أَيْ
 خُذْ ، وَحَيَّهْل ، وَحَيَّهَلَا ، فيمن ينصب بهما ، فنقول : حَيَّهْل
 الصلاة ، أَيْ ائْتِ ، وَبَلَهْ ، أَيْ دَعْ ، وَدُؤُنَكَ ، وَعَيْنَكَ ، أَيْ
 اِلْزَمْ ، وَحَدَّرَكَ ، وَحَدَّارِكَ ، أَيْ احذر ، وَعَلَيْكَ ، أَيْ اِلْزَمْ ، وَعَلَى ،
 أَيْ أَوَّلِي ، وَتَرَاكَ ، أَيْ اتْرُكْ ، وَدَرَاكَ ، أَيْ اَدْرِكَ ، وَنَظَارَ :
 أَيْ اَنْظُرْ ، وَمَتَاع ، أَيْ امْتَنِعْ ، وَتَعَاء ، أَيْ اِنْعَم .

(١) في الأصل : « فرفه لو » .

(٢) في الأصل : « قرر » .

(٣) في الأصل : « منادى أمل » .

وذكر المؤلف في الجملة : هَات ، أَيْ آعْطِ ، وهذا ليس من هذا الباب ، وذكره فيه غلط من الواضع : وإنما هو فعل ، لاتصال الضمائر التي تتصل بالأفعال به في قوله :

• فقلتُ لَهَا هَاتِي (١) . . . •

وفي قوله سبحانه : (قل هاتوا برهانكم) (٢) ،

كما أن هَلَمْ ، إما هي من هذا الباب فيمن لم يصل بها صور ضمائر الفاعلية ، وهي لغة القرآن ، نحو قوله تعالى : (والقائلين لإخوانهم هَلَمْ إِلَيْنَا) (٣) ، وأما من يصل بها الضمائر فيقول : هلم ، وهلمى ، وهلموا ، وهلمنا ، فمبى فعل على لغتهم .

(١) البيت :

فقلتُ ذا هَاتِي فقالت براحمة ترى دعواتاً في أمرتها وردا
وهو مجهول الفاعل ، والشاهد فيه اتصال « ها » المندودة بباء المأذنة المخاطبة .

(شرح المفصل : ٤ : ٤٤) .

(٢) سورة الأنبياء : ٢٤٣ .

(٣) سورة الأحزاب : ١٨ .

باب

كل اسم صار بالحذف ، بحيث لو صغر وقعت فيه ياء التصغير طرفاً ، فهو مردود إليه ما حذف منه في التصغير ، نحو : دمي ، في دم . وتطرح ألف الوصل من نحو « ابن » فيعامل معاملة « دم » ، فيقال : بُنَى . ويلحق بها في طرحها « امروء » ، وكل اسم فيه ألف ، نحو : انطلاق ، لا يُتَبَالَى (١) بعد طرحها إن كان له مثال في الأسماء أو لم يكن ، نحو ما قدمناه ، إلا أن يعرض بعد طرحها وجهان :

أحدهما : له مثال ، والآخر : لا مثال له فيها ، نحو : استخراج ، فإنه يعترضك بعد إسقاط ألف الوصل وجهان : أحدهما : لا مثال له في الأسماء ، وهو سُخَيْرٌ يَج ، والآخر له مثال ، وهو : مُحْخِئٌ يَج ، فيُعتمد الذي له مثال في الأسماء منها ويُطرح الآخر . هذا رأى سيوريه .

والمأزني (٢) يعتبر في التصغير كله على مثال الأسماء ، فلا يجوز في « انطلاق » : نُطْطِيلِي ، ولا في « اقتنار » : قَتِيدِير ، ولكن تحذف حتى تصير على مثال الأسماء ، فيقول : طَلَّيْتُ . وقدير ، كقولهم كُحَيْمَت (٣) . وكل اسم وقع فيه بعد ياء التصغير حرف [لم يكن] (٤) ، وقع الإعراب ، نحو : جَعَيْفِير ، فهو مَكْسُور ، [وإن كان] (٥) ، وقع الإعراب [حركته بحركة الإعراب] (٥) ، نحو : جاء في زُبَيْر .

(١) في الأصل : « ولا تبالى » .

(٢) هو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بنى سدوس ، ولد بالبصرة رترب في بني دارن ابن شيان فنسب إليه ، وأخذ عن أبي عبيدة والأخفش وغيرهما ، ألف كتاباً في علل النحو ، وكتاب التصريف ، ولها كتب أخرى في غير النحو ، توفي بالبصرة سنة ٢٤٩ هـ على الأثر . (بنية الوعاة : ١ - ٤٦٢ ؛ إنباه الرواة : ١ : ٢٤٦) .

(٣) في الأصل : « تبيت » .

(٤) تكلة يقتضها السياق . يريه : لم يكن حرف إعراب .

(٥) تكلة يقتضها السياق .

إلا أن يكون في كَتَف هاء التانيث : نحو : شُجيرة ، أو مافي
 حُكْمها ، نحو : بُعِل بك ، أو أَلْفِيه (١) ، نحو : حُسَيْناء ، أو أَلْفه (٢) ،
 نحو : ١٥٩ / حُبْلِي ، أو أَلْف أعمال جماعاً ، أو مُسَمِّي به ، نحو :
 أبيات ، أو الألف والنون الزائدتين ، نحو : سَكْرَان ، و غُضْبان ،
 وعُثْمان ، مالم يجمعه العرب على « فَعَالِينَ » ، فتكسر ما بعد أَلْف الجمع ،
 ثم تقلب أَلْف « فَعْلان » ياء ، فإن جمعت كذلك كَسَرَت ما بعد ياء التصغير
 أيضاً ، وقلبت ذلك الألف ياءً ، نحو : سُريحين ، وورُشِين (٣) .
 لأنك تقول : سراحين ، ووراشين .

وما كان من الأسماء على خمسة أحرف فصاعداً فلا بُدَّ من حذفه ،
 حتى يَرِدَ على أمثلة التصغير ، نحو : فُرَيْرِد ، في : فَرَزْدَق ، و غُضَيْرِف ،
 في : غُضَيْفَر (٤) ، إلا ما كان بألفى التانيث ، نحو : خُشَيْفِيساء ، إلا ما جاء
 من نحو قولهم : بُرَيْكاه ، في بَرُوكاه ، أو بَرَاكاه (٥) ، في رأى
 سيويه ، والمبرد لا يستثنيه .

أو بالألف والنون الزائدتين ، نحو : زُعَيْفَران ، إلا ما كَسَرَت
 العرب من ذلك على الحذف ، نحو : أسطوانة ، فإن العرب جمعت على
 « أساطين » ، فيصغر على ذلك ، فيقال : أَسِيطِينَة .

أو بحرف لين ، هو رابعه ، زائدي ، نحو : سُرَيْبِيل ، و قُنَيْطِير (٦) ،
 إلا ما جاء من نحو قولهم : عَطِيْد ، في عَطَوْد (٧) ، في رأى سيويه .
 والمبرد لا يستثنيه .

(١) أي : أَلْف التانيث الممدودة ، فقد عدّها ألفين .

(٢) أي : أَلْف التانيث المقصورة .

(٣) تصغير « وريثان » ، يفتح الواو والراء : طائر من فصيلة الحمام .

(٤) في الأصل : « غُضرموط » .

(٥) البروكاه ، يفتح فضم ؛ والبراكاه : بضم ففتح ، وبفتحتين ، ساحة القتال .

(٦) جاءت هذه الكلمة في الأصل غير واضحة الرسم إلا أنها أقرب ما تكون إلى ما أُنْهتاه .

(٧) كذا . والمعطود ، بفتحتين وواو مشددة مفتوحة : الشديد .

والزيادة أولى بالحذف من الأصل ، نحو : فديكس ، في
« قَدْوَكْس » (١) .

والميمُ اللاحقة لأوائل الأسماء / ١٦٠ / ، الجارية على أفعالها ، أولى
بالبقاء من الملحق بالأصل ، على رأى سيبويه ، لا من الأصل ، نحو :
مَقْيَعِس ، في تصغير « مَقْعَنَسِس » ، وعكس المبرد .

وإذا احتجت إلى حذف حرف واحد ، وفي الاسم زيادتان ، فأبقى
أقواهما ، نحو : مُطَيَّلِق ، في تصغير « مُنْطَلَق » ، وإن تساوتا فاحذف
أيهما شئت ، نحو : حَبِيَّط ، وحبِيْنَط ، في تصغير « حَبِيْنَطِي » (٢) .
وما لم يُؤد إلى حذف شيء منها أولى بالحذف مما أدى إليه ، نحو :
عَضِيْمِيْن ، في تصغير : عَضِيْمُون (٣) .

وكل اسم جاء بعد ياء التصغير فيه ياءان ، هما آخر الاسم ، وجب
حذف الآخر منهما . نحو : عَطِي ، في : عطاء .

وما في مكبره هاء التانيث ثبت في تحقيره ، نحو : شَجَبِرَة ،
في : شَجَبِرَة .

وما لم تكن في مكبره من الثلاثي غير ذى العلامة أثبت في مُصغره ،
نحو : قُدَيْرَة ، في تصغير : قِدَر ، في الأمر العام ، لأنه قد جاء :
[هو من] (٤) خَيْر قُوَيْسٍ مَهْمَا (٥) ، وأحرف أمثله شذت .

وإن سُمي به مُذكر قبل التصغير لم تلحقه في رأى سيبويه ،

(١) القدوكس : الشديد .

(٢) الحبني : المتل ، غضباً .

(٣) كذا في الأصل .

(٤) تكلمة من المثنى (مد : قوس) .

(٥) هذا مثل « والقوس يدكر ويرثت » وهو هنا على التذكير ، ومن أدت قال : فويسة .

وقولهم : أذينة ، في اسم الرجل ، لاجحة فيه لمن خالفه ، لأنه إنما سُمي به بعد أن صَغُر .

وما لم تكن مكبَّره من المؤنث غير ذي / ١٦١ / العلامة ، مما زاد على الثلاثي ، لم تلحق اذاء في مُصَغَّره ، نحو : زُوَيْب ، وسُعَيْد ، في زَيْب ، وسَعَاد ، في الأمر العام ، إلا أنه قد جاء : قُدَيْمَة ، في « قُدَم » . ورُوبَه ، في « وَرَاء » ، وهما مؤنثتان .

وكُلّ جتمع ليكثرة ، بالواحدة قليلة ، أردت تقيله ، فردّه إلى أقل الجمع . وإن أردت تصغير إذ ذاك صغره ؛ وإن اكتفيت فاكتف ، نحو قولك في تصغير « صبيان » : صبية ، على القياس ؛ أو أصبِيَّة ، على غير القياس ، وفي تصغيره « غلمان » : غلبة ، أو : أغلِمة ، كذلك ، وإن شئت اكتفيت بصُبيَّة ، وغُلِمة ، أو إلى واحد ، وصغره مجموعاً بالواو والنون ، وإن استوفى الشروط ، نحو قولك في تصغير « صُبَيَّان » : صُبَيُّون . وفي تصغير « غلمان » : غُلَيْمون ، لأن التصغير في الاسم يقوم مقام الوصف فيه فيُجمع بالواو والنون ، أو صَغَّرَه مجموعاً بالألف والياء إن لم تستوفها ، وإن لم يكن له أقلّ الجمع فإن الواحد ، نحو قولك في « جعافر » : جُعَيْفِرُون ، وفي « رجال » : رُجَيْلُون .

ولا سبيل إلى تصغير جميع الكثرة على لفظه غير منقول إلى العلم .

وأسماء الجوع تُصَغَّر على ألفاظها كالأحاد ، نحو قولك في « قوم » : قُومِم ، و « تَفَر » : تُمَيْر / ١٦٢ .

وربما جاءه التصغير على غير المصغَّر ، فيُحفظ ، نحو قولك : عُمَيْشِيَّة في « عَمِيشَة » ، « وأصيلان » ، في تصغير : أصبل .

وربما جاء المصغر وأهمل المكبر ، نحو قولهم ، كُتِبَتْ (١) ،
وجُمِّلَ (٢) ، في الطائر : لأنهم يقولون : كِيعَان (٣) ، وجَمِّلَان (٤) ،
وإنما « فِعْلَان » جمع « فَعْل » فهو إذن جمع ، وإن لم يُنطق به .

-
- (١) الكمية : البليل ، مبنى على التصغير ، والجمع : كَتَان ، بالكسر . وفي الأصل :
« كَيْت » . (انظر لسان العرب : كمت) .
- (٢) الجميل : البليل ، لا يتكلم به إلا مصغراً ، فإذا أجمعوا قالوا : جملان ، بالكسر .
(لسان العرب : جمل) .
- (٣) في الأصل : « كِت » .
- (٤) في الأصل : « جمع أكت » ، وجملان .

باب

همزة الوصل لا تلحق اسمًا ليس مصدرًا لفعل تثبت في ماضيه ،
إلا قولهم : اسم ، واست ، وابن ، وابنم ، واثنان ، وأمرؤ ، وإيمن ،
وما لحقته الهاء من ذلك (١) ، أو ما (٢) يجرى مجراها (٣) .

وابنم ، هو : ابن ، زيدت فيه الميم .

ولا الحرف ، إلا لام التعريف ، في : الرجل ، والغلام .

ولا الفِعل الثلاثي غير المزيد فيه ، إلا الأمر مما بعد حرف المضارعة
منه (٤) ساكن ، في غالب الأمر ، نحو الأمر من : يتضرب ، ويخرج ،
إذا قلت : اضرب ، واخرج .

وقبيد هذا بقوله : مما بعد حرف المضارعة منه ساكن ، احترازاً
من الأمر من مثل : يبيع ، ويقول ، إذا قلت : قل ، وبع ، بغير
ألف الوصل (٥) ، نحو : اضرب ، واقتل ، لأنه ليس بعد حرف
المضارعة فيه ساكن ، كما في : تضرب ، وتقتل .

وقيل في التثنية : في غالب / ١٦٤ / الأمر ، احترازاً من الأمر من
مثل : يأخذ . لأنك تقول في الأمر منه : خذ ، فلا تلحقه ألف
الوصل ، وإن كان بعد حرف المضارعة منه ساكناً ، لأن ذلك الساكن
يحذف في الأمر لكثرة الاستعمال ، فلا يحتاج إلى ألف الوصل . وكذلك
« يأكل » تقول في الأمر منه : كل .

(١) يريد : ابنة ، وامرأة .

(٢) في الأصل مكان « ما » كلمة غير واضحة الرسم .

(٣) يريد : اثنان .

(٤) في الأصل : « فيه من ذلك » . وما أثنائه هنا استثناءً بما سيأتي بعد قليل .

(٥) في الأصل : « بغير لام » مكان « ألف الوصل » .

هنا هو المشهور فيه ، وقد حكى سيبويه أن منهم من يقول : أوكّل ،
وهو قليل هـ

والوجهان جائزان في الأمر من : أمرٌ يأمر : على هـ أو أمر هـ ، جاء في القرآن :
(وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا) (١) ، ولوجه على هـ أمر هـ ، يقال :
ومر أهلك بالصلاة .

ولا توجد (٢) أبداً في فعل رباعي عدداً ، كما أنه لا يوجد فعل زائد
على الأربعة عدداً في أوله ألف إلا وهي ألف الوصل .

(١) سورة طه : ١٣٢ .

(٢) يعني : ألف الوصل .

باب

كل اسمٍ نسب إليه فإنه ، في الأمر العام ، تلحق آخره ياء النسب ،
وينتمل الإعراب إليها ، ويلزم ما قبلها الكسرة .

ثم إن كان فيه هاء التأنيث تحذف ، وإن كان على فُعِيل ، كدُئِل ،
أو فُعِيل ، كسَمِر ، أو فَعِل ، كإِبِل ، فإنه يُنَحَّسُ وَسَطُهُ ، لئلا يكون كُله كسراً ،
أو كُله إلا حرفاً واحداً منه .

وإن كان مثل « تَغْلِب » مما إذا نُسب إليه على أصله كان كُله مكسوراً
إلا حرفين / ١٦٤ ، الثاني منهما ساكن ، لم يغير ما قبل آخره ، إلا شاذاً ،
وقاسه المبرد .

وإن كان مثل « عَلِيْط » ، مما يبقى فيه حرفان ، الثاني منهما متحرك ،
لم يغير بلاخلاف .

وإن كان على حرفين ، لحذف لامة ، وكونه لم يُعَوَّض منه ،
كيد ، ودم ، وأخ ، وأب ، فإنه يُرَدُّ ما حُذِف منه ، إن كان واجبَ
الرَدِّ في التثنية ، أو الإضافة ، أو الجمع بالآلف والتاء ، كأخوى ،
وأبوى ، وستوى .

وإن لم يجب جاز فيه الرَدُّ وتركه ، كيدوى ، ودموى ،
ويدوى ، ودمى .

واختلف هل يُرَدُّ ما كان من ذلك ساكناً إلى سُكونه ، أو يُعَوَّض
من حركته فتحة ، فذهب الأخفش إلى الأول ، وقال : يدنى ،
ودمى .

وقال سيويه بالثاني ، وبه جاء السماع ، وهو الحق ، يقال : يدوى ،
ودموى .

وإن عَوَض فيه ألف الرصل جاز حذف الألف والرد، نحو: بَسَوِي،
في «ابن»، وعَمَرِي، في اسم.

ومُسْكُون الميم عند الأخفش، وترك الألف من غير رد، نحو:
ابنِي، واسنِي.

وإن عوض منه تاء، حذفت ورُد، على رأى مبيوبه، نحو: أَخَوِي
في «أخت»، وبَسَوِي في «بنت»، وأقَرَّت ولم يَرُد على رأى بونس،
نحو: أَخَتِي، ويَبَتِي.

وإن /١٦٥/ كان ذلك بحذف عينه. نحو: مذ، أرفاته، نحو:
عَدَّة، وزِنَة، لم يَرُد إليه، إلا ما بقي منه حرفان أحدهما لين، نحو:
شِبَة، فإنه يرد إليه ما حُذِف، بالخلاف المتقدم، وإن كان مقصوراً،
فإن ألفه، إن كانت ثالثة، تُقلب واواً مطلقاً، نحو: رَحَوِي، في «رحى»،
وعَصَوِي، في «عصا».

وإن كانت رابعةً وهي لغير التأنيث، فكذلك.

وقد جاء الحذف، نحو: أَرطَوِي، ومكهُوِي، وقد جاء: أَرطِي،
وملهُي.

وإن كانت للتأنيث، فإن كان ساكن الثاني اختير أصليها، وجاز
قلبها واواً وإلحاقها بالمدودة، نحو: حُبْلِي، وقد جاء: حُبْلِي، وحُبْلَاوِي

وإن كان متحرك الثاني حُذِف فقط، نحو، جَمَرِي، وبَشَكِي.

وإن كانت خامسة فصاعدا حُذِف مطلقاً، نحو: مُشَرِي، في «مُشَرِي»،
وحُبَارِي، في «جباري» ومُشَرَشِي، في «مُشَرَشِي»، وقَبَعَرِي،
في «قَبَعَرِي».

وإن كان آخره ياءً قبلها كسر، فإن الدَّسَب إليه ثلاثياً مثله إلى «عصا»

«نحو : نحوى : فى «عمى» وزبانياً عذوفاً آخره - إلا فى «نحوى» قال : نحوى : بفتح اللام / ١٦٦/ ، فهو مثله . إلى «ملكى» نحو : قاضى ، فى «قضى» .
ومن قال : «نحوى» بفتح اللام ، قال : قاضى ، وقاضى ، ورائداً على
الرابع ، نحو : مشترى ، ومفترى ، فى : المشترى ، والمفترى .
يحذف الياء لا غير .

والنسب إلى «قسيمة» ما لم تكن مضاعفة : نحو «جديدة» ، أو معنلة
العين ، نحو : طويلة ، مثله إلى : «نحو» ، نحو : حننى ، وبغنى ، إلا ما شذ .
وإلى «قسيمة» مثله إلى «صرد» ، نحو : جهنى ، فى : جهينة .
وإلى «قسيمة» ، مثله إلى : «نحو» ، نحو : «شنى» ، فى «شنة» .
وإلى نحو : «بنية» ، معتل اللام ، مثله إلى : «عم» ، نحو : «نحوى» ، و«نحوى» .
وإلى : «قسيمة» ، معتل اللام ، مثله إلى : «هدى» ، نحو : «قصى» ،
فى : «قصى» .

والذى يحذف ، من يأتى «نحية» الساكنة ، ويطرح الياء المتحركة
من نحو : ميت ، وسيد ، فيصير النسب مثله إلى : بيت ، فيقال : «سبى» ،
وميتى ، إلا ما شذ ، نحو طائى .

وحكم الذى من المركبين وما زاد على الصدر من الجملة حكم هذه
الأنثى ، فيقال فى «بعلىك» . «بعلى» ، وقابل شراء : «بلى» .
وكذلك ياء النسب ، نحو : «نحوى» . إذا نسبته إليه : «نحوى» ،
نحو : «كرسى» ، والزبدان فى التثنية : «جمع السلامة» ، كذا على
أصلهما أو مسمى بهما / ١٦٧/ ، إذ حكيت حاله الأصلية ، إلا أن جمع
السلامة يُرَدُّ إلى واحده ، نحو : «نحوى» ، فى النسب إلى «نحوى» جمعاً
لا مسمى به .

وكذلك جمع التكسير ما لم يسم به ، نحو : «نحوى» ، فى «الفرائض» ،
و«نحوى» الجمع كالأحاد ، ك«نحوى» ، فى : «نحوى» ، فى : «نحوى» ،

وما آخره همزة قبلها ألف زائدة فحُكِمَ همزة في النَّسَبِ حُكْمُهَا فِي
التَّثْنِيَةِ ، نَحْوُ : قُرَّائِي ، فِي : قَرَاءَ ، وَحَمْرَائِي ، فِي : حَمْرَاءَ ، وَفِي :
عَطَاءَ ، وَعَلْبَاءَ ، بِالْوَجْهِينِ . وَالْإِفْرَارُ أَجُودُ ، كَمَا كَانَ ذَاكَ هُنَاكَ .

وَحَكَّى سِدُوبِهِ أَنَّهُمْ يَقْبَلُونَ الْهَمْزَةَ الْأَصْلِيَّةَ هُنَا ، فَيَقُولُونَ : قُرَّائِي ،
فِي « قُرَّاء » ، وَذَلِكَ مِنْ شُلُوذِ النَّسَبِ .

وَحُكِمَ : فَعْلَةٌ ، وَفُعْلَةٌ ، وَفِعْلَةٌ ، مَعْتَلَاتُ الْاَلَامِ ، كَصَبِيَّةٍ ،
وَدُمْنِيَّةٍ ، وَحُكِمَ : فَعِيلٌ ، وَفُعِيلٌ ، وَفِعِيلٌ ، مُعْتَلَاتٌ عَلَى رَأْيٍ ،
كَصَبِيٍّ ، وَدُمِيٍّ ، وَفَيْتَى .

باب

المُضمَّن للحرف . ما دنى معناه ، كأسماء الاستفهام والشرط .
والمشبه به : ما افتقر إلى غيره في إفهام معناه ، كأسماء الإشارة ،
والمضمورات ، والموصولات .

والواقع موقع المبني ما كان اسماً للفعل ، نحو : صه ، وهيات .
وفي الواقع موقع المبني من الفعل خلاف . الصواب أن البناء في هذا
النوع لتضمنه معنى الأمر ، الذي هو الأصل بلام الأمر / ١٦٨ / .
والمشبه به ما ليس بمبتدأ ، أنفعل ، من باب ، فَعَمَل ، كَجَعَلْتَنِي ،
وَرَقَمْتُ . وقد تقدم اختلاف العرب فيه .

وما بُني مما أضيف إلى غير ممكن ليس من الباب ، نحو : على حين
عَاتَبْتُ ، وعلى حين لا بُدَّ (١) و (هذا يومُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) (٢) و (من
عَذَابِ يَوْمَئِذٍ) (٣) . و (من خِزْيِ يَوْمَئِذٍ) (٤) لأنه لم يُوضع على البناء من
وَل وهلة ، وإنما البناء فيه عارض ، وليس الباب لما البناء فيه عارض ،
لأنه ليس يُوجب البناء ، والباب لما هو واجب البناء ، والاختيار ذلك
أن لا يُبنى إلا ما أُضيف إلى المبني .

أصل البناء الوقف ، والحركة :

إما لالتقاء الساكنين ، كهؤلاء ، وابن .

وإما ، للمزنية ، كذا أحمد .

(١) زيد في الأصل : بهذه الكلمة ويرجى ولا حصر .

(٢) سورة المائدة : ١١٩ .

(٣) سورة الماعز : ١١ .

(٤) سورة هود : ٦٦ .

و [إما] (١) إبداء بها (٢) أول ، كزيادة الحركة فيهما (٣) للإشعار بالزيادة التي لها ، على من لم يكن قطّ معرباً من المبنيات ، نحو : كم ، ومن ، ونحو : ضرب ، لأن زيادة الحركة في الفعل الماضي للإشعار بالزيادة التي له على الفعل المبني على السكون ، نحو : قُم ، وقل ، وهي أنه يقع موقع المعرب من الأفعال ، نحو : إن قام زيد قام عمرو . في موضع المعرب من الأسماء ، نحو : مررت برجل قام ، في / ١٦٩ / موضع : مررت برجل قائم فيما مضى .

وإما لأنها عرضة لأن يُبتدأ بما هو في حركة باء الجر ولام الجر ، إذ لو لم تُجر ، كـ « ألم » ، لا يُبتدأ بهما .

فإذا احتجج إلى الابتداء بهما ، وهما ساكنان ، تحركا لتعرضهما لحركة الابتداء ، وإلا امتنع .

وإما للفرق بين معنيين ، كفتحة النون في « إن فعلت » ، فإن فتحة النون هنا فرق بينه وبين « إن فعلت » ، التي « أن » فيه مصدرية ، والالف فيها إنما هي للوقف .

الضمة :

إما للإتياع ، ككند .

وإما لأنها جعلت في الكلمة كالواو في نظيرتها (٤) ، من حيث كان الرفع أولى أحوال تلك النظيرة ، وغيره فإنه داخل عليه ، وذلك ضمة نون « نحن » جمعاً .

(١) تكملة يقتضيهما السياق .

(٢) في الأصل : « به » .

(٣) أي الساكنين .

(٤) في الأصل : « وى » ، وما أُبتدأ من القاتون (ص : ٥٧) .

وإما للشَّبه بما هي فيه كذلك ، كضمّة نون ، « نحن » تنثنية .
وإما لأنها حركة لا تكون للكلمة في حال إعرابها ، كيا أحمد ،
وقبل ، وبعْدُ .

الفتحة :

إما لمجرد طلب التخفيف ، كفتحة الثاني من المركّبين ، في نحو :
خمسة عشر .

وإما للإتباع ، كفتحة ضاد « عض » مَنْ لَعَنَهُ الإِتِّبَاعُ مِنْ لَعْنِهِ
الإِدْغَام .

وإما لشبه محلها بما في كنف هاء التانيث ، نحو : اضربن ،
ولا تضربا .

الكسرة :

إما لمجرد التقاء الساكنين ، لأنها لا تُوهم الإعراب بكونها دون
تنوين ولا ما يعاقبه ، أو حَمَلًا / ١٧٠ / على نظير نظيره ، إن كان
للكون جزمًا ، نحو : لم يضرب الرجل ، أو على نظير نظيره ،
إن كان السكون غير جزم ، نحو : اضرب الرجل .

وإما إشعاراً بالتانيث ، نحو : لك ، في خطاب المؤنث .

وإما لمجانسة العمل بكسرة الباء واللام في : يزيد ، ويزيد ، أو
لمجانسة العمل لكسرة لام الأمر .

رأب

نعرف أن الألف في آخر الاسم مُتَقَلِّبة عن ياء ، بالثنائية ، نحو :
رحيان ، في « رحي » ، والجمع بالألف والتاء ، نحو : « حصيات » ،
« حصا » ، وبكونها رابعة فصاعداً ، نحو : مَرْمَى ، مما الياء فيه
أصلية ، أو : مَكْهَبِي ، بما أصل الياء فيه الواو ، ونكون عَين الاسم
أو فَاوّه واواً ، نحو : الهوى ، والوعى ، وينصرف الفعل منه ،
نحو : عصوت بالعصا ، ورحيت بالرحا .

فإن عُدِم ذلك منه فالإمالة ، لأن الإمالة في الأسماء الثلاثية إنما
تكون في ذوات الياء لا في ذوات الواو ، في الأغلب ، لأنه قد أميل
قليلاً ، نحو : العَشَاء في العَين ، وهو من الواو ، وفي آخر الفعل بما
دُسر . نحو : أغرى ، وأعطى ، وَوَقَّى ، وهَوَّى ، وغَزَوْتُ ،
ونَزَوْتُ . ورميت ، ونرمى ، إلا الإمالة ، فليست دليلاً على الياء في
الفعل . لأن / ١٧١ / ذوات الواو يُمال فيه كما يُمال من ذوات الياء ،
وسوى الثنية والجمع ، لأنه لا يثنى ولا يُجمع ، أو بالفعل والفعل .
نحو : الغَزُو ، والغَزْوَةُ ، والرَّمى ، والرَّمِيَّة ، في غَزَا ، ورمى .

ويخص الفعل منه بأن ذلك يُعرف فيه بمضارعه عارياً من
العلامة ، نحو : يَغزُو ، ويرمى ، وبالحاق علامة الثنية وجمع المؤنث
في الماضي ، نحو : غَزَوْا ، ورميا ، وغَزَوْنَ ، ورمين .
أو في المضارع ، نحو : يَغزَوْنَ ، ويرمِين .

باب

تخفيف الهمزة الساكنة ، بقلبها إلى مجانس الحركة قبلها ، نحو : رأس ، وبؤس ، وبئر ، والمتحركة الساكن ما قبلها ، وليس زائداً بجرد المد أو اللين ، أو ياء تصغير ، بإلقاء حركتها على ما قبلها وحذفها بعد ، نحو : المرأة ، والكسمة ، والمسي ، وكهينة ، في الأشهر ، لأنه قد حكى « المرأة » قليلاً ، وقد حكى أن بعضهم يقول : المسي ، وكهينة ، فقلب الهمزة من جنس ما قبلها ، ثم ادغم ما قبلها فيه ، تشبهاً بما حرف المد واللين فيه زائداً ، لجرد المد واللين .

وإن كان زائداً لجرد اللين ، وليس ألفاً أو ياء تصغير ، فتقلبها إليه : وادغامه فيه ، نحو : خطية ، في تخفيف : خطيئة ، ومثروه ، في تخفيف ١٧٢ / مقروءة .

فإن كان ألفاً ، نحو : هبابة ، فتخفيفها بين بين . وكذلك إن كان ياء تصغير ، نحو : ثيبس ، في تصغير : أفوس ، على التخفيف .

وتقلب :

واواً إن كانت مفتوحة مضمومة ما قبلها ، نحو : جَوْن ، في تخفيف : جَوْن ، جمع جَوْنَة العطار .

وياءً إن كانت مكسورة ما قبلها ، نحو : مير ، في تخفيف : مير ، جمع ميرة ، وهي الخمد .

وما سوى ذلك فهي فيه بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة . نحو : سأل ، ولوهم ، وشتم ، وسئل ، ويقرئك .

وخالف الأختش في المكسورة المضمومة ما قبلها ، نحو : سئل ، فقلبها واواً ، وفي المضمومة المكسورة ما قبلها ، فقلبها ياء ، نحو : يقربك .

باب

المقصود المقيس : كل مصدر لفعل معتل اللام ، قبل آخر نظيره
من الصحيح ، مفتوح على الاطراد ، مزيد في أوله ميم ، نحو قولك :
استوى مستوى حسناً .

أو ايس كذلك ، نحو : ردى يردى ودى ، فهو ودى ، وعى
بغى عى ، فهو أعى ، وصدى يصدى صدى ، فهو صدان .

وكذلك اسمُ المفعول ، والزمان والمكان ، على ما تقدم ، كقولك :
أعطى مُعطى كثيراً ، أى شيئاً كثيراً ، وهذا الوقت مُعطى فلان أصحابه ،
إلى وقت / ١٧٣ / الذى أعطاهم فيه ، وهذا المكان مُعطاه ، أى الذى
أعطى فيه .

والفعل ، للمبالغة ، كالخلى ، لكثرة الشغل بالخلافة ، والخطى
لكثرة الاشتغال بالخطابة .

وفعل ، وفعل ، جعلان لفعله ، وفعله ، معتل اللام ، كمرو ،
وعرى ، ولحية ولحى .

وفعالى ، وفعالى ، كشكاوى ، وسكارى .

وفعلّى جمعاً ، نحو : صرعى .

فإن كان اسم جمع فهو تمدد ، نحو : ظرفاء ، وخلفاء .

وكل « فعلى » مؤنث « أفعل » ، نحو : الكبرى ، فى تأنيث
« الأكبر » ، أو مؤنث « فعلى » الذى لا تلحقه هاء ، نحو : سكرى ،
مؤنث سكران ، وغضبي ، مؤنث غضبان .

وما قبل هاء التأنيث منه ألف ، وجمعه يحذف الهاء ، مقصور ،
نحو : القطا ، فى جمع ، قطاة ، والخصى ، فى جمع : حصاة .

باب

الممدود انقيس : ثل مصدر لمعل مغل اللام ، زائد على ثلاثة
أحرف ، قبل آخره نظير من الصحيح ألف على الاطراد ، نحو : أعطى
إعطاء ، ورمى رماء ، واستدفا استدفاء .

أوكل ما كان من الأصوات مضموم الأول ثلاثة ألف ، نحو :
الثغاء ، والرغاء ، والعواء .

وكل فعلاء ، مؤنث : أفعَل ، نحو : حمراء ، تأبث «أحمر» ،
وصفراء ، تأبث «أصفر» :

وكل جمع على : /١٧٤/ فعلاء ، وأفعلاء ، نحو : أصدقاء ، وفنهاء .
وكل ما جاء جمعه على : أفعلة ، مغل اللام ، نحو : أكسية ، وأخبية ،
فواحدة ممدود ، نحو : نجاء ، وكساء ، في الأمر العام ، لأنه قد جاء :
• في ليلة من جمادى ذاتِ أُنْدِيَّة (١) •

والواحدة : نَدَى ، في بعض الأقوال .

(١) من الطويل : وتمامه :

لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا

وقاتله مرة بن محكان أنسى . والشاهد فيه : أُنْدِيَّة ، فإنها جمع : والندي ، لا يجمع إلا على
أنداء ، وجمعه على : أُنْدِيَّة ، شاذ . (شرح المفصل : ٤ : ١٠٨) .

(م ٢٢ - الشلوبي)

باب

المؤنث الذي لعلامة فيه ، مما لا فرج له ، يُعرف أنه مؤنث :
بالإشارة إليه ، نحو : (هذه جهنم) (١) .

أو بإضماره . نحو (جهنم يتصلونها) (٢) .

أو بإلحاق علامة التأنيث في فعله ، نحو : حُفَّت النار بالشهوات .

أو نعتة ، نحو : في كل ذات كبد رطبة أجرا (٣) .

أو الحال منه ، نحو : هذه النار هامة .

أو في تعبيره ، نحو : الدار واسعة .

أو مصغره ، نحو : دُورَة .

أو بعد عتاده (٤) منها فيما دون العشرة ، نحو : عِندِي ثلاثٌ من
البط ، في الأعراف . لأنها قد تسقط على المعن ، نحو قوله :

وكان مجتئ دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَى

ثلاثٌ شُخُوصٍ كاعبانٍ ومُعَصِرٍ (٥)

أو يجمع على « أفعل » ، إذا كان على أربعة أحرف ثالثها حرف لين
زائد للمد ، نحو : أعقب ، في جمع : عَقَاب ، في الأعراف ، لأنه قد

(١) سورة الرحمن : ٤٣ .

(٢) سورة إبراهيم : ٢٩ .

(٣) الموطأ : ٣٢٩ .

(٤) في الأصل : « أو بعد وعده » .

(٥) من الطويل ، وهذا البيت هو السادس والخمسون من رائية عمر بن أبي ربيعة الطويلة
والشاهد فيه قوله : ثلاث شُخُوصٍ ، حيث أتى باسم العدد مذكر مع أنه مضاف إلى معدود ،
مذكر ، ولو أنه أتى على ونق ما يقتضيه الاستعمال العربي لقال : ثلاثة شُخُوصٍ . والمجن :
أصله أم آلة ، من : جت مجته ، إذا ستره وأخفاه . وسَمُوا الترس مجنا ، لأنه يستتر بهن المخارب .
والكذاب من الساء ، الجارية حين يبدو ثديها للبهود والاكتناز ، والمعصر : الجارية
حينما تكون في أول البلوغ . (ديوان ابن أبي ربيعة : ٩٢) .

جاء : طُحَال وأطْحُل ، وهو مُدْكَر ، وكذلك : جَبِين وأَجِين ، وقد رُوى بِشَوْنَيْن (١).

وما كان فيه طاء ، وقد تكون للفرق بين /١٧٥/ المذكر والمؤنث في الصفة ، كقائمة . وفي الاسم ، كامرأة .

وبين الواحد والجمع ، نحو : دُرَّة ، ودُرَر .

وبالعكس ، وهو قليل ، نحو : كمء ، في الواحد ، وكأف ، في إحدى اللغتين .

ولتأكيد الصِّمَّة ، كعلامته ، ونسابة .

وللعجمة (٢) ، نحو : موازنة (٣) .

وللنسب : نحو : مهالبة ، ومناذرة .

ولهما (٤) ، نحو : السَّابِجَة (٥) .

ولتأكيد معنى التانيث ، نحو : ناقة .

ولتانيث اللفظ . نحو : عرقة .

وما علامة التانيث فيه ألف متصورة .

فَفَعَلَى ، نحو : الأَرَقِي (٦) .

وَفَشَلَى ، نحو : بشكى (٧) .

(١) ينى : جنين وأجن .

(٢) في الأصل : « والمعجم » .

(٣) موازنة : جمع موزج ، وهو الموز ، بالفارسية . (السان : موزج) .

(٤) لى : لعجمة والنسب .

(٥) السَّابِجَة : قوم ذور جلد من الهند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية .

واطعم : سبيجى . (السان : سبيج) .

(٦) الأَرَقِي : الداهية .

(٧) البشكى : السريعة الخفيفة .

وفُعِلَ ، نحو : حُبِلَ .

وَرَفَعِلَ ، نحو : هذه ذِكْرِي .

وَفُعِلَ ، نحو : سَكْرِي .

فالثلاثة الأول من المجموعة به ، إلا أن « فُعِلَ » لا يكون إلا بكونه ،
نحو : الأَرَبِي ، وفُعِلَ ، يكون صفة ، نحو : خُسْنِي ، ورُبِّي (١) .
وقد تقدم .

وفُعِلَ ، تَصْرِيحاً : مؤنث « الأفعِل » ، ويلزمه الألف واللام ، نحو :
الكُبْرَى ، أو الإضافة كذكره ، نحو : الأفضَل ، وأفضلهم ، في الأمر
العام ، لأنه قد جاء آخر ، وأخرى ، دونهما ، وهو شاذ لا يقاس عليه ،
وكذلك نقلوا على أبي نواس :

كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ تَقَاتِعِهَا
حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ (٢)

وماليس مؤنث « أفعِل » ، وهو .

إما وَصَفَ ، نحو : حُبِلَ .

وإما غَرِ وَصَفَ ، وهو إما مصدر ، كالرجعي ، وإما غير / ١٨٦ /
مصدر ، كحَزَوِي .

وَفُعِلَ ، مشترك ، والذي ألفه اللاحاق ، منه : ذَفَرَأ ، فيمنون ،
والمؤنث منه يكون مَصْدَرًا ، نحو : ذِكْرِي ، وغير مصدر .

إما جَمَعَ ، نحو : حَجَلِي ، في : الحجل ، وَظَرَبَ ، في : الظربان ،
ولم يأت منه غير هذين .

وإما غَرِ جَمَعَ ، مثاله : ذَفَرِي ، فيمن لم ينون .

(١) وهي الشاة التي وضعت حديثاً ، وجمعا : رباب . (شرح المفعول ٥ : ١٠٧) ؛
لسان العرب : رباب .

(٢) البيت لأبي نواس ، والشاهد فيه قوله : صغرى وكبرى ، وهو شاذ لا يقاس عليه .
(أمال المرتضى : ٢ : ١٢٦) .

و فعلى . مشترك ، والذي ألفه للإلحاق منه ، نحو : علقى (١) ؛
فيمن أون .

والمؤنث منه : مصدر : نحو : دعوى .

وغير مصدر . إه غير وصف مفرد ، كترضوى ، وإه وصف ،
وهو :

إما مؤنث « فعلان » : كسكوى . مؤنث : سكران .

أما ما ليس كذلك فجمع ، كدعوى وجترختى ، وغير جمع :
كناية شكوى ؛ أو ممتعة الشرع بالتين .

أمثلة أنقى التانيث : فعلاء (٢) ، وهو صفة وغير صفة .

مفرد "صفة" .

مصدر . كالبأساء .

وغير مصدر ، كالمضاء .

واسم جمع ، كأخلفاء .

والصفة إما مذكورة ، أفعل ، كالحسراء ، وما ليس كذلك ، كمرأة عبلاء (٣)
ودعوى هطلاء .

ومما تلحقه : فعلاء ، كعشراء ، فعلاء ، كسراء ، وفاعلاء ، كما صفاء ، وفعلباء ،
ككبرياء ، وفاعولاء ، كعاشوراء ، وفاعلاء ، كبراكاء ، وفعلولاء (٤) ،

(١) انلقى : شجر يؤوم خضرته .

(٢) في الأصل : « فعلى » .

(٣) في الأصل : « فعلاء » .

(٤) يفتح أوله وضمه مع فتح تانيه (المان : يراه) ، وهو الثبات في الحرب ،

ويضمتين : ساحة القتال .

كَبَرُوكَاءَ ، وَفُعْلَاءَ ، كَعُقْرَاءَ ، وَفُعْلَاءَ ، كَخُنُفَاءَ ، وَفُعْلَاءَ
كَرْمَاءَ (١) ، وَفُعْلَاءَ ، كَزَكْرَاءَ .

وَمِنَ الْجَمُوعِ : أَفْعَاءَ ، كَأَصْدِقَاءَ ، وَفُعْلَاءَ / ١٧٧ / كَشْعَاءَ .
وَكَلَّهُ مُخْتَصٌّ بِالتَّانِيثِ ، لِعَدَمِ مَا يَلْحَقُهُ مِنَ الْأَصُولِ ، إِلَّا رَمَاءَ (١) .
فَاخْتِصَّاهُ بِالتَّانِيثِ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا مُؤَنَّثًا .

باب

الاسم الذي ينتصب مفعولاً معه :

إما واجب فيه ذلك ، نحو : جلست والدارية ، وصَحَّ انتصاب هذا على المفعول معه ، وإن كان لا ينتصب مفعولاً معه إلا ما كان في الواو فيه معنى العطف ، ولذلك لم يجز : انتظرت وطلوع الشمس زيداً ، على معنى ، انتظرت مع طلوع الشمس زيداً ، فلانما جار : جلست والدارية ، وكان ينبغي على هذا ألا يجوز ، لأنه لا يصح فيه العطف ، لأنه بصح فيه أن تقول : جلست مع السارية ، ومع مقتضى المصاحبة في الفعل ، فلا بد من مصاحبة في الجلوس ، [أو مصاحبة في الجلوس] (١) ، هنا متهمة ، أعني في قولك : مع السارية ، فلما صح معنى العطف ، مراعاة لأصلها ، ومعنى العطف وهو المراعى لالفظه ، لذلك لم يجزوا : انتظرت وطلوع الشمس زيداً ، لأنه ليس فيه معنى العطف أصلاً ، [وقد] (١) توهّم المصاحبة ولا الجلوس ، في قولك : جلست مع السارية ، ونحن لو عطفنا هنا ، إنما كان يكون ذلك على توهّم المصاحبة في الجلوس أيضاً ، لكن العرب أجازت ذلك التوهّم / ١٧٧ / مع « مع » ، ولم تجزه مع لفظ العطف ، فلما أجازته مع « مع » ، أعني توهّم المصاحبة في الجلوس : ولم تجزه مع بيان العطف ، وكان ذلك التوهّم هو معنى العطف ، لو جاز كان في « واو » المفعول معه معنى العطف حتى لا يخرج « الواو » عن أصلها بالجملة ، لأن أصلها عندهم العاطفة ، ولذلك لم يجز تقدم المفعول معه على الفاعل ولا على الفعل ، كما لم يجز ذلك في الفعل مراعاة لأصلها ، ومعنى العطف هو المراعى لالفظه ، ولذلك لم يجزوا : انتظرت وطلوع الشمس زيداً ، لأنه ليس فيه معنى العطف أصلاً ، فكذلك لم يجزوا المفعول معه إلا حيث يوجد .

(١) تكلة يقتضيا السياق .

وإما مختار فيه ذلك (١) ، نحو : ما صنعت وأباك ؟ لأنه يجوز به الرفع على ضَعَف ، في الشعر .

وإما مختار فيه الرفع (٢) ، نحو : ما أنت وزيد . لأن الضعيف فيه على نونم « كان » ، والرفع أحسن وأشهر .

وإما مختار فيه الجذر ، نحو : ما لريد والعرب يشتبهوا . لأنه يجوز فيه النصب على إضمار « كان » ، وأشهر أحسن وأكثر .

وإما مختار فيه (٣) النصب بوجه آخر ، نحو ماله وزيدا . لأن نصبه على المفعول معه لتوهم الكون أحسن من (٤) نصبه بإضمار الملايسة / ١٧٩ . والجذر أيضاً ضعيف . لا يجوز إلا في الشعر ، والمعامل فيه إما فعل ، إما [ما] (٥) يعمل عمله ، ومعنى الفعل إنما يعمل في الظروف والأحوال .

(١) أي : النصب .

(٢) في الأصل : « اللزم » .

(٣) في الأصل : « في » .

(٤) في الأصل : « منه » .

(٥) تذكلة يقتضيا السياق .

باب

المفعول له ، هو علة الإقدام على الفعل ، نحو ضربه أديبا .
وشرط انتصابه أن يكون مصدرا ، وفعلًا لما قبل الفعل المائل ، ومفارقة
له في الوجود .

وانتصابه بإسقاط حرف الجر ، على رأى سيويه ، وعلى رأى (١) :
انتصاب المصدر المطلق في المعنى ، لأن « الضرب » مثلا أديب في المعنى ،
فيخرج من هذا الباب على هذا الوجه . والأولى تجود ، لأن
المصدر ما ليس بمعناه كمعنى الأديب في قولك : ضربه أديبا ، لأنه ليس
كل ضرب أديبا ، ولا كل نحي طمعا ، فتأرق المصدر المطلق في المعنى ،
في نحو قولهم : حبسته مائة ، وآليت حلفت .

ويكون معرفة ونكرة ، كقوله :

يركب كُتْلُ عاقِرٍ جَمُهورٍ مخافةٌ وزعلٌ المحبُورِ (٢)

(١) يبدو أن هنا سقطاً ، ولعل تمام العبارة والأخفش .

(٢) من قول المعاجز ، والشاهد في مجيء المفعول له نكرة « مخافة » ومعرفة « زعل المحبور »

(- سيويه : ١ : ١٨٥) .

باب

الموقوف عليه من الصحيح يجوز فيه الإسكان والروم (١) ، ما لم يكن منصوباً منوناً ، نحو : قام زيدٌ ، ومررت بزيد ، ورأيت أحمدَ ، ونحو : قبلُ ، وهؤلاءِ ، وضرب .

ويجوز فيه أيضاً الإشمام (٢) ما لم يكن مجروراً ، نحو : مررت بزيد ، أو منصوباً ، نحر : رأيت الرجل ، لأنه لا يكون في الجر ولا في النصب إشمام ، إذ الإشمام إنعام هو إشارة بالشفقتين إلى الضمة .

ويجوز / ١٨٠ / أيضاً فيه التضعيف مع الإسكان ، بشرط أن يتحرك ما قبله ، نحو : جاءني خالد ، ومررت بخالد ، ورأيت أحمد ، ومررت بأحمد .

ما لم تكن همزة . نحو : الخطأ ، لأنه لا يجوز التضعيف فيه لما فيه من استجلاب ثقل يُفر منه إذا وجد .

ويجوز فيه أيضاً نقل حركته على ما قبله ، إن كان صحيحاً ، وكان الموقوف عليه همزة مطلقاً ، نحو : الدَّفْ ، والبطْ ، في الأحوال كلها .

وإن لم يكن الموقوف عليه همزة ، نحو : البكر ، والنقر ، فيشترط صحة ما قبل الآخر وسكونه ، وألا تكون الحركة فتحةً ، نحو : رأيت البكر . وألا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء ، نحو النقل ، في : عجبت من البُسر ، وعما ليس في الكلام ، نحو : النقل ، في مثل : هذا العبدُ ، فإن أخرج النقل عن أبنية الأسماء ، أو عما ليس في الكلام ، حركوا ما قبل الموقوف عليه بحركة ما قبله في الموضع الذي فيه العلة المذكورة ، ثم أتبعوا سائر أحوال الكلمة ما فيه تلك العلة ، فيقولون :

(١) الروم : الإشارة إلى الحركة بصوت خفي .

(٢) الإشمام : ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير .

هذا البسر ، ورأيت البسر ، وهذا العيدل ، ورأيت العيدل ، ومررت
بالعدل ، بالإتباع في ذلك كله .

وإذا نقلوا في المهموز .

فمنهم من يقر الهمزة ساكنة مع القل / ١٨١ / ويطلق ذلك .

ومنهم من يكره المخالفة لأبنية الأسماء أو لأبنية الكلام ، فحركوا
ما قبلها بحركة ما قبله ، كما تقدم في غير المهموز .

ومنهم من يبدل الهمزة بحسب حركتها «واو» في الرفع . «ياء» في الخفض .
وهـ ألفا» في النصب ، ويسكنون ما قبل الواو والياء . ويفتحون ما قبل
الألف ، فيقولون : هذا الوقت ، ومررت بالوقت ، ورأيت الوقت (١) .

ومنهم من يقلبها ، إذا كان ما قبلها متحركاً إلى حركتها ، نحو :
هذا الكاو ، ورأيت الكلا ، ومررت بالكلي (٢) .

وبعضهم يقلبها إلى حركة ما قبلها ، نحو : هذا الكلا . ورأيت
الكلي . ومررت بالكلي .

ولا إشمام ولا روم فيما قُابت إليه لهمزة ، كما لا رزم ولا إشمام في
حرف المد واللين ، في نحو : يغزو . ويرى . ويخشى . والوقف
على المقصور بالألف في الأعرف .

وقد جاء إبدالها واواً في الوقف ، وياء أو حمزة .

وربما أجروا الرصل مجرى الوقف في الياء والواو .

والوقف على باب : قاض ، وجوار ، في الموضع الذي تسقط فيه
الياء في الدرج على ما دونها ، وبردتها ، الوقف عليها ، والأول أوجه

(١) الوقت : مرض يوجب الحُم لا يلائم العظم . (سان الرب : و.د.)

(٢) يني : الكلا .

في الموضع الذي نليت فيه الياء في الدّرج عليها ، نحو : جاء القاضي ،
وجاء قاضي القوم ، لاحق بهذا النوع .

ومنهم من يحذف الياء من هذا في /١٨٢/ الوقف ، والأول أكثر
وأوجه ، إلا أن تكون منونة منصوبة ، فالوقف على البدل من التثنية
في أكثر اللغة ، ومن يقف بغير تغيير في المتون المنصوب يقف على الياء ،
وعليه يقول المتنّي :

• ألا أذن فلما أذكّرت نامي (١) .

أو غير منونة ، فالوقف عليها ، نحو : رأيت قاضيا ، والقاضي .

والحذف في التفصيلين مشروط بالأيّدي إلى أن يبقى من الاسم من
حروفه الأصلية إلا حرف واحد ، نحو : مر ، والمرى ، ويقف على :
يرمى ، ويغزو ، ويغشى ، رفعا ونصبا بلفظ الرفع ، وجزما ، نحو :
لا تقض ، ولا تغز ، ولا تغش ، ووقفا ، نحو اقض ، واغز ، واغش ،
بالخاق الهاء في الأفصح :

وقد يؤقف عليه بإسكان ما قبل المحذوف ، وما بقي من حروفه الأصلية
حرف واحد ، نحو : لا تق ، وق ، بالخاق الهاء فقط .
وعلى نون التوكيد الخفيفة مفتحا ما قبلها بإبدالها ألفا ، نحو : يازيد
اضربا عمرا .

فلذا وقفت قلت : يازيد اضربا ، ومنضمّا ما قبلها ومنكسرا محذفا .
وردد ما حذف بدخولها ، نحو : هل تضربن يا رجل ؟ وهل تضربن
يا امرأة ؟ واضربن يا امرأة ، الوقف ، هل تضربون ؟ وهل تضربين ؟
واضربني .

(١) صبره : • ولا لنت قلباً وهو قاسى •

(شرح المثلثة الجزولية : ٦٢٢) .

وعلى النقيضة بالإسكان / ١٨٠ / وإلحاق . الهاء ، نحو : والله لنقومن ،
ولتقومنه .

وكل حركة بناء ، فلك إلحاقها الهاء ، نحو : أين ، وكيف ، مالم
تكن آخر الفعل الماضي ، نحو : ضرب ، وباء المتكلم ساكنة كياء : هذا
القاضى .

وإذا تحركت ، فإن شئت ألحقته : وإن شئت أسكنت ، والألف فى
غير المتكلم ، نحو : هذا ، إن شئت وقفت عليها ، وإن شئت ألحقت الهاء .

باب

المنصوبان بفعل يلزم إضماره ، من المفعولات :
المتنادين ، نحر : يا عباد الله .

و لشغول عنه الفعل . نحو : زيدا ضربته .

وما انتصب في قولهم : إياك والأسد ، على : اتق ، ورأسك
والخائط ، على : اتق ، أو على : اضرب ، وكذلك : ماز (١) رأسك
والسيف ، أي اتق ، وإياي والشر ، على : باعد ، وكذلك : إياي وأن
يتجذف أحدكم الأرب ، وشأنك والحج ، أي الزم ، وامرأاً ونفسه ،
على : دع ، وأهلك والليل ، على : بادر ، وعذيرك ، على : أحضر ،
ولازعمالك ، على : اتوهم ، وانتهوا خيراً ، على : وآتوا خيراً ، وكذلك :
أنته خيراً لك ، وحسبك خيراً لك ، وأنته امرأاً قاصداً ، تظهر فعله ،
فتقول : وأنت امرأاً قاصداً بخلاف : أنته خيراً لك ، ووراءك أوسع لك ،
على : وأنت أوسع لك / ١٨٤ / ، أي مكاناً أوسع لك ، ومرحباً وأهلاً
وسهلاً ، على : صادفت ، وإن تأتني فأهل الليل وأهل النهار ، على :
فتأتني . وسبوحاً قدوساً ، ورب الملائكة والروح ، على : ذكرت .

ومن هذا الباب عند سيويه : كليهما ونمرا . وأظهر بعضهم فيه
الفعل ، وكل شيء ولاشئمة حر ، على : ارتكب ولا ترتكب ، ومن
ذلك : الأسد الأسد ، والجدار الجدار ، والصبي الصبي ، على :
احذر ، وأخاك أخاك ، على : أكرم ، والطريق الطريق ، على : نحل .
إذا لم يكرر في هذا كله جاز الإظهار ، قال :

(١) أي : يا مازن : رأسك واحمل السيف .

• خَلَّ الطريقَ نِيْمَنُ يَبْنِي المَسَارَ بِهِ (١) •

ومن المصادر في الدعاء له : سَقِيًّا ، على : سَقَاكَ ، وَرَعِيًّا ،
على : رَعَاكَ . وفي الدعاء عليه : خِيبة ، على : خَاب ، وَجَدَعًا ، على :
جَدَعَ ، وَعَقَّرًا ، على : حَقَّرَ ، وَتَعَسًّا ، على : تَعَسَّ ، أَيْ هَلَكَ ،
وَتَبًّا ، على : تَبَّ ، أَيْ خَسِرَ ، وَجُوعًا ، على : جَوَّعَ ، وَنَرَعًا ،
على : نَاعَ ، أَيْ تَمَايَلَ مِنَ الْجُوعِ ، أَوْ إِتْبَاعًا ، وكذلك قولهم : جَوْرًا
له وَجُوسًا (٢) ، بعضهم يقول : حَتْرَسًا ، إِتْبَاعًا لِحُورٍ : وبعضهم
يقول : الحَتْرُسُ ، بمعنى البُخُورِ ، وَبُوسًا ، على : يَتَسَّ ، وَبَهْرًا :
على : بَهَرَ ، أَيْ غَلَبَ .

وقال سيويوه : إنه على معنى : تَبًّا ، وَلَا فَعْلًا لَهُ .

وَيُعَدُّ ، على : بَعَدَ ، بِكسر العين وبضمها ، وَمَحَقًّا ، على : مَحَقَّ ،
أَيْ : أَبْعَدَ .

ويقرب من معناها : أَفْتَهَ ، وَتَفَقَّ ، وَذَفَّرًا ، وضعت / ١٨٥ /
موضع « تَنَدَّا » .

ومنه مضافًا ، وَيَحْكُ ، على : أَكْرَمَكَ اللهُ ، وهو تَرْحِمُ ، وَيَنْسُكَ ،
كذلك ، و [هو] (٣) استصغار واحتقار ، وويلًا ، كذلك ، وهو بمعنى :
الفتضيحة ، وَيَنْسُكَ ، كذلك ، وهو استصغار أيضًا .

وفي غير الدعاء : حمدًا وشكرًا لَا كُفْرًا ، فحمد على : أَحْمَدُ اللهُ حَمْدًا ،

(١) من البسيط ، وتماه :

وابرز ببرزة حيث اصطرك القدر

قاله جرير ، والشاعره فيه قوله : خل الطريق ، حيث أظهر فيه الفعل الناصب ،
والمثار : سبود الأرض ، والبرزة : الأرض الواسعة .

(عاشية الصبان : ٣ : ١٩١) .

(٢) في الأصل : « جودا له وجوسا » .

(٣) تكملة بفتضيتها السياق .

وشكراً ، على : أشكركه . ولا كفرأ ، على : أن لا أكفره ، وعجباً ، على :
أعجب من ذلك .

ومنه : كرامة ، على : وأكرمك ، ومسرة . على : وأسرك ،
ونعمة عين ، على : وأنعم الله عليك ، ونعام عين ، كنفعة عين :
وحباً . على : وأحبك .

ومنه : ولا كيداً ، على ولا أكاد ، ولا همماً ، على ، ولا أهم :
ومنه : ورعاً ، على زعمت ، وهواناً ، على : هُنت ، وإنما أنت سيراً :
على : إنما أنت تسير ، وإلا قتلاً ، على : نقتل ، ولا سيراً للزبد (١) .
ولا ضربت الناس ، وضربا الناس ، على معنى : ما أنت إلا تضرب
الناس ضرباً .

ومنه (فإمّا منّا بعدُ وإمّا فيدآء) (٢) على : تمنون وتفادون .
ومنه : له صوت صوت حمار ، على : يصوت ، وصراخ صراخ
الشكلى ، على : يصرخ .

ومنه : هو عبد الله حقاً ، على : أحق ذلك حقاً ، والحق لا الباطل ،
على : أحق الحق ولا أقول الباطل ، وغير ما نقول ، على : أقول غير
ما نقول ، وهذا القول لا قولك ، على : لا أقول .

ومنه : له على ألف درهم عُرْفاً واعترافاً ، على : أعترف ، وصنع
الله / ١٨٦ / ، ووعد الله ، على : وعد الله في ذلك وعداً ، وصنعه صنعا ،
ثم جعل المصدر في موضع الفعل وأضيف إلى الفاعل وحذف المفعول ،
وصبغة الله ، وكتاب الله ، كذلك ، على : صبغته الله بذلك صبغة ،
وكتب الله ذلك كتاباً ، والله أكبر دعوة ، على : الحق على أدعو .
ومنه منى : « حنائيك » ، أى أحيان (٣) حناناً بعد حنان ، وليك ،

(١) يلى أن في الكلام نقصاً .

(٢) سورة محمد : ٤ .

(٣) في الأصل : « إلحن » .

أى : أجيبك إجابة بعد إجابة ، ثم وضع « تسببك » موضعه ، وسعدديك ،
أى أتابع أمرك متابعة بعد متابعة ، ثم وضع « سعدديك » موضعه ،
وهدادديك ، قطعاً بعد قطع ، ودواليك : مداولة بعد مداولة .

رمته ، غير منصرف : سبحان الله ، أى أسبح الله ، سبحانا ، فى
موضع « تسييحاً » ، بمعنى ، أنزهه ، وريحته ، أى استرأقه ، ومعاذ الله ،
أى أعوذ به معاذاً ، وعمر الله ، أى عمرتك عمراً ، فى موضع : تعميراً ،
أى سألتك ببقائه ، وقعدك الله ، موضوع موضع : عمرك .

ومنه ، مَرَر : النجاء النجاء ، على انج ، وضرباً ضرباً ، على :
اضرب .

ونحوهما من الحامدات المُجْراة مجرى المصادر فى الدعاء : تُرْباً
وجندلاً ، وفاها لفيك ، على : أطعمك .

وجعل من الصفات المُجْراة مُجْرى المصادر فى الدعاء : هنيئاً
مريئاً ، على : ثبت له ذلك ، وفى غير الدعاء : عائلاً بك ، على :
افعل ذلك ، وأقاماً وقد قعد الناس / ١٨٨ / ، وأقاعدوا وقد سار
الركب ، على : أثبت .

ومن الأحوال : أتمياً مرةً وقيساً أخرى ، على : أتتلون وتنتقل ،
كذلك :

افى السَّليم أعياراً جَنَفَاءَ وَغِلَظَةً

وفى الحربِ أشْجَاءَ النِّسَاءِ العَوَارِكِ (١)

(١) من الطويل ، وقائلته هند بنت حبة ، والدة معاوية ، قالته المهزمين من قريش
يوم بدر ، والشاهد فيه نصب « الأعيار » بإضمار فعل وضمت موضعه بدلاً من اللفظ ،
والمنعى : أتحوّلون فى السلم أعياراً جفاء وفى الحرب نساء حيفاً جينا .
(سبويه ١ : ١٧٢) .

(م ٢٣ - الشلوينى)

و :

أنى الولائم أولاداً لواحدة
وفى العيادة أولاداً لبعيلات (٢)

وما فى بابہ ، على : أتكونون وتشفلون .

ومن إضمار « كان » : أما أنت ذا نفر (٢) ، على : إن كنت ذا نفر ،
و « ما » زائدة ، عوض من الفعل .

(١) من البسيط ، وهو مجهول التاني. والشاهد فيه نصب « أولاد » بإضمار فعل ،
وضعت موضعها بدلاً من اللفظ . والمعنى : أتصبرون أولاد الواحدة فى الولائم وتصيرون
أولاد الملات ، وهن الأمهات الشئى ، واحدهن : علة ، فى عيادة المرعى .
(سيبويه ١ : ١٧٢) .

(٢) بقى بيت ، والبيت بنامه :
أباخرشة أما أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الفسج
وهو للعباس بن مرداس . (سيبويه ١ : ١٤٨) .

باب

من حروف التصديق .

نعم ، وهى لتصديق ما قبلها .

ومنها : بلى ، وهى إيجاب النفى عارياً من حروف الاستفهام ، كان أو مقروناً بها .

قال الجوهري (١) : بلى ، إيجاب لما يقال لك لأنها ترك للنفى ، وربما ناقضتها « نعم » ، فإذا قيل لك : أليس لى عندك وديعة (٢) ؟ فقولك (٣) له : نعم ، تصديقه له ، وبلى ، تكذيباً له .

ومنها : أجل ، وهى تصديق لما قبلها .

قال الأخفش : نعم ، أحسن منها فى الاستخبار ، وهى أحسن من « نعم » فى الخبر ، حكاه الجوهري .

ومنها : إن ، بمعنى : نعم .

قال أبو عبيدة ، قول الأخفش « إن » بمعنى : نعم ، فى قوله : فقلت إنه (٢) ، إنما يريد تأويله ، لأنه موضوع لذلك ، وأصل الكلام

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح الإمام أبو نصر الفارابي ، أصله من فواب من بلاد الترك ، وكان إماماً فى اللغة والأدب ، وحل العراق وقرأ العربية على أبي علي الفراءى والسيرافى وسافر إلى الحجاز وشافه باللغة العربية العاربة ثم عاد إلى خراسان ، ثم انتقل إلى فيسابور ، وأقام بها ملازماً للتدريس والتأليف ، وخطه يضرب به المثل ، وصنف كتاباً فى العروض ، ومقدمة فى النحو ، توفى سنة ٣٩٣ هـ .

(بنيّة الرعاة : ١ : ٤٤٦ ؛ إونباه الرواة : ١ : ١٩٤) .

(٢) فى الأصل : « فقل له » ، وهو تحريف من الناسج .

(٣) فى الأصل « فقلت له » ، وهذا جزء من بيت . والبيت كاملاً :

ويقلن شيب قد علا لك وقد كبرت فقلت إنسه

وهو لمبد الله بن قيس الرقيات . (الديوان : ٦٦ ؛ سيبويه : ١ : ٧٥) .

(٤) فى الأصل : « فقلت له » .

أنه قد كان ما يقلن ، إنما يريد تأويله باختصار واكتفى بالضمير .

ومنها : إى ، تقول ، / ١٨٨ / إذا قال المستخبر : هل كان كذا ؟
إى وربى ، وإى والله .

ومنها : جبر ، عند بعضهم . وعند الجوهري : هى قسم (١) ،
ومعناها حقا .

قال لنا أبو محمد (٢) : والدليل على أنها اسم : التنوين ، وأنشدوا :
وقائلة آسيت فقلت جبر أمى لئننى من ذلك لئن (٣)

(١) الصحاح (ص : ٦١٩) : « يمين » .

(٢) هو : ابن برى أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش برى بن عبد الجبار . من شيوخ
الجزولى . وكانت وفاته سنة ٥٨٢ هـ . (وفيات الأعيان : ٣٥٣٠٣ - ٣٥٤) .

(٣) الشاهد فيه جبر ، حيث . توثت دليلا على أنها اسم . (مغنى القبيب : ١ : ١٢٨) .

باب

مَوَاقِعُ النَّونِ (١) : الكلام : شديدة وخفيفة .

الامر . نحو : اضربن . واضربن .

والتمهي ، : لاتضربن . ولا تضربن .

والعرض . نحو : هَلَا تَضْرِبْنَ ، وهَلَا تَضْرِبْنَ .

ثم الاستخبار ، نحو : هل تقولن ، وهل تقولن .

ثم القسم ، نحو : والله اتقومن ، ولتقومن .

ثم الشرط مقروناً بـ « ما » ، نحو (وإِذَا تُعْرِضَنَّ) (٢) .

وهأُشْبِهَ به ، نحو : بعين ما أرينك .

وما كان مثله .

وأما انتفى ، والتعليل ، فقلنا نجىء فيه النون إلا في الشعر ، نحو :

• يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَحْصَاهُ (٣) •

[ونحو] (٤) :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَالَمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتِ (٥)

(١) في الأصل : « التنوين » .

(٢) سورة الإسراء : ٤٥ .

(٣) عجزه :

• شَيْخًا عَل كُرْسِيهِ مَعْمَا •

وهو من قول أبي حيان الفقمي ، والشاهد فيه قوله : « ما لم يعلم » حيث أكده بنون التوكيد بعد مضي « لم » الجازمة ، وهو نادر . « وشيخا » مفعول ثانٍ ليحسبه . ومعما ، صفتة .

(حاشية الصبان : ٢ : ٢١٨) .

(٤) تكملة يقتضيهما السياق .

(٥) من المديد ، قاله جازية الأبرش :

والشاهد فيه قوله : ترفعن ، حيث زيدت نون التوكيد الخفيفة للضرورة ، وهو نادر .

وأوفيت ، أي نزلت ، والعلم : الجليل ، وشمالات : جمع شمال ، وهي الريح .

(حاشية الصبان : ٣ : ٢١٨) .

وتلزم في القسم ، وإثباتها في الشرط مقروناً به ما ، أكثر ، وهي فيها
بعد ذلك بالخيار .

وَتَكْسَرُ الشَّدِيدَةَ .

بعد ألف التثنية ، في قولك : اضربان .

وبعد الألف المزيدة بينهما ، وبين نون جماعة النسوة ، في مثل
قولك : اضربنان .

وكل موضع تدخل فيه الثقيلة فالحفيفة تدخله : إلا ، في الفعل المسند
إلى / ١٨٩ / الاثنين المتصل ، وفي فعل جماعة النسوة ، على رأي سيويه .

وعلامة الفتح في الفعل الذي تلحقه فتح لامة ، إن دخلاً من الضمير ،
نحو : هل يضربن زيد ؟ أو كان الضمير الذي فيه ثل واحد المذكر مطلقاً :
أى غائباً كان ، نحو : زيد هل يقوم ؟ أو متكلماً ، نحو : هل
أقوم ؟ هل تقوم ؟ أو مخاطباً ، نحو : هل تقوم ؟ وللغاية الواحدة ،
نحو : هل تقوم ؟ أو للمتكلمة ، كقول المرأة : هل أقوم ؟ وما فيه
النون التي تباؤها علامة الرفع حذفها ، نحو : هل يقومان ؟ وهل تقومين ؟
ويحذف حرف المد واللين في هذا الباب مع النون المشددة استثناء ، إلا
الألف ، وسبب الاستثناء حمل الشديدة على الخفيفة .

وكما تحذف مع الشديدة حملاً عليها ، فكذلك لا تحذف الألف ، لأن
الخفيفة لا توجد هناك .

ويحذف حرف المد واللين مع الخفيفة على القياس ، إلا أن تكون
ألفاً ، فإن كان كذلك لم يحذف معها للالتباس .

ولا يثبت للجمع بين الساكنين على غير الشرط فيه ، لكن تكون هناك
الشديدة دون الخفيفة .

باب

ومن شرط الاسم الذي يُخبر عنه في هذا الباب ألا يتلزمه التقديم ،
نحو ضمير الأمر والشأن المضمّر (١) في : نعم ، وبس ، ورب ، وما أشبهه ،
والأخرى / ١٩٠ / يكون قبل الإخبار إبطاءً (٢) مفتقراً إليه ، نحو الضمير في : زيد
ضربته ، وزيد منطلق .

وإن كان ظاهراً نكرة فأن يصح تعريفه وإضماره بعد تعريفه ، نحو :
ضربت رجلاً .

فإن لم يصح تعريفه ، كالمفوض برب ، أو التمييز ، أو صح تعريفه
لكن لا يصح إضماره بعد تعريفه ، نحو النعت المنعوت ، في قولك :
مرتت برجل عليل ، لأنه يجوز تعريفهما ، ولكن يمنع إضمارهما بعد
التعريف ، لم يجز الإخبار عنه .

وإن كان معرفة ، فإنه يصح إضماره ، ولا يكون إظهاره نائباً عنه
إضماره ، نحو : ضربت .

فإن لم يصح إضماره ، نحو : قام زيد العاقل ، ومثل : ضربني ، من
قولك : ضربني زيداً قائماً ، وكان (٣) إظهاره نائباً عن إضماره ، نحو
الحاقة ، الثانية من قوله (الحاقة ما الحاقة) (٤) لم يجز الإخبار .

وإذا سلم من ذلك أخبر عنه بالذي مطلقاً ، وبالألف واللام ، بشرط
أن يكون صدر الجملة فعلاً متصرفاً ، ويكون ذلك الاسم المخبر عنه مخبر
عن الفعل ، نحو : ضربت زيداً ، وقام زيد .

(١) في الأصل : « والمضمّر » .

(٢) القانون (ص : ٦٤) : « عائداً على شيء » .

(٣) في الأصل : « وإن كان » .

(٤) سورة الحاقة : ١ ، ٢ .

وكيفية الإخبار أن ينتقل الاسم من موضعه و يُعوض منه ضميراً
معرباً بإعرابه ، وتزيد في أول الكلام موصولاً يجعل ذلك الاسم خبراً عنه ،
وما بين الخبر والموصول صلة للموصول بفائدة ، والعائد عليه المضمرة
/١٩١/ المعوض ، نحو قولك في الإخبار عن زيد ، من قولك « ضربت زيدا » :
الذي ضربته زيد ، والصاربه أنا زيد .

وربما أدى ذلك إلى تغيير الاسم من الحضور إلى الغيبة ، ومن الإبراز
إلى الكون ، نحو قولك ، في الإخبار عن « التاء » من قولك « ضربت
زيدا » : الذي ضرب زيد أنا .

باب

جَمَعَ الاسم الثلاثي غير الصفة «فعل» في القلة على «أفعل» قياساً في الصحيح العين، نحو: كَلَب، أو على «أفعال» قياساً في مُعْتَله، كأبيات، وأثواب.

وفي الكثرة على «فُعول»، في الصحيح العين، ككعوب، وفلوس، وفيما عينه ياء، كبيوت، وعُيون، وفيما عينه واو، نحو: فُؤُوج، في جمع «فُؤُوج».

و«فَعَال» ما لم يكن عينه ياء، ككلاب، وحياض، ولا يقال، ببات، ولا عيان، في: بيت، وعين، وتلحقها الهاء كفحانة، وفحونة.

وعلى «فُعْلان» نحو: بُطْنان، في جمع «بُطن»، وفُعْلان، نحو: جِحْشان، جمع «جَحش»، وفُعْلَة، كزوجة، في جمع «زوج»، وقعبة، في جمع «قعب».

«وفُعِيل» كعيد، [في جمع «عبد» (١)] و«فُعْل» كسُف، في جمع: سَفَف، وتُخَفَف فيقال: سَفَف.

وقد استغنى منه بأفعل عن العدد الكبير، نحو: الأكُف، والآراء، في جمع: رأى، في قول سيبويه.

وقد حكى أبو زيد (٢) / ١٩٢/ في جمعه: رَفَى، ورَفَى.

«وفِعْل» في جمع القلة على «أفعال» قياساً، كأعدال، وعنى «أفعل» سماعاً، كأذوب، في جمع «ذئب»، وفي الكثرة على: فِعَال،

(١) تكملة يقتضها السياق.

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري، توفي سنة خمس عشرة ومائتين. وله ثلاث وتسعون سنة، بالبصرة. (إنباه الرواة: ٢: ٢).

كذئاب، وعلى : فَعُول، كَجُدُوع، ولصُوص، وعلى : فَعْلَان، كصنوان
بوقنوان، وفعلان، كذوبان، في جمع : رَذِيب، وفَعْلَة، كقَرْدَة . في
جمع : قَرْد، وقَعِيل، كضريس، في جمع : ضريس .

وَفُعْل، في : القلة على : أفعال، قياساً، كأجناد، وأفقال، وعلى : أُنْعَل،
ساعاً، كأركان، في جمع : ركن، وفي الكثرة على : فَعُول، كجَنُود، وعلى
فَعَال، كجراح، والقَعُول أكثر، نحو : بُرُود، وجُنُود، وبُرُوج،
وجُرُوح، وعلى : فَعْلَة كقرطة، في جمع : قُرْط .
وَفُعْل، كفلك، في جمع : فُلْكَ .

وإن كان معتل العين انفرد به « فَعْلَان »، كميدان، وحيثان .
وإن كان معتل اللام انفرد به « أفعال »، كأطباء، في جمع : ظبي .
وَفُعْل، في القلة على « أفعال »، قياساً، كأجمال، في جمع : جمل .
وقد يجمع على « فَعْلَة »، كَنَار، ونَبْرَة، وجَار، وجَبْرَة، وقَاع، وقَبْعَة،
وَأَخ، وإخوة، وفي الكثرة على « فَعُول »، كذَكَور، وعلى « فَعَال »،
كجبال، و« الفعال » أكثر .

وقد تلحق « الفعال » الماء، كجهدل وجمالة، وذكر وذِكارة،
وحجر وحجارة، وقد قالوا : حِجَار، وعلى « فَعْلَان »، كخربان،
في جمع : خَرَب، ذكر الخباري .

وهو الباب في المعتل ١٩٣ / العين منه، نحو : قَبْعَان، وجَبْرَان، وتيجان،
وسيجان، ونبران .

وقد قالوا في جمع « نَار » : أَنْوَر (١) .

(١) في الأصل : « نور »، انظر (لسان العرب : نور) .

وعلى «فعلان»، كحَمَلان ، في جمع : حمل ، « وفعل » كأُسْد ،
في جمع : أسد ، و«فعل » ، كحَجَّال (٢) ، في جمع : حَجَّال .
وقد استغنى فيه بأفعال عن العدد الكبير ، نحو : قنب وأقناب (٢) ،
ورَسَن وأرسان .

وهذا في المعتل العين منه أكثر ، نحو : أبواب ، وأنواع ، وأموال .
وقالوا في المضاعف : لب والياب ، وفن وأفنان : فلم يجاوزوا
«الأفعال» .

و«فعل» ، في القلة ، على : أفعال ، كأكياد وأفخاذ ، وفي الكثرة على :
فعول ، ككَبُود .

وقل مايتعدى «أفعال» و«فعل» على : أفعال : قياساً ، كأعنان ،
وعلى «فعل» شباعاً ، كأضلع ، وعلى : «فعول» كضلوع وأروم ،
وهو في اللغة قريب من «فعل» .

والمتحقق أنه ينبغي أن يكون أقل منه .

و«فَعْل» على «أفعال» قياساً ، كأعضاء ، في «عضد» ، وعلى «فعل»
كسباع ، وهو أقل من «فعل» و«فعل» ، وليس دخله التكسير .

و«فعل» على : أفعال ، قياساً كأطنان ، ولم يجاوزوه ، وهو في
القلة كَفَعْل .

والحقيقة أنه ينبغي أن يكون أقل منه .

و«فعل» ، على : أفعال ، كأبال ، ولم يجاوزوه ، وإن أرادوا الكثرة .
وفَعْل ، على : فعلان . كصِرْدَن ، في «صرد» .

(١) في الأصل : «وفلاء» كحَمَلاء .

(٢) في الأصل : «قنب وأقناب» .

وقد جاء « فِعال » نادراً / ١٩٤ / ، كرباع ، وربوع ، في رباع ، وإن أرادوا القلة لم يجاوزوه إلا قليلاً ، قالوا ، أرباع ، في رباع .
و « فَعلة » في القلة بالآلف والهاء : ويفتح العين إن لم يعتل ، كجفنان ، وطلحات ، وإن اعتلت سكنت العين ، نحو : بضات .
وهذيل تسوى أو تضعف . فإن ضوعفت لم يختلف في تسكين العين .

ويستوى في هذا الجمع المخلوق والمصنوع في الكثرة على : فعال ، كجفان ، وصحاف .

وقد يأتي فيه « فعول » كمائة وموون ، وبذرة وبذور ، وعلى « فعل »
فيما عيه واو ، كثنوب ، في : نوبة ، ودوول في : دولة .
وجاء في اسمين لام أحدهما ياء ، وهي قرية وقري ، ولام الآخر
واو ، وهي ثروة .
وقد قبل بالياء والراء .

وفي اسم ليس فيه حرف علة ، وهو قولهم : لأمة ولؤم .
وعلى « فَعْل » ، نحو : هَضْبَة وهَضْب ، وهو فيما عيه ياء ، نحو :
خيمة وخيم ، وضِيعَة وضِيع : أكثر منه في الصحيح ، ومع ذلك فليس
بقياس .

وتحذف التاء بالحقاق ، كتمررة وتمر ، وقد يشذ فيحمل على المصنوع ،
كطلحة وطلوح .

وه « فَعلة » ، في الالة ، بالآلف والتاء قياساً ، كسدرات وكسرات .
والعين جائز فيه الإتياع والفتح مالم يعتل ، / ١٩٥ / كبيعات ، في : بيعة ،
إلا في لغة هذيل ، أو يضاعف ، كعدة وعدات ، أو لم تكن اللام واو ،
كرشوة ورشوات .

وجائز فيه الإسكان مطلقاً .

وعلى « أفعل » ، سماعاً ، كنعمة وأنعم .

وفي الكثرة : فعل ، كنعم .

والمخاوق منه يحذف الماء ، كسدره وسدر .

و « فعلة » ، في القلة ، بالآلف والياء ، ويجوز في العين الإنباع والفتح ،

مالم يعتل . كدولات (١) ، أو لم تكن اللام ياء ، ككليات ، ولا من جنس العين ، كدرة ودرات .

وقياس لغة هذيل فتح الثاني من « دولات (٢) » . وفي الكثرة على

« فُعل » كغرف .

و « فعال » ، كبرام ، في : برمة ، وتحذف الماء في المخلوق ، كدرة

ودر ، وقد يشد فتحمل ، كظلمة وظلم .

و « فعلة » ، في القلة بالآلف والياء ، كرقبات ورجبات ، وجاء على

« فعل » ، كأكم ، في : أكمة ، وعلى « أفعال » كأكام فيها أيضاً . وفي

الكثرة على : فعال كأكام .

وعلى : فُعل ، كخشبه وخشْبُ ، وتخفف ، كخشْب .

وعلى : فِعل ، كقيم في : قامة ، وقير : في تارة .

وتحذف الماء في المخلوق ، كساع ، في : ساعة . وقد يشد ، كرقاب .

و « فعلة » ، في القلة بالآلف والياء : كنقة ونقعات ، وفي الكثرة على

فِعل ، كنقم .

وفي ١٩٦/ المخلوق تحذف الماء ، كنبق ، وقد يشد فيحصل ، نحو :

معد ، في : معدة .

و « فعلة » ، في القلة بالآلف والياء ، كتمرات في جمع ، نمرة ، وفي

الكثرة على : فعل ، نحو : النجم . وقد يكون ههنا اسم جنس ،

كالرطب .

(١) في الأصل : « كدولات » .

(٢) في الأصل : « دولاب » .

باب

جمع الثلاثي صفة « فعل » في الفعلة ، على « أفعال » ، وعلى « أفعال » ، بشرط استعمالها استعمال الأسماء ، كشيخ وأشيخ ، وعبد وأعبد ، وبالواو والنون ، نحو قولهم : كهلون .

وهو على ما تقدم من شرط ما يجمع بها من الصفات .

وعلى : « فَعُول » ، ككُفُول ، وفِعْلَان ، وفُعْلَان (٢) ، كعبدان ، وعبدان ، في جمع : عبد ، وشيخان ، في جمع : شيخ ، وفُعْلَان (٢) ، نحو : شيخه ، في جمع : شيخ .

وإن لم يستعمل استعمال الأسماء كسرعي « فَعَال » ، كصعاب ، وعلى : فَعُول ، كغسول (٤) ، والأول أكثر ، وإن كان ، كفتال ، وفُسول ، وعلى : فَعَل . نحو : وَرَد .

في جمع : ورده .

وإذا لحقت هاء التأنيث جاء مكسرا على : فعال (٥) ، كحدال ، وبالألف : التاء ساكن الوسط ، كصُعْبَات . ونحولات . وهو مع ما تقدم من شرط ما يجمع بها من الصفات .

وقولهم : ربعات وتليات ، مُشَبَّهة بجمعة . لم تفارقها / ١٩٧ / الهاء . فَعَل ، على : فعال ، نحو : حسن وحسان ، وعلى أفعال ، كقولهم : آبِرَآم . واستغنوا به من « فعال » .

وبالواو والنون ، نحو : حسنون ، وهو على ما تقدم من شرطها ، وقد

(١) بالكسر .

(٢) بالقم .

(٣) بالكسر ، وبكسر ففتح .

(٤) في الأصل « كفتل » .

(٥) في الأصل : « أفعال » .

يَسْتَعِينُونَ بِهِ عَنْ تَكْسِيرِهِ ، قَالُوا : رَجُلُونَ وَصَنَعُونَ ، وَاسْتَعْنَى بِذَلِكَ عَنْ تَكْسِيرِهِمَا .

وَمَالِحَتُهُ نَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْهُ ، نَحْوُ : حَسَنَةٌ ، وَبَطَلَةٌ .
فَإِنْ جَاءَ مَذْكُورُهُ عَلَى « فِعَالٍ » فَهُوَ مِثْلُهُ ، نَحْوُ إِحْسَانٍ ، فِي : حَسَنَةٌ ،
وَإِنْ جَاءَ عَلَى « أَفْعَالٍ » فَهُوَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ : نَحْوُ : بَطَلَاتٍ .
وَهُوَ فِي الصِّفَةِ أَقْلُ مِنْ « فَعَّلٍ » ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ .
وَفِعْلٌ ، عَلَى : أَفْعَالٍ ، نَحْوُ : جُنُبٌ وَأَجْنَابٌ ، وَبَالَوَاوُ وَالنُّونُ ، نَحْوُ :
جَنْبُونَ .

وَلَمْ يَجَاوِزُوا الْيَقْلَةَ وَقَالُوا : رَجَالٌ شَلُّونَ (١) ، فِي : رَجُلٌ شُلِّلَ (٢) ،
وَهُوَ الْخَفِيفُ فِي الْحَاجَةِ ، وَلَمْ يَجَاوِزُوهُ .

و « فِعْلٌ » ، عَلَى : أَفْعَالٍ : كَثِيرًا : كَجِلْبِطٍ وَأَجْلَافٍ ، وَنَقْضِ (٣)
وَأَنْقَاصِ (٤) ، وَنِضْوٍ وَأَنْضَاءٍ ، وَاسْتَعْنَى عَنْ جَمْعِ الْكُثْرَةِ .

وَعَلَى : أَفْعُلٍ ، نَادِرًا ، نَحْوُ : أَتَجَلَّفُ .
وَلَا يَمْتَنِعُ شَيْءٌ مِنْهُ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ لِلْأَدْمِيَيْنِ . نَحْوُ : جِلْفُونَ ،
وَنِضْوُونَ .

وَقَالُوا : رَجَالٌ صَنَعُونَ ، لَمْ يَجَاوِزُوا ذَلِكَ . وَمَوْثَنُهُ بِالْمَاءِ ، وَلَا يَجْمَعُ
بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِلَّا مَا جَاءَ فِي الْيَقْلَةِ عَلَى « أَفْعَالٍ » ١٩٨/هـ فِي : « مُرُوهُ » وَأَمْرَارٌ ،
وَحَدَّهُ . وَبَابُهُ الْجَمْعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، كَقَوْلِهِمْ : حُلُّوهُ وَحُلُّوهُ ، وَمَوْثَنُهُ
بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ .

« فِعْلٌ » ، لَا يَكَادُ بِكَسٍّ ، وَلَكِنْ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ . نَحْوُ :

(١) فِي الْأَصْلِ : « شَلُّونَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « سُلِّلَ » .

(٣) النِّقْصُ : بِالْكَسْرِ : الْمَهْزُولُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْحَيْلِ . وَفِي الْأَصْلِ « نَقَصَ » ، بِالضَّمِّ الْمَهْمَلَةِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : أَنْقَاصٌ ، بِالضَّمِّ الْمَهْمَلَةِ ، تَصْحِيفٌ .

نلمسون (١) ، ويقظون .

وجاء على « أفعال » في : تَجِدُ وأَنْجِدُ ، وَيَقْظُ (٢) وإِيقَظُ .

ر « فَعَلَّ » مثله ، نحو فَرَعَ وفَرَعُونَ (٣) .

وقالوا : تَنكِدُ وأَنْكِادُ .

(١) في الأصل : « يرسون » ، تحريف . والنندس : بفتح فضم ، الفهم السريع السمع .

(٢) بفتح فضم . (السان : يقظ) .

(٣) في الأصل : « فرع وفرعون » .

باب

جاء «فعال» في القلة على : أفعله ، كحمار وأحمره ، وغيطاء وأعطية ، وعينان وأعنة ، ولم يجاوزوه إلى جمع كثرة . إن كان معتل اللام ، كأعطية ، أو مضافاً ، كأعينة .

وشاذ على «أفعل» ، كأطحل ، في : الطحال ، وأذرع ، فيمن ذكر الذراع .

وفي الكثرة على «فعل» ، ككتَّب ، وعُين في جمع : عينان ، للحديدة مناع الفدان ، وهو الزجاج بأداته (١) ، ويجوز التخفيف ، فيقال : كتَّب ، وعُين .

إلا أن تكون عينه واوا ، فإنه يجب ، إلا في ضرورة الشعر ، كخون ، في جمع : خوان .

و«فَعَال» ، مثله في جميع ذلك ، كقَذال وأقذلة ، وقَباء وأقبية .

و«فُعَال» ، في القلة على : أفعلة ، كغراب وأغربة .

وفعله ، نحو : غَلَمَة ، وفي الكثرة على فِعْلان ، كفيلمان وغربان ، ولم يقولوا : أغلَمَة ، استغنوا منه بغلَمَة .

وعلى فَعْلان ، / ١٩٩ / كزرفان ، في : جمع زراف ، والأول أكثر .

وجاء في مضاعفه نادراً ، كذَّب ، في جمع : ذباب .

والمضاعف منه يقتصر فيه على أقل العدد القليل ، فكما اقتصر على

(١) المحقق (١٠ : ١٥٢ ، والسان : عين) .

«عنان» في «أعنة» ، قالوا : ذُبَابٌ وأَذِيَّةٌ ، وفي الكثير : ذِيَّانٌ .
وكذلك قياس المعتل اللام .

وقد يقتصرون فيه على بناء أدنى العدد ، كفولهم : فواد وأفندة .
«وفَعِيل» ، في القِلَّةِ على : أفعلة ، كآرَغفة .

«وفِعْلَة» ، كصِبْية ، والثاني قليل . وشاذٌّ ، على : «أفْعَل» (١) ،
قال :

• حتى رَمَى مَجْهُولَةً بِالْأَجْبِينِ (٢) •

ويجمع : جُبْنٌ ، جمع «جُبَيْن» (٣) ، يروى بهما جميعاً .

وفي الكثرة على «فُعْلَان» ، كَرُغْقَان ، وفُعْلٌ ، كَرُغْفٌ .

وقد جاء على «أفعلاء» ، كأنصباء ، في جمع «نصيب» ، وعلى :
فعلان ، كظُلْمان (٤) ، وهو قليل .

وعلى «فِعَال» ، كفِصَال ، في : فصيل ، «فَعَائِل» ، كَأَفَائِل .
في جمع «أفيل» (٥) .

وربما فتحوا عين «فعل» . في مُضَاعَفَةٍ ، نحو : سرور، ومُسرور،
في جمع : مَسْرِير . وجُدُود وجُدُودٌ ، في جمع : جَدِيدٌ ، والأعراف
النضم .

و «فَعُول» على : أفعلة في القنة ، كأعمدة ، في جمع : عَمُودٌ ، وفي

(١) في الأصل : «أفعلة» .

(٢) البيت لرؤبة (الديوان : ١٦٤ ، شرح شواهد الشافية للبغدادي : ١٢٤) .

(٣) في الأصل : «جمع جبن أو جبين» .

(٤) هو بالفم والكسر . (السان : ظلم) .

(٥) الأفيل : ابن الخنافس .

الكثرة على «فُعْلان» كقُعْدان، في «قعود (١)»، و«فَعَل» ، كعَمَد (٢) ،
في : نَحْمَد ، و«فَعَّال» (٣) ، كحرائر ، في : حرور (٤) .

وقد جزم في هذا : وفلو وأفلاء (٥) ، وعُدو وأعداء .

والمؤنث في الباب بغير هاء يجرى في القلة على «أفْعَل» . كأتْعَب ،
«وأفْعلة» ، كأسمية ، في : السماء ، التي هي السحاب ، والباب الأول ،
وفي الكثرة على : / ٢٠٠ / فُعُول ، كعُنُوق . في : العنَّاق (٦) ، وهو
الباب .

وجاء منه على : فعائل ، كعجائز ، و«فُعَل» ، كعُجَاز ، و«فَعَال» (٧)
كفِلاص (٨) ، و«فُعْلان» ، كعقبان .

وقد جاء في هذا الباب : أفعال ، كإيمان ، في جمع : يمين ، وبإلهاء
في القلة بالآلف والتاء ، كرسالات ، وفي الكثرة على : رسائل ، وسفائن ،
وهو كثير ، وعلى : فُعَل ، كسفن ، وبإسقاط الهاء في : سَفينة ،
وحمام : في حمامة .

(١) القعود : ما يقتحمه الرجل للركوب والحمل .

(٢) بفتحين وبضمين .

(٣) في الأصل : «فَعَال» .

(٤) الحرور : حر الشمس .

(٥) القلو : بفتحين وواو مشددة : الجحش والمهر إذا فطم .

(٦) العنَّاق ، ككحاب : الأذى من أولاد المهر ما لم يتم له سنة .

(٧) الأصل : «فَعْلان» .

(٨) قلاص : جمع قلوص ، وهي الفتيحة من الإبل .

باب

أَفْعَل ، اسماً ، يُجْمَعُ عَلَى : أَفَاعِل ، كَأَفَاكِل ، فَإِنْ اسْتَوْفَى
شُرُوطَ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، جَازَ جَمْعُهُ بِهِمَا ، كَأَحْمَدِينَ ، وَأَحَامِدَ .
وَصِفَةُ مَقْرُونَةٍ بَيْنَ لَفْظٍ أَوْ مَعْنَى ، لَا يَجْمَعُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ
مِنْ فَلَانٍ .

وَإِذَا ذَكَرَ ، زَيْدٌ ، وَغَيْرُهُ ، بِالْفَضْلِ قُلْتُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ .
وَصِفَةُ مُؤَنَّثَةٍ ، الْمُفْعَلَى ، عَلَى الْأَفَاعِلِ ، كَالْأَكَابِرِ .
فَإِنْ اسْتَوْفَى الشُّرُوطَ جَازَ جَمْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، كَالْكُبَرَى . وَمُؤَنَّثَةٍ
عَلَى « الْمُفْعَلِ » ، كَالْكُبَرَى ، فِي جَمْعٍ : الْكُبَرَى .
أَوْ بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ ، كَالْكُبَرِيَّاتِ .

وَصِفَةُ مُؤَنَّثَةٍ لِلْفِعْلَاءِ ، عَلَى : فُعُل ، كَسُودٍ وَحُمْرٍ ، وَفُعْلَانٍ ،
كَحُمْرَانَ وَسُودَانَ ، وَمُؤَنَّثَةٍ عَلَى « فُعُلٍ » سَاكِنِ الثَّانِي كَالْمَذْكَرِ ، وَلَا
تُشَقَّلُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ :

• جَرَّدُوا مِنهَا وَرَادًا وَشُقْرًا (١) •

فَإِنْ اسْتَعْمَلْتَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ، جُمِعَ الْمَذْكَرُ عَلَى : الْأَفَاعِلِ ،
كَالْأَبَاطِحِ ، وَالْأَدَامِ ، وَالْمُؤَنَّثُ عَلَى : الْفِعَالِ ، كَالْبَيْطَاحِ ، وَبِالْأَلْفِ
وَالنَّاءِ ، كَالْبَيْطَحَاتِ .

(١) عجز بيت لعرفة بن العبد ، وصدره :

• أَيُّهَا الْفَتَيَانُ فِي مَجْدِنَا •

(شرح المفصل ٥ : ٦٠ ؛ أنديوان : ٧٠) .

باب

فاعل ، اسمًا ، يجمع / ٢٠١ / على : قوَّاعِل ، كحَوَّاجِب ، وفَعْلَان ، كحَيِّطَان ، وفَعْلَان ، كغُلَّان ، في : غَال (١) الوادى .

وصفة مستعملة استعمال الأسماء ، كَرُعِيَان في : راعٍ ، وفُعَال ، كَرعَاء ، وقد جاء على : أفعال . كأَمْحَاب .

وصفة محضة على : فَعِيل وفِعَال ، كَشَهِيد وشِهَاد (٢) ، وفَعْلَة ، كَفَجْرَة وفَسْقَة ، وعلى : فَعْلَة ، كَقَضَاة ، وَغَزَاة .

ويختص بـ « فَعْلَة » ، المعتل اللام ، وعلى : فَعُول ، كَجَالِس وجُلُوس ، وقاعد وقعود ، وعلى : أفعال ، كأَصْيار ، وعلى : فُعْلٌ ، كَبُزْل . في « بازل » ، وعلى : فُعْلَاء ، كشُعراء ، وإيسا متمكّن في الباب .

وإن كان « فاعل » صفةً لغير الآدميين كُسِّر على فواعل ، وإن كان المذكر كسّر ، كقَرَلْهم :

• دَعَتْهم دَوَاعٍ من هَمَوَى متنادح (٣) .

وكقَرَلْهم :

• لِيهم حِيَمَال بُزْل (٤) وعَوَاضِيه (٥) .

(١) انعال : بلام مشددة ، ثبت الطلح .

(٢) الوارد : « شهداء » .

(٣) صدره :

• ألا إن جيران المشية رائح .

وهو مجهول التنازل . (ترمح النصبائد السبع الطوال : ٣٠٦ ، الدرر الأوامع ٢ : ٤٢٨) .

(٤) في الأصل : « بوازل » ، وهي جمع بازل ، للإناث ، وما أبتناه فهو للجمال .

(٥) اسان العرب : بزّل .

(٥) عواضيه : توعى الغشاء .

وقد جاء « فتواعل » ، شاذاً في العاقل ، كفوارس ، وهوالك ،
في : فارس ، وهالك :

وإن كان مؤنثاً بالهاء ، أو مجرداً منها ، جُمع على : فتواعيل ،
كضوارب ، في : ضاربة ، وحوائض ، في : حائضة ، وعلى فُعُل ،
كحييَّض ومُخَض (١) .

(١) غش : جيم ما غش .

باب

أبينة مصادر الثلاثي : فَعَلَّ ، كَضَرَبَ ، وَفَعَلَ ، كَيَذَكَّرُ ، وَفَعَلَ
كشكر .

وبالماء ، كَضَرَبَ ، وَحَمِيَ ، وَشَهَبَ .
وبالالف التانيث ، كَرُتَجِمَى ، وَذَكَرَى ، وَشَكَوَى .
وبالالف والتون ، كَفَلَيَان (١) ، وَحَرَمَان ، وَغُفْرَان .
فَعَلَ . كَفَلَبَ / ٢٠٢ / ، وَفَعَلَ ، كَحَنَقَ ، وَفَعَلَ ، كَفِيضَم ،
وَفَعَلَ (٢) ، كَالْهُدَى .

وبالماء في الأول ، كَفَلَبَ ، وَفِي الثَّانِي ، كَسَرَفَ .
وبالالف والتون في الأول ، كَفَلَبَان .
وَفَعَالَ ، كَلَهَابَ ، وَفَعَالَ ، كَيَنْكَاحَ ، وَفَعَالَ ، كَسْوَال .
وبالماء في الأول ، كَرَهَادَ ، وَالثَّانِي ، كَحِمَامَةَ .
وَفُعُولَ ، كَلُزُومَ ، وَفُعُولَ . كَقَبُولَ ؛ وَفُعِيلَ ، كَهْدِيرَ .
وبالماء في الأول ، كَسْبُوطَ ، وَمَفْعِيلَ ، كَمَضْرِبَ ؛ وَمَفْعِلَ ،
كَتَرْجَعَ (٣) .

وبالماء في الأول ، كَمُعْجَزَ ؛ وَالثَّانِي ، كَمَعْصِيَةَ .
وَنَجَى عَلَى فاعِل ، كَقَمَّ قَائِمًا ؛ وَعَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ ، كَخَلَدَ مَبْسُورَةً
وَدَعَ مَعْسُورَةً ، فِي رَأْيِ أَبِي الْحَسَنِ .
وَهَا عِنْدَ سِيَوِيهِ اسْمُ مَفْعُولٍ ، يُرِيدُ الْأَمْرَ الَّذِي يَوْمَرُ فِيهِ وَيُعَسَّرُ فِيهِ .
وَعَلَى : التَّمْعَالُ ، كَالْتَلْعَابِ ؛ وَالْيَفْعِيلُ ، كَالْخِطْبِيِّ ، إِذَا أُورِدَ بِهِمَا
التَّكْبِيرُ .

(١) الأصل : و كَلَبَان .

(٢) في الأصل : و فَعَلَ .

(٣) انظر ما سيأتي عند الكلام على المصدر الميمي ، والسان (رجع) .

باب

كل ما كان [على] (١): فَعَلَّ يَفْعِلُ، بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل، صحيح الفاء أو مُعْلَهَا بالياء، كَضْرِبَ وَيَسِرُ، فالرمان والمكان مكسور العين من «مَفْعِل»، والمصدر مَفْعُولٌ، إلا ما شذت، نحو (إليه مَرَجِعُكُمْ) (٢)، أي: رجوعكم.

وما كان منه معتلّ الفاء بالواو فإنه يلزم «مَفْعِلًا»، الكسر في المصدر والزمان والمكان، كالمُوزِن والمُوزِنُ. وما كان منه معتلّ اللام فإنه يلزم «مَفْعِلًا»، الفتح في الزمان والمكان والمصدر، كالمُرْعَى والمُرْعَى.

وكذلك إذا كان عينه معتلّا ولامه /٢٠٣/، مثل: المَأْوَى. أو كان معتلّ الفاء واللام، كالمَوْقَى.

وما كان على: فَعَلَّ يَفْعِلُ، وفَعَّلَ يَفْعِلُ، وفَعَّلَ يَفْعِلُ، وفَعَّلَ يَفْعِلُ، وفَعَّلَ يَفْعِلُ، فإنه يلزم «مَفْعِلًا»، الفتح في المصدر والمكان والزمان، كالمَذْهَب والمُعَلِّم، والمَقْتُل، والمُكْرَم، في الأمر العام. إلا أنه شذت أحرف، نحو: لَمَنْبِت، والمُحَرِّز.

إلا ما كان من: فَعَلَّ يَفْعِلُ، فاوّه واو، فيلزم «مَفْعِلًا»، منه الكسر، كالمَوْضِع.

وفي: فَعَّلَ يَفْعِلُ، منه الوجيهان، كالمُوجِل والمُوجِل. وما زاد على الثلاثي المصدر منه الزمان والمكان بناءً للمفعول، كالمُعَزِّق.

(١) تكملة يقتضيا السياق.

(٢) سورة الأنعام: ٩٠.

باب

تَمَّال الألف للكسرة تَقَعُ قبلها .

بحرف ، كعماد .

أر حَرَفَيْن أولهما ساكن ، كسربال .

أو بعدهما تليها ، كعابد .

ومقدورها عند بعضهم كلف وظها ، كقولك : هذا واد .

وللباء تكون قبلها تليها : كأكيال .

أو بينهما حرف ، كشَيَّان ، وعَيَّان .

ولأن تكون مُنْقَلِبَةً عَنْ : ياء ، كقَمِي ، وورحى ، ووطاب ، أو عن واو

مكسورة ، كخاف ، أو صائرة ياء ، في حالة ما :

والكلمة على عدتها ، كما ألفه منقبة عن واو من ثلاثي الفعل . نحو :

غَرَا ، لأنك تقول فيه : غَرَى (١) .

ولمجاورتها ألفاً بمالة ، نحو : رأيت عمادا ، بمالة الألف الثانية .

ولتناسب الأواخر ، نحو ما أميل ، من ذوات الواو من الأسماء . نحو

(والضُّحَى) (٢) . لتناسب ما يتنبه بمالة .

ونمذج ، المستعمل (٣) الإمالة ، إذا وقع قبلها بليها عند الكل ، نحو :

ظالم / ٢٠٤ .

وقبلها بحرف ساكن قبله ومكسور عند الأقل ، كمفلاة . وميطعان ،

وبعدما يلها : كعاطن .

(١) يقدم في المبني للمجهول .

(٢) سورة الضحى : ١ .

(٣) يمتد حروف الاستعلاء ، وهي : الخاء والعاد والضاد والفاء والظاء والهمزة والفتحة .

(انظر ما سبق : ٣٣٧ ، والسان : علا) .

وبحرف عند الكل . ، كناعق .
 وبحرفين عند الأكثر ، نحو : مناشيط ، ومعاليق .
 وتمنع الراء من الإمامة إذا وقعت قبل الألف تليها ، كراشد .
 وبعدها تليها مفتوحة أو مضمومة ، كرايت برار ، وهو برار .
 وبعدها بحرف عند الأقل ، كهذا كافر .
 وتغلب ، والمستعل ، إذا وقعت بعدها تليها مكسورة عند الكل ،
 كقارب ، وخارج .
 أو بحرف عند الأقل ، نحو :

• عَسَى اللهُ يَغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِر (١) •
 وإذا كان موجب الإمامة انقلاب الألف عن الياء . نحو : عصا ،
 أو ما يحكم له من الألفات يُحْم ما انقلب فيه الألف عن الياء في الإمامة ،
 نحو : صفا وخاف ، لم يمنع فيه المستعل .
 فهذا الذي ذكرناه هو الذي يُمَال ، وهو على القياس في إمالته ،
 وما سوى ذلك شاذ يحفظ .

(١) تامة :

• بنهر جون الرباب سكوب •
 وهو مجهول القائل . (نرج ابن عقيل : ١ : ٢٢٨) .

باب

إذا وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبت همزة : كيكساء ،
ورداء .

وكذلك إن كانت تلى الطرف ولم تكن في المفرد متحركة ، أو في نية
المتحركة ، وكان ما وقعت فيه كذلك جمعاً ، كصحنائف وركائب .

فإن كانت متحركة في المفرد ، نحو : جداول ، في : جدول ،
وحبائل ، في : حبل ، أو في نية الحركة ، كنعيشة ومعاش ، ومقامة
ومقاوم .

وكذلك إن كان / ٢٠٥ / ما وقعت فيه كذلك اسم الفاعل ، وكانت متحركة
في الفعل والفاعل ، نحو : قائل وبائع ، لأنها قد تحولت ألفا ، في :
قال ، وباع .

فإن لم تتحول في الفعل لم تهمز ، نحو : قاومه فهو مقاوم ، وبأيتحه
فهو مبائع .

وإن وقع قبل ألف الجمع أو غيره مما هو برتبته ، وإن خالفه في حركة
أوله ، إذا كانت الألف زائدة ، واو ، أو ياء ، فلا أثر للحركة في المفرد ،
كأرل وأرائل ، وخبر وخبائر ، وسيد وسيائد .

ويجري مجراه من القول ، مثل : غلائط ، فتقول : قوائل .
وإن كانت دون ما يلي الطرف ، كطواويس ، فلا أثر للألف في
قلب ما بعدها ، فيبقى على أصله .

باب

حُرُوفُ الْعَرَبِيَّةِ الْأَصُولِ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَيَتَفَرَّعُ مِنْهَا حِينَ هَمْزَةٍ
بَيْنَ يَيْنَ ، وَالنُّونُ السَّاكِنَةُ ، الَّتِي هِيَ غُنَّةٌ مِنَ الْخِشُومِ ، وَالْأَلِفُ
الْمُسَالَّةُ ، وَالشِّينُ كَالْجِيمِ لِلْمِشَارَكَةِ فِي الْخُرْجِ ، وَالصَّادُ كَالزَّايِ لَهَا ، وَقِيصاً
الْكَافُ كَالْجِيمِ ، وَبِالْعَكْسِ : وَالْجِيمُ كَالشِّينِ ، وَالضَّادُ الضَّعِيفَةُ ، وَالصَّادُ
كَالسِّينِ ، وَالطَّاءُ كَالنَّاءِ ، وَالْبَاءُ كَالفَاءِ .

وَيُعْرَفُ مَخْرَجُ الْحَرْفِ بِأَن تُسَكِّنْتَهُ وَتُدْخَلَ عَلَيْهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ .
وَالْمَهْمُوسُ فِي الْحُرُوفِ مَا فِي قَوْلِكَ . حَتَّى شَخْصٌ فَسَكَتَ (١) .
وَمَا عَدَاهَا بِمَجْهُورَةٍ .

وَالْجَهْرُ : مَتَنَعَ النَّفْسُ أَنْ يَجْرِيَ مَعَ الْحَرْفِ ، وَالْهَمْسُ ، خِلَافُهُ .
وَالشَّدِيدُ مَا فِي قَوْلِكَ : أَجَدْتُ طَبَقَكَ (٢) .

وَالشَّدَّةُ / ٢٠٦ / انْخِصَارُ الصَّوْتِ عِنْدَ مَخْرَجِهِ حَتَّى لَا يَجْرِيَ ، وَالرَّخَاوَةُ
خِلَافُهُ .

وَبَيْنَ الرَّخَاوَةِ وَالشَّدِيدَةِ : نَوَلَى نَحْمَرُ (٣) ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَمْ تَنْحَصِرْ
كُلَّ الْإِنْخِصَارِ ، زَلَّاجَرَتْ كُلُّ الْجَرَى .

وَالْمُطَبَّقُ (٤) : الصَّادُ ، وَالضَّادُ ، وَالطَّاءُ ، وَالظَّاءُ ، لِأَنَّهَا يَنْطَبِقُ بِهَا
عَلَى مَخَارِجِهَا مِنْ لِسَانٍ مَحَاذَاهُ مِنَ الْحَلِكِ ، وَالانْفِتَاحِ خِلَافُهُ .
وَالْمُسْتَعْمَلَةُ ، مَا فِي قَوْلِكَ : ضَغَطَ خَصَصَ قَطْ ، وَالْإِسْمُ عَلَاءُ : ارْتِفَاعٌ

(١) الْأَصْلُ : « سَكَتَ فَحَثَ شَخْصٌ » . وَمَا أَفْتَنَا مِنَ اللِّسَانِ (هَمْسٌ) .

(٢) وَيُقَالُ فِيهَا أَيْضاً : « أَجَدْتُ طَبَقْتُ » ، (اللِّسَانُ : شَدٌّ) .

(٣) الْأَصْلُ : « نَحْمَرُ » ، وَهَذَا تَكُونُ الْحُرُوفُ اللَّيْنَةُ سَبْعَةً تَنْقُصُ الْأَلِفَ ، وَهِيَ عَمَانِيَّةٌ بِالْأَلِفِ .

وَيُقَالُ فِيهَا أَيْضاً : لَمْ يَرَوْعْنَا ، أَوْ لَمْ يَرَوْعُونَا (اللِّسَانُ : ذَدٌّ) .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « الْمُنْطَبِقُ » . وَالتَّصْوِيبُ مِنَ اللِّسَانِ (ضَبَقٌ) .

صوت اللسان أو ما قرب منه إلى الحنك ، أطبقت أو لم تُطبق .

والانفعال بخلافه .

وحُرُوف الصَّفير : الصاد ، والزاي ، والسين ، لأنها يُصَفَّر بها .

واللينة معروفة (١) .

والمنحرف : اللام (٢) .

والمكرر : الراء ، والهاء والألف (٣) .

وحرفا اللُّغنة (٤) الميم ، والنون .

والمُسْتَطِيل (٥) : الضاد .

والمُنْفِثِي (٦) : الشين ، والفاء (٧) .

(١) وهي : الواو والياء الساكتان المفتوح ما قبلهما . (النشر : ١ : ٢٠٤) .

(٢) هذا رأي البصريين ، والصحيح أن حرفي الانحراف : اللام والراء . (النشر : ١ : ٢٠٤) .

(٣) كذا في الأصل ، والذي في النشر (١ : ٢٠٤) : « والحرف المكرر هو الراء » .

(٤) الأصل « اللينة » .

(٥) وسمى المستطيل ، لأنه استطال عن الفهم عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام .

(النشر : ١ : ٢٠٥) .

(٦) في الأصل : « المنفثي » .

(٧) هذا رأي بعضهم ، وبعض يرى أن حروف التنفث : الشين ، فظ ، وبعض يرى :

الراء ، والصاد ، والسين ، والياء ، والهاء ، والميم . (النشر : ١ : ٢٠٥) .

باب

الإدغام في حروف النعم أقوى منه في حروف الطرفين ، يعني الخلق والشفقتين ، ولذلك لم يدغم ما كان من حروف الخلق أدخل في النعم في الآدخل من الخلق ، نحو : أمدح هلالا ، لأنك إن أدمغته قلت : أمدح هلالا ، وكان الإدغام في الهاء ، والهاء متمكنة في الخلق ، وليس كذلك إذا قلت : آتجبه حملا ، تدغم هذا ، لأنك إذا أدمغته قلت : أجب حملا ، فصارت الهاء حاء ، وكان الإدغام في الحاء ، والحاء يقرب من النعم ، وكذلك (١) هو في كلمة أقوى منه في كلمتين .

وكذلك يلتزمون الإدغام في مثل : قد ، ولا يلتزمون /٣٠٧/ في مثل : جعل لك .

وكذلك يدغمون مثل : استعد ، مما قبل الأول من المثبتين فيه ساكن ، إذا كانا في كلمة واحدة ، فإذا كان ذلك في كلمتين ، مثل : قوم ملك ، لم يدغموا .

وكذلك هو في المثبتين أكد منه في المتقاربين .

وكذلك يلتزمون الإدغام في مثل : لم يجعل لك ، ويجرون بين الإظهار والإدغام في مثل : قد ظلم ، وقد سمع .

وكذلك هو فيها سكونه لازم أكد منه فيما ليس كذلك .

وكذلك أدغم على اللزوم ، نحو : مدا ، وشدا ، ومداد ، وشدوا ، ولم يكن : كذلك أمددا بجعل ، أنت في هذا تنخير ، وفي الأول تنزيم الإدغام . ولذلك أدغم بعض القراء : (فهل نجعل لك) (٢) وأظهر : قل نعم . لأن سكون لام « قل » يلتزم في تنصريف الكلمة ، وسكون لام

(١) في الأصل : « هو كذلك » .

(٢) سورة الكهف : ٩٤ .

« هل ، لازم ليس له تصريف يتحرك فيه ، ولذلك كلما تقارب المخرجان قوى ، وبالعكس ، ولذلك أدغم بعض القراء (بل وإن) (١) وأظهر (بل توترون) (٢) .

والحروف التي تمنع زيادة صوتها على صوت مقاربتها أن تدغم فيه الأكثر ثمانية : الشين ، والفاء ، لتفتسيهما ، والضاد ، لاستطائتها ؛ والراء ، لتكريرها ؛ والمصفرات ، لصغيرها ، والميم ، لغنتها ، ومثل ذلك : افرش جاراً ، واعرف بكراً ، وحرض ليلاً ، ويغفر لكم ، وخلص قابتنا . وزر تمياً ، ونفس تغم ، وأعلم بكراً .

وما تكافأ من المتقاربين أو لم يتكافأ ، إلا أن الزيادة فيه الثاني على الأول فإدغامه جائز ، نحو : لقد تاب ، وقد سمع ، ولقد زين ، وما أشبه ذلك .

وصل على سيدنا محمد وآله وسلم

سنة ١٧٠٥ هـ

(١) سورة المطففين : ١٤ .

(٢) سورة الأعل : ٦ .

فهارس الكتاب

الصفحة

- ١ - فهرس الموضوعات ... ٣٨٧
- ٢ - فهرس الآيات ... ٣٩٣
- ٣ - فهرس الأحاديث ... ٣٩٧
- ٤ - فهرس الأمثال ... ٣٩٩
- ٥ - فهرس الشواهد الشعرية ... ٤٠١
- ٦ - فهرس أنصاف الآيات ... ٤٠٦
- ٧ - فهرس الأعلام ... ٤٠٧
- ٨ - فهرس المراجع ... ٤١٠

(١)

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٣
كلمة أوى	٤
كلمة تعريف	٥
المقدمة	١١
تمهيد	١٧
(أ) الحياة الاجتماعية والسياسية والتاريخية	١٩
(ب) الشلوينى والنحاة	٢٢
(ج) هذه الدراسة	٢٨

القسم الأول

الباب الأول

الشلوينى نشأته ومكانته العلمية وانهاؤه النحوى	٣٣
الفصل الأول : نشأته وثقافته	٣٥
نسبه	٣٥
مولده ووفاته	٣٦
نشأته وثقافته وشعره	٣٦
عيوبه	٣٩
الفصل الثانى : انتهاؤه النحوى وأساتذته	٤٥
شيوخه	٤٩

الفصل الثالث : مكائنه بين علماء النحو وتلاميذه ومؤلفاته ... ٥٧

تلاميذه ... ٥٩

مؤلفاته ... ٧٤

الباب الثاني

كتاب التوطئة ... ٧٧

الفصل الأول :

بين التوطئة وشرح المقدمة الجزولية ... ٧٩

شرح المقدمة الجزولية الصغير ... ٨١

شرح المقدمة الجزولية الكبير ... ٨٣

المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية ... ٨٤

الفصل الثاني :

بين التوطئة والمقدمة الجزولية وما أدته التوطئة... ٩٣

ما تفيده التوطئة في النحو من جديد .. ١٠٢

الفصل الثالث :

المنهج العام للتحقيق ... ١٠٥

وصف نسخة الكتاب ١٠٦

القسم الثاني

النص وتعليقاته ... ١٠٩

باب الكلام وما يتألف منه ... ١١٢

المعرب والمبني ... ١١٦

باب معرفة علامات الإعراب ... ١٢١

أصل الإعراب للحركات والحروف... ١٣١

الموضوع	الصفحة
باب الأفعال بالنسبة إلى الزمان	١٣٦
الجوازم	١٤٧
باب المثني	١٥٥
باب التفاعل	١٦١
باب المفعول	١٦١
الموصلات الاسمية	١٦٧
باب النعت	١٧٨
باب المضمر	١٨٠
باب العلم	١٨٨
باب العطف	١٩٦
باب التوكيد	٢٠٠
باب البدل	٢٠٢
باب الفعل المتعدي وغير المتعدي	٢٠٤
باب تعدي الفعل	٢٠٨
باب الظرف	٢٠٩
باب الحال	٢١٢
باب المبتدأ والخبر	٢١٦
باب الاسم وضميره	٢٢١
باب كان وأخواتها	٢٢٤
باب إن وأخواتها	٢٣١
باب فتح أن وكسرها	٢٤٣
باب حروف الجر	٢٤٤
باب القسم	٢٥٥

الصفحة	الموضوع
٢٥٩	باب نائب الفاعل
٢٤١	باب اسم الفاعل
٢٦٥	باب الصفة المشبهة
٢٦٨	باب التعجب
٢٧١	باب « ما » و « لا » المشبهين بـ « ليس »
٢٧٢	باب نعم وبئس
٢٧٤	باب جذا
٢٧٧	باب التنازع
٢٨٠	باب المصدر يعمل عمل فعله
٢٨٣	باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد
٢٨٤	باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى
٢٨٥	باب كم
٢٨٧	باب الفصل
٢٨٨	باب حروف النداء
٢٩٣	باب إذا ضمنت الأول من الإسمين
٢٩٤	باب المرخم
٢٩٦	باب المنلوب
٢٩٧	باب المقاربة
٣٠٠	باب الممنوع من الصرف
٣٠٦	باب اسم فعل الأمر
٣٠٨	باب الاستثناء
٣١٢	باب عمل « لا » وأخت « ليس »
٣١٤	باب التمييز
٣١٨	باب اسم الفعل

الموضوع	الصفحة
باب التصغير ..	٣٢٠
باب حمزة الوصل ..	٣٢٥
باب النسب ..	٣٢٧
باب المبنيات ..	٣٣١
باب المعتل الآخر ..	٣٣٤
باب المهموز ..	٣٣٥
باب المقصور ..	٣٣٦
باب الممدود ..	٣٣٧
باب المؤنث الذي لا علامة فيه ..	٣٣٨
باب المفعول معه ..	٣٤٣
باب المفعول له ..	٣٤٥
باب الوقف ..	٣٤٦
باب التحذير ..	٣٥٠
باب حروف التصديق ..	٣٥٥
باب نون التوكيد ..	٣٥٧
باب الاسم الذي يخبر عنه ..	٣٥٩
باب جمع القلة ..	٣٦١
باب جمع الثلاثي صفة فعل في القلة على أفعال وعلى أفعل ..	٣٦٦
باب جاء فعال في القلة على أفعلة ..	٣٦٩
باب أفعل إسمياً يجمع على فاعل ..	٣٧٢
باب فاعل إسمياً يجمع على فواعل ..	٣٧٣
باب أبنية مصادر التثنية ..	٣٧٥

الموضوع	الصفحة
باب المصدر الميمي ..	٣٧٦
باب الإمالة ...	٣٧٧
باب إذا وقعت الواو والياء طرفا بعد ألف زائدة قلبت همزة ...	٣٧٩
باب حروف العربية ...	٣٨٠
باب الإدغام ...	٣٨٢

(٢)

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
وزلزلوا حتى يقول الرسول	١٤١
فأطلع إلى إله موسى	١٤١
فيغفر لمن يشاء	١٤٢
وإذا قضى أمراً فلأنما يقول له كن فيكون	١٤٢
وإذن لا يلبثون خلافتك إلا قليلاً	١٤٦
فلأذن لا يؤتتون الناس نقيراً	١٤٦
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	١٥٢
فلما ترين من البشر أحداً فقولى	١٥٣
ولأنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار	١٥٩
وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات	١٦٥
أبأ ما تدعو فله الأسماء الحسنى	١٦٥
ما يعرضه	١٧٤
تماماً على الذى أحسن	١٧٤
لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً	١٧٤
إن تبدوا الصدقات فنعما هي	١٧٦
ما هذا بشر	١٧٧
وما هن أمهاتهم	١٧٧
فما راحة من الله	١٧٧ ، ١١٤

الآية	الصفحة
كنتمخة واحدة	١٧٨
بسم الله الرحمن الرحيم	١٧٨
قل هو الله أحد	١٨١
فلنأبى لا نعلمى الأبصار	١٨٢
تجدوه عند الله هو خيراً	١٨٤
فبهدهم اقتده	١٨٥
إياك نعبد	١٨٥
إن الإنسان لى خسره إلا الذين آمنوا	١٩١
تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه	١٩٩
أتأها أمرنا ليلاً أو نهاراً	١٩٩
كونوا هوداً أو نصارى	١٩٩
إن للمتقين مفازاً حدائق وأعناباً	٢٠٢
اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين	٢٠٢
لنسفعا بالناصية ناصية	٢٠٢
ولئك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله	٢٠٢
أنبتكم من الأرض نباتاً	٢٠٨
فاجلدوهم ثمانين جلدة	٢٠٨
أو جاءوكم حصرت صدورهم	٢١٥
ولعبد مؤمن خير من مشرك	٢١٦
الحاقة ما الحاقة	٢١٧
القارعة ما القارعة	٢١٧
إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا	٢١٧
قل هو الله أحد	٢١٧

الآية	الصفحة
لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل	٢١٨
قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار	٢١٨
ظل وجهه مسوداً	٢٢٦
فظلمتم تفكهنون	٢٢٦
وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين	٢٣٤
وإن كانوا يقولون	٢٣٤
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٢٣٥
فلما إن جاء البشر	٢٣٦
لولا أنتم لكنا مؤمنين	٢٤٢
فاجتنبوا الرجس من الأوثان	٢٤٣
فغشهم من أليم ما غشهم	٢٤٤
يفقر لكم من ذنوبكم	٢٤٤
من أنصاري إلى الله	٢٤٤
لأصلبنكم في جذوع النخل	٢٤٤
لذهب بسمعهم	٢٤٧
كفى بالله	٢٤٧
ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	٢٤٧
سلام هي حتى مطلع الفجر	٢٤٨
يا عباد فاتقون	٢٥٠
حتى يأذن لي أبي	٢٥١
قد كان لكم آية	٢٥٥
لتبلون في أموالكم	٢٥٥
بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله	٢٧٢

الآية	الصفحة
فنعمها هي	٢٧٣
والذى كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار	٢٧٤
لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم	٢٧٧
لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم	٣٠٩
لا لغو فيها ولا تأثيم	٣١٢
لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون	٣١٢
وفجرنا الأرض عيوناً	٣١٤
إني أراى أعصر خمراً	٣١٤
قل هاتوا برهانكم	٣١٩
والقائلين لإخوانهم هلم إلينا	٣١٩
وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها	٣٢٥
هذا يوم ينفع الصادقين	٣٣١
ومن عذاب يومئذ	٣٣١
ومن خزي يومئذ	٣٣١
هذه جهنم	٣٣٨
جهنم يصلونها	٣٣٨
فإما منا بعد وإما فداء	٣٥٢
وإما تعرضن	٣٥٧
الحاقة ما الحاقة	٣٥٩
إليه مرجعكم	٣٧٦
والضحى	٣٧٧
فهل نجعل لك	٣٨٢
بل وإن	٣٨٢
بل يوترون	٣٨٢

(٣)

فهرس الأحاديث

الصفحة	الأحاديث
٣٣٨	أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله
٣٣٨	في كل ذات كبد رطبة أجرا

فهرس الأمثال

الصفحة	الأمثال المشهورة
٢١٦	ثمره خير من جرادة ورجل خير من امرأة
٢١٦	شر أهر ذا ناب
٢١٧	شئ ما جاء بك إلى محبة عرقوب
٢٢٦	أمت في حجر لا فيك
٢٩٨	عسى النوير أبوسا
٣٠٨	اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبع
٣١٠	على الثمرة مثلها زيد
٣٢٣	خير قويس مهما
٣٥٠	ماز رأسك والسيف

(٥)

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة

البيت

حرف الهمزة

٢١٣	كاسفاً باله قليل الرجاء	إنما الميت من يعيش كثيراً
٢٤٤	فقد ذهب المسرة والغناء	إذا عاش الفتي مائتين عاماً
٣١٦	فقد ذهب اللذاذة والغناء	إذا عاش الفتي مائتين عاماً

حرف الباء

١٦٧	على حدثان الدهر إذ يتقلب	رأيت بني عمي الأولى يخذلونني
٢٢٥	على كان المسومة العراب	سراة بني أبي بكر تسمى
	كأن ورديه رشاء خلب	ومعتد فظ غليظ القلب
٢٣٨		غادرته مجدلاً كالكلب

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة

٢٣٩	لعل أبي المغوار منك قريب	
٢٩٨	من الأكوار مرتعها قريب	فقد جعلت قلوب بني سهيل
٢٩٩	يكون وراءه فسر ج قريب	عسى الكرب الذي أمسبت فيه
٢٩٩	بتمهر جون الرباب سكوب	عسى الله يفتي عن بلاد ابن قادر
٣٠١	دعد ولم تفقد دعد بالعلب	لم تتلفع بقضيل مئزرها
٣٣٧	لا يبصر الكلب من ظلمها الطنبا	في ليلة من جمادى ذات أندية
٣٤٠	حصباء در على أرض من الذهب	كأن صغرى وكبرى من فقاقتها

حرف التاء

١٦٧	وبرى ذو حفرت وذو طويت	فان الماء ماء أبي وجدي
٢١٤	ولم تكثر القتلى بها حين سلت	بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم

(٢٦م - الشلويني)

البيت

الصفحة

أنى الولائم أولادا لواحدة وفى العيادة أولادا لعلات ٢٠٧

حرف الحاء

ربع عفاه الدهر طولا فاعى قد كاد من طول البلى أن يحصا ٢٩٩

حرف الدال

ألا أيها ذا الزاجرى أحضر الوغى	وأن أشهد اللذات هل أنت مخلى ١٤٥
من يكلفى بشيء كنت منه	كالشجا بين حلقه والوريد ١٥١
من القوم الرسول الله منهم	لهم دانت رقاب بنى معد ١٦٧
فظلت فى شر من اللذ كيدا	كالذ ترى زبيسة فاصطيدا ١٧٢
إن الذى حانت بفلج دماؤهم	هم القوم كل القوم يا أم خالد ١٧٣
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا أو نصفه فقد ١٧٧ ، ٢٣٢
قدنى من نصر الخيدين قدنى	ليس الأمير بالشحيح الملحد ١٨٨
ويات ويات له ليلة	كليلة ذى العائر الأرمد ٢٢٦
شلت يمينك أن قتلت لمسلما	حلت عليك عقوبة التعمد ٢٣٤
فقلت لها هاى فقلت براحة	ترى زعفرانا فى أسرتها ورد ١٩٩

حرف الراء

لا تتركنى فيهم شطيرا	إنى إذن أهلك أو أطيرا ١٤٢
وإن يعدوا لا يأمنون اقترابه	تشوف أهل الغائب المنتظر ١٥٢
اللذ لو شاء لكنت برا	أو جبلا أصم مشمخرا ١٧٢
لئن كان إياه لقد حال بعدنا	عن العهد والإنسان قد يتغير ١٨٧
وما نبأى إذا ما كنت جارتنا	ألا يجاورنا إلاك ديار ٢٧٧
أصبحت لا أملك السلاح ولا	أملك رأس البعير إذ تفرا ٢٢٥

البيت

وكنيت به أكنى فأمسيت كلما	كنيت به فاضت دموعي على نحر ٢٢٦
لعل الله يمكنني عليها	جهاراً من زهير أو أسيرا ٢٣٩
ربما الحامل الموثل فيهم	وعتاجيج يئس المهار ٢٤٥
بحسبك في القوم أن يعلموا	بأنك فيهم غنى مضر ٢٤٧
تالله لقد علمت سراة بني ذبيان عام الحبس والأسر ٢٥٧	
ثم زادوا أنهم في قومهم	غفر ذنبهم غير فجر ٢٦٤
كم عمة لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حلت على عشاري ٢٨٥
فيا الغلامان اللذان فرا	إياكما أن تكسبانا شرا ٢٩٠
فأبت إلى فهم وما كدت آيا	وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ٢٩٨
له أخو رغائب يعطيها ويسألها	يأبي الظلامة منه النوفل الزفر ٣٠٤
وقرحد على وبار	فهللت جهرة وبار ٣٠٧
وكان مجنى دون من كنت أتى	ثلاث شخوص ناعسان ومعصر ٣٣٨
يركب كل عاقر جمهور	مخافة وزعل كالحجور ٣٤٥
نخل الطريق لمن يبني المنار به	وابرز مبرزة حيث اضطر لك القدر ٣٥١

حرف السين

الله يبقى على الأيام ذو جيد	عشمخر به الظيان والآس ٢٥٨
أعلاقة أم الوليد بعد ما	أفنان رأسك كالثغام الخلس ٢٧٧
إلا إذن فما أذكرت نامي	ولا اينت قلبا وهو قاس ٣٤٨

حرف العين

يا أقرع بن حابس .. يا أقرع	إنك إن يصرع أخوك تصرع ١٥١
فبكنا بنائي شجوهن وقلن لي	والظاعنون إلى ثم تصدعوا ١٦٣
يقول الحنا وأبغض العجم ناطقا	إلى ربنا صوت الحمار اليجدع ١٧١

الصفحة

البيت

ومن حجره بالشبيحة اليتقصع ١٧١	ويستخرج البربوع من نافقائه
وإذا ملكت فعند ذلك فاجزعي ٢٢١	لا تجزعي إن منفس أهلكته
ودلى دل ماجدة صناع ٢٢٩	وكوفي بالمكارم اذكريني
ومنعكها بشيء مستطاع ٢٣٤	فلا تظمع أبيت اللعن فيها
فتخرموا ولكل جنب مصرع ٢٥٣	سبقوا هوى واعتقوا لهوام
ولا بد يوما أن ترد الودائع ٢٢٩	وما المال والأهلون إلا ودائع

حرف الكاف

وفي الحرب أشباه النساء العوارك ٣٥٣	أفي السلم أعيارا جفاء وغلظة
------------------------------------	-----------------------------

حرف اللام

ولا الأصيل ولا ذى الرى والجدل ١٧٤	ما أنت بالحكم الرضى حكومته
قتلوا الملوكة وفككا الأغلالا ١٧٣	أبني كليب إن عمى اللذا
أصادفه وأقصده بعض مالى ١٨٧	كنية جابر إذ قال ليني
وكذاك الدهر حالا بعد حال ٢٢٥	ثم أضحوا لعب الدهر هم
أن هالك كل من يحنى وينتعل ٢٣٥	في فتية كسيوف الهند قد علموا
ظرف عجوز فيه تننا حنظل ٢٨٠	كأن خصيه من التدلل

حرف الميم

يقول لا غائب مالى ولا حرم ١٥١	وإن أتاه خليل يوم مسغبة
على النابح العادى أشد رجام ١٥٦	هما نفثا في في من فويهما
على باب استها صلب وشام ١٦٢	لقد ولد الأخطل أم سوء
يا بوئس للجهل ضرارا بأقوام ١٦٢	قالت بنو عامر خالو بني أسد
بل أهلى فكلهم ألسوم ١٦٤	يلومونى في اشتراء النخيب
حرمت على وليها لم تحرم ١٧٥	يا شاة من قنص لمن حلت له
كلامكم على إذا حرام ٢٠٥	تمرون الديار ولم تعوجوا

البيت	الصفحة
ولست بلوام على الأمر بعدما	٢٣٦ يفوت ولكن على أن أتقدما
ألا يا صاحبي قفا لنا	٢٣٦ نرى العرصات أو أثر الخيام
بيض ثلاث لتعاج جم	٢٤٣ يضحكن عن كالبرد المنهم
ويوما توافينا بوجه مقسم	٢٣٨ كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
ثلاث مئين للملوك وفي بها	٢٨٢ ردائي وحلت عن وجوه الأهائم
أكثر في اللوم ملعاً دائماً	٢٩٨ لا تكثرن إلى عسيت صائماً
بحسبه الجاهل ما لم يعلم	٣٥٧ شيخا على كرسيه معهما

حرف التون

من يفعل الحسنات لله يشكرها	١٥٢ والشر بالشر عند الله مثلاً
أيها السائل عنهم وعنى	١٨٨ لست من قيس ولا قيس منى
ونحسر مشرق اللـون	٢٣٨ كان ثدياه حقان
فإن أهلك قرب فنى سبيكى	٢٤٦ على مهذب رخص البنان
فنعم صاحب قوم لاسلاح لم	٢٧٢ وصاحب الركب عثمان بن عفان
من أجلك يا التي تيمت قلبي	٢٨٩ وأنت بخيلة بالود عنى

حرف الهاء

فلا مزنة ودقت ودقها	١٦٤ ولا أرض أبسل إيقالها
القيتا عيناك عند القفا	١٦٤ أولى فأولى لك ذا واقبه
بتيهاء قنر والمطى كأنها	٢٢٤ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
فلما رأى أن ثمر الله ما له	٢٣٥ وأثل موجودا وسد مفارقة
يوشك من فر من منيته	٢٩٧ في بعض غرانه يوافقها
وقائلة أسيت فقلت جبر	٣٥٦ أسمى لأننى من ذاك لأنه

حرف الياء

نداماي من نجران أن لا تلاقيا ١٥٣	فيا راكبا إما عرضت فبلغا
لأقرب أقريسه وللقصى ١٧٢	ينال به العلاء ويصطفيه
على بابها من عند أهلى وغاديا ١٩٨	تقول عجوز مدرجى متروحا
أراك لها بالبصرة العام ناويا ١٩٨	أذوزوجة بالمصرأم ذوخصومة
لأكثبة الدهنسا جميعا وماليا ١٩٨	فقلت لها إن أهلى جيرة
أراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا ١٩٨	وماكنت مذ أبصرتنى فى خصومة

(٦)

أنصاف الأبيات

١٣٦	سأسعى الآن إذا بلغت أناها
٢٣١	إن الرياضة لا ينصبك للشيب
٢٣٦	أغد لغفائى الرهان نرسله
٢٣٦	نبكى الديار كما بكى ابن حنّام
٢٣٩	يا ليت أيام الصبا رواجعا
٢٤٤	زرينسا من بنين ومن بنات
٣٤٥	حتى رى مجهوله بالأجبن
٣٧٢	جردوا منها واردا وشقرا
٣٧٣	دعهم دواع من هوى ومناوح
٣٧٣	لهم جمال بوازل وعسراضه

(٧)

فهرس الأعلام

٥٢	ترجمته	إبراهيم بن محمد
٥٥	١	ابن الجند
٦٠	١	ابن الحاج
٢٣٧	١	ابن الرماك
٦٠		ابن الضائع
٢٥٥	١	ابن الطراوة
٦٠	١	ابن عصفور
٢٢٨	١	ابن كيسان
٦٢	١	ابن مالك أبو عبد الله
٧٢	١	ابن مطرف الإشبيلي
٤٥	١	ابن ملكون
١٢٨	١	أبو بكر السراج
٥٣	١	أبو بكر محمد بن خلف
٧٠	١	أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي
٣٣٣	١	أبو زيد
٢٣٧	١	أبو زيد السبيلي
١٢٤	١	أبو علي البغدادي
٢١٠	١	أبو علي الفارسي
٧٠	١	أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون المالكي

٥١	أبو موسى الجزولي ترجمته
٦٥	أحمد بن محمد بن عامر أبو موسى	»
٦٤	أحمد بن عبد الله بن عميرة	»
٦٤	أحمد بن علي بن ثابت الأنصاري	»
٥٠	أحمد بن علي المعروف باللص	»
٥٢	أحمد بن علي بن عثمان أبو العباس	»
٦٤	أحمد بن محمد الإشبيلي أبو القاسم	»
٢٤٢	الأخفش	»
٦٣	البطلومسي	»
٥٢	جابر بن محمد تام الإشبيلي أبو الوليد	»
٣٠٨	الحرمي	»
٣٥٥	الجوهري	»
٦٦	الحسين بن عبد العزيز	»
٦٣	حميد أبو بكر	»
٦٧	الحناف	»
٢٦٥	الخليل	»
١١٧	الزجاجي أبو القاسم	»
٦٨	نعيم بن حكيم أبو عثمان	»
٥٣	سليمان بن أحمد بن سليمان اللخمي	»
١٢٥	سيويه	»
٢٣٣	السيرافي	»
٦٩	طلحة بن محمد بن طلحة	»
٥٤	عبد الحق بن يوسف الصنهاجي أبو محمد	»

٥٤	ترجمته	عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي أبو القاسم
٥٠	١	عبد المنعم بن محمد الخزرجي
٧٠	١	علي بن جثرون اللورقي
٢٨٩	١	عيسى بن عمر الثقفي
١٢٥	١	الفراء
٦٦	١	الليلي أبو جعفر
٢١٠	١	المازني
٧٣	١	مالك بن عبد الرحمن أبو الحكم
١٢٦	١	المبرد
٥٥	١	محمد بن طلحة أبو بكر
٨١	١	محمد بن عبد الله المرسى أبو عبد الله
٧٢	١	محمد بن علي سالم الجياثي أبو بكر
٧٤	١	محمد بن محمد أبو عبد الله القرطبي
٤٩	١	نجبة بن يحيى بن خلف أبو الحسن
٧٤	١	يحيى بن ذى النون أبو زكريا
٧٤	١	يحيى بن محمد التميمي أبو بكر
١٣٥	١	يونس

(٨)

فهرس المراجع

- ١ - الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطور النحو ، د. أمين على السيد ، مجلد رقم ١١٨ ، مكتبة كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة
- ٢ - اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى لابن سعيد. اختصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن خليل ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢١٥ نحو تيمور .
- ٣ - أساس البلاغة للزمخشري ، طبعة دار صادر ، بيروت ١٩٦٥ م .
- ٤ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبي المحاسن إسماعيل ، مخطوط ، نسخة مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ح ١١٩٥٩ .
- ٥ - الأشباه والنظائر للسيوطي ، طبعة دار المعارف ، حيدر أباد ، ١٣٥٩ هـ
- ٦ - الأعلام للزركلي ، الطبعة الثالثة ، ١٩٤٩ م .
- ٧ - الأملاني لأبي علي القالي ، المطبعة الأميرية ، ١٣٢٤ هـ .
- ٨ - أمالي المرتضى للشريف المرتضى ، طبعة الحلبي ، ١٣٧٣ - ١٩٥٤ م .
- ٩ - إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ، طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .
- ١٠ - الإنصاف في مسائل الخلاف للأبباري ، تحقيق محمد محي الدين ، مطبعة السعادة ، ١٩٦١ .
- ١١ - البحر المحيط لأبي حيان ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٨ هـ .
- ١٢ - بغية الملتبس للضبي ، طبعة مدريد ، ١٨٨٤ م .

- ١٣ - البدر السافر وتحفة المسافر ، للأدقوى . (الورقة : ٤٤) .
- ١٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : للسيوطي ، طبعة الحلبي ١٩٦٤ م
- ١٥ - البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨ م .
- ١٦ - تاج العروس للزبيدي ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٦ هـ .
- ١٧ - تاريخ الفكر الأندلسي لإنجل ، ترجمة حسين مؤنس ، النهضة ١٩٥٥ م .
- ١٨ - تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة تأليف د. عبد العزيز سالم ، دار المعارف ، بيروت ١٩٦٢ م .
- ١٩ - التكملة لابن الأبار ، طبعة مدريد ١٨٨٦ م .
- ٢٠ - تلخيص أخبار النحويين واللغويين لأحمد بن مكتوم ، مخطوط ، دار الكتب المصرية برقم ٢٠٦٩ نحو تيمور .
- ٢١ - جذوة المقتبس للحميدى ، مطبعة السعادة .
- ٢٢ - حاشية الصبان على شرح الأثوثي ، طبعة الحلبي .
- ٢٣ - الحلل السندسية في الأخبار الأندلسية للأمير شكيب أرسلان ، طبعة مكتبة الحياة ، بيروت .
- ٢٤ - خزانة الأدب للبغدادى ، المطبعة الأميرية ، ١٢٩٩ هـ .
- ٢٥ - الدرر اللوامع على هجج الموامع ، مطبعة كردستان بالجمالية ١٣٢٨ هـ .
- ٢٦ - الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب لابن فرحون ، طبعة فاس ، سنة ١٣١٦ هـ . (ص : ١٨٥)
- ٢٧ - ذيل الصلة لابن الزبير ، المطبعة الاقتصادية بالرباط ، ١٩٣٧ م .
- ٢٨ - روضات الجنات لميرزا محمد باقر ، طبعة تركيا ، ١٣٦٧ هـ .
- ٢٩ - الروض المعطار في أخبار الأقطار للحميدى (شلوبينية) .
- ٣٠ - سير أعلام النبلاء للذهبي ، مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم : ح ١٢١٩٥ .
- ٣١ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ، طبعة ١٣٥١ هـ .
- ٣٢ - شرح ابن عقيل تحقيق محمد محي الدين ، الطبعة الخامسة عشرة ١٩٦٧ م .

٣٣- شرح الأشعوني على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٥ م .

٣٤- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، طبعة الحلبي .

٣٥- شرح الحمل لابن الضائع ، مخطوط ، دار الكتب المصرية برقم ٢٠ نحو .

٣٦- شرح المفصل لابن يعيش ، تعليق مشيخة الأزهر ، الطباعة الأميرية .

٣٧- شرح المقدمة الجزولية الصغير للشلوبيني ، مخطوط بمعهد المخطوطات برقم ١٠٣ نحو .

٣٨- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيني ، مخطوط بمعهد المخطوطات برقم ١٠٢ نحو .

٣٩- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيني ، مخطوط ، نسخة مصورة

تحمل رقم ٦٢٢ ، الخزانة العامة للكتب والمستندات - مقتنيات
الزاوية الحمراء ، الرباط ، المملكة المغربية .

٤٠- صحيح البخارى بإشراف محمد عويضة ، لجنة إحياء كتب السنة ١٣٨٦ هـ

٤١- صفة جزيرة الأندلس ، طبعة لجنة التأليف ، ١٩٣٧ م .

٤٢- الصلة لابن بشكوال ، مطبعة السعادة ، ١٩٥٥ م .

٤٣- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، طبعة الخانجي ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤

٤٤- ظهر الإسلام لأحمد أمين ، مطبعة النهضة ، ١٩٦٦ .

٤٥- العين فى خير من غين ، للذهبي ، طبعة الكويت ، ١٩٦١ (ج: ٥: ١٨٦)

٤٦- القهرست لابن النديم ، طبعة المطبعة الرحمانية بمصر .

٤٧- كتاب سيوييه ، المطبعة الأميرية ، ١٣١٦ هـ .

٤٨- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، المطبعة الإسلامية ، طهران

١٣٨٧ هـ .

٤٩- لسان العرب لابن منظور ، طبعة بيروت ، ١٩٥٥ م .

٥٠- المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية للورقي ، مخطوط - دار الكتب المصرية ،

برقم ٢٦٦ .

- ٥١ - المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ، طبعة دار المعارف .
- ٥٢ - مدرسة البصرة النحوية ، نشأتها وتطورها ، د. عبد الرحمن السيد ، مطبعة دار المعارف .
- ٥٣ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان لأبي محمد اليافعي النخعي ، طبعة حيدر آباد ، ١٣٣٩ هـ .
- ٥٤ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، طبعة الحلبي .
- ٥٥ - معجم البلدان لياقوت (شلوبينية) .
- ٥٦ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي ، مطابع الشعب ، ١٣٧٨ هـ .
- ٥٧ - المغرب في حل المغرب ، تحقيق د. شوقي ضيف ، طبعة دار المعارف ، ١٩٦٤ م .
- ٥٨ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، طبعة دار الفكر ، ١٩٦٩ م .
- ٥٩ - المختضب للمبرد ، لجنة إحياء التراث الإسلامي .
- ٦٠ - المختطف من أزاهر الضرف للفرناطري ، (الورقة : ٨٠) .
- ٦١ - موطأ الإمام مالك ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٦٧ م .
- ٦٢ - النجوم الزاهرة ، لابن تغري بردي ، طبعة دار الكتب المصرية (٦ : ٧٥٨) .
- ٦٣ - نشأة النحر وتاريخ أشهر النحاة لاتبخ أحمد طنطاوي ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩ م .
- ٦٤ - نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ م .
- ٦٥ - نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين لمحمد عبد الله عنان ، الطبعة الثانية .
- ٦٦ - معجم الحوامع ، شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، مطبعة السعادة ١٣٢٧ .
- ٦٧ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق محمد محي الدين ، مطبعة النهضة ، ١٩٦٤ م .

رقم الايداع بدار الكتب ٤٤٥٨ لسنة ١٩٨٠